تقرير
مجلس الأمن
الى
الجمعية العامة

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ـ ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦١

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة عشرة

الملحق رقم ٢ (ج ع/٤٨٦٧)

الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
مجلـــس الأمـــــن
الى
الجمعيـــة العامـــــة

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ـ ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦١

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة عشرة

الملحق رقم ٢ (ج ع/٤٨٦٧)

الامـــم المتحـــدة

نيويورك ، ١٩٦٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــــة

تتألف وثائق الامم المتحدة من رموز وأرقـــــام
ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالـــــة
الى احـــدى وثائق الامم المتحـــــدة

Digitized by UNOG Library

الفهرست

الصفحة

المقدمة ..... ز

الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسؤوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين ١

الفصل الأول ـ الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام للامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن ٢

الفرع الأول ـ التقرير الاول المقدم من الامين العام والرسائل الاخرى الواردة بين ١٦ و ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ..... ٢

الفرع الثاني ـ النظر في المسألة في الجلسات ٨٧٧ ـ ٨٧٩ (٢٠ـ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠) ٥

الفرع الثالث ـ التقرير الثاني للامين العام والرسائل الأخرى الواردة بين ٣١ تموز (يوليه) و ١٠ آب (أغسطس) ١٩٦٠ ..... ١٦

الفرع الرابع ـ النظر في المسألة في الجلسات ٨٨٤ ـ ٨٨٦ (٨ و٨/٩ آب (أغسطس)) ١٩

الفرع الخامس ـ الاضافات التابعة للتقرير الثاني للامين العام والرسائل الاخرى الواردة بين ١٠ و ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٠ ..... ٢٧

الفرع السادس ـ النظر في المسألة في الجلسات ٨٨٧ ـ ٨٨٩ (٢١ و ٢١/٢٢ آب (أغسطس)) ٣٤

الفرع السابع ـ التقريران الثالث والرابع للأمين العام ٤١

الفرع الثامن ـ النظر في المسألة في الجلسات ٨٩٦ـ٩٠٦ (٩ـ١٧ أيلول (سبتمبر)) ٤٣

الفرع التاسع ـ تقارير الممثل الخاص والرسائل الواردة بين ٨ أيلول (سبتمبر) و١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ..... ٦١

الفرع العاشر ـ النظر في المسألة في الجلسات ٩١٢ ـ ٩٢٠ (٧ـ١٣ كانون الأول (ديسمبر)) ٦٣

الفرع الحادي عشر ـ الرسائل الواردة بين ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ و١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ..... ٧٦

الفرع الثاني عشر ـ النظر في المسألة في الجلسات ٩٢٤ ـ ٩٢٧ (١٢ـ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١) ٧٩

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفرع الثالث عشر ـ الرسائل الواردة بين ١٤ كانون الثاني (يناير)
و ١ شباط (فبراير) ١٩٦١ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٨٤
الفرع الرابع عشر ـ النظر في المسألة في الجلسات ٩٢٨ ـ ٩٤٢
(١ ـ ٢١ شباط (فبراير)) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٨٨
الفرع الخامس عشر ـ الوثائق المعممة بعد ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦١ ٠ ٠ ١٢٣

الفصل الثاني ـ الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة
من وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الامن ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٣٦
الفصل الثالث ـ البرقية المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة
من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الى الامين العام ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٤٨
الفصل الرابع ـ الرسالة المؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة
من نائب وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الى رئيس مجلس الأمن ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٥٩
الفصل الخامس ـ الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠
والموجهة من وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن ١٧٠
الفصل السادس ـ الرسالة المؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٦١ والموجهة
من ممثل ليبيريا الى رئيس مجلس الامن ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٨١
الفصل السابع ـ المسألة الفلسطينية ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٩٥

الفرع الأول ـ الرسالة المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ والموجهة
من ممثل الاردن الدائم الى رئيس مجلس الامن ٠ ٠ ٠ ١٩٥
الفرع الثاني ـ المذكرات الأخرى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٠٢

الفصل الثامن ـ الرسالة المؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦١ والموجهة الى
رئيس مجلس الامن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن
وافغانستان واندونيسيا وايران وباكستان وبورما والتشاد
والتوغو وتونس وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية
العربية المتحدة والداهومي وساحل العاج والسنغال
والسودان وسيلان والصومال والعراق والغابون وغانا وغينيا
والفولتا الاعلى والفيليبين وقبرص وكمبوديا والكاميرون والكونغو
(برازافيل) والكونغو (ليوبولد فيل) واللاووس ولبنان وليبيريا
وليبيريا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية
ونيبال ونيجيريا والهند واليابان واليمن ويوغوسلافيا ٢٠٤

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفصل التاسع ـ الشكوى المقدمة من الكويت بشأن الحالة الناشئة عن تهديد العراق لاستقلال الكويت الاقليمي ، والتي من شأنهـــا تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر

الشكوى المقدمة من حكومة الجمهورية العراقية بشأن الحالة الناشئة عن تهديد المملكة المتحدة المسلح لاستقلال العراق وأمنه ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والأمـــن الدوليين للخطر ٢١٩

الباب الثانـي

المسائل الأخرى التي نظر فيها المجلـــس ٢٣١

الفصل العاشر ـ محكمة العدل الدولية ٢٣٢

الفرع الأول ـ اجراء انتخاب لملء المنصب الشاغر في محكمة العدل الدولية ٢٣٢

الفرع الثاني ـ انتخاب خمسة من اعضاء محكمة العدل الدولية ٢٣٣

الفصل الحادي عشر ـ قبول الاعضاء الجدد ٢٣٤

الفرع الأول ـ طلب جمهورية الداهومي ٢٣٤

الفرع الثاني ـ طلب جمهورية النيجـــر ٢٣٥

الفرع الثالث ـ طلب جمهورية الفولتا الاعلى ٢٣٥

الفرع الرابع ـ طلب جمهورية ساحل العاج ٢٣٦

الفرع الخامس ـ طلب جمهورية الكونغو (برازافيل) ٢٣٧

الفرع السادس ـ طلب جمهورية التشـــاد ٢٣٧

الفرع السابع ـ طلب جمهورية الغابـــون ٢٣٨

الفرع الثامن ـ طلب جمهورية افريقيا الوسطى ٢٣٩

الفرع التاسع ـ طلب جمهورية قبرص ٢٤٠

الفرع العاشر ـ طلب جمهورية السنغـــال ٢٤١

الفرع الحادي عشر ـ طلب جمهورية مالي ٢٤٢

الفرع الثاني عشر ـ طلب اتحاد نيجيريا ٢٤٣

الفرع الثالث عشر ـ طلب جمهورية موريتانيا الاسلامية ٢٤٤

الفرع الرابع عشر ـ طلب سيـــرا ليـــون ٢٤٦

الفرع الخامس عشر ـ طلب جمهورية كوريـــا ٢٤٧

الفرع السادس عشر ـ طلب الكويت ٢٤٧

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الباب الثالـث

لجنـــــة الأركـان العسكريـــة ٢٤٩

الفصل الثاني عشر ـ أعمال لجنة الاركان العسكرية ٢٥٠

الباب الرابـــع

المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشهـــا ٢٥١

الفصل الثالث عشر ـ الرسالة المتعلقة بالمسألة الهندية ـ الباكستانية ٢٥٢

الفصل الرابع عشر ـ القرار الذى اتخذته لجنة نزع السلاح فـــــي ١٨ آب (أغسطس) ١٩٦٠ ٢٥٣

الفصل الخامس عشر ـ الرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٠ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وباكستان وبورما وتايلند وتركيا وتونس والجمهورية العربية المتحـــدة والسودان وسيلان والعراق وغانا وغينيا والفيليبـــين وكامبوديا واللاووس ولبنان وليبيريا وليبيا والمغـــرب والمملكة العربية السعودية ونيبال والهند واليابان واليمن ٢٥٤

الفصل السادس عشر ـ رسالة متعلقة بالمسألة الكورية ٢٥٦

الفصل السابع عشر ـ قرار الجمعية العامة بشأن الحالة المتعلقـــة بافريقيا الجنوبية الغربية ٢٥٧

الفصل الثامن عشر ـ التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجي المشمول بالوصاية ٢٥٩

تذييـــلات

التذييل الأول ـ الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلـون بالوكالة المعتمدون لدى مجلس الامن ٢٦٠

التذييل الثاني ـ رؤســاء مجلس الأمن ٢٦٣

التذييل الثالث ـ جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة مـــــــن ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٠ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦١ ٢٦٥

Digitized by UNOG Library

مقدمة

يرفع مجلس الأمن تقريره هذا[1] الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ وللفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .

والتقرير في جوهره دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في مجلس الامن ، وليس المقصود من وضعه أن يقوم مقام محاضر جلسات المجلس ، فهذه المحاضر وحدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداولاته .

ويجدر بنا أن نشير فيما يتعلق بعضوية المجلس أثناء الفترة المستعرضة الى أن الجمعية العامة عمدت في جلستيها العامتين رقم ٩٤١ و ٩٥٩ المنعقدتين في ٩ و ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ الى انتخاب تركيا والجمهورية العربية المتحدة والشيلي وليبيريا اعضاء غير دائمين في المجلس لملء المقاعد التي ستشغر بانتهاء مدة عضوية الارجنتين وايطاليا وتونس في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمقعد الشاغر باستقالة بولندا .

وتمتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٠ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦١ . وقد عقد المجلس سبعا وثمانين جلسة أثناء هذه الفترة .

---

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوى السادس عشر الذى رفعه مجلس الامن الى الجمعية العامة . وقد رفعت التقارير السابقة بالرموز التالية : ج ع/٩٣، ج ع/٣٦٦، ج ع/٦٢٠، ج ع/٩٤٥، ج ع/١٣٦١، ج ع/١٨٧٣، ج ع/٢١٦٧، ج ع/٢٤٣٧، ج ع/٢٧١٢، ج ع/٢٩٣٥، ج ع/٣١٣٧، ج ع/٣٦٤٨، ج ع/٣٩٠١، ج ع/٤١٩٠، ج ع/٤٤٩٤ .

Digitized by UNOG Library

الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسؤوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الأول

الرسالة المؤرخة في ١٣ تمـوز (يوليـه)١٩٦٠
والموجهة من الأمين العام للامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن

يتضمن التقرير السنوى الخامس عشر لمجلس الأمن (١) موجزا للمناقشات التي دارت في المجلس في جلسته رقم ٨٧٣ ، المنعقدة في ١٣/١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ بناء على طلب الامين العام بمقتضى المادة ٩٩ من الميثاق ، وذلك للاستماع الى تقرير من الأمين العام بشأن طلب باتخاذ الأمم المتحدة التدابير اللازمة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو . وبعد أن استمع المجلس في هذه الجلسة الى تقرير الامين العام ، اتخذ فيها القرار م أ/٤٣٨٧ الذى دعا فيه الحكومة البلجيكية الى سحب قواتها من الكونغو ؛ وخوّل الامين العام اتخاذ الخطوات اللازمة ، بالتشاور مع حكومة الكونغو ، لتزويدها بما تحتاجه من المساعدة العسكرية الى أن ترى أن قوات الأمن الوطنية أصبحت قادرة ، بفضل جهود الحكومة الكونغوية والمساعدة الفنية للأمم المتحدة ، على الاضطلاع الكامل بمهامها ، وطلب الى الامين العام موافاته بما يلزم .

واثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير ، نظر المجلس في المسألة في جلساته رقم ٨٧٧ — ٨٧٩ (٢٠ — ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠) ، ورقم ٨٨٤ — ٨٨٦ (٨ و ٨/٩ آب(اغسطس)) ورقم ٨٨٧ — ٨٨٩ (٢١ و ٢١/٢٢ آب (أغسطس)) ، ورقم ٨٩٦ — ٩٠٦ (٩ — ١٧ أيلول (سبتمبر)) ، ورقم ٩١٢ — ٩٢٠ (٧ — ١٣ كانون الاول (ديسمبر)) ، ورقم ٩٢٤ — ٩٢٧ (١٢ — ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١) ، ورقم ٩٢٨ — ٩٤٢ (١ — ٢١ شباط (فبراير)) . وفيما يلي موجز للمناقشات التي دارت في المجلس في هذه الجلسات والوثائق التي تلقاها المجلس .

الفـــرع الأول

التقرير الأول المقدم من الأمين العـــام
والرسائل الاخرى الواردة بين ١٦ و ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٠

ذكر الامين العام في تقريره الأول المقدم الى المجلس (م أ / ٤٣٨٩) والمؤرخ في ١٨ تموز (يوليه) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٤ تموز (يوليه)(م أ/ ٤٣٨٧) وفي

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٢ (ج ع / ٤٤٩٤) ، الفصل السادس .

Digitized by UNOG Library

الاضافات ١ و ٢ و ٣ الملحقة بالتقرير والمؤرخة في ١٩ و ٢٠ تموز (يوليه) ، ان هذا القرار قد اتخذ استجابة لبيانه الاولي الذى أدلى به أمام المجلس ، والذى يمكن اعتباره وثيقة أساسية عن تفسير الولاية • واستدرك أن هناك نقاطا هامة ترك الباب مفتوحا لتفسيرها في العمل • وأن المقصود ، بالتالي ، من هذا التقرير البياني الأول ، اعلام المجلس لا بالمنجز فحسب ، بل وكذلك بالمبادىء المسترشد بها في ممارسة التخويل الممنوح • وذكر أن هنالك من الوجهة القانونية عنصرين رئيسيين ، الأول هو طلب المساعدة ، والثاني هو النتيجة الضمنية التي تفيد أن طبيعة الظروف تبرر اتخاذ الأمم المتحدة للتدابير اللازمة بموجب الميثاق • أما ان الامم المتحدة تواجه أو لاتواجه نزاعا بين طرفين فليس له من الوجهة القانونية قيمة أساسية لتبرير اتخاذ هذه التدابير • وذكر الامين العام أنه بيّن سابقا ان من المفهوم ، بالاستناد الى التفسير الذى قدمه ، أن الحكومة البلجيكية ,, ستدبر أمر الانسحاب ,, اذا ما تصرفت الامم المتحدة على النحو الذى اقترحه ، وقد دعا المجلس نفسه الحكومة البلجيكية الى سحب قواتها •

أما قوة الامم المتحدة المرسلة الى الكونغو بناء على طلب من حكومة هذا البلد وبمقتضى قرار مجلس الأمن ، فينبغي اعتبارها قوة أمن مؤقتة ، موجودة في جمهورية الكونغو برضا الحكومة للمدة والغرض المبينين • ورغم أنه يمكن اعتبار هذه القوة وسيلة متاحة للحكومة لحفظ النظام وحماية الارواح ، فهي موضوعة بالضرورة تحت قيادة الامم المتحدة وحدها ، المخولة للامين العام تحت رقابة مجلس الامن • وثمة مبدأ أساسي آخر يقتضي كلا من الحكومة المضيفة والأمم المتحدة استلهام حسن النية في تفسير غرض هذه القوة ، نجده متجليا في الفقرة الخاصة من القرار الذى يخول الامين العام تزويد حكومة جمهورية الكونغو بالمساعدة العسكرية للامم المتحدة • ويستتبع هذا التفسير الاساسي أنه ينبغي أن تتمتع الامم المتحدة للقيام بعملها بحرية التنقل في منطقة عملياتها • يضاف الى ذلك ، انه لا يمكن ممارسة السلطة الممنوحة للقوة بالتنافس مع الحكومة المضيفة ولا بالتعاون معها في أية عملية مشتركة • وعلى ذلك فلا يجوز السماح للقوة بأن تصبح طرفا في أى نزاع داخلي ، ولا يجوز استخدامها لتنفيذ أى حل سياسي محدد أو للتأثير في التوازن السياسي الحاسم بالنسبة الى مثل هذا الحل • وعلى هذا الاساس وحده يمكن للامم المتحدة أن تأمل في الحصول من الدول الاعضاء على الرجال والعتاد •

وينبغي ، لتحقيق التوزيع الجغرافي المنشود في تكوين القوة ، الاسترشاد بالمبدأ العام القاضي بأن كلّ مساعدة دولية لازمة للكونغو ، ينبغي أن تقدم في الدرجة الاولى ، ضمن

Digitized by UNOG Library

اطار الامم المتحدة ، من الدول والامم الافريقية الشقيقة ، بوصف ذلك عملا من أعمال التضامن الاقليمي يتضمن ، مع ذلك ، عنصر العالمية الاساسي بالنسبة الى أية عملية من عمليات الامم المتحدة • ولاحظ الأمين العام في تقريره انه يرى من الضرورى ، في ضوء التجربة السابقة المكتسبة في حالة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، أن لا تضم القوة اية وحدات من أية دولة من الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن ، ولا من أى بلد قد يعتبر ان من الممكن أن تكون له مصلحة خاصة في الحالة •

وذكر التقرير أنه ، حتى ١٨ تموز (يوليه) ، كانت خمسة بلدان افريقية قد أمدت القوة بوحدات أولية تبلغ سبعة أفواج يزيد عدد أفرادها على أربعة آلاف رجل ، وصل منهم الى الكونغو ما يناهز ٣٥٠٠ رجل • وبالاضافة الى ذلك ، كان الامين العام قد طلب قوات من ثلاثة بلدان أوروبية ، وبلد آسيوى واحد وبلد واحد من بلدان أمريكا اللاتينية • وكانت السويد قد أذنت بأن ينقل بصفة مؤقتة قسم من الفوج السويدى المرابط في غزة • كما كانت الامانة العامة على اتصال بسبعة وعشرين بلدا طالبة منها المساهمة في تكوين قوة الامم المتحدة أو في امدادها بالاغذية والخدمات والمرافق النقلية والسكنية •

وذكر الامين العام ، فيما يتعلق بانسحاب القوات البلجيكية ، ان ممثله في ليوبولد فيل قد تلقى من السفير البلجيكي رسالة تفيد ان التدخل العسكرى البلجيكي سيقتصر على ماتستدعيه مقتضيات سلامة الرعايا البلجيكيين وأمنهم ، وان الوحدات البلجيكية غادرت ليوبولد فيل أثر وصول قوة الامم المتحدة ، ولكن تلك الوحدات بقيت مع ذلك تحت تصرف قائد القوات البلجيكية المتروبولية •

وفي ١٩ تموز (يوليه) ، أفاد الامين العام انه قد تقرر ، نتيجة للمشاورات التي دارت بين ممثله الخاص في الكونغو وبين السفير البلجيكي هناك ، ان تنسحب القوات البلجيكية تماما من منطقة ليوبولد فيل وان تعود الى قواعدها في ٢٣ تموز (يوليه) (م أ/ ٤٣٨٩ / الاضافة ١)• وفي ١٩ و ٢٠ تموز (يوليه) ، أفاد الامين العام كذلك أنه توصل الى عقد اتفاقات مع حكومات اثيوبيا وايرلندا وتونس وغانا ومالي والمغرب بشأن امداد قوة الامم المتحدة بقوات اضافية (م أ / ٤٣٨٩ / الاضافتان ٢ و ٣) •

وتضمنت الاضافتان ٤ و ٦ من التقرير الأول للامين العام (م أ/ ٤٣٨٩) ، والصادرتان في ٢٦ و ٣١ تموز (يوليه) على التوالي ، بيانا موجزا بعدد أفراد القوة العاملة في الكونغو في ٢٥ و ٣١ تموز (يوليه) • وتضمنت الاضافة ٥ نص الاتفاق الأساسي الموقع بالأحرف الاولى حسب الاصول والمؤرخ في ٢٧ تموز (يوليه) والمعقود مع جمهورية الكونغو • ومما ذكرت

Digitized by UNOG Library

حكومة الكونغو فيه انها سوف تسترشد ، مع حسن النية ، لدى ممارستها حقوقها السيادية بشأن أية مسألة تتعلق بوجود قوة الامم المتحدة وعملها في الكونغو ، بواقع طلبها المساعدة العسكرية من الامم المتحدة وبقبولها قرارى مجلس الأمن المتخذين في ١٤ و٢٢ تموز (يوليه) ، وأنها ستكفل حرية تنقل القوة داخل البلد . أما الامم المتحدة ، فقد أحاطت علما في النص نفسه ببيان حكومة الكونغو وذكرت أنها ستتحرى بحسن نية مراعاة قرارى المجلس فيما يتعلق بالمهمة المسندة فيهما الى القوة ، وأكدت من جديد انها مستعدة لابقاء القوة في الكونغو الى أن ترى أن مهمة القوة قد انجزت بشكل تام ، باعتبار ان ذلك يتفق مع رغبات حكومة جمهورية الكونغو .

وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ١٩ تموز (يوليه) (م أ / ٤٣٩٨) طالب فيها بأن تسحب فورا من الكونغو قوات المواصلات التابعة لجيش الولايات المتحدة والتي تفيد التقارير وصولها الى ليوبولدفيل في ١٧ تموز (يوليه) .

وأرسل ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز (يوليه) (م أ/٤٤٠٠) أحال بها تقريرا عن العمليات التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة تنفيذا لقرار المجلس المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) .

وأرسل ممثل غينيا رسالة مؤرخة في ١٥ تموز (يوليه) (م أ/٤٤١٠) أحال بها نص بلاغ أصدرته حكومة غينيا في ١٤ تموز (يوليه) ونص برقية وجهها في التاريخ نفسه رئيس جمهورية غينيا الى رؤساء كافة الدول الافريقية بشأن الحالة التي أوجدها في الكونغو استعمار بلجيكا وحلفائها .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ٨٧٧ — ٨٧٩
(٢٠ — ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠)

عرض على المجلس في جلسته رقم ٨٧٧ المعقودة في ٢٠ تموز (يوليه) التقرير الاول للامين العام (م أ / ٤٣٨٩ والاضافات ١ — ٣) . وقد دعا الرئيس ممثلي بلجيكا والكونغو الى الاشتراك في المناقشة .

Digitized by UNOG Library

وقد أكد الامين العام في معرض تقديمه لتقريره الأول ، على أن عدد أفراد القوة قد بلغ حدا يجب أن ينهي في الوقت الحاضر اساسا مرضيا للجهود المبذولة لمساعدة حكومة الكونغو . وقال ان هذه العملية أضخم وأعقد مما كانت عليه الحال بالنسبة الى قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، نظرا الى وجود عدد أكبر من الامم المشتركة ، ووجوب استعمال لغات متعددة ، وضرورة قيام التعاون بين وحدات عسكرية ذات تقاليد جد مختلفة ، واتساع المنطقة التي يجب أن تشملها العملية . وذكر أنه ظهرت على الصعيد المدني مشاكل تتعلق بالادارة وبتوفير الأغذية والوقود وبالصحة العامة ، وأنه طلب الى منظمة الصحة العالمية القيام ، بالتعاون مع الصليب الاحمر الدولي ، بتنظيم عملية تستهدف مواجهة الاخطار الناشئة عن الافتقار الى المرافق الطبية والصحية . أما من حيث النقل ، فقد كلف أحد الخبراء الدوليين بتنظيم الاعمال اللازمة لتطهير نهر الكونغو من الرواسب . وقدمت كميات كبيرة من الاغذية على سبيل الهبة وتم نقلها جوا . وقال انه يكون ممتنا لو أن المجلس قام اثناء المناقشة التي سيجريها أو في القرار الذي سيتخذه ، باسداء التأييد المطلوب للوكالات المتخصصة التي ستشترك في تعزيز عمل الامم المتحدة .

وتطرق الامين العام الى مسألة سحب القوات ، فذكر أنه ينبغي ، في الدرجة الاولى ، أن يتم ، بالاتفاق مع حكومة الكونغو ، تعيين منطقة عمليات القوة . وقال ان من الواضح ان قرار مجلس الامن (م أ /٤٣٨٧) ينطبق على كامل اقليم الجمهورية بحالته التي كان عليها عندما أوصى المجلس (م أ/٤٣٧٧) بقبول الكونغو في عضوية الامم المتحدة قبل ذلك ببضعة أيام . وهكذا فان للقوة حق الوصول الى كافة انحاء الاقليم للقيام بمهمتها . ورغم أن المجلس لم يخول الامين العام اتخاذ أية تدابير محددة لتنفيذ السحب ، فان ممثليه في الكونغو بادروا الى اتخاذ ما رأوه مناسبا للتنسيق بين تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس بشأن القوة وتنفيذ قراره بشأن السحب . وقال ان المجلس قد يرى ان من المفيد ايضاح ولاية الامين العام بشأن هذه المسألة — وان كان هو نفسه لا يرى ذلك ضروريا — بحيث يتسنى تحديد جوهر الولاية ، فضلا عن هدف المجلس فيما يتعلق بتنفيذ الدعوة الى سحب القوات .

وتكلم ممثل الكونغو فذكر انه رغم ان للكونغويين عموما ذكريات طيبة عن علاقتهم مع بلجيكا طوال ثمانين سنة ، فان هذه الدولة المستعمرة السابقة أقدمت في ثلاث مناسبات على خرق معاهدة ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ التي تم التوقيع عليها عشية استقلال الكونغو . فهي ، خلافا للفقرة ٢ من المادة ٦ من هذه المعاهدة ، التي تنص على عدم جواز استخدام

Digitized by UNOG Library

القوات البلجيكية في الاقليم الكونغوى القومي الا بناء على طلب صريح من حكومة الجمهورية أو وزير الدفاع الوطني الكونغوى ، قد عمدت الى ارسال قوات الى مقاطعة كاتانغا والى ماتادى ، واحتلال مطار ليوبولدفيل دون استشارة الحكومة الكونغوية • وقال ان حكومته تلقت ، اثر القرار الذى اتخذه مجلس الامن في ١٤ تموز (يوليه) ، رسالة من السفير البلجيكي تفيد ان بلجيكا على استعداد لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وأن بلجيكا ستسحب قواتها حيثما تقوم الامم المتحدة باقرار النظام العام بصورة فعالة ، وأن القوات البلجيكية ستبقى في مواقعها ما دام بقاؤها ضروريا لحفظ الامن ؛ وان على حكومة الكونغو التعاون على اقرار الامن ، والتزام قرارات الامم المتحدة وتجنب الاستفزاز والتحريض الخطر • وأشار ممثل الكونغو في هذا الصدد الى انه لم يصدر اى استفزاز عن القوات الكونغوية ، وأن الحكومة منذ وقوع العدوان البلجيكي ، قد أمرت كافة قواتها بالعودة الى معسكراتها • وذكر أن مجلس النواب الكونغوى قام في ١٥ تموز (يوليه) باتخاذ قرارات تنص على الدعوة الى اجلاء جميع القوات البلجيكية المرابطة في اقليم الجمهورية في غضون اثنتي عشرة ساعة ، والاستعاضة عنها آليا بقوات الامم المتحدة ، والترحيل الفورى للضباط السابقين في „القوة العامة„ ، الذين سببوا الحوادث ؛ كما تنص على ان ما يسمى بالمعاهدات البلجيكية ـ الكونغوية المزعومة لا يبدأ نفاذها الا بعد انسحاب القوات البلجيكية المعتدية • وأضاف قائلا ان تبرم الكونغو من العدوان البلجيكي بلغ حدا حمل رئيس الدولة ورئيس الوزراء الكونغوبين على توجيه انذار نهائي الى الممثل الشخصي للأمين العام في ١٧ تموز (يوليه) مفاده أن الامم المتحدة ان كانت ، كما يبدو ، عاجزة عن ضمان سحب القوات البلجيكية من الاقليم القومي الكونغوى في منتصف ليلة ١٩ تموز (يوليه) واستعادة المراكز التي تحتلها القوات البلجيكية ، فان الكونغو سيضطر الى طلب تدخل الاتحاد السوفياتي • وطلب النظر الى هذا الانذار في سياقه الحقيقي المتمثل في تبرم الكونغو وارتيابه من بلجيكا ؛ وقال انه لا يعني باى حال من الاحوال أن الكونغو فقد ثقته في الامم المتحدة ؛ وأن الحكومة الكونغوية قد اعربت عن املها في تفادى امكانية طلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي • وبعد أن اشار ممثل الكونغو الى أن حكومته عالمة بالمناورات الرامية الى تحقيق انفصال كاتانغا ، حث المجلس على عدم السماح باى اعتراف باستقلال كاتانغا ، وذكر ان المجلس قد أوصى قبل بضعة ايام ، بقبول جمهورية الكونغو كوحدة في عضوية الامم المتحدة • أما فيما يتعلق بالمساعدة الفنية والاقتصادية فقد ذكر أن الكونغو بحاجة الى الفنيين الاجانب وان في نية حكومة الكونغو ضمان سلامة ارواح وأموال جميع الاجانب ، الذين يودون الاستثمار أو البقاء في البلاد ، بما فيهم البلجيكيون •

وتكلم ممثل بلجيكا ، فلاحظ أن ممثل الكونغو قد اشار الى الذكريات الرائعة التي يحتفظ بها الكونغويون عن السنوات الثمانين التي قضاها البلجيكيون في الكونغو ولكنه

Digitized by UNOG Library

ذكر أن بلجيكا اقدمت على ارتكاب العدوان بعد مرور أربعة ايام على اعلان استقلال الكونغو ٠ ثم تلا ممثل بلجيكا مجموعة من **البرقيات** يطلب فيها مرسلوها النجدة ، ويصفون اعمال النهب والتمرد والتقتيل ، وأمثلة من اساءة المعاملة الفردية والجماعية ، وتساءل قائلا : لو فرض ان البلجيكيين حاكوا مؤامرة أو دبروا عدوانا ، فهل يبلغ بهم الاستهتار الى درجة تعريض مواطنيهم لمثل هذه الاخطار ٠ واستطرد قائلا ان الشعب الكونغوى في مجموعه ، ولا شك ، لم يشترك في هذه الاعتداءات ، ولكن الحقيقة هي ان طغمة من المتمردين المسلحين أفلت زمامها وأن الحكومة الكونغوية عجزت عن السيطرة عليها ٠ ولا سبيل الى انكار شرعية وجود القوات البلجيكية في الكونغو ، اذ تنص عليها الفقرة ٢ من المادة ٦ من معاهدة الصداقة ٠ وقد كان من حق بلجيكا وواجبها معا التدخل لحماية الرعايا البلجيكيين من مثل تلك الاساءات ٠ وهذا العمل يعد تدخلا لاعدوانا ، وقد بذلت بلجيكا كل ما في وسعها للحد من نطاق هذا التدخل ٠ وقال ان بلجيكا تثق بالامم المتحدة ، وقد لبت نداءاتها ، بينما وجهت السلطات الكونغوية انذارا نهائيا تهدد فيه بالتدخل السوفياتي ٠ وسوف تنسحب القوات البلجيكية فور وصول قوات الامم المتحدة باعداد كافية للاضطلاع بمسؤولية حفظ النظام العام ٠ ولكن لا يمكن للمجلس أن يطالب بلجيكا بترك ثغرة ، أو فسحة من الوقت ، يمكن أن تقع فيها مذابح جديدة ٠

وتكلم ممثل الكونغو ردا على ممثل بلجيكا ، فقال انه ان اريد الكلام عن الفظائع ، فليس فيما ارتكبه البلجيكيون منها ضد الكونغويين ما يقتدى به ٠ وخلافا لما قيل ، لم تمنح بلجيكا الكونغو استقلاله ، ولكن الكونغو ناله بنفسه ٠ وقد سجن في عهد السيطرة البلجيكية عشرة من الوزراء ووزراء الدولة الثلاثة والثلاثين في الجمهورية ، بما فيهم السيد كازافوبو والسيد لومومبا ٠ ولاحظ ممثل الكونغو ، فيما يتعلق بنقص الموظفين المدربين في الكونغو ، ان بلجيكا بعد ثمانين سنة من السيطرة الاستعمارية ، هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن هذه الحالة ٠

وألقى ممثل بلجيكا بيانا آخر قال فيه ، انه ليس ثمة ما يثبت الفظائع البلجيكية المزعومة ٠ واقترح اجراء تحقيق دولي لمعرفة الاخطاء التي ارتكبها الطرفان ٠ أما فيما يتعلق باتهام بلجيكا بالعدوان ، فقد قال ان وجود ١٤٠٠ جندى بلجيكي فقط بين ٣٥٠ ألف كونغوى من سكان ليوبولدفيل دليل على ان الغاية الوحيدة لبلجيكا هي الدفاع عن الرعايا البلجيكيين لا العدوان ٠ وذكر ان القوات البلجيكية سوف تنسحب حالما يتم اقرار الأمن ٠

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مساس الحاجة الى النظر العاجل في المسألة ، انما يمليها استمرار الحكومة البلجيكية في تدخلها المسلح في الشؤون

Digitized by UNOG Library

الداخلية للكونغو ، معتمدة في ذلك على تأييد الدول التي يهمها الابقاء على الحكم الاستعماري في ذلك البلد . ان بلجيكا ماضية في صراعها العلني ضد حكومة الكونغو الشرعية التي أعلنت عن تصميمها على تأمين الاستقلال الحقيقي للجمهورية وصيانة سلامتها الاقليمية . وقد قام المجلس بعمل مفيد اذ دعا بلجيكا الى سحب قواتها من الكونغو ، ولكن المشكلة هي تنفيذ هذا القرار . وتفيد آخر التقارير ان الامدادات البلجيكية تصل يوميا الى الكونغو ، مما يدل على أن بلجيكا تتأهب لحرب طويلة الاجل . وذكر ان تقرير الامين العام المؤرخ في ١٨ تموز (يوليه) (م أ / ٤٣٨٩) يؤكد في الواقع تجاهل بلجيكا للقرار الذي اتخذه المجلس في ١٤ تموز (يوليه) . وقال ان المستعمرين يريدون الاستمرار في تدخلهم المسلح حتى بلوغ هدفهم الاساسي ألا وهو خنق الجمهورية الفتية وتقطيع أوصالها . وقد أفلحوا ، باخلاصهم لمبدأ „ فرق تسد „ ، في الاهتداء الى العوبة في يدهم في شخص تشومبي ، الذي يخدم رغبة الدول الغربية في الاستئثار لنفسها بالمناطق الغنية في اقتصادها والتي تمثل أهم مصادر اثراء الاحتكارات الرأسمالية . واستطرد قائلا ان الحكومة السوفياتية تؤيد دون تحفظ البيان الذي اصدرته في ١٤ تموز (يوليه) الدول الافريقية الاعضاء في الامم المتحدة ، والذي تستنكر فيه بشدة أية محاولة خارجية لتقويض سلامة الكونغو الاقليمية . وقد قررت الحكومة السوفياتية تزويد الكونغو بالاغذية وغيرها من المساعدات ، واعلام الامين العام عن ذلك ، وخصصت ١٠ آلاف طن من الاغذية ، كما خصصت خمس طائرات لنقل السلع الى الكونغو ولأداء أية خدمة نقلية أخرى تتعلق بمساعدة الجمهورية . وقال انه يشاطر الرئيس كازافوبوورئيس الوزراء لومومبا رأيهما في ان العدوان الحالي على الكونغو يشكل خطرا على السلم الدولي . ولذلك يترتب على الامم المتحدة اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة للدفاع عن الجمهورية . وذكر ، فيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه الممثل البلجيكي امام المجلس ، ان المستعمرين يقومون بمحاولة مبيّتة استفزازية لتحميل الشعب الكونغوي مسئولية الاضطرابات واعمال العنف التي وقعت في البلاد . وأضاف قائلا ان عزم الشعب الكونغوي على التخلص من نير الاستعمار وعلى استغلال موارده الطبيعية الغنية لمنفعته الخاصة ، قد أرعبت المستعبدين الاجانب ، فراحوا يحاولون اخضاع الشعب باستعمال القوة . ولقد ايد الاتحاد السوفياتي ، في ١٣ تموز (يوليه) ، الاقتراح الرامي الى ارسال قوة تابعة للامم المتحدة الى الكونغو ، تنشأ بمقتضى قرار يتخذه المجلس وفقا لميثاق الامم المتحدة ، على أساس تشكيلها من وحدات تنتمي الى دول افريقية وآسيوية مستقلة ، وبقائها في الكونغو لمدة محدودة جدا ، وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للشعب الكونغوي ، وضمانها حرمة البلد وسلامته الاقليمية . واحتج ممثل الاتحاد السوفياتي على ما ذكر من

Digitized by UNOG Library

ارسال قوات تابعة للولايات المتحدة الى الكونغو وطالب ملحا بسحبها فورا • ولاحظ أنه يستدل من تقرير الامين العام ان في نيته دعوة بعض البلدان الاوروبية والامريكية الى مدّ قوة الامم المتحدة ببعض الوحدات ، وان ثمة انباء تفيد بأن رد فعل الامين العام كان سلبيا عندما عرضت جمهورية غينيا عليه وضع قواتها تحت تصرفه • وقال ان هذا ، في رأى الوفد الذى يمثله لا يتفق مع روح قرار المجلس (م أ / ٤٣٨٧) • وان وجود القوات البلجيكية في الكونغو يعتبر تحديا لا يطاق سواء للكونغو أو للعالم بأسره ، وأنه ما كان ليكون لولا التأييد الذى يقدمه الى بلجيكا حلفاؤها العسكريون الاقوياء في منظمة معاهدة شمالي الاطلسي • وبين أن استمرار العدوان يقتضي اتخاذ تدابير أكثر ايجابية من جانب كل من الامم المتحدة والدول المحبة للسلم التي تعطف على قضية الكونغو • وقدم ممثل الاتحاد السوفياتي مشروع القرار الآتي (م أ/٤٤٠٢) :

„ان مجلس الأمن ،

„وقد استمع الى تقرير الامين العام للامم المتحدة عن مسألة عدوان بلجيكا على جمهورية الكونغو ،

„ يطلب بالحاح الوقف الفورى للتدخل المسلح ضد جمهورية الكونغو وسحب كافة قوات المعتدى من اقليمها في غضون ثلاثة أيام ؛

„ ويدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى احترام السلامة الاقليمية لجمهورية الكونغو والى عدم القيام بأى عمل من شأنه انتهاك تلك السلامة • „

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية فرحب بتقرير الامين العام وبياناته التي ألقاها • وقال ان الامم المتحدة عملت بصورة سريعة فعالة واتخذ عملها شكل جهد جماعي رائع ، نجد الدول الافريقية في طليعة من استجاب له استجابة سريعة فورية • وذكر أن الولايات المتحدة قد عمدت ، بناء على طلب الامين العام ، الى تقديم المساعدة في ميداني النقل والمواصلات ، فنقلت جوا معظم قوات الامم المتحدة الى الكونغو ، كما نقلت كميات هائلة من الاغذية وهي تقوم بتوفير المعدات اللازمة وغير ذلك من الخدمات النقلية والسكنية • ودعا حكومة الكونغو الى ان تشعر بالأمن والاطمئنان ، لأن الأمم المتحدة لن تسمح بانهيار الجمهورية • وقال ، فيما يتعلق بسحب القوات البلجيكية ، ان الوفد الذى يمثله يفسر احكام قرار مجلس الأمن (م أ / ٤٣٨٧) التي تنص على دعوة بلجيكا الى سحب قواتها بأنها رهن بنجاح الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

في تنفيذ القرار بكليته ، وأنه يلاحظ ان بلجيكا قد التزمت بسحب قواتها كلما وحيثما تتمكن قوات الامم المتحدة من اقرار النظام الى الحد الكافي • وانتقل الممثل الى مسألة مطالبة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بان تقوم الولايات المتحدة بسحب ذلك العدد القليل من الفنيين الامريكيين الموجودين في ليوبولدفيل ، فقال ان هذه محاولة واضحة لعرقلة جهد الامم المتحدة ولنقل الحرب الباردة الى قلب افريقيا • وذكر أن هذا العدد القليل من الموظفين الامريكيين ذهب الى ليوبولدفيل بناء على طلب صريح من الامم المتحدة لتأمين النقل والمواصلات والاغذية ، ولن يبقى فيها أكثر مما تقتضيه ضرورة دعم جهد الامم المتحدة في الكونغو • هذا وتفيد بعض الانباء ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد يتدخل في الكونغو تدخلا مباشرا عن طريق ارسال القوات • أما موقف الولايات المتحدة من هذا الامر فهو واضح ؛ اذ رغم ان حكومة الكونغو قامت قبل ذلك بعدة أيام بدعوة بلده رسميا الى ارسال بعض قواتها ، فقد أصرت حكومته على ارسال كلّ مساعدة أمريكية عن طريق الامم المتحدة • وقال انه يجب عدم ادخال اية قوات الى الكونغو غير التي يطلبها الامين العام عملا بقرار مجلس الأمن المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) • وستعمل الولايات المتحدة كل ما يلزم ، بالتعاون مع الدول الاعضاء الاخرى في الامم المتحدة ، لمنع تدخل أية قوات عسكرية لم تطلبها الامم المتحدة •

وتكلم ممثل تونس في الجلسة ٨٧٨ المعقودة في ٢١ تموز (يوليه) ، فأكد مجددا تأييد وفده الكامل للمبادىء الواردة في تقرير الامين العام ولتطبيقها في حالة الكونغو • وقال ان تكوين قوات الامم المتحدة التي أرسلت حتى الآن الى الكونغو ، تفي بهذه المقتضيات على الوجه الكامل ؛ ويبدو أن السلم والهدوء في سبيلهما الى العودة ، ولكن لا تزال هناك مشكلتان هامتان تساهمان في تفاقم الحالة هما : اصرار الحكومة البلجيكية على ابقاء قواتها في اقليم الكونغو ، وخطر تفكك تلك الجمهورية الفتية • وأضاف قائلا ان السحب الفوري للقوات البلجيكية ضرورة ملحة لتهدئة الخواطر واقرار الطمأنينة في كامل اقليم الكونغو واعادة الثقة والعلاقات الودية بين الكونغو وبلجيكا • وأشار الى وجود محاولة لتقطيع أوصال الجمهورية بفصل كاتانغا عنها ، وهي مقاطعة فيها ثروة معدنية ضخمة ، واستثمارات بلجيكية كبيرة • ونظرا الى أن الحالة كانت هادئة في كاتانغا ، فان من الصعب عدم ملاحظة صلة ما بين التدخل البلجيكي وبين نمو الاتجاهات الانفصالية في هذه المقاطعة • وقد قدم ممثل تونس ، بعد ذلك ، مشروع القرار التالي المشترك بين تونس وسيلان (م أ / ٤٤٠٤):

Digitized by UNOG Library

« ان مجلس الأمن ،

« وقد نظر في التقرير الاول للامين العام (م أ / ٤٣٨٩ والاضافات ١ — ٣) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم م أ / ٤٣٨٧ المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ،

« واذ يعرب عن تقديره للعمل الذى قام به الامين العام وللتأييد الذى قدمته اليه بكل سرعة وطيب خاطر الدول الاعضاء التي دعاها الى مدّه بالمساعدة ،

« واذ يلاحظ ان وصول قوات الامم المتحدة الى ليوبولدفيل كان له ، كما ذكر الامين العام ، أثر مفيد ،

« واذ يدرك ان الحاجة لا تزال ماسة الى متابعة هذه الجهود ومضاعفتها ،

« واذ يرى ان الاقرار التام للنظام العام في جمهورية الكونغو يساهم مساهمة فعالة في صيانة السلم والأمن الدوليين ،

« واذ يدرك أن مجلس الأمن أوصى بقبول جمهورية الكونغو في عضوية الامم المتحدة كوحدة ،

« ١ — يدعو الحكومة البلجيكية الى الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ بشأن سحب قواتها ، ويخول الامين العام اتخاذ كل التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

« ٢ — ويطلب الى جميع الدول الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه اعاقة اقرار النظام العام وممارسة حكومة الكونغو لسلطتها ، وكذلك الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه أن يقوّض السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو ؛

« ٣ — ويقرر تخويل الامين العام مواصلة اتخاذ التدابير التي قد تلزم بمقتضى السلطة التي منحه اياها مجلس الامن في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ وفي هذا القرار ؛

« ٤ — ويثني على الأمين العام للتدابير السريعة التي اتخذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم م أ / ٤٣٨٧ ، ولتقريره الأول ؛

« ٥ — ويدعو الوكالات المتخصصة للامم المتحدة الى مدّ الامين العام بما قد يطلبه من المساعدة ؛

Digitized by UNOG Library

« ٦ — ويطلب الى الامين العام موافاة المجلس من جديد بما يلزم . »

وتكلم ممثل سيلان ، فأعرب عن ارتياحه الى سرعة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار ١٤ تموز (يوليه) والى سرعة استجابة الدول الافريقية وغيرها من الدول التي دعيت الى تقديم المساعدة العسكرية . وقال ان كلا من الممثلين البلجيكي والكونغوى قد أعرب عن أمله في عودة الصداقة بين البلدين ، وأن من واجب المجلس ان يضع التدابير الفعالة اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، متجنبا المهاترات العقيمة وأشار الى ان مشروع القرار المشترك (م أ / ٤٤٠٤) يتقدم حلا عمليا ، وأعرب عن ثقته من أن جميع البلدان ستوحد جهودها لتأييد التدابير التي اتخذها الامين العام .

وتكلم ممثل بولندا فقال انه يرفض الرأى القائل بجواز اعتبار الخطر على حياة الرعايا الاجانب مبررا للعدوان . وأشار الى أنه لم يكن في نية بلجيكا أبدا التخلي عن سيطرتها على الكونغو . وعندما انتقض الجنود الكونغويون على ضباطهم البلجيكيين اتخذت بلجيكا من الحادث ذريعة للتدخل ، وهي ساعية الى نيل تأييد الحكومات المناهضة للشيوعية بادعائها ان النضال الكونغوى من أجل الاستقلال انما هو مؤامرة شيوعية . وطالب المجلس بأن يعين موعدا محددا لسحب القوات البلجيكية ، التي يعتبر وجودها في الكونغو تهديدا دائما للسلامة الاقليمية للجمهورية وللسلم والامن الدوليين . وقال ان عدم مواجهة عدوان بلجيكا بالعمل السريع ، قد يسمح بحدوث محاولات أخرى لاقرار الاستعمار .

وتكلم ممثل الارجنتين ، فقال ان الحالة مافتئت تتدهور منذ ١٣/١٤ تموز (يوليه) . وانه رغم عدم جواز لوم بلجيكا على الهروع الى نجدة رعاياها ، فان الاسراع في سحب القوات البلجيكية على مراحل يعد من الامور الاساسية . وستنتهي حالة الطوارئ التي برزت التدخل عندما تتولى قوة الامم المتحدة مسؤولية حماية الافراد . واستطرد قائلا انه لايشك في أن بلجيكا تدرك التعقيدات الدولية الناشئة عن وجود قواتها في الكونغو ، وأنه واثق من أن استبدال القوات البلجيكية بوحدات تابعة للامم المتحدة سيتم بسرعة . واستلزم حث جميع الدول على الامتناع عن تشجيع الاتجاهات الانفصالية . وقال انه ليس من حق الامم المتحدة ولا أية دولة من الدول التدخل في مشكلة داخلية في جوهرها .

وتكلم ممثل ايطاليا في الجلسة رقم ٨٧٩ المعقودة في ٢١/٢٢ تموز (يوليه) ، فقال ان حكومته لاتزال تعتقد بأن سحب القوات البلجيكية التي تدخلت لحماية الأرواح في الكونغو ،

Digitized by UNOG Library

يجب أن يكون رهنا باقرار الامن والنظام عن طريق تدخل قوات الأمم المتحدة • وأشار الى أن ممثل بلجيكا قد أكد أن سحب القوات البلجيكية ، الذى بدأ فعلا ، سوف يستمر بمقدار تمكن الامم المتحدة من السيطرة على الحالة • وأشار كذلك الى تكرار ممثل الكونغو من جانبه تأكيد رغبة حكومته في ان ترى البلاد تنمو في ظل السلم والاستقلال ؛ وبيّن أن هذا هدف يمكن تحقيقه بسرعة ، شرط أن لا يقع تدخل من الخارج وان لا تصبح الدولة الفتية مسطرعا للمصالح الاجنبية المتضاربة • وأوضح أن ما يلزم عمله هو زيادة نشاطات الامم المتحدة زيادة سريعة فعالة لاعمال قرار ١٤ تموز (يوليه) في أسرع وقت ممكن •

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فأعرب عن أسفه لأن الممثل السوفياتي بدا وكأنه ينظر الى الفوضى التي تهدد الكونغو لا على أنها نكبة بل مناسبة للتهجم على الولايات المتحدة وحلفائها • أما التحريفات التي أتى بها ، كزعمه ان بلجيكا أداة مسخرة لتنفيذ مؤامرة حاكتها الدول الاستعمارية للقضاء على استقلال دولة الكونغو ، فلا يمكن أن تؤدى الاّ الى اثارة الريبة في حالة تعدّ زيادة الثقة فيها بين الاطراف المعنيين ضرورة واجبة ، وأشار الى أن حكومة المملكة المتحدة تعتبر جمهورية الكونغو دولة واحدة لها نفس الحدود القومية التي كانت للكونغو البلجيكي السابق • أما فيما يتعلق بكاتانغا ، فقال ان حكومته ترى ان العلاقة بين هذه المقاطعة وبين غيرها من مقاطعات الكونغو مسألة يعود حلها للكونغوبيين • وذكر أنه يشاطر الامين العام رأيه في أن قوة الامم المتحدة لا يجوز ان تكون طرفا في نزاع داخلي • وقال ان افضل طريقة يمكن للمجلس بها خدمة مصالح الكونغو هي تركيز جهوده في تنفيذ عملية ذات جانبين متداخلين : أحدهما دعم عمليات الامم المتحدة وثانيهما اتخاذ الترتيبات اللازمة لسحب القوات البلجيكية ؛ كما وينبغي ألا تلهيه عن ذلك مطالب كالمطالب الواردة في مشروع القرار السوفياتي الذى ينص على اتمام السحب في مدة يستحيل اتمامه فيها عمليا •

وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن يستمر تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة بنفس السرعة التي نفذ بها في الاسبوع الاول • وقال انه ينبغي للمجلس نظرا الى التأكيدات التي قدمها الممثل البلجيكي ، ان يؤكد مبدأ السحب ، ولكن عليه ان يترك أمر تحديد مواعيد مراحله للامين العام بالتشاور مع الممثلين البلجيكيين في الكونغو • وأكد من جديد شعور الود الذى تكنه الصين لجمهورية الكونغو ، كما تجلى في تأييدها القوى لقبول الكونغو في عضوية الامم المتحدة ، وفي عرضها مؤخرا تقديم مائة طن من الارز الى الكونغو • وأعرب عن أمله في أن تكون المشاكل الحالية مجرد مرحلة عابرة ، وفي ان يتمكن الكونغو عما قريب من تكريس كامل طاقاته لبناء الأمة ولانمائها السلمي •

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل فرنسا فبيّن بطلان مخاوف بعض الدول الافريقية من أن يكون تدخل بلجيكا في الكونغو نذيرا بالعودة الى مركز سياسي انقضى عهده • وذكر أن ارسال القوات البلجيكية الى الكونغو لم يكن غير تدبير مؤقت اقتضاه عجز السلطات الكونغوية عن حماية الاقليات • بل ان ممثل بلجيكا طلب الى الامين العام ، حتى قبل اجتماع المجلس في ١٣/١٤ تموز (يوليه) ارسال قوة تابعة للامم المتحدة ، كما أن القوات البلجيكية تقوم بالانسحاب من أى مكان تستطيع وحدات الأمم المتحدة اقرار الأمن فيه • واستطرد قائلا ان الامين العام تصرف بسرعة جديرة بالثناء ، وذلك رغم الصعوبات التي تكتنف حالة عملت على تفاقم خطورتها محاولات الاتحاد السوفياتي للاستفادة من آلام الكونغو • وبين أن الوفد الفرنسي يؤيد تقرير الامين العام في خطوطه العامة ، ويعلق أهمية خاصة على ما أكده من أن القوة موضوعة تحت قيادة الامم المتحدة وحدها ولا يجوز لها أن تكون طرفا في أى نزاع داخلي •

وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للاكوادور ، فقال ان عملية الامم المتحدة في الكونغو هي أول جهد مشترك بذل لاصلاح حالة بالقضاء على اسبابها المباشرة **وكذلك على أسبابها العميقة** • وذكر أن مما يدعو الى التفاؤل ان التوفيق بين موقفي الطرفين المعنيين لا يبدو مستحيلا ، ولاسيما فيما يتعلق بسحب القوات • وقال ان حكومته تتمسك بالمبدأ القاضي بعدم جواز دخول قوات اجنبية الى دولة ما دون موافقة حكومة تلك الدولة ، غير أنه يعتقد أنه لا يمكن الحكم الصحيح على أحداث الكونغو الا اذا اعتبرت جزءا من مرحلة انتقال من الاستعمار الى الاستقلال تتصف بانعدام الرقابة وسوء الاعداد •

وأعلن ممثل سيلان ان صاحبي مشروع القرار ينتويان حذف الفقرة ٣ من منطوقه تجنبا للتزيد •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي : اعتمد بالاجماع (م أ/٤٤٠٥) مشروع القرار الذى قدمته كل من سيلان وتونس (م أ/٤٤٠٤) بصيغته المعدلة من قبل صاحبيه •

وتكلم ممثل فرنسا فقال انه اقترع بتأييد القرار لانه لا ينطوى على أى نقد للحكومة البلجيكية ولان أحد صاحبي القرار ربط بين سحب القوات البلجيكية وبين صيانة النظام العام •

وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه لن يصر على طرح مشروع القرار الذى قدمه على الاقتراع ، وانه اقترع بتأييد القرار المشترك رغم أنه يرى وجوب تحديد موعد نهائي قريب لسحب القوات • ولاحظ ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق أن حكومة الكونغو المركزية وحدها دون سواها هي التي ستقر النظام العام • وأشار الى أن هذا القرار ،

Digitized by UNOG Library

على غرار قرار ١٤ تموز (يوليه) ، لا يمنح منظمة الامم المتحدة حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وأن الغرض الاساسي هو تأمين سحب القوات البلجيكية .

وأوضح ممثل الكونغو ، في صدد الفقرة ٢ من المنطوق ، أن حكومة الكونغو هي السلطة الوحيدة المسؤولة عن صيانة النظام العام في الكونغو .

وكرر ممثل بلجيكا رغبة حكومته في سحب قواتها في أسرع وقت ممكن .

الفرع الثالث

التقرير الثاني للامين العام والرسائل الأخرى
الواردة بين ٣١ تموز (يوليه) و ١٠ آب (أغسطس) ١٩٦٠

أرسل رئيس وزراء جمهورية الكونغو الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣١ تموز (يوليه) (م أ/ ٤٤١٤) أعرب فيها عن قلق حكومته الشديد للتأخر في سحب القوات البلجيكية ولعدم دخول اية قوة تابعة للامم المتحدة الى كاتانغا ، بسبب المعارضة البلجيكية . وذكر أن المشكلة الرئيسية هي سحب القوات البلجيكية فورا من كامل اقليم الجمهورية .

وأرسل وزير خارجية غانا مذكرة مؤرخة في ١ آب (أغسطس) (م أ / ٤٤١٥) ، جاء فيها أنه اذا أصرت بلجيكا على سياستها الحالية التي لا تستهدف حماية أرواح الرعايا البلجيكيين بل فصل مقاطعة كاتانغا عن بقية الكونغو ، فان حكومة غانا ستجد نفسها مضطرة الى مطالبة الأمم المتحدة باعلان بلجيكا دولة معتدية وباتخاذ التدابير المناسبة .

وأحالت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢ آب (أغسطس) بيانا مؤرخا في ٣١ تموز (يوليه) (م أ/٤٤١٦) ، جاء فيه أنها لن تتردد ، اذا استمر العدوان الاستعماري على الكونغو ، في اتخاذ التدابير الحازمة لدفع المعتدين ؛ وأنها ، استجابة منها لطلب الحكومة الكونغوية ، على استعداد لتزويد الجمهورية بالمساعدة الاقتصادية والفنية بالاضافة الى المساعدة التي قدمتها اليها سابقا .

وأشار الامين العام في تقريره الثاني (م أ/٤٤١٧ والاضافة ١ /التنقيح ١ والاضافة ٢)، الصادر في ٦ و ٧ آب (أغسطس) ، الى أن مجلس الأمن قد أكد في قراره المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) تفسير الامين العام الذي يفيد أن قرار ١٤ تموز (يوليه) يسري على كامل اقليم

Digitized by UNOG Library

الجمهورية ، وان لقوة الامم المتحدة حق الوصول الى كافة اجزاء الاقليم • وذكر أن قوات الامم المتحدة كانت في ٢ آب (أغسطس) موزعة على جميع انحاء الكونغو فيما عدا كاتانغا ، وان القوات البلجيكية كانت قد سحبت من جميع المناطق التي توجد فيها قوات تابعة للامم المتحدة • وقد وضعت الخطط اللازمة لارسال وحدات تابعة لقوة الامم المتحدة الى كاتانغا في ٦ آب (أغسطس)، ولكن الغيت هذه الخطط عندما اتضح بعد زيارة ممثل الامين العام الخاص لاليزابيثفيل ، ان دخول وحدات قوة الامم المتحدة يقتضي استخدام القوة • ولما كان من المبادئ التي يقوم عليها عمل القوة انه ليس لوحداتها حق العمل الا في حالة الدفاع الشرعي ، فان هذه القوة لم تخول القيام بالمبادرة والعمل العسكريين اللذين تقتضيهما الظروف المبينة ، ولذلك فانه يطلب من المجلس أن يصدر اليه التعليمات اللازمة كما يطلب اليه اتخاذ ما يراه مناسبا من القرارات لتحقيق أهدافه على نحو متكامل •

ولاحظ الامين العام ان الصعوبة ليست ناشئة عن الموقف البلجيكي كما انهي اليه ، اذ ان الحكومة البلجيكية قابلة بقرار المجلس ولذلك فانها تصدر ولا شك تعليمات للعمل بموجب ذلك الى وحداتها العسكرية المرابطة في المقاطعة ؛ كما أنها ليست ناشئة عن رغبة سلطات المقاطعة في الانفصال عن الجمهورية • ولكن الذين يقاومون قوة الامم المتحدة في كاتانغا يخشون من أن يؤدي اشتراك الامم المتحدة في ضبط الأمن في المقاطعة الى افساد الامكانية المتاحة لهم لايجاد حلول دستورية أخرى غير الحلّ الوحدوي المحض • ولا يجوز للمنظمة طبعا ان تكون طرفا في هذه المشاكل السياسية الداخلية ، وقد يود المجلس أن يضع لعملية الامم المتحدة من القواعد ما يؤدي الى فصل مسألة التطور السلمي الديموقراطي في الميدان السياسي فصلا فعالا عن اية مسألة تتعلق بوجود قوة الامم المتحدة •

وتضمنت الاضافة ١ / التنقيح ١ ، برقيات متبادلة مع رئيس جمهورية غينيا ، وقد حث الرئيس في برقية مؤرخة في ٦ آب (أغسطس) ، على المبادرة بلا تأخير الى استخدام القوات الغينية في كاتانغا ، وان لم يؤخذ بهذا الاقتراح ، وضعت تلك القوات تحت السلطة المباشرة للحكومة الكونغوية • وذكر الامين العام في رده على هذه البرقية ، ان مجلس الأمن سينظر في مسألة دخول القوة الى كاتانغا وأن الامين العام لم يتخذ أي قرار يقضي بعدم دخول القوة الى كاتانغا ، شرط امكان القيام بذلك بمقتضى الولاية التي قررها المجلس • وأشار الى عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بالتكوين النهائي للقوة في كاتانغا • وفي ٧ آب (أغسطس) أعرب رئيس غينيا عن ثقته بالامين العام وحث على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الأمين والفوري لقرارات مجلس الامن • وأجاب الامين العام في التاريخ نفسه ، فأكد للرئيس ان نداءه يتفق مع رغبات الأمين العام ذاته ومع جهوده •

Digitized by UNOG Library

وتضمنت الاضافة ٢ رسالتين متبادلتين بتاريخ ٣ آب (أغسطس) مع نائب رئيس وزراء الكونغو بشأن قرار « مجلس الوزارة » ، القاضي بأن يلحق بالممثل الخاص للامين العام في رحلته الى كاتانغا ثلاثة من أعضاء الحكومة الكونغوبة يواكبهم عشرون جنديا غانيا . وقد أشار الأمين العام في رده على نائب رئيس الوزراء الى ان بعثة الممثل الخاص هي بعثة تابعة للامم المتحدة الامين العام وحده هو الذى يبت في تكوينها .

وأحالت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتاريخ ٦ آب (أغسطس) مذكرة (م أ/ ٤٤١٨) لاحظت فيها ان الدوائر الحاكمة البلجيكية ، يؤيدها في ذلك حلفاؤها في منظمة معاهدة شمال الاطلسي ، تتجاهل قرارات مجلس الأمن مستهدفة فصل كاتانغا عن جمهورية الكونغو ؛ وان سلوك قيادة قوة الامم المتحدة يدعو الى القلق الشديد لأن الانباء تفيد ان قوات الامم المتحدة ، بدلا من ان تكفل سحب القوات المتدخلة في اسرع وقت ممكن ، تقوم بنزع سلاح الجيش القومي الكونغوى وتذهب حتى الى حد الاصطدام المسلح معه . واقترحت الحكومة السوفياتية ، تأمينا للاعمال الفورى لقرارات المجلس ، ما يلي : (١) اجلاء جميع القوات البلجيكية عن الاقليم الكونغوى في أقصر وقت ممكن وبأية طريقة عمل يثبت لزومها ؛ (٢) ابدال القيادة الحالية لقوة الامم المتحدة في حالة استمرارها في اغفال قرارات المجلس ؛ (٣) القيام بعمل سريع حازم فعال لانهاء احتلال كاتانغا ؛ (٤) ارسال قوات الى الكونغو تنتمي الى دول تكون مستعدة للاشتراك في تأمين الطرد الفعال للقوات المتدخلة اذا تبين ان القوات التابعة لأى بلد والمرسلة الى الكونغو بموجب قرارات المجلس ، عاجزة عن الاضطلاع بهذه المهمة .

وأشارت الحكومة البلجيكية ، في ملاحظاتها المحالة في ٦ آب (أغسطس) (م أ/ ٤٤١٩) والمبداة على بيان الحكومة السوفياتية المؤرخ في ٣١ تموز (يوليه) (م أ/ ٤٤١٦) ، الى ان المجلس لم يدن أية دولة بالعدوان على جمهورية الكونغو ، بل ان المجلس رفض أن يصدر مثل هذه الادانة . وذكرت ان القوات البلجيكية لم تتدخل في الكونغو الا لتأمين حماية الرعايا البلجيكيين ، وان تدخلها سيتوقف حيثما تستطيع قوات الامم المتحدة تولي المسؤولية عن سلامة الافراد .

وذكر رئيس جمهورية غانا في بيان محال في ٦ آب (أغسطس) (م أ/ ٤٤٢٠) ، ان القوات البلجيكية باقية في كاتانغا رغم التأكيدات البلجيكية بشأن سحبها ، وانها مسؤولة عن منع قوات الامم المتحدة من دخول كاتانغا . ولا يمكن لغانا ان تقبل بصحة الحركة الانفصالية المزعومة في كاتانغا كما ولا يمكنها السكوت على انشاء دولة العوبة في وسط أفريقيا تحافظ عليها القوات البلجيكية ويقصد منها ارضاء حاجات شركة تعدين دولية . وستقدم غانا ما قد تطلبه

Digitized by UNOG Library

جمهورية الكونغو من المساعدة المسلحة ان لم يوصل في وقت قصير الى حلّ لهذه المشكلة .

وأرسل رئيس وزراء جمهورية الكونغو برقية مؤرخة في ٧ آب (اغسطس)(م أ/٤٤٢١) أشار فيها بأن يعتمد مجلس الأمن مشروع قرار ينص على أن يرسل الى الكونغو ، في غضون أربع وعشرين ساعة ، فريق مراقبين يتألف من ممثلي الهند وسيلان وغانا واثيوبيا والمغرب وغينيا والجمهورية العربية المتحدة وافغانستان واندونيسيا وبورما ، ويتولى مسؤولية تأمين التطبيق الدقيق لقرار المجلس بشأن سحب القوات البلجيكية من كامل الاقليم الكونغوي وعلى الأخص من كاتانغا .

الفرع الرابع

النظر في المسألة في الجلسات ٨٨٤ — ٨٨٦
(٨ و ٨/٩ آب (أغسطس))

عرض على المجلس في الجلسة رقم ٨٨٤ التي عقدها في ٨ آب (أغسطس) بناء على طلب الأمين العام ، التقرير الثاني للأمين العام (م أ/٤٤١٧ والاضافة ١ / التنقيح ١ والاضافة ٢) والرسائل المعممة في الوثائق م أ/٤٤١٨ و م أ/٤٤١٩ ، و م أ/٤٤٢٠ و م أ/٤٤٢١ . ودعا الرئيس ممثلي بلجيكا والكونغو الى الاشتراك في المناقشة .

وأعلن الرئيس انه تلقى وأنهى تلقيه برقية من السيد تشومبي ، رئيس حكومة مقاطعة كاتانغا ، يطلب فيها استماع المجلس اليه .

وتكلم الامين العام فقال ان تنفيذ قرارات مجلس الأمن قد وصل الى ما قد يبدو مؤقتا كأنه مأزق . وبين أن المساعدة الفعالة التي كان يرجوها من كافة المعنيين لا ترد الا جزئيا وأن الاعراض عن التأييد بدر من أوساط كان منتظرا منها أن تتصرف على غير هذا النحو . وأشار الى أن سلطات كاتانغا أدخلت عنصرا غير متوقع هو معارضة قوات كاتانغا معارضة عسكرية منظمة لدخول قوة الامم المتحدة . وهذه المعارضة تقتضي من قوة الامم المتحدة بادرة عسكرية لا يستطيع الاقدام عليها الا بتخويل رسمي من المجلس وباستخدام وحدات تابعة لحكومات مستعدة لقبول مثل هذا الموقف الجديد من جانب مجلس الأمن . ومع أن الحكومة البلجيكية لا تبدي أية معارضة ، فان موقف والاذعان ، الذي اتخذته من قرار مجلس الأمن ، وهو موقف يعده الامين العام دلالة على انعدام المقاومة الايجابية ، يثير كذلك مشكلة خطيرة . وقال انه ينبغي سحب القوات البلجيكية بأسرها دون قيد أو شرط اذ أن وجودها الآن هو السبب الرئيسي في استمرار الخطر . أما حكومة الكونغو المركزية فقد اظهرت تبرما وارتيابا قد يعمان السكان ويؤديان الى ايجاد جو مضر . وأخيرا فان هنالك

Digitized by UNOG Library

التهديد بأن حكومة أو أكثر من الحكومات المساهمة في قوة الامم المتحدة قد تنسحب منها وتنتهج سياسة انفرادية • واستطرد قائلا ان المجلس قد يرغب والحالة هذه في أن يؤكد من جديد اهدافه ومطالبه ، ويوضح آراءه فيما يجب استخدامه من طرق وتحديده من مهل ، وينص صراحة على ان قراريه يسريان بكاملهما على كاتانغا • كما ان عليه أن يطلب الى حكومات جميع الدول الاعضاء تقديم معاونتها الفورية الايجابية وفقا للمادتين ٢٥ و ٤٩ من الميثاق ، ويمكن له أن ينظر في صياغة المبادىء المتعلقة بوجود الامم المتحدة والمؤدية الى ضمان الحقوق الوطنية في الكونغو وحماية المتحدثين بلسان جميع الاتجاهات السياسية فيه •

وتكلم ممثل الكونغو في الجلسة ٨٨٥ ، التي عقدت أيضا في ٨ آب (أغسطس) ، فقال ان قوات الامم المتحدة قد قوبلت بالترحيب في كل مكان من الكونغو باستثناء كاتانغا ، وان قادة الجيش القومي دعوا جنودهم الى القاء سلاحهم حيثما وجدت قوات الامم المتحدة بينما ظهرت في كاتانغا مقاومة مصطنعة أوجدتها وغذتها الحكومة البلجيكية • وذكر انه ليس ثمة مشكلة دستورية لأن البرلمان الكونغوى ، وهو جمعية تأسيسية ممثلة فيها كاتانغا ، لم يبت بعد في هيكل الجمهورية • وان مشكلة كاتانغا ليست في الواقع مشكلة داخلية ولا يمكن حلها الّا بالسحب الفورى للقوات البلجيكية من كامل اقليم الجمهورية •

وقال ممثل بلجيكا ان الغرض الوحيد من تدخل بلجيكا في كاتانغا ، كما في غيرها من الأماكن ، هو حماية ارواح رعاياها وانها ستسحب قواتها حالما يعلن الأمين العام انه يستطيع كفالة الامن • وبين ان وحدة الكونغو هي صنع بلجيكا وان بلجيكا لا تستطيع التدخل في نزاع بين حكومة كاتانغا وليوبولد فيل • ويمكن تيسير حل المشكلة لو أمكن التأكيد لحكومة كاتانغا بان دخول قوات الامم المتحدة لن يؤدى آليا الى مد نظام الحكم في ليوبولد فيل اليها •

ورأى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان على المجلس تأييد الامين العام فيما ارتآه من أنه لا يجوز اقحام الامم المتحدة في الصراع السياسي القائم بين رئيس الوزراء لومومبا وبين رئيس المقاطعة تشومبي • ولن يكون لدى سلطات كاتانغا سبب للاعتراض على دخول قوة الأمم المتحدة اذا ما أكد لها المجلس ان المهمة الوحيدة للقوة هي حفظ النظام العام ، ومن ثم تأمين الانسحاب البلجيكي • كما انه لا يمكن ان يكون لبلجيكا اى سبب لتأجيل الانسحاب السريع من كاتانغا •

ورأى ممثل تونس ان على المجلس تقوية ولاية الامين العام ، وأنه يجب تخويل قوات الأمم المتحدة استخدام سلاحها عند الاقتضاء للتغلب على أية مقاومة مسلحة لدخولها الى كاتانغا حيث يجب تطبيق قرارى المجلس كما طبقا في المقاطعات الأخرى • وأما بلجيكا التى أدى

Digitized by UNOG Library

تدخلها ، وربما من غير قصد ، الى تشجيع الاتجاهات الانفصالية في كاتانغا ، فيجب أن تسحب قواتها على الفور وتساعد بصورة فعالة على دخول الامم المتحدة لدرء الخطر الحالي الذي يتهدد أفريقيا فضلا عن السلم والامن الدوليين . وأضاف قائلا ان على الكونغوبيين أنفسهم أن يحلوا مشاكلهم الداخلية بالطرق الدستورية . ثم قدم بالاشتراك مع سيلان مشروع القرار الآتي ؛ (م أ / ٤٤٢٤) :

« ان مجلس الأمن ،

« اذ يشير الى قراره المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٠٥) الذي تضمن فيما تضمن دعوة حكومة بلجيكا الى الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الامن المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) (م أ/٤٣٨٧) بشأن سحب قواتها وتخويل الأمين العام اتخاذ كافة التدابير اللازمة لهذا الغرض ،

« وقد احاط علما بالتقرير الثاني للامين العام عن تنفيذ القرارين المذكورين آنفا ، وبالبيان الذي ألقاه أمام المجلس ،

« وقد نظر في البيانات التي ألقاها ممثلا بلجيكا وجمهورية الكونغو امام المجلس في هذه الجلسة ،

« واذ يلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالنسبة الى اقليم جمهورية الكونغو عدا مقاطعة كاتانغا ،

« واذ يلاحظ ، مع ذلك ، ان الامم المتحدة قد منعت من تنفيذ هذين القرارين في مقاطعة كاتانغا رغم انها كانت مستعدة لتنفيذهما ، بل وحاولت في الواقع ذلك ،

« واذ يدرك ان سحب القوات البلجيكية من مقاطعة كاتانغا سيكون مساهمة ايجابية أساسية في تنفيذ قراري المجلس على الوجه الصحيح ،

« ١ — يقرر السلطة المخولة للامين العام بقراري مجلس الأمن المتخذين في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، ويطلب اليه مواصلة الاضطلاع بالمسؤولية التي يلقيانها على عاتقه ؛

« ٢ — ويدعو حكومة بلجيكا الى المبادرة فورا الى سحب قواتها من مقاطعة كاتانغا

Digitized by UNOG Library

بطرق سريعة يقررهـــا الامـين العـــام ، والى المساعدة بكل طريقة ممكنـة على تنفيـذ قرارات المجلس ؛

„٣ — ويعلن ان دخول قوة الامم المتحدة الى مقاطعة كاتانغـا لازم للتنفيذ التام لهـذا القـــرار ؛

„٤ — ويؤكد من جديد ان قوة الامم المتحدة في الكونغو لن تكون طرفا في أى نزاع داخلي دستورى أو غيره ، ولن تتدخل بأية صورة فيه أو تستخدم للتأثير في نتيجته ؛

„ ٥ — ويدعو كافة الدول الاعضاء وفقا للمادتين ٢٥ و ٤٩ من ميثاق الامم المتحدة الـى قبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وتقديم المساعدة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي يقررهـــا المجلـس ؛

„ ٦ — ويطلب الى الامين العام تنفيذ هذا القرار وموافاة المجلس من جديد بما يلزم „

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه رغم اقدام بلجيكا على السحب الرمزى لقواتها ، فان معظم القوات المتدخلة لا تزال في الكونغو . وأشار الى أن بلجيكـــا ، يؤيدها في ذلك شركاؤها في منظمة معاهدة شمال الاطلسي ، تعمل جهارا عن طريق العوبتها تشومبي على فصل كاتانغا عن الجمهورية . كما أن قوات الاحتلال البلجيكية تقوم بارهـــاب السكان رغم وجود قوات الامم المتحدة التي عمدت في بعض الحالات الى نزع سلاح القـــوات الكونغوية بل والى الاصطدام المسلح معها بدلا من تأمين سحب القوات البلجيكية . وأضـــاف أن رفض قيادة الامم المتحدة ارسال القوات الى كاتانغـا تنازل للمعتدى ومدعاة الى القلق الشديد . وقرر ان من واجب قوات الامم المتحدة في الكونغو مساعدة الحكومة المركزية على دعم استقـــلال الجمهورية وعلى صيانة سلامتها الاقليمية ، هذا وأن من حقها استخدام سلاحها للتغلب على أية مقاومة مسلحة تلقاها في اداء واجبها . ونادى بتغيير قيادة القوة في حالـة عدم امتثالهـــا لقرار المجلس الذى يطلب اليها تزويد الحكومة الكونغوية المركزية بما قد يلزم من المساعـــدة العسكرية ، وقال انه في حالة عجز القوات المرسلة الى الكونغو عن تأمين سحب القوات المتدخلة ، يجب ان تحل محلها قوات أخرى تنتمي الى بلدان مستعدة للاشتراك في تنفيذ هذه المهمة . وأيد الممثل السوفياتي اقتراح السيد لومومبا ، رئيس وزراء جمهورية الكونغو ، الرامي الى ارسال فريق من المراقبين الى ذلك البلد . وقال ان في الامكان كذلك تكليف هذا الفريق بمهمـــة تأمين كف السلطات البلجيكية فورا عن نهب الثروة القومية للشعب الكونغوى وعن تخريب الحيـــاة

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية لجمهورية الكونغو ، وتأمين قيامها حالا برد كل القيم والاموال التي أخرجتها من الكونغو الى الحكومة الكونغوبة • ثم قدم الممثل السوفياتي مشروع القرار الآتي : (م أ/ ٤٤٢٥):

„ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في تقرير الامين العام عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن الكونغو ،

„ ١ — يلاحظ ان الحكومة البلجيكية تخرق بصورة فاضحة قرارات مجلس الامن المطالبة بالاسراع في سحب القوات البلجيكية من اقليم الكونغو وصيانة السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو ؛

„ ٢ — ويفرض على الامين العام التزام اتخاذ التدابير الحاسمة ، دون التردد في استخدام أية وسيلة لهذا الغرض ، لاخراج القوات البلجيكية من اقليم الكونغو وانهاء الاعمال الموجهة ضد السلامة الاقليمية لجمهورية الكونغو ؛

„ ٣ — ويوعز الى الامين العام اعلامه ، خلال فترة ثلاثة أيام ، عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن هذا • „

وتكلم الامين العام فذكر ان ممثل جمهورية الكونغو أشار الى ان الجنود الكونغويين ألقوا سلاحهم بناء على أوامر حكومتهم وان قوات الامم المتحدة لم تلق أية مقاومة من الجنود الكونغويين • وقال انه هو الذي أصدر الامر بوقف دخول قوة الامم المتحدة الى كاتانغا لا القيادة ، وانه فعل ذلك نظرا الى ان لسلطته حدودا والى ان الاعمال المؤدية الى قتل الافريقيين للافريقيين والكونغويين للكونغويين لا يمكن أن تعود بالنفع على الكونغويين • يضاف الى ذلك أن ثمة مبدأ مقررا بالنسبة الى القوة هو وجوب مساعدتها الحكومة المركزية على حفظ النظام دون أن تصبح اداة سياسية • أما الاقتراح الرامي الى ارسال فريق مراقبين الى الكونغو فينبغي النظر اليه في ضوء الحاجات العملية في الكونغو ، فان كثيرا من البلدان المشار اليها في الاقتراح يمثلها الآن في الكونغو موظفون من ذوي الرتب العالية •

وافتتح ممثل سيلان المناقشة في الجلسة رقم ٨٨٦ المنعقدة في ٨/ ٩ آب (أغسطس) ، فابدى ثقته من قدرة المجلس على ان يزيل من اذهان سلطات مقاطعة كاتانغا كل لبس قد يزيد من حراجة المأزق الحالي • كما أنه من الضروري ان تنتقل الحكومة البلجيكية من التأييد السلبي

Digitized by UNOG Library

الى التأييد الايجابي لعملية الامم المتحدة • وليس من شك في أنه يمكن بمثل هذه المؤازرة وبتعاون حكومة الكونغو وتفهم كاتانغا لهدف قوة الامم المتحدة على الوجه الصحيح ، تحقيق آمال الامين العام في الوصول السريع الى نهاية ناجحة • وقال ان قوة الامم المتحدة لن تتدخل في نزعات الكونغو السياسية أو الداخلية لان الغرض الوحيد من ارسالها هو حفظ النظام واتاحة انسحاب القوات البلجيكية • وناشد الممثل الحكومة البلجيكية اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ، كما حث الشعب الكونغوى على توحيد جهوده لحل مشكلته •

وتكلم ممثل الاكوادور فبيّن ان قوة الامم المتحدة وان تكن تعمل على حفظ النظام ، فانها ليست اداة للحكومة ، وقال انه يترتب على القوة التزام الحياد التام في الشؤون الداخلية • وأضاف أنه لو فهمت سلطات الكونغو هذا المبدأ لزالت ولا شك العراقيل التي تعترض سبيل تنفيذ قرارى المجلس في الكونغو • وقال ان باستطاعة الحكومة البلجيكية كذلك تقديم مساهمة قيمة بتعاونها التام مع الامم المتحدة • وقال أخيرا ان على جميع المعنيين ان يدركوا ان فشل عملية الامم المتحدة سيكون مفجعا بالنسبة الى الشعب الكونغوى •

ورأى ممثل الصين ان أى اقتراح يرمي الى معالجة مشكلة كاتانغا يجب ان يوضح ان للقوة حق الوصول الى جميع أنحاء الكونغو ؛ وأنها لا تنوى التدخل في المسائل السياسية الداخلية للجمهورية ؛ وأنها مسؤولة ، ريثما يتم حل أية مشاكل سياسية قائمة بين كاتانغا والحكومة المركزية ، عن حفظ الأمن والنظام في المقاطعة لكي يتسنى سحب القوات البلجيكية على وجه السرعة •

ورأى ممثل الأرجنتين كذلك انه لا يمكن لقوة الامم المتحدة تأييد السلطة المركزية ضد السلطات المحلية أو العكس بالعكس ، وان أهم ما تهتم به المنظمة هو الآثار الدولية لأزمة الكونغو • وقال ان كلّ عمل ينطوى على خطر وقوع عمليات حربية واسعة النطاق كالعمليات التي قد يستلزمها دخول كاتانغا ينافي طبيعة القوة • وعلى القوات البلجيكية الانسحاب من كاتانغا حالا ، نظرا الى الخطر الدولي الكامن في وجودها هناك • ودعا الممثل الى تخويل الامين العام سلطات واسعة لتنفيذ قرارات المجلس شرط ان لا تستخدم قوة الامم المتحدة في عمليات عسكرية واسعة النطاق أو أن تتدخل في شؤون الكونغو الداخلية •

وتكلم ممثل بولندا ، فقال ان السببين المقدمين تبريرا لعدم ارسال قوات الامم المتحدة الى الكونغو غير صحيحين • فمن حق هذه القوات استخدام سلاحها في حالة الاعتداء عليها ،

Digitized by UNOG Library

ودخولها لا يشكل تدخلا في نزاع داخلي بين الحكومة المركزية وبين السلطات المحلية • وقال ان السلطة في كاتانغا هي بيد البلجيكيين الذين يحتلون المقاطعة رغم قرارى المجلس • وأشار على المجلس بأن يأمر باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين السحب الفورى للقوات البلجيكية والدفاع عن سلامة الكونغو الاقليمية ، وقال انه يمكن لفريق المراقبين الذى اقترح تشكيله رئيس وزراء الكونغو تقديم المساعدة اللازمة •

وقال ممثل ايطاليا ان دخول قوة الامم المتحدة الى كاتانغا يجب ان يتم بطريقة يتجنب فيها أى اختلال في الأمن الداخلي أو تخريب في الحياة الاقتصادية التي تقوم فيها الجاليات الأوروبية بدور حيوى • وأضاف قائلا ان على المجلس أن يؤكد ان عملية الامم المتحدة لن تخل بالترتيبات الدستورية المقبلة اذ أن للشعب الكونغوى نفسه أن يبت ، دون تدخل خارجي في طبيعة العلاقة بين الليزابيثفيل وليوبولدفيل • ودعا جميع المعنيين الى أن يتذكروا ان أية خطوة خاطئة قد تؤدى الى عواقب لا تحصى •

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان الصعوبة الاساسية لا تتمثل في الموقف البلجيكي بل في النزاع الدستورى بين الحكومة المركزية وبين سلطات كاتانغا ، وفي خشية هذه الاخيرة من استخدام قوات الامم المتحدة لفرض تسوية دستورية • وأضاف قائلا ان حكومته ترى أن موقف سلطات كاتانغا من الامم المتحدة موقف خاطيء ، وأعرب عن ثقته بأن هذه السلطات ستبادر فورا الى تغييره • وذكر أن من الجائز ان تتمكن الامم المتحدة ، أو ربما حكومات بعض الدول الاعضاء ، من المساعدة على التقريب بين أصحاب الآراء المتضاربة في تلك المشكلة الشاقة ، مشكلة خلق أمة موحدة من عناصر متباينة ، ولكن ينبغي ألا تتدخل قوة الامم المتحدة في نزاع داخلي دستورى ، كما ولا يجوز أن تستخدم الا لصيانة النظام العام • وبيّن أن كل تدخل مباشر تقوم به حكومة أية دولة من الدول الاعضاء ، حتى ولو كان ذلك بناء على دعوة من أحد الطرفين ، يعقد المسألة تعقيدا خطرا ويجعل من نزاع داخلي في أساسه مسألة أوسع منه نطاقا بكثير • وأشار الى أن مشروع القرار المشترك (م أ/٤٤٢٤) يفي الى حد بعيد بمقتضيات الحالة ، رغم انه يعني ضمنا على ما يبدو أن الانسحاب البلجيكي يحل كل مشكلة • وقال ان التسرع في الانسحاب قد يسفر عن عواقب أليمة • وأشار الى أن من المفيد ان يبدى الامين العام تفسيره لعبارة „ بالطرق السريعة „ •

وقال الامين العام انه يفسر هذه العبارة على أنها تفرض عليه التزام تنفيذ طلب السحب الفورى الموجه الى الحكومة البلجيكية بشكل يتيح السحب التدريجي المنظم في حدود الامكان • وهذا لن يبطيء عملية السحب اذا أبدى كلّ من بلجيكا وتشومبي تعاونهما التام •

Digitized by UNOG Library

وتكلم الرئيس بوصفه ممثل فرنسا ، فقال ان وفده يرحب بالموقف الذى اتخذه الامين العام من مشكلة كاتانغا ، وان حكومته تعتقد أن وحدة الكونغو ضرورية لرخائه ؛ وكلما اسرعت حكومة ليوبولدفيل في اثبات فعاليتها زادت سهولة تحقيق هذا الهدف • وينبغي أن يؤكد لسلطات كاتانغا أن دخول وحدات الامم المتحدة لن يكون وسيلة لتسوية المشاكل الدستورية بالمعنى الذى يقصده بعض اعضاء حكومة ليوبولدفيل • وقال الممثل انه لن يتمكن من تأييد مشروع القرار المشترك (م أ/٤٤٢٤) الذى لم تراع فيه ، كما يبدو ، الوقائع التي سردها الأمين العام أو التدابير التي اتخذتها بلجيكا تنفيذا لقرار مجلس الأمن • ولكن اقتراع فرنسا لا يشكل ، بأى وجه من الوجوه ، تنكرا للتدابير التي اضطلع الامين العام بتنفيذها حتى الآن ، اذ أن النتائج الاولية التي أسفرعنها عمل الامم المتحدة تبعث على التفاؤل الشديد •

وأشار ممثل الكونغو الى ان بلده اتحاد مزود بالجهاز الادارى اللازم لتسوية المصاعب القائمة بين الحكومة المركزية وبين سلطات المقاطعات ، وطلب الى المجلس قبول الموقف الذى اتخذه الامين العام بوصفه الموقف الوحيد الذى يتيح الخروج من المأزق •

وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه ينبغي لقوات الامم المتحدة ألا تكون البادئة في اللجوء الى استخدام القوة ، ولكن يجوز لها ويجب عليها استخدام سلاحها للتغلب على المقاومة المسلحة في سبيل اداء مهمتها • وطالب باتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتنفيذ قرارى المجلس • وذكر ان حكومته على استعداد لضم جهودها الى جهود الدول الاعضاء الاخرى لوقف العدوان في الكونغو فورا ، ولكن لا يسعها في الوقت نفسه ، تجاهل طلب المساعدة الذى تلقته من حكومة الكونغو ؛ وقرر أن المساعدة المتبادلة وانماء العلاقات الودية متفقان مع الميثاق ويعملان على تقوية السلم العالمي •

وأكد ممثل بلجيكا للمجلس أن بلده سيعمل جاهدا على كفالة الامن ليتسنى سحب القوات البلجيكية في أسرع وقت ممكن • وقال ان المشكلة ليست مشكلة اخراج البلجيكيين كما نوه بعض الممثلين ، وانما هي مساعدة الكونغويين على حل مصاعبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية •

ولاحظ ممثل تونس ان قرارى مجلس الأمن تجنبا ذكر كلمة „ العدوان „ تحاشيا لجرح شعور الشعب البلجيكي • ولكن التدخل في أرض بلد مستقل ذى سيادة لا يمكن أن يعد الا عملا عدوانيا ، أيا كانت دوافعه •

وأوضح الامين العام ، اثر ملاحظة ابداها ممثل سيلان ، أن الموقف البلجيكي فيما يتعلق بكاتانغا ، كما بسطه ، لا يثير أية مشكلة ، ولكن واقع الحال الآن هو ان وجود القوات

Digitized by UNOG Library

البلجيكية يمثل السبب الرئيسي لاستمرار الخطر .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي : اعتمد مشروع القرار الذي قدمته تونس وسيلان (م أ/٤٤٢٤) بأغلبية ٩ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (ايطاليا وفرنسا) .

وأوضح ممثل ايطاليا ، في معرض تعليل اقتراعه ، أنه ، رغم موافقته العامة على النص المقدم ، قد امتنع عن الاقتراع لخلوه من أية اشارة الى العلاقة اللازمة القيام بين سحب القوات البلجيكية وبين اضطلاع قوة الامم المتحدة بمسئولية صيانة الأمن .

وقال ممثل المملكة المتحدة أنه تمكن من الاقتراع بتأييد مشروع القرار بسبب بياني كلّ من ممثل سيلان والامين العام بشأن صيانة النظام العام في كاتانغا على نحو فعال مستمر .

وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه لا يصر على الاقتراع على مشروع قراره (م أ/٤٤٢٥) وانه اقترع بتأييد مشروع القرار المشترك لانه يمكّن المجلس من اداء مهمته الرئيسية المتمثلة في تأمين سحب كافة القوات البلجيكية فورا ودون قيد أو شرط من كامل اقليم الكونغو ، بما فيه كاتانغا .

وقال ممثل بولندا ان دخول القوة الى كاتانغا ، حسب فهمه ، سيجرى فورا بصرف النظر عن العقبات . واستوجب الا يفسر القرار على أنه يمنع حكومة الكونغو من اقامة العلاقات الثنائية مع أى بلد من بلدان العالم .

الفرع الخامس

الاضافات التابعة للتقرير الثاني للامين العام والرسائل الاخرى الواردة بين ١٠ و ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٠

صدرت بين ١٠ و ٢٠ آب (أغسطس) الاضافات ٣ — ١٠ التابعة للتقرير الثاني للأمين العام (م أ/٤٤١٧) .

وقد تضمنت الاضافة ٣ الصادرة في ١٠ آب (أغسطس) رسالتين متبادلتين بين الأمين العام وبين رئيس وزراء الكونغو : فقد أرسل الامين العام الى رئيس الوزراء برقية مؤرخة في ٩ آب (أغسطس) لفت فيها نظره الى طلب التعاون الذى أبداه المجلس لتحقيق الاهداف الواردة في قراره المتخذ في ذلك التاريخ . وأرسل رئيس الوزراء ردا مؤرخا في ١٠ آب (أغسطس) أكد فيه للامين العام تعاون حكومته التام ، وأحال فيه نص بيانه المؤرخ في

Digitized by UNOG Library

١٠ آب (أغسطس) الذى أعرب فيه عن امتنانه للمجلس .

وتضمنت الاضافة ٤ الصادرة في ١٠ آب (أغسطس) البرقيتين المتبادلتين بين الأمين العام ورئيس حكومة مقاطعة كاتانغا . فقد أرسل الامين العام برقية مؤرخة في ١٠ آب (أغسطس) اعلن فيها عزمه على زيارة اليزابيثفيل في ١٢ آب (أغسطس) لبحث طرق توزيع القوة في كاتانغا مع الرئيس . وذكر أنه لا يمكن أن يكون ثمة محل لاشتراط شروط أو عقد اتفاق ، ولكن سيكون من المفيد القيام بتبادل صريح للآراء . وبين أنه سيرافقه في هذه الزيارة نائب القائد الاعلى للقوة ، ومستشاره العسكرى ، وبعض المستشارين المدنيين ، وسريتان من الفوج السويدى ، وأن كافة العسكريين سيكونون بالبزة العسكرية ، مع العلم بأنهم سيكونون خاضعين لسلطته الشخصية وحدها ولن يكون لهم غير حق الدفاع الشرعي في حالة الاعتداء عليهم . وأرسل الرئيس ردا مؤرخا في ١٠ آب (أغسطس) أكد فيه للامين العام انه سوف يستقبل مع حاشيته استقبالا نظاميا .

وتضمنت الاضافة ٥ الصادرة في ١١ آب (أغسطس) مذكرة أعدها الامين العام عن تنظيم العملية المدنية للامم المتحدة في الكونغو . وقد جاء فيها أن هذه العملية سوف تقوم على الأنماط التقليدية للمساعدة الفنية ولبرنامج تقديم الخبراء التوجيهيين والاداريين والتنفيذيين (أوبكس) وأنه ينبغي لها مع ذلك أن تتجاوز هذه الحدود . وقد تم ، بموافقة الحكومة ، التمييز بين المساعدة الفنية المعروفة وبين النشاطات الجارية على مستوى ادارى أعلى . ولهذا الغرض الاخير انشيء فريق استشارى من كبار الخبراء سيكون جاهزا لتلبية طلب الحكومة لاسداء المشورة في مختلف المسائل .

وتضمنت الاضافة ٦ الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) نص تفسير الفقرة ٤ من منطوق قرار المجلس المتخذ في ٩ آب (أغسطس) وهو التفسير الذى قدمه الامين العام الى حكومة الكونغو والى حكومة مقاطعة كاتانغا . وقد استرشد الامين العام في تفسيره هذا بالمسألة اللبنانية عام ١٩٥٨ ، ومفاده أنه لا يجوز للحكومة المعنية المطالبة بتدخل الامم المتحدة ضد العناصر المنشقة أو العكس بالعكس ، كذلك لا يجوز استخدام قوة الامم المتحدة في كاتانغا بأسم الحكومة المركزية لاخضاع حكومة تلك المقاطعة أو اكراهها على اتباع سياسة معينة . مثال ذلك أنه لا يجوز استخدام مرافق الامم المتحدة لنقل الممثلين

Digitized by UNOG Library

المدنيين أو العسكريين الخاضعين لسلطة الحكومة المركزية الى كاتانغا ضد ارادة حكومة مقاطعة كاتانغا • وليس من واجب القوة ولا من حقها حماية من يصل الى كاتانغا من الموظفين المدنيين أو العسكريين الذين يمثلون الحكومة المركزية ، بما يتجاوز التزامها العام بصيانة النظام العام • ومن جهة أخرى ، لا يحق للقوة أن تنكر على الحكومة المركزية اتخاذ أية تدابير قد تتخذها ازاء كاتانغا بوسائلها الخاصة ووفقا لميثاق الامم المتحدة • كذلك ان الامم المتحدة ، بعد أن تلاحظ أن حكومة المقاطعة تقف في الواقع موقف المعارضة الايجابية وبعد أن يصدر من الجانب البلجيكي تأكيد بعدم التدخل والانسحاب ، لا بد لها من أن تطبق على حكومة المقاطعة في علاقتها مع الحكومة المركزية نفس النتائج مع ادخال التغييرات اللازمة • وهذه السياسة تمثل اعلانا منفردا من الامين العام لتفسير ليس محل اتفاق ولا مفاوضة ، ولكن يجوز الطعن فيه أمام مجلس الأمن كما يجوز للمجلس تغييره وفي هذه الحالة تتغير المقدمات التي تقوم عليها اعمال حكومة المقاطعة تغيرا يبرر النظر من جديد في موقف هذه الاخيرة •

وتضمنت الاضافة ٧ الصادرة في ١٥ آب (أغسطس) ، الرسائل المتبادلة بين الامين العام وبين وزير خارجية الكونغو ورئيس وزرائها • فقد أرسل الامين العام الى وزير الخارجية رسالة مؤرخة في ١٤ آب (أغسطس) ذكر فيها انه ، وقد عاد من كاتانغا ، يود أن يوافي الحكومة الكونغوية بما يلزم عن التدابير التي اتخذتها الامم المتحدة تنفيذا لقرارات مجلس الأمن • وذكر رئيس الوزراء في رسالة مؤرخة في ١٤ آب (أغسطس) انه يتعذر على حكومته قبول تفسير الامين العام المنفرد للفقرة ٤ من مناطق قرار ٩ آب (أغسطس) ؛ وانه لا يجوز للأمم المتحدة ، بمقتضى قرار ١٤ تموز (يوليه) ان تتصرف تصرف منظمة محايدة ، بل عليها أن تضع جميع مواردها تحت تصرف حكومته ؛ وبين كذلك أن الامين العام لم يستشر الحكومة وهو في طريقه الى كاتانغا ، وأنه يقيم نفسه طرفا في النزاع القائم بين حكومة كاتانغا المتمردة وبين الحكومة الشرعية للجمهورية ، ولذلك فانه يطلب : (١) ابدال وحدات الامم المتحدة القائمة على حراسة المطارات بقوات من الجيش القومي والشرطة الكونغوية ؛ (٢) المبادرة فورا الى ارسال قوات مغربية وغينية وغانية واثيوبية ومالية وتونسية وسودانية وليبيرية وكونغوية الى كاتانغا ؛ (٣) تقديم الطائرات لنقل الجنود والمدنيين الكونغوبين العاملين على اقرار النظام في سائر انحاء البلاد ؛ (٤) المبادرة فورا الى ضبط كافة الاسلحة والذخيرة التي وزعها البلجيكيون في كاتانغا على انصار الحكومة المتمردة ، ووضع الذخيرة المضبوطة تحت تصرف حكومة الجمهورية ؛ (٥) المبادرة فورا الى سحب جميع القوات غير الافريقية من كاتانغا • وذكر الامين

Digitized by UNOG Library

العام في رسالة مؤرخة في ١٥ آب (أغسطس) انه لا يريد الدخول في نقاش حول ما ورد في رسالة رئيس الوزراء من المزاعم التي لا أساس لها ولا مبرر ، وأن هذه الرسالة ستوزع كوثيقة من وثائق مجلس الأمن . وأشار الى انه لم يتلق ردا على رسالته السابقة التي طلب فيها منحه فرصة لموافاة الحكومة بما يلزم عن تنفيذ قرارات المجلس . وأعرب رئيس الوزراء في رسالة ثانية مؤرخة في ١٥ آب (أغسطس) عن اعتقاده بأن موقف الامين العام لا يتفق في أى وجه من الوجوه مع مواقف مجلس الأمن ؛ فقد عمد الامين العام الى اتخاذ بعض الترتيبات مع السيد تشومبي قبل اعلام الحكومة الكونغوية بخططه ورفض أن يقدم المساعدة العسكرية التي تحتاج اليها الحكومة . فأرسل الامين العام رسالة ثانية مؤرخة في ١٥ آب (أغسطس) **، ذكر** فيها أنه يفترض أن مجلس الوزراء قد أطلع على الرسائل المتبادلة ، فان لم يتخذ أية بادرة تحمل الامين العام على تغيير خططه ، فانه سيتوجه الى نيويورك لاستيضاح موقف مجلس الأمن . وأرسل رئيس الوزراء رسالة ثالثة تحمل التاريخ نفسه ، ذكر فيها أن حكومته فقدت ثقتها بالامين العام وانها ، بناء على ذلك ، طلبت الى المجلس أن يرسل فورا فريقا من المراقبين يمثلون المغرب وتونس واثيوبيا وغانا وغينيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان وسيلان وليبيريا ومالي وبورما والهند وافغانستان ولبنان لتأمين تطبيق قرارات المجلس بكاملها فورا . وطلب الى الامين العام ان يؤخر سفره الى نيويورك أربعا وعشرين ساعة ليتسنى لوفد من حكومة الكونغو مرافقته بقصد عرض آرائه على المجلس. فأرسل الامين العام رسالة ثالثة تحمل التاريخ نفسه (م أ / ٤٤١٧ / الاضافة ٧ / الاضافة ١) ذكر فيها أن من شأن المجلس الحكم على مزاعم رئيس الوزراء وعلى ثقة الدول الاعضاء بالامين العام ، وبين فيها كذلك انه لا يستطيع تأخير سفره ؛ وأنه لو ابدت الحكومة رغبتها في التباحث معه بشأن المشكلة التي ينبغي حلها لغّير بكل سرور خططه **التي يجب أن يمليها ، عند انعدام** بادرة كهذه ، واجبه بوضع نفسه في اسرع وقت ممكن تحت تصرف الوفود في مقر الامم المتحدة .

وتضمنت الاضافة رقم ٨ ، الصادرة في ١٨ آب (أغسطس) ، تقريرا عن الحوادث التي وقعت في مطار انجيلي في ليوبولدفيل بتاريخ ١٨ آب (أغسطس) ، حيث قامت وحدات عسكرية كونغوية باعتقال ونزع سلاح أربعة عشر كنديا من أفراد القوة ، واتهمتهم بانهم من المظليين البلجيكيين . وقد فتش بعضهم واسيئت معاملتهم . وأدى تدخل قوات الامم المتحدة الى تجنب وقوع المزيد من الاذى . والحق بالاضافة تقرير عن الحادث أعده الجنرال رخية (المرفق الأول) . وتضمن المرفق الثاني مذكرة شفوية مؤرخة في ١٨ آب (أغسطس) أرسلها الامين العام الى حكومة الكونغو احتجاجا على الحادث . كما تضمن المرفق الثالث رسالة موجهة من

Digitized by UNOG Library

الممثل الخاص للامين العام الى رئيس الوزراء بشأن اعتقال ثلاثة من ضباط الامم المتحدة ارسلا لتسليم رد الممثل الخاص على رسالة رئيس الوزراء المؤرخة في ١٧ آب (أغسطس) ٠

وتضمنت الاضافة ٩ الصادرة في ١٨ آب (أغسطس) بعض المعلومات عن سحب القوات البلجيكية من كاتانغا ٠

وتضمنت الاضافة ١٠ بيانا موجزا عن عدد افراد القوة (١٤٤٩١) العاملين في الكونغو بتاريخ ١٩ آب (أغسطس) وعن كيفية توزيعهم ٠

وأعلنت حكومة غانا في بيان (م أ / ٤٤٢٧) أرسلته في ١١ آب (أغسطس) ، رغبة منها في ازالة أى سوء تفاهم بشأن سياستها قد يكون نشأ عن انباء صحفية غير دقيقة ، أنها ، وقد وضعت بعض القوات المسلحة تحت تصرف الامم المتحدة في الكونغو ، تعتبر نفسها ملزمة بتركها تحت قيادة الامم المتحدة ما دامت هذه الاخيرة ماضية في اداء المهمة المسندة اليها بقرارات المجلس ٠ ولكن اذا عجزت الامم المتحدة ، لأى سبب عن تنفيذ تعليمات المجلس ، فان غانا ، بالاتفاق مع الحكومة الكونغوية وبالاشتراك مع دول افريقية أخرى عند الاقتضاء ، تكون معذورة في اتخاذ التدابير المستقلة ٠ وأشار البيان أيضا الى أن قوة الامم المتحدة موجودة في جمهورية الكونغو بناء على طلب الحكومة الشرعية لهذه الجمهورية ، وأن السماح لنظام غير شرعي بالبقاء ضد ارادة الحكومة المركزية ، عن طريق حماية الامم المتحدة ، ينافي الولاية المسندة الى قوة الامم المتحدة ٠

وبناء على طلب حكومة غانا ، عممت بتاريخ ١٩ آب (أغسطس) في الوثيقة م أ/ ٤٤٤٥ رسائل متبادلة بين الامين العام وبين رئيس جمهورية غانا ٠ فقد طلب الامين العام في مذكرة مؤرخة في ١٨ آب (أغسطس) ، اعدت لمحادثة مع ممثل غانا ، تأكيدا بتأييد عملية الامم المتحدة في الكونغو تأييدا خاليا من أى تحفظ ٠ ولفت النظر الى الشكاوى من سلوك القوات الغانية في الحوادث التي وقعت في مطار انجيلي وفي منزل رئيس الوزراء في ١٨ آب (أغسطس) (المرفق الأول) ٠ وتضمن المرفق الثاني رسالة مؤرخة في ١٩ آب (أغسطس) من رئيس جمهورية غانا ، أكد فيها من جديد ايمان غانا بمقاصد الامم المتحدة ومبادئها ، وذكر أن رئيس أركان الدفاع الغاني أعلمه بأن الشكاوى لا تقوم على أساس ، وأنه يشاطر رئيس اركان الدفاع رأيه في أن القوات الغانية لو حصلت من الامم المتحدة على التأييد التام ، وفقا لما اشار به ، لتمكنت من السيطرة الفعلية على القوة العامة في ليوبولدفيل في مدى أسبوع واحد ٠ وقد ضم الى المرفق تقرير من رئيس اركان الدفاع يرفض فيه بشدة كل نقد لقوات الامم المتحدة التي أدى عدم توفر الاوامر الدقيقة الواضحة لديها الى وضعها في مركز يتصف بغاية الحراجة ٠

Digitized by UNOG Library

وأحالت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٠ آب (أغسطس) بيانا (م أ / ٤٤٤٦) جاء فيه ان خطة العملية المدنية للامم المتحدة في الكونغو (م أ / ٤٤١٧ / الاضافة ٥) غير مقبولة ، اذ أن انشاء فريق استشاري يخضع لرئيس العمليات المدنية للامم المتحدة في الكونغو ويتمتع بسلطات واسعة ولا يكون مسئولا امام الحكومة يضع الجمهورية في مركز الاقليم المشمول بالوصاية ٥ وأشار كذلك الى أن تدابير الخبراء يتم بصورة فيها خرق لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ؛ ولمّا كان رعايا الولايات المتحدة وحليفاتها يشكلون الاغلبية في الامانة العامة ، فان تنفيذ خطة الامين العام معناه اخضاع انماء الكونغو في المستقبل لمصالح فريق من الدول التي تترأسها الولايات المتحدة ، مما يؤدي الى ايجاد شكل جديد من أشكال الاستعباد الاستعماري ٥

واشير في الوثيقة م أ / ٤٤٤٧ المؤرخة في ٢٠ آب (أغسطس) والمكملة لمذكرة الامين العام عن العملية المدنية (م أ / ٤٤١٧ / الاضافة ٥) الى أن أعضاء الفريق الاستشاري لا يتولون أية مسئولية أو سلطة تنفيذية فيما يتعلق بأية نشاطات داخل اطار الادارة الكونغوية ، ولكن يمكن للحكومة الكونغوية طلب مشورتهم في مسائل معينة في نفس الوقت الذي يعاونون فيه الامم المتحدة على ادارة نشاطاتها المتعلقة بالمساعدة الفنية كما تقررها الحكومة ٥ وقد بحثت هذه الترتيبات مع رئيس الوزراء الذي تسلم وقبل مذكرتي ٢٤ و ٢٥ تموز (يوليه) الواردتين في المرفق واللتين تتضمنان بيانا عن وضع المساعدة المقدمة من الامم المتحدة الى جمهورية الكونغو والامكانيات المتعلقة بالمساعدة الاضافية ، بما في ذلك الخدمات الاستشارية على المستوى العالي التي طلبها رئيس الوزراء ٥

وأرسل رئيس اركان الجيش القومي الكونغوي الى الممثل الخاص رسالة مؤرخة في ١٩ آب (أغسطس) (م أ / ٤٤٤٩) قدم فيها اعتذاره عن الحادث الذي وقع في انجيلي ، وأعرب عن أمله في امكان وضع ضباط اتصال يعرفون اللغة الفرنسية في المطار تجنبا لوقوع حوادث أخرى ٥

وأرسل رئيس وزراء الكونغو الى رئيس مجلس الامن والى الامين العام برقية مؤرخة في ٢٠ آب (أغسطس) (م أ / ٤٤٤٨) احال فيها رسالته المؤرخة في ١٩ آب (أغسطس) التي وجهها الى الممثل الخاص وطلب فيها وضع طائرة ومفرزة عسكرية تابعتين للامم المتحدة تحت تصرف الحكومة لتمكين ثلاثة من موظفي الحكومة من السفر الى اليزابيثفيل ٥ بيد أن الممثل الخاص لم يلب هذا الطلب ، مستندا في ذلك الى تفسير الامين العام لقرارات المجلس ٥ وقد رأى مجلس الوزراء ان هذا الرفض يشكل اعترافا ضمنيا بانفصال كاتانغا وخرقا فاضحا لقرارات مجلس الأمن ، وطلبت الحكومة الى المجلس ، اقتناعا منها بأن تفسير الامين العام لا يعبر عن رغبات المجلس ،

Digitized by UNOG Library

أن يوصي الامين العام بقصر اتصالاته ومفاوضاته على حكومة الكونغو الشرعية الوحيدة ، كما حثت على أن يكون كل عمل تقوم به الامم المتحدة في الكونغو بالتعاون المستمر الدائم معها وحدها ، وعلى ان يوافيها الممثل الخاص بانتظام بما يلزم عن نشاطات قوات الامم المتحدة ؛ وأكدت قرارها القاضي بقيام القوات الوطنية التابعة للجمهورية بحراسة المطارات والسهر على أمنها ؛ وحثت على وضع بعض الطائرات تحت تصرفها لنقل القوات الكونغوية الى أى جزء من اجزاء الاقليم ؛ وطلبت المبادرة فورا الى ضبط الاسلحة والذخيرة التي وزعها البلجيكيون على انصار تشومبي ؛ واعربت عن اسفها لقتل المئات في كاتانغا من الابرياء الذين قاوموا الحركة الانفصالية ببطولة ؛ وحثت على السحب الفورى لجميع القوات البلجيكية من الكونغو ، بما في ذلك قاعدتا كامينا وكيتونا .

وأحالت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٠ آب (أغسطس) بيانا (م أ / ٤٤٥٠) أعلنت فيه ان القوات البلجيكية التي أجبرت على الانسحاب من عدة مناطق في الكونغو ، يجرى حشدها في كاتانغا حيث تدبر الخطط لانشاء فرقة أجنبية تتألف من جنود ينتمون الى بلدان منظمة معاهدة شمال الاطلسي . وخلافا لتأكيدات الامين العام ، نزلت في ليوبولدفيل سرية من الجنود التابعين لكندا ، حليفة بلجيكا في منظمة معاهدة شمال الاطلسي فاثارت السخط المشروع لدى الشعب الكونغوى وزادت من حدة التوتر . وجاء فيها كذلك أنه يستدل من بعض الانباء أن ثمة خطة لارسال قوات جديدة من بلدان منظمة معاهدة شمال الاطلسي الى الكونغو يجرى رسمها في الامانة العامة ، الأمر الذى قد يؤدى الى تدفق متطوعين حقيقيين من البلدان الافريقية ومن البلدان الصديقة الوفية لاستقلال الكونغو في القارات الاخرى . ومما يصعب فهمه ان يعمل بعض موظفي الامم المتحدة علنا بما يخالف قرارات المجلس ويشتركون في أعمال ترمي الى فصل كاتانغا . ولم يستشر الامين العام حكومة الكونغو الشرعية ، بل دخل في مفاوضات مباشرة مع تشومبي وبحث معه خططا موجهة ضد السلامة الاقليمية لجمهورية الكونغو . وأشارت المذكرة الى أن قرارات المجلس تنص على تقديم المساعدة الى حكومة الكونغو المركزية لاسواها ، وبينت أن الحكومة السوفياتية تؤيد طلب الحكومة الكونغوية المتعلق بارسال مراقبين ينتمون الى عدد من البلدان المحايدة فورا ، وأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد لبذل الجهود اللازمة ، تضامنا مع جميع الدول الراغبة في تقديم مساعدة كبيرة الى الحكومة الكونغوية ؛ ولكن اذا لم يغادر المعتدون الكونغو ولم يتخلوا عن الخطط الرامية الى تقطيع أوصاله ، فستواجه البلدان المحبة للسلام ضرورة اتخاذ التدابير الاخرى اللازمة لوقف العدوان وفقا لقرارات المجلس .

Digitized by UNOG Library

وجرى تعميم الملاحظات التي ابداها الممثل الخاص على مذكرة رئيس اركان الدفاع في غانا (م أ/٤٤٤٥ ، المرفق الثاني) في الوثيقة م أ/٤٤٥١ . وقد اعترف الممثل الخاص فيها بأن ثمة مجالا لتوجيه النقد السليم الى قوة الامم المتحدة في الكونغو التي تميز انشاؤها بالسرعة والارتجال ؛ وقد وجدت القوة نفسها ازاء نزاعات داخلية ، منها الحروب القبلية ، ووسط شعب لم تعده تجاربه ولاحالته النفسية بأى شكل من الاشكال لتفهم وظيفتها وتقديرها حق قدرها ؛ ولكن رئيس اركان الدفاع أنحى في انتقاده باللائمة على قيادة القوة بسبب سياسة ليست القيادة مسؤولة عنها . وأشار الممثل الخاص بوصفه المسؤول الرسمي عن تفسير قرارات المجلس وتوجيهات الامين العام للقيادة ، الى أن القوة قوة سلم لا قتال ، وأنه يرحب بنقد ينسب اليه محاولة تجنب وضع عناصر القوة في مركز تضطر معه الى اطلاق النار على الكونغوليين . وقال ان القوة موجودة في الكونغو كصديقة لا كجيش احتلال ، وقد اكتسبت الكثير من الهيبة والقوة المعنوية للاعتدال الملحوظ الذى أبدته ازاء الاستفزازات الشديدة التي تعرضت لها . وذكر أن قوات غانا قدمت خدمات طيبة ، ولكن بدرت في الاسبوع الماضي هفوات واخطاء يتعذر اسناد معظمها الى غموض التعليمات . واعترف بأن اعادة تنظيم الجيش الكونغوى القومي وضبطه مشكلة أساسية ، ولكنه أعرب عن تأكده من ان اللجوء الى القوة يقطع كل سبيل على هيئة دولية تعمل في بلد ذى سيادة .

الفرع السادس

النظر في المسألة في الجلسات ٨٨٧-٨٨٩
(٢١ و ٢١/٢٢ آب (أغسطس))

أعلن الرئيس في الجلسة ٨٨٧ المعقودة في ٢١ آب (أغسطس) ان ممثل بلجيكا أعلمه بعزمه على عدم الاشتراك في المناقشة في هذه المرحلة لانها ستتناول نواحي من المشكلة الكونغوية ينبغي ألا تقحم بلجيكا نفسها فيها .

ودعا الرئيس ممثلي الكونغو وغينيا الى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم الامين العام فلاحظ أن اعمال ومواقف الامم المتحدة وأمينها العام قد تعرضت للانتقاد الشديد من قبل رئيس الوزراء الكونغوى ؛ وان هذا الانتقاد أعقبته سلسلة من الاعمال ارتكبت بحق الموظفين العاملين في خدمة الامم المتحدة ، وخلفت شعورا عميقا بالريبة والعداء المحرض عليهما لاغراض سياسية ، واقتفى طابعها الاحتجاج الرسمي الشديد . وقال انه اذا ما استمرت

Digitized by UNOG Library

هذه الاعمال ، فانها قد تخلق من الصعاب الشديدة ما يرغمه في نهاية الأمر على اثارة مسألة اعادة النظر ، من قبل الهيئات المختصة في نشاطات الامم المتحدة في الكونغو . وقال انه اضطر، لتنفيذ مهمته ، الى التشدد في معاملة اطراف عديدين . وانه ذكّر الحكومة الكونغوية بأن الامم المتحدة وضعت مواردها تحت تصرف جمهورية الكونغو بالشكل والمقدار اللذين يخدمان الهدف الرئيسي ، ألا وهو صيانة السلم والامن الدوليين ؛ وهذا الهدف هو الذي يقرر مسألة متابعة نشاطات الامم المتحدة . ولعل الحكومة تلوم الامم المتحدة الآن لأنها لم تفهم هذا المبدأ أو لأنها اصيبت بخيبة أمل عندما تبينت لها القيود التي يفرضها هذا المبدأ . وتطرق الامين العام الى مسألة اتصاله بالسيد تشومبي ، فقال انها اثيرت للمرة الاولى في اجتماع لمجلس الوزراء في ليوبولدفيل ، عندما سأله نائب رئيس الوزراء ان كان يفكر في اقامة هذا الاتصال . وقد اعترف مجلس الوزراء بفائدة هذا الاتصال للتمهيد لدخول القوة الى كاتانغا ولكنه فضل أن يقوم به الممثل الخاص للامين العام للاقلال من خطر تفسيره على انه اعتراف من الامين العام بمشكلة كاتانغية خاصة . وقال الامين العام انه خلص ، بعد فشل بعثة ممثله الخاص وبعد المناقشات التي دارت في المجلس في ٨ و ٩ آب (أغسطس) ، الى وجوب عدم الفصل بين النهج المدني والنهج العسكري ووجوب سلوك النهج المدني على مستوى يمكّن الامم المتحدة من استخدام كل سلطتها لمعالجة المسألة بصرف النظر عن أية اعتراضات تقوم من حيث الشكل . وقال انه اتصل بالسيد تشومبي واطلع الوفد الكونغوي على كل شيء فلم يبد هذا الوفد أي اعتراض . وقال ان خطته نجحت ونفذ قرار المجلس تنفيذا تاما . فقد بدأ سحب القوات البلجيكية من كاتانغا يوم ١٣ آب (أغسطس) وسينجز في مدى ثمانية ايام ، رغم انه قد يستبقى بعض الموظفين البلجيكيين غير المقاتلين في قاعدتي كامينا وكيتونا مؤقتا . وسوف تحتل الامم المتحدة هاتين القاعدتين مؤقتا . وأشار الى أن محاولته للاتصال بالحكومة المركزية في طريق عودته من اليزابيثفيل مسجلة في المراسلات المنشورة في الوثيقة م أ / ٤٤١٧ / الاضافة ٧ .

وتطرق الأمين العام الى مسألة اللجنة الاستشارية التي اثارها ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ٨٨٥ ، فقال انه يرحب باتخاذ ترتيبات اكثر رسمية بشأن الاستشارات المفيدة جدا التي يجريها مع البلدان المساهمة بوحدات في القوة ، وانه ينوي دعوة ممثلي هذه البلدان الى الاشتراك في لجنة استشارية تساعد الامين العام شخصيا ، وذلك وفقا للنمط الذي وضعته اللجنة الاستشارية لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط . وقال انه لن يطلب من المجلس اقرار تفسيره لمهام قوة الامم المتحدة من الناحية التي طعن فيها رئيس وزراء الكونغو . ولم يعلن أي ممثل من الممثلين عدم موافقته على مبدأ عدم التدخل في المنازعات الداخلية الوارد في تقريره الأول ، الذي

Digitized by UNOG Library

« اثنى » عليه المجلس في قراره المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) ، كما أنه ليس في الحجج المقدمة تأييدا لآخر قرار ما يتجاوز غرضي العملية العسكرية للامم المتحدة كما جرى عرضهما والاعتراف بهما : أى حفظ النظام والأمن مشفوعا بسحب القوات البلجيكية ، مع العلم بأن أول هذين الغرضين وسيلة لتحقيق الغرض الثاني بوصفه الغرض السياسي الرئيسي . ولو أصبح في نية المجلس انه يجب استعمال القوة لغرض آخر هو قمع التمرد لوجب قول ذلك صراحة ؛ واذا كان بعض أعضاء المجلس يرون غير تفسيره ، فقد يودون ، ولا شك ، الاعراب في مشروع قرار عما يرونه التفسير الصحيح .

وقال ممثل الكونغو أنه اذا استمر الخطأ في تفسير قرارات المجلس فلن يؤدى ذلك الى تحرير الكونغو بل الى فتحه الفعلي من جديد . وأشار الى أن ثمة اخطاء مؤسفة قد ارتكبت: فحكومته لا تفهم لماذا لم يستشرها الامين العام قبل زيارته لاليزابيثفيل ولا ما حدا به الى اصطحاب قوات سويدية فقط . وقال الممثل ان من الواجب تجنبا للمزيد من سوء التفاهم ، تنفيذ عمل الامم المتحدة بالتعاون التام مع الحكومة المركزية ، واطلاع هذه الحكومة بانتظام على نشاطات القوة . كما يجب ان يتولى الجيش الكونغوى حراسة المطارات والمرافىء والسهر على أمنها ، وان تقوم قوة الامم المتحدة بنزع سلاح جميع البلجيكيين العاملين في خدمة سلطات المقاطعة المتمردة ، وأن يشمل السحب الفورى للبلجيكيين الجلاء دون قيد أو شرط عن قاعدتي كامينا وكيتونا . ويجب أخيرا ان يعيّن المجلس فريقا يمثل الدول الافريقية والآسيوية المحايدة لمساعدة الامين العام على الاضطلاع بمسئولياته في الكونغو .

ولاحظ الامين العام في الجلسة رقم ٨٨٨ المعقودة في اليوم ذاته ، أن معظم النقاط التي اثارها ممثل الكونغو متناولة في بيانه السابق ، وانه استخدم القوات السويدية في عملية « النفاذ » الى كاتانغا للاقلال من خطر الاخفاق ، بايجاد وحدة ذاتية بينه وبين القوات .

وتكلم ممثل غينيا فبيّن انه لما كانت الامم المتحدة قد اضطلعت بحفظ النظام في سائر انحاء الكونغو ، فلا يجوز لها السكوت عن اعمال تشومبي الارهابية في كاتانغا ؛ ويجب المحافظة على استقلال الكونغو وسلامته الاقليمية رغم جهود القوى الاستعمارية العاملة على فصل كاتانغا عن بقية الجمهورية . كذلك يجب ارسال فريق مراقبين الى الكونغو يعمل مع الامين العام على تأمين التنفيذ التكاملي لقرارات مجلس الأمن بالاتفاق التام مع الحكومة المركزية . وعلى الامم المتحدة ان تلبي كل مطالب الحكومة المركزية ؛ ويجب ، على وجه التخصيص ، ارسال قوات افريقية ، بما فيها قوات غينية ، الى كاتانغا ، حيث يترتب على الامم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لقمع التمرد .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاستشهد ببيان حكومته المؤرخ في ٢٠ آب (أغسطس) (م أ/ ٤٤٥٠) ، وقال ان العدوان الاستعماري ما زال مستمرا في الكونغو ولكنه اتخذ صورا أخرى . فبعد ان ارغمت القوات البلجيكية على الانسحاب من اجزاء الكونغو الاخرى ، أخذت تحتشد في كاتانغا حيث تدبر الخطط لانشاء فرقة اجنبية تتألف من عسكريين ينتمون الى بلدان منظمة معاهدة شمال الاطلسي . وقد نزلت مؤخرا في ليوبولدفيل قوات من كندا ، حليفة بلجيكا في منظمة معاهدة شمال الاطلسي ، فادى ذلك الى زيادة التوتر والى وقوع الحادث في مطار انجيلي . وقال ان حكومته تصر على سحب القوات الكندية فورا ، وانه لا يصح ان تتألف القيادة العليا للقوة في اغلبيتها من ضباط ينتمون الى بلدان منظمة معاهدة شمال الاطلسي ، وذكر أنه تجرى الآن لعبة مزدوجة خطرة ، هي ان بعض الدول تشجب العدوان على الكونغو بالقول، ولكنها تؤيده وتشجعه بالفعل . وأشار الى أن بعض موظفي الامم المتحدة يعملون بما يخالف قرارات المجلس . كما أن الامين العام تخطى الحكومة الشرعية ، خلافا لتعليمات المجلس ، وتفاوض مع تشومبي وبحث معه خططا موجهة ضد سلامة الكونغو . أما تفسير الامين العام للفقرة ٤ من قرار المجلس المتخذ في ٩ آب (اغسطس) فهو مناف أساسا لقرار المجلس لأنه يساوى بين مركز السيد تشومبي ومركز حكومة الجمهورية . ونظرا الى أن المجلس لم يخول الامين العام سلطة تفسير قراره فليس لتفسيره أية قوة الزامية من الناحية القانونية . ودعا الممثل الى مساعدة الحكومة المركزية بشكل ايجابي على اقرار النظام العام وممارسة سلطتها في جميع انحاء الجمهورية . وقال ان حكومته ترفض خطة الأمين العام المتعلقة بالعملية المدنية في الكونغو ، كما أن انشاء فريق استشاري من الخبراء يتمتع بسلطات واسعة ولا يخضع للحكومة المركزية معناه تقييد سيادة الجمهورية وتحويلها الى اقليم مشمول بالوصاية ، وبذلك يصبح انماء الجمهورية المستقلة في المستقبل خاضعا لمصالح مجموعة من البلدان ، على رأسها الولايات المتحدة ، تؤخذ منها اغلبية الخبراء . وقد قدم الممثل مشروع القرار التالي (م أ / ٤٤٥٣) تأمينا للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ، بما في ذلك ارسال القوات الكونغوية والافريقية الى كاتانغا :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في مسألة تنفيذ قراراته المتخذة في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) و ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٠ بشأن الحالة القائمة في الكونغو ،

„ يقرر انشاء فريق يتألف من ممثلي تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي قامت ، وفقا لقرار مجلس الأمن بتقديم القوات المسلحة لمساعدة جمهورية الكونغو ، وذلك لكي يعمل،

Digitized by UNOG Library

بالاشتراك مع الامين العام ، على أن يؤمن محليا وبدون تأخير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بما في ذلك سحب القوات البلجيكية من الاقليم الكونغوى وصيانة سلامة الكونغو الاقليمية واستقلاله السياسي ؛

« ويرى ضرورة قيام الأمين العام والفريق المذكور اعلاه بالتشاور اليومي مع حكومة الكونغو الشرعية اثناء تنفيذهما مقررات مجلس الأمن ؛

« ويطلب الى الامين العام موافاة المجلس بتقرير عن تنفيذ هذا القرار . »

وقد علق الامين العام على النقاط التي اثيرت اثناء المناقشة ، فقال ان المغربيين والهنود تعرضوا كالكنديين لمثل الحادث الذى وقع في انجيلي . وليس وضع الكنديين بأسوأ من وضع غيرهم ، كما أن كندا ، من الناحية العملية ، هي البلد الوحيد القادر على تقديم موظفي مخابرة ملمين بلغتين . وقال كذلك انه لا يمكنه أن يقبل القول بانه ساوى بين مركز سلطات كاتانغا ومركز الحكومة المركزية ، كما أن عدم تيسر تقديم المساعدة الايجابية الى الحكومة المركزية يعني تأييد الطرف الآخر أو تقييد اعمال الحكومة المركزية . وذكر أن تنفيذ قرار المجلس قد اضطره الى الاتيان بتفسير ، وانه قد أحال المسألة ثانية الى المجلس بعد أن صار الطعن في هذا التفسير ، فان ظل المجلس ساكتا فليس له الا العمل حسب اقتناعه . وتطرق الامين العام الى النشاطات المدنية فأشار الى أن اعضاء الفريق الاستشارى هم الاداريون الداخليون لعملية الامم المتحدة ، وهم لا يتمتعون بأية سلطة تنفيذية . أما التوزيع الجغرافي في عملية المساعدة الفنية فسوف يتحسن بقدر ما يتاح خبراء يتمتعون بالمؤهلات اللازمة من مختلف المناطق . وأشار الى مسألة رغبات الحكومات بشأن استخدام قواتها ، فقال ان من الواضح ان العمليات العسكرية يجب ان تكون خاضعة لقيادة موحدة تمارس سلطتها وتصدر رأيها على أفضل وجه تستطيعه ، وان رغبات الحكومات تراعى مراعاة جدية ، ولكن مراعاة هذه الرغبات على تعارضها مع الاعتبارات الاخرى ذات الطابع العسكرى التقني تؤدى الى هدم كفاءة العملية .

وتكلم ممثل تونس فأبدى أسفه الشديد للشكل الذى صيغت به الانتقادات الموجهة الى الامين العام قائلا انها تمس المنظمة في مجموعها التي ليس الامين العام الا وكيلا لها . وقال كذلك انه لا يشاطر في أى عدم ثقة فيما يتعلق بالامين العام لان التدابير التي اتخذها تنفيذا لقرار المجلس تقوم على اساس وحدة الكونغو ويقصد بها المحافظة على سلامته الاقليمية . وقد انتهى تقريبا سحب القوات البلجيكية ، ومن الممكن ادخال شيء من المرونة على السياسة العامة المتبعة حتى الآن فيقدم الى حكومة الكونغو كل تأكيد ممكن فضلا عن المساعدة والتعاون

اللازمين لتثبيت دعائم الوحدة الكونغوية وتأمين الاستقرار في سائر انحاء الاقليم دون التدخل في شؤون الكونغو الداخلية .

وتكلم ممثل الارجنتين فرأى ان تفسير الامين العام للفقرة الرابعة من قرار ٩ آب (أغسطس) هو التفسير الوحيد الممكن : فقد تدخلت المنظمة لسد الثغرة الناشئة عن سحب القوات البلجيكية الذي أمر به المجلس ، وهي لا يجوز لها ان تساعد على قمع تمرد داخلي . ورفض الممثل الاتهام القائل ان الغرض من برنامج المساعدة الفنية هو تحويل الكونغو الى اقليم مشمول بالوصاية وأسف للمحاولات الرامية على ما يبدو الى تقويض دعائم عملية الامم المتحدة في الكونغو وهي محاولات قد تؤدي الى كارثة ، اذ أن تدخل اية دولة كبرى في الكونغو خارج اطار الامم المتحدة يستتبع حدوث رد فعل عكسي مسلح . وحث الممثل البلدان الآسيوية المستقلة على بذل مساعيها المهدئة ، وقال انه واثق من أن الحكومة الكونغوية ستمد الى الامم المتحدة يد التعاون التام .

وفي الجلسة ٨٨٩ المنعقدة في ٢١ آب (أغسطس) أيضا تكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان وجود القوات البلجيكية ، التي يجري سحبها حسب تأكيدات الحكومة البلجيكية ، لم يعد سببا للتوتر ، وان الاهداف التي عينها المجلس قد صار تحقيقها بنجاح حتى الآن . وقال كذلك ان الموقف القانوني الذي اتخذه الامين العام والطريقة التي ينفذ بها مهمته يتمشيان بدقة مع قرارات المجلس . أما الحالة الداخلية في الكونغو فلا تكون محل اهتمام الامم المتحدة الا بقدر ما تصبح خطرا يتهدد السلم والامن العالميين . ويمكن للامم المتحدة بتجنبها أي نزاع داخلي قد يجر الى تدخل خارجي ، أن تتيح للدولة المستقلة الجديدة الاهتداء الى طريقها القويم وتمكين جميع القوى السياسية داخل الجمهورية من العمل على ايجاد حل ناجح للمصاعب التي يعانيها البلد . وأعرب الممثل عن أمله في ان يكون اقتراح الامين العام المتعلق بانشاء لجنة استشارية مقبولا لدى الوفد الكونغوي وأن يسدي الجميع تأييدهم الكامل لبرنامج المساعدة المدنية .

وتكلم ممثل سيلان ، فأبدى اسفه للخلاف الذي قام بين رئيس وزراء الكونغو وبين الامين العام ، قائلا ان الامين العام ذهب الى الكونغو لتنفيذ قرارات المجلس ، فان لم يلق تعاونا تاما فان انجاز مهمته التي بدأها بكل ذلك النجاح سيتأخر تأخرا كبيرا . وبين أنه لا يجوز للقوة التدخل في المنازعات الداخلية ، اذ أنها مسؤولة عن حفظ النظام العام ، كما أنها لن تقاوم محاولات الحكومة المركزية لاقرار سلطتها في جميع انحاء الكونغو . أما النزاعات الدستورية فيجب ان يسويها الكونغويون انفسهم وذلك عن طريق التفاوض ان امكن . وأعرب عن أمله في أن يتمكن الفريق الاستشاري الذي اقترح الامين العام انشاءه من اجراء مشاورات وثيقة مع حكومة الكونغو والمساعدة على تذليل المصاعب القائمة .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الاكوادور فرأى أن الأمين العام فسر قرار ٩ آب (أغسطس) تفسيرا صائبا ، وقال ان حياد الأمم المتحدة ازاء المنازعات الداخلية يعد اعترافا منها بحق الشعب الكونغوى في حل مصاعبه الدستورية بالطرق الديموقراطية .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فأعرب عن ثقته بالطريقة التي يدير بها الامين العام نشاطات الامم المتحدة في الكونغو ، وأيد تفسير الامين العام لقرار ٩ آب (أغسطس) . وقال ان مجلس الأمن لا يقصد أن تستخدم قوة الامم المتحدة للتأثير في نتيجة النزاع القائم بين الحكومة المركزية وكاتانغا ، كما وأنه ليس للحكومة المركزية أى مأخذ شرعي على استخدام هذه القوة . وأشار الى ان أفضل طريقة لضمان وحدة الكونغو الشرعية ليست بالتماس مساعدة القوات الاجنبية ولكن بايجاد تسوية دستورية مقبولة عموما تتيح لجميع المقاطعات القيام بدورها كاملا في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية .

وتكلم ممثل بولندا فدعا الى سرعة انجاز سحب القوات البلجيكية وتصفية قواعدها . وأبدى أسفه لتطبيق مبدأ عدم التدخل في النزاعات الداخلية بالنسبة الى تشومبي ، وقال ان الامتناع عن تقديم المساعدة التي طلبتها الحكومة المركزية يدل على التأييد غير المباشر للتدخل البلجيكي والتأييد المباشر لمعارضة حكومة الجمهورية الموعز بها من البلجيكيين . وأيد مشروع القرار السوفياتي (م أ / ٤٤٥٣) واقتراحات حكومة الكونغو الواردة في الوثيقة م أ /٤٤٤٨ .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية فشاطر الأمين العام رأيه بشأن استخدام قوة الأمم المتحدة في الكونغو . وقال انه ينبغي تهنئة الامين العام على سرعة ارساله قوات الامم المتحدة الى الكونغو ، بما في ذلك مقاطعة كاتانغا ، متيحا بذلك انسحاب البلجيكيين الذين يستحقون الثناء لتعاونهم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وتطرق الممثل الى ما أشار اليه الممثل السوفياتي من امكانية ارسال من أسماهم بالمتطوعين من أفريقيا والقارات الاخرى الى الكونغو لمساعدتها ، وقال ان حكومته ترى ان على الامم المتحدة وحدها أن تعمل في الكونغو وان المقصود من كلمة ,, وحدها ,, لا استبعاد المتطوعين وحسب ، بل وكذلك كلّ اقتحام آخر ايا كان مصدره . وأشار الممثل كذلك الى الشكوى من استخدام رعايا الولايات المتحدة في برنامج الامم المتحدة للمساعدة الفنية في الكونغو ، فقال انه حسبه أن يلاحظ انهم يعملون على تنفيذ برنامج وافق عليه كل من الأمين العام ورئيس الوزراء لومومبا .

وتكلم ممثل الصين فقال انه لمن المستغرب ، ازاء النجاح المحرز ، ان تكون عملية الامم المتحدة في الكونغو هدفا للنقد ، وأنه ينبغي ألا تغيب عن بال حكومة الكونغو المساعدة غير المباشرة التي تستطيع الامم المتحدة تقديمها اليها لتحقيق الوحدة . وذكر ان وفد بلاده

Digitized by UNOG Library

يرفض الاتهام القائل بأن المنظمة تحوّل الى اداة بيد الاستعمار الغربي ، وسيواصل تأييد برنامج الامم المتحدة السليم لمساعدة الكونغو .

وتكلم ممثل بلجيكا الذى اشترك في المناقشة بناء على دعوة الرئيس ، فقال ان مزاعم الممثل السوفياتي المتعلقة بالعدوان البلجيكي باطلة وقد رفضها المجلس ؛ اذ أن بلجيكا لم ترسل قواتها الى الكونغو الا لحماية رعاياها ، وقد سحبت قواتها فور تأمين سلامتهم . وذكر الممثل فيما يتعلق بوصف السيد تشومبي بأنه ثمرة العدوان البلجيكي ، ان السيد تشومبي أصبح رئيسا لحكومة مقاطعة كاتانغا نتيجة لانتخابات جرت عندما كانت الظروف طبيعية تماما .

وتكلم الرئيس بوصفه ممثل فرنسا ، فبيّن ضرورة التمسك باحكام الميثاق التي تحظر على الامم المتحدة التدخل في شئون تقع في نطاق الولاية الداخلية للدول .

وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه لن يصر على الاقتراع على مشروع قراره (م أ / ٤٤٥٣) .

الفرع السابع

التقريران الثالث والرابع للأمين العام

ذكر الامين العام في تقريره الثالث (م أ / ٤٤٧٥) ، الصادر في ٣٠ آب (أغسطس) ان التأكيدات الرسمية المقدمة من الحكومة البلجيكية والواردة في الرسائل المدرجة في المرفقين الأول والثاني تقضي بانسحاب جميع القوات المقاتلة البلجيكية عن الكونغو في موعد أقصاه ٢٩ آب (أغسطس) ، وبيّن أن الامم المتحدة تولت مسئولية ادارة قاعدتي كامينا وكيتونا كتدبير مؤقت بالمعنى الوارد في المادة ٤٠ من الميثاق . ولفت الامين العام نظر الحكومة البلجيكية في مذكرة شفوية بتاريخ ٢٩ آب (أغسطس)(المرفق الثالث) ، الى بعض المعلومات التي تفيد أن بعض الوحدات البلجيكية لم تغادر الكونغو . وذكر الممثل البلجيكي في رسالة مؤرخة في ٣٠ آب (أغسطس) (المرفق الرابع) ان السحب قد تم في الواقع ، وأنه لم يبق سوى قوات قليلة لا تزال تنتظر توفر وسائل النقل . وذكر الامين العام في مذكرة شفوية في التاريخ نفسه (المرفق الخامس) ان ممثله افاد ان ثمة فوجا من جنود المظلات وسرية من حرس المطارات ووحدة للتدريب على الطيران لم تغادر قاعدة كامينا . وقدم الى الحكومة البلجيكية احتجاجا رسميا طلب فيه الاجلاء الفوري للقوات التي لا تزال في الكونغو . وذكر ممثل بلجيكا في رسالة مؤرخة في ٣١ آب(أغسطس) (م أ/٤٤٧٥/الاضافة ١) ، ان صعوبات النقل قد سببت بعض التأخر ، ولكن الجلاء سينجز

Digitized by UNOG Library

بالسرعة الممكنة . وتضمنت الاضافة ٢ الصادرة في ٧ أيلول (سبتمبر) رسائل اخرى متبادلة بين الامين العام وبين ممثل بلجيكا ووزير خارجيتها . فذكر ممثل بلجيكا في رسالة مؤرخة في ٤ أيلول (سبتمبر) ان مما نصت عليه ترتيبات استبدال وحدات تابعة للامم المتحدة بالوحدات البلجيكية ان تكون هنالك فترة تواجد بين القوتين ، وان السبب في عدم اتمام الجلاء في الفترة المحددة هو التأخر في توزيع القوات البديلة ، كما ان من اسباب بعض التأخيرات تخصيص الطائرات لعملية اخرى ونقص وسائل النقل بالسكك الحديدية ؛ ومع ذلك فقد تم اجلاء قسم من فوج المظلات جوا الى أوزومبورا . واستبقي كذلك ، بموافقة سلطات الأمم المتحدة ، عدد من الرجال للقيام بوظائف الحراسة . وأرسل الامين العام الى وزير الخارجية في التاريخ نفسه برقية ذكر فيها ان ممثليه اعلموه بوجود ٦٥٠ جنديا من القوات المقاتلة البلجيكية في قاعدة كيتونا وطرادتين صغيرتين في باناما ، وكرر احتجاجه الرسمي بشأن التأخير والمعلومات المغلوطة التي تلقاها . وأرسل الامين العام كذلك رسالة مؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) لاحظ فيها ان الترتيبات المشار اليها في رسالة ٤ أيلول (سبتمبر) لم تنل ابدا موافقته وان ذكرها وارد في الرسالتين التأكيديتين المؤرختين في ٢٠ و ٢٤ آب (أغسطس) .

وتضمنت الاضافة ٣ الصادرة في ١٠ أيلول (سبتمبر) رسالة واردة من ممثل بلجيكا يذكر فيها ان الرجال الباقين في كيتونا هم من التقنيين وحرس المطارات ، وأن حرس المطارات سيغادرون القاعدة فور وصول قوات الامم المتحدة التي ستحل محلهم . كذلك سوف يتم اجلاء كل التقنيين الذين لا تحتاج الامم المتحدة الى خدماتهم . أما السفينتان اللتان شوهدتا في مرفأ باناما فهما كاسحتا الغام من طراز „ألجيرين Algérines „ ، والمقرر أن تعود احداهما الى بلجيكا بعد افراغ شحنتها من المؤن ؛ أما الثانية فانها تستخدم لاعداد البحارة الكونغويين .

واقترح الامين العام ، في تقريره الرابع (م أ / ٤٤٨٢) الصادر في ٧ أيلول (سبتمبر)، ان يناشد المجلس حكومات الدول الاعضاء تقديم التبرعات ، على وجه الاستعجال ، الى صندوق للامم المتحدة لشئون الكونغو يستخدم تحت رقابة الامم المتحدة لانعاش الحياة الاقتصادية والنهوض بالمرافق العامة . وذكر أن المساعدة المالية المباشرة المطلوبة تبلغ ١٠٠ مليون دولار بنقود قابلة للصرف . وطلب كذلك الى المجلس حث الاطراف المعنيين داخل الكونغو على السعي الى حل مشاكلهم الداخلية بالطرق السلمية . وبيّن أن النزاع الداخلي ازداد خطورة في الاسابيع الاخيرة ، واتخذ طابعا جديا خاصا لان الاطراف المعنيين اعتمدوا على المساعدة الخارجية وتلقوها ، وذلك خلافا لروح قرارات المجلس . ورأى أن من الضروري ان يؤكد المجلس من جديد طلبه الى الدول الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه اعاقة اقرار النظام العام

Digitized by UNOG Library

أو زيادة تفاقم الخلافات ، وان يقوم بايضاح مهمة قوة الامم المتحدة ؛ كما أن اهمية حماية أرواح السكان المدنيين قد تقتضي النزع المؤقت لسلاح الوحدات العسكرية التي تقف عقبة في سبيل اقرار النظام العام .

وتضمنت الاضافة ١ التابعة للتقرير الرابع والصادرة في ٨ أيلول (سبتمبر) ، المذكرة الشفوية التي وجهها الامين العام الى ممثل بلجيكا في ٨ أيلول (سبتمبر) بشأن الانباء القائلة بافراغ شحنة مدموغة بعبارة « اسلحة بلجيكية » بتاريخ ٧ أيلول (سبتمبر) ، في مطار اليزابيثفيل . وتضمنت الاضافة ٢ (ج ع / ٤٤٨٢ / الاضافة ٢) مذكرة شفوية مؤرخة في ٩ أيلول (سبتمبر) ذكر فيها ممثل بلجيكا أن بعض الاسلحة الخفيفة البلجيكية المنشأ قد وصلت الى كاتانغا ، وأن التحقيقات أظهرت ان الشحنة قد أوصي عليها لحساب القوة العامة قبل ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ ، وان التدابير اللازمة اتخذت لمنع وقوع مثل هذا الحادث في المستقبل . وتضمنت الاضافة ٣ مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ أيلول (سبتمبر) وجهها الامين العام الى ممثل بلجيكا ، ورد البعثة البلجيكية الدائمة المؤرخ في ٩ أيلول (سبتمبر) . وقد أشار الامين العام في مذكرته هذه الى الفقرة ٢ من قرار المجلس المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) طالبا موافاته بالمعلومات اللازمة عن شروط خدمة الضباط البلجيكيين في قوات كاتانغا وفي غيرها من الجماعات الداخلة في نزاع مسلح مع حكومة الكونغو المركزية ، ولاسيما فيما يتعلق بضرورة موافقة السلطات العسكرية البلجيكية ومركز الاشخاص المعنيين أثناء هذه الخدمة . وذكرت البعثة الدائمة في ردها أن معاهدة الصداقة تنص على بقاء الضباط البلجيكيين الذين كانوا في خدمة القوة العامة في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ في مناصبهم اذا كانوا يرغبون في ذلك . يضاف الى ذلك ان قوات كاتانغا ، التي تعد قوة شرطة لا جيشا ، قد زودت بعدد قليل من الخبراء البلجيكيين لتقديم المساعدة الفنية ، وأن هذا التدبير لا يتنافى ، على ما يبدو ، مع قرار ٢٢ تموز (يوليه) ، لأن المهمة الوحيدة للقوة هي حفظ النظام . أما الملتحقون بالقوة العامة فانهم تحت أمرة السلطات المحلية ولا يمكن اعادة الحاقهم آليا بالجيش البلجيكي .

الفرع الثامن

النظر في المسألة في الجلسات ٨٩٦ — ٩٠٦
(٩ — ١٧ أيلول (سبتمبر))

أرسل ممثل يوغوسلافيا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) (م أ/ ٤٤٨٥) طلب فيها دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد على وجه الاستعجال لاتخاذ التدابير الكفيلة بالتنفيذ الكامل لقراراته السابقة . وذكر أنه قامت في الآونة الاخيرة مصاعب خطيرة نتيجة للتدخل الخارجي

Digitized by UNOG Library

وتقديم العون الى رؤوس الحركة الانفصالية ، وان هذا التدخل قد سهلته الاساليب التي تتبعها قيادة القوة تحت ستار عدم التدخل في شئون الكونغو الداخلية .

وأرسل رئيس وزراء الكونغو الى الأمين العام برقية مؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) (م أ / ٤٤٨٦) حث فيها على أن يعقد المجلس اجتماعه المقبل في ليوبولد فيل ليتسنى لاعضائه التحقق بانفسهم من الحالة الناشئة عن تدخل سلطات الامم المتحدة في شئون الكونغو الداخلية .

وأرسل الامين العام الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٧ أيلول (سبتمبر) (م أ / ٤٤٨٨) طلب اليه فيها دعوة المجلس الى الانعقاد للنظر في تقريره الرابع (م أ/ ٤٤٨٢).

وجرت في الجلسات ٨٩٦ — ٩٠٦ ، دعوة ممثلي الدول التالية ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة : اندونيسيا ، وبلجيكا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وغانا ، وغينيا ، والمغرب ، ويوغوسلافيا .

وفي الجلسة ٨٩٦ المعقودة في ٩ أيلول (سبتمبر) تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فاقترح ان يدرج في جدول الاعمال اقتراح رئيس وزراء الكونغو (م أ / ٤٤٨٦) عقد المجلس في ليوبولد فيل .

القرار المتخذ بشأن البند المقترح : ادرج في جدول الاعمال البند الذى اقترحه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وتقدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمشروع القرار الآتي (م أ/ ٤٤٩٤) :

"ان مجلس الأمن ،

"اذ يود التحقق بنفسه من الحالة القائمة في جمهورية الكونغو ،

"واذ يأخذ بعين الاعتبار الدعوة الموجهة من حكومة الكونغو والواردة في برقية السيد باتريس لومومبا ، رئيس وزراء الجمهورية (م أ / ٤٤٨٦) ،

"يقرر ، وفقا للمادة ٢٨ من ميثاق الامم المتحدة ، ان يبادر فورا الى عقد اجتماع خاص بشأن مسألة الحالة القائمة في الكونغو ، وذلك في ليوبولد فيل عاصمة تلك الدولة . "

ولاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي عدم حضور أى ممثل عن الكونغو وأشار الى أنه يصعب على الزعماء الكونغويين القدوم الى نيويورك في الحالة الحاضرة .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الارجنتين فعارض الاقتراح قائلا ان العبارات الواردة في برقية رئيس الوزراء التي بني الاقتراح على أساسها تجعل اعتماد الاقتراح دليلا على عدم ثقة المجلس بأعمال الأمم المتحدة في الكونغو واستباقا للحكم بشأنها .

وتكلم ممثل سيلان فقال انه سيؤيد الاقتراح مع أسفه لاشارة رئيس الوزراء الى تدخل الامم المتحدة في شئون الكونغو الداخلية .

وتكلم ممثل الصين فرأى ان الفائدة المتوخاة من الاجتماع في ليوبولد فيل لا تعوض الجهود والنفقات التي يستلزمها .

وعرض ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حذف ديباجة مشروع القرار .

ورأى ممثل تونس أن على المجلس دراسة التقريرين اللذين أعدهما الامين العام عن الحالة القائمة في الكونغو (م أ / ٤٤٧٥ والاضافتان ١ — ٢ و م أ/٤٤٨٢ والاضافة ١) ، قبل البت في مسألة الذهاب الى ليوبولد فيل .

ورأى ممثل بولندا ان خير الطرق لدراسة الحالة هي دراستها مباشرة في الكونغو .

وأيد ممثل الولايات المتحدة الآراء التي ابداها الوفدان الارجنتيني والتونسي .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السوفياتي : رفض مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (م أ/٤٤٩٤) بأغلبية ٦ أصوات مقابل ٣ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا ، وسيلان) وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاكوادور وتونس) .

وتكلم الامين العام في معرض تقديمه تقريره الرابع (م أ/ ٤٤٨٢ والاضافة ١) فقال ان مالية الكونغو في حالة افلاس ، وان الناطقين بلسان الحكومة المركزية يتكلمون عن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي عن طريق الامم المتحدة وكأنها فرض واجب ، وهم يعاملون المنظمة وكأنهم يتمتعون بكل الحقوق ولا تترتب عليهم أية التزامات . ولكن الحكومة المجردة من الوسائل المالية لا تملك الا الاختيار بين سبيلين : الاعتماد على دولة أو دول أخرى ، فتربط مصيرها بمصير الواهبين ؛ أو الاعتماد على المجتمع الدولي ، فتبقى بذلك حرة . غير انه اذا أريد ان يكون لتدابير الامم المتحدة العسكرية أو المدنية او المالية أى مغزى يتجاوز الآنية المباشرة فيجب اقرار النظام العام ، وحل المنازعات الداخلية بروح المسئولية . وتناول الامين العام

الأزمة الدستورية الأخيرة بالوصف للتدليل على المنازعات التي تواجهها المنظمة . ففي ٥ أيلول (سبتمبر) ، قام رئيس الدولة بانهاء ولاية رئيس الوزراء ، وأعلن هذا الأخير اقالة رئيس الدولة . وبما ان لكل من الزعيمين انصاره في ليوبولدفيل ، فقد كان من الممكن ان يؤدي قيام انتفاضة شعبية الى مواجهة قوة الامم المتحدة بمشكلة تتجاوز حدود سلطاتها . وبناء على ذلك عمد ممثلو الامم المتحدة الى اغلاق محطة الاذاعة والمطارات ، بوصف ذلك أحد تدابير الطوارئ يراد به صيانة الأمن ، وقد اضطروا الى القيام بذلك دون استشارة السلطات ، لانه لم يكن من الممكن استشارة أحد دون استباق الحكم في المسألة الدستورية . وقال الامين العام أنه يتحمل كامل المسئولية عن هذه التدابير ، وهو يحيلها الى المجلس لينظر فيها ويصدر تعليماته بشأنها . أما في كاساى ، حيث أقدم جنود الجيش القومي الكونغوي على الفتك بالمدنيين العزل ، فان الامم المتحدة تواجه منازعات لا يمكن اعتبارها مجرد منازعات داخلية أو سياسية . وأما في الجانب الكاتانغي ، فقد تكون الصعوبات مختلفة ولكنها لا تقل عن تلك خطورة . فلا تزال العناصر الاجنبية تستخدم في قوات كاتانغا . وقد اتخذت المساعدة الفنية أهمية جديدة في الكونغو . ولا ينفرد البلجيكيون بتقديم هذه المساعدة ، بل هنالك آخرون ينتهجون السبيل نفسه ويبررونه بأن المساعدة تقدم الى حكومة البلد الدستورية . وعلى المجلس ان يسلك نهجا واضحا ويطلب أن تقدم كل هذه المساعدة عن طريق الامم المتحدة وحدها . ولا سبيل الى تبرير طلب المال ان لم تتخذ التدابير الكفيلة بحصر النزاع ومنع التدخل الخارجي . وأشار الأمين العام الى القوات القومية التي يمكن ان تقوم حكوماتها بسحبها من قوة الامم المتحدة ، فقال انه ينبغي اعتبارها آنئذ قوات اجنبية أدخلت الى الكونغو ، وان على المجلس ان ينظر في مسألة استمرار وجودها على هذا الأساس .

وتكلم ممثل يوغوسلافيا فقال انه ، رغم التدابير التي اتخذها المجلس ، فان الحالة في الكونغو تزداد خطورة نتيجة للتدخل الاستعماري وتقديم العون الى دعاة الانفصالية ووجود الجيوب في قيادة الامم المتحدة التي لم تتعاون كليا مع حكومة الكونغو ومنعتها مؤخرا من اداء مهامها باغلاق مطار ليوبولدفيل . وقال ان على المجلس ان يؤكد مجددا قراراته السابقة التي شدد فيها على ضرورة قيام التعاون الوثيق بين قيادة الامم المتحدة وبين الحكومة المركزية ، وعلى خطر التدخل الخارجي الرامي الى الاخلال بسلامة الكونغو الاقليمية وبسيادته واستقلاله .

وأشار الامين العام الى ان قيادة الامم المتحدة تعمل بموجب تفسيره لقرارات المجلس ، وهو التفسير الذي أيدته اغلبية اعضاء المجلس في جلسته رقم ٨٨٦ .

وجرى في ١٠ أيلول (سبتمبر) تعميم الوثائق التالية :

Digitized by UNOG Library

ذكرت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بيان مؤرخ في ٩ أيلول (سبتمبر) (م أ / ٤٤٩٧) ، أن بلجيكا وحليفاتها في منظمة معاهدة شمال الاطلسي وقيادة القوات الموسلة الى الكونغو بموجب قرار المجلس متواطئة كلها على القيام بمحاولة للقضاء على حرية الكونغو. فهناك طائرات بلجيكية تحمل راية الامم المتحدة وتقوم بنقل الاسلحة الى عصابات تشومبي ، كما أن ممثلي الامم المتحدة يعملون على عرقلة جهود الحكومة الكونغوية لاقرار النظام واعادة الأمور الى حالتها الطبيعية . وجاء في البيان كذلك أن الامين العام يسيء الى سمعة الأمم المتحدة لدى العالم . وعلى المجلس ان ينعقد على الفور لاتخاذ التدابير اللازمة لانهاء التدخل في شئون الكونغو الداخلية .

وطلب رئيس وزراء الكونغو ، في رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول (سبتمبر) (م أ / ٤٤٩٨) وجهها ، عن طريق الامين العام ، الى رئيس واعضاء مجلس الامن والى جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ان توصي الامم المتحدة الامين العام وأعوانه في الكونغو بالكف عن التدخل في الشئون الداخلية للجمهورية ، واحتج على رفض الامم المتحدة التعاون مع حكومته التي ولّاها البرلمان ولا يمكن لغير البرلمان اقالتها .

وطلب رئيس جمهورية الكونغو في برقية مؤرخة في ١٠ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥٠٠) ان لا تتعامل الامم المتحدة مع السيد لومومبا رئيس الوزراء السابق ومع غيره من الوزراء الذين اقيلوا . وأعلن رئيس الجمهورية في برقية أخرى مؤرخة في ١٠ أيلول (سبتمبر) (م أ / ٤٥٠٢) تشكيل الحكومة الكونغوية الجديدة برئاسة السيد اليبو .

وأعلن الرئيس في الجلسة ٨٩٧ المنعقدة في ١٠ أيلول (سبتمبر) ، ان حكومة الكونغو المركزية طلبت ارجاء اجتماع المجلس حتى وصول وفد كونغوي (م أ /٤٤٩٦) . وبعد تبادل الآراء لفت ممثل تونس النظر الى الوثائق والمعلومات الجديدة التي تقتضي الدرس ، واقترح ارجاء الجلسة الى ١٢ أيلول (سبتمبر) .

القرار المتخذ بشأن الاقتراح التونسي : اعتمد الاقتراح بدون اعتراض وأرجأ المجلس اجتماعه بعد أن وجه الرئيس نداء بعدم اتخاذ أي تدبير من شأنه زيادة تفاقم الحالة الخطرة القائمة في الكونغو .

وجرى في ١١ أيلول (سبتمبر) تعميم الوثائق التالية :

طلب رئيس جمهورية الكونغو الى الأمم المتحدة ، في برقية مؤرخة في ١١ أيلول (سبتمبر) (م أ /٤٥٠٠/الاضافة ١) ، ان تقدم مساعدتها لاعادة تنظيم الجيش القومي وقوات شرطة

Digitized by UNOG Library

المقاطعات ، واعادة المحاكم الى العمل واجراء الترتيبات اللازمة لنقل السيدين تشومبي وكالونجي اللذين دعاهما الى الاشتراك في مؤتمر سيعقد في ليوبولدفيل .

وتضمنت الوثيقة م أ/٤٥٠٣ الرسالتين المؤرختين في ٥ و ١٠ أيلول (سبتمبر) والمتبادلتين بين الامين العام وبين وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد ذكر الامين العام في رسالته ، أنه وصلت الى لولوابورغ من ستانليفيل ١٠ طائرات من طراز إل — ١٤ تحمل قوات نجدة كونغوية ، وان المعلومات التي لديه تفيد أن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وضعت تحت التصرف المباشر للحكومة الكونغوية عددا معينا من هذه الطائرات ، ويمكن الافتراض بأنها مصحوبة بالطواقم والفنيين والموظفين الأرضيين . وقال الامين العام انه نظرا الى الآراء التي يبديها الاتحاد السوفياتي وللمبادىء التي تتبعها الامم المتحدة في تنفيذ عملياتها ، فانه يود الحصول على المعلومات اللازمة عن جنسية ومركز افراد طواقم الطائرات التي يرجح انها تخضع لرقابة الحكومة الكونغوية . وقال الوفد السوفياتي في رده المؤرخ في ١٠ أيلول (سبتمبر) ان قرار المجلس لا يقيد ولا يمكن أن يقيد حق الحكومة الكونغوية في طلب المساعدة من بلدان أخرى غير الامم المتحدة ، كما أنه لايمنح موظفي الامم المتحدة أى حق في مراقبة المساعدة التي تقدمها أية دولة الى الكونغو بناء على طلب الحكومة الكونغوية . ولا وجود لأى تعارض بين المساعدة السوفياتية المقدمة في صورة طائرات مدنية وسيارات توضع تحت تصرف الحكومة الكونغوية وبين قرار المجلس . كما أن المجلس لم يمنح الامين العام أية ولاية تخوله مراقبة العلاقات ما بين جمهورية الكونغو وبين الدول الاخرى ، والميثاق لم يمنح أى موظف ادارى تابع للامم المتحدة حق التدخل في العلاقات بين الدول ذات السيادة مالم تطلب تدخله .

وتضمنت الوثيقة م أ / ٤٥٠٤ رسالة من السيد لومومبا تفيد أن وفدا برئاسة السيد كانزا يغادر ليوبولدفيل الى نيويورك ؛ ورسالة من السيد كازافوبو ، رئيس الجمهورية ، تفيد أنه تم تعيين وفد رسمي برئاسة السيد بومبوكو لتمثيل الكونغو . وتضمنت الاضافة ١ برقية باعتماد السيد بومبوكو .

وتلقى الامين العام رسالة مؤرخة في ١١ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥٠٥) من ممثله الخاص ، السيد دايال ، تفيد ان السيد لومومبا ، يصحبه افراد مسلحون من الجيش القومي الكونغوى ، دخل محطة اذاعة ليوبولدفيل عنوة ، رغم انذارات الحرس الغاني ، وأنهم طردوا منها فيما بعد .

وأشار ممثل الولايات المتحدة في جلسة المجلس رقم ٨٩٨ المنعقدة في ١٢ أيلول (سبتمبر) الى الغموض الذى يكتنف الحالة ، واقترح لذلك ارجاء الجلسة .

Digitized by UNOG Library

القرار المتخذ بشأن اقتراح الولايات المتحدة : اعتمد الاقتراح بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا) ٠

وجرى في ١٢ و ١٤ أيلول (سبتمبر) تعميم الوثائق التالية :

طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس المجلس في رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول (سبتمبر)(م أ/٤٥٠٦) المجلس الى الانعقاد في ١٣ أيلول (سبتمبر) ٠ وقال ان الحالة في الكونغو تتدهور بين ساعة وأخرى ، وان ثمة ائتلافا بين البلجيكيين وحلفائهم في منظمة معاهدة شمال الاطلسي وقيادة القوات المرسلة الى الكونغو بموجب قرار المجلس ، يقوم تحت ستار راية الأمم المتحدة بمحاولة مكشوفة لاحلال جماعة من الاستعماريين محل جماعة أخرى ٠ وان قيادة ,, قوة الامم المتحدة ,, والامين العام يخالفان علنا قرارات المجلس ٠

وأرسل رئيس وزراء جمهورية الكونغو برقية مؤرخة في ١٢ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥٠٧) حث فيها الامم المتحدة على تزويد حكومته بعشرين طائرة مع طواقمها وبكمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة ومرسلة اذاعية لمنع وقوع الاعتداءات المدبرة بتحريض من بعض الدول ، وذكر أن رفض تقديم هذه المساعدة سيضطر الحكومة الى التماسها من جهة أخرى ٠

وطلب ممثل يوغوسلافيا الى رئيس مجلس الامن في رسالة مؤرخة في ١٣ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥١١) ، ان ينظر في عقد المجلس عاجلا نظرا الى وصول الوفد الرسمي لجمهورية الكونغو برئاسة السيد كانزا ٠

وجاء في الاضافة ١ التابعة لرسالة الممثل الخاص المؤرخة في ١١ ايلول (سبتمبر) (م أ / ٤٥٠٥) ان محطة اذاعة ليوبولدفيل تعمل كالمعتاد ٠ وان المطارات قد فتحت من جديد للاغراض المدنية ٠ وجاء في اضافة ثانية صدرت في ١٤ أيلول (سبتمبر) أن المرافق العسكرى للسيد لومومبا حاول اعتقال عضو من اعضاء البرلمان هو السيد بوليكانغو في محطة اذاعة ليوبولدفيل ٠ وعندما طلب أحد ضباط قوة الأمم المتحدة الاطلاع على أمر القبض غادر مرافق السيد لومومبا المكان تاركا فيه رجاله ٠

وجاء في رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول (سبتمبر) (م أ /٤٥١٢) وجهها السيد لومومبا ، وزير الدولة ، الى رئيس المجلس ، ان حكومة الكونغو قد عينت السيد كانزا لتمثيلها في اللجنة الاستشارية للامين العام وفي مجلس الأمن ٠ وجاء في رسالة موقعة من السيد كانزا (م أ/٤٥١٤) ومؤرخة في اليوم ذاته ان المجلسين التشريعيين للجمهورية قد اقترعا بالموافقة على منح كامل

Digitized by UNOG Library

السلطات للحكومة التي يرأسها السيد لومومبا وذلك بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٢٥ صوتا وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت ؛ وان التعليمات التي تلقاها تقضي بأن لايشترك في مناقشات المجلس ان حضرها ممثلون عن حكومة غير شرعية . وبعث السيد كانزا برسالة أخرى (م أ / ٤٥١٥) أحال فيها رسالة موقعة من السيد لومومبا رئيس الوزراء بشأن قيام جنود السيد كازافوبو باعتقاله في ١١ أيلول (سبتمبر) واحتجاجا موقعا من السيد كاسونغو رئيس مجلس النواب والسيد أوكيتو رئيس مجلس الشيوخ .

وفي الجلسة ٨٩٩ المعقودة في ١٤ أيلول (سبتمبر) دعا الرئيس ممثلي اندونيسيا وغانا وغينيا ويوغوسلافيا الى الاشتراك في المناقشة ، ولفت الانظار الى الرسائل الواردة في الوثيقة م أ / ٤٥٠٥ والاضافة ١ بشأن تعيين وفدى الكونغو .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان الوفد الذى ارسله رئيس الوزراء لومومبا هو الوفد الوحيد المؤهل لتمثيل حكومة الكونغو .

ورأى ممثل الولايات المتحدة انه نظرا الى سرعة التغيرات الطارئة على الحالة ، فلاجدوى من مناقشة صحة اجلاس احد الوفدين أو كليهما . وقال ان وفد بلاده يؤيد الاتفاق بصورة غير رسمية في الوقت الحاضر على عدم دعوة أى من الوفدين الى الاشتراك في المناقشة .

وقال ممثل يوغوسلافيا ان للحكومة المركزية برئاسة السيد لومومبا وحدها حق تعيين ممثلين ينطقون باسم الكونغو بعد ان نالت تأييد البرلمان .

واقترح ممثل بولندا ان يدعو المجلس السيد كانزا ، بوصفه ممثل الحكومة المركزية المعين رسميا ، الى الاشتراك في المناقشة .

وابدى ممثل الارجنتين شكه في صحة اتخاذ أى قرار قبل معرفة أى من الوفدين يمثل الحكومة التي تمارس فعلا السلطة في الكونغو .

وبعد تبادل الرأى بشأن حق أية دولة غير عضو في المجلس في الاشتراك في مناقشة تتعلق بمسألة اجرائية ، ارجئت الجلسة بناء على اقتراح ممثل الارجنتين .

القرار المتخذ : رفض المجلس في جلسته رقم ٩٠٠ المعقودة في اليوم ذاته ، طلب ممثل غينيا الكلام في هذه المرحلة من المناقشة ، وذلك بأغلبية ٥ أصوات مقابل ٤ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وتونس وسيلان) وامتناع عضوين عن الاقتراع (الارجنتين والاكوادور) .

Digitized by UNOG Library

واقترح ممثل بولندا دعوة السيد كانزا الى الاشتراك في المناقشة .

وأيد الاقتراح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، قائلا ان المجلس قد تعامل منذ البداية مع حكومة رئيس الوزراء لومومبا ، التي أولاها البرلمان الكونغوى ثقته تكرارا .

وعارض ممثل الصين الاقتراح قائلا انه يشكل استباقا للحكم في المسألة الدستورية وتدخلا في شئون الكونغو الداخلية .

ورأى ممثل سيلان أن على المجلس أن لا يردّ الممثل الذى سبق أن استقبله مرارا من قبل .

القرار المتخذ بشأن الاقتراح البولندى : رفض الاقتراح البولندى لعدم نيله الأصوات السبعة المطلوبة ، اذ نال ٣ أصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وسيلان) مقابل لاشيء وامتناع ٨ أعضاء عن الاقتراع .

وقال ممثلا تونس وفرنسا ، في معرض تعليل اقتراعهما ، انه لا يحق للمجلس اتخاذ أى قرار يكوّن تدخلا في أية مشكلة دستورية .

وفي الجلسة ٩٠١ ، المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ، ان القوات البلجيكية لاتزال في الكونغو ، كما يتبين من التقرير الرابع للأمين العام ؛ وان بلجيكا تعمل بمساعدة حلفائها في منظمة معاهدة شمال الأطلسي على تحويل كاتانغا الى معسكر للقوات المعادية لحكومة الكونغو الشرعية ؛ وان الأمين العام وقيادة الأمم المتحدة يرفضان تقديم المساعدة الى تلك الحكومة بل ويضعان أمامها العراقيل ويشجعان العناصر اللاقومية . وأضاف الممثل أن الأمين العام يذهب حتى الى اقتراح نزع سلاح القوات الكونغوية في الوقت الذى تتآمر فيه بلجيكا على الاطاحة بحكومة لومومبا التي أحبطت خطط المستعمرين لنشر الفوضى في البلاد . وذكر أن قوة الأمم المتحدة بأخصائييها العديدين المنتمين الى المعسكر الغربي تتخذ ستارا لاخفاء الجهود التي تبذلها دول منظمة معاهدة شمال الاطلسي لاستبقاء السيطرة على الكونغو وعلى موارده . وأشار الى أن الحكومة السوفياتية تعترف للحكومة الكونغوية بحقها في عقد اتفاقات ثنائية مع دول أخرى ولكنها أيدت وستؤيد كل تدبير فعال تقوم به الأمم المتحدة لصيانة سلامة الكونغو الاقليمية واستقلاله . وهي تطالب لهذا الغرض باعادة كافة المطارات ومحطات الاذاعة لوضعها تحت اشراف الحكومة الكونغوية وبتنحية قيادة الأمم المتحدة التي تتعسف في استخدام القوات المرسلة الى الكونغو بموجب قرار المجلس . وبيّن أن وفد بلاده يعارض أية محاولة لاستخدام قوة الأمم المتحدة ضد قوات الحكومة المركزية أو لنزع سلاح هذه القوات بغير موافقة الحكومة .

Digitized by UNOG Library

وتكلم الأمين العام فقال انه كان أول من شجب التأخر في سحب القوات البلجيكية ؛ وأن الوثائق المقدمة منه تشكل الأساس الذى تستند اليه بيانات الممثل السوفياتي . وذكر أنه لم ينزع سلاح أية وحدات تابعة للجيش الكونغوى ، وأنه قال بامكانية نزع السلاح مؤقتا من الجماعات غير المنضبطة التي تقوم بأعمال النهب . أما من حيث تكوين القوة ، فثمة ٥٠٠ جندى تقريبا من أصل ١٨ ألف جندى ينتمون الى بلدان منظمة معاهدة شمال الأطلسي ، وكان في الامكان تخفيض هذا العدد بمقدار النصف لو أن بولندا رأت أن في امكانها تقديم المساعدة . وقال انه واثق من أنه لن يسمح للتفسيرات الخاطئة واساءات الفهم باعاقة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لجعل استقلال الكونغو حقيقة واقعة .

وقال ممثل تونس ان تدخل بلجيكا العدواني قد ساعد على تشجيع الاضطراب والانقسام والانفصال في الكونغو . وأضاف أنه ، رغم الجهود النزيهة التي يبذلها الأمين العام دون كلل لاقرار النظام ، فان الانشقاق الداخلي مستمر ، كما أن النزاع الدستورى الخطير ينذر بالتطور الى حرب أهلية . وقد يكون من المفيد ، والحالة هذه ، أن يعرض المجلس مساعيه الحميدة على مختلف الزعماء السياسيين في الكونغو لاعادة وحدة الأمة .

وجرى في ١٥ و ١٦ أيلول (سبتمبر) تعميم الوثائق التالية :

بعث المندوب الخاص لجمهورية الكونغو برسالة مؤرخة في ١٤ أيلول (سبتمبر)(م أ/ ٤٥١٧)، استعرض فيها مركز الكونغو الدستورى، ثم طلب الى المجلس توصية الأمين العام بتزويد الحكومة المركزية بالأسلحة والطائرات لتمكينها من دخول كاتانغا . وذكر أن على الأمين العام أن يتعامل مباشرة مع السيد لومومبا ، الرئيس الوحيد لتلك الحكومة .

واحتج رئيس الكونغو في برقية مؤرخة في ١٥ أيلول (سبتمبر) (م أ/ ٤٥٢٠) على قيام وحدات قوة الأمم المتحدة بمنع الجيش الكونغوى من احضار رئيس الوزراء السابق لومومبا أمام قاضي التحقيق بعد أن اعتقله الجيش بأمر قبض أصدر حسب الأصول .

وفي الجلسة ٩٠٢ المعقودة في ١٥ أيلول (سبتمبر)، تكلم ممثل الارجنتين فعلّق على اتهام الأمم المتحدة بتجاوز ولايتها في الكونغو ، وقال ان حكومة الكونغو ، بطلبها الى الأمم المتحدة حفظ النظام ، وهي مهمة تتولاها عادة السلطات المحلية ، انما خولت الى الأمم المتحدة مؤقتا حق اتخاذ التدابير التي تراها المنظمة ، عن طريق وكلائها ، مناسبة . وقد عمل الأمين العام في نطاق هذه الولاية ، بكفاءة وعدم تحيز ، على حفظ القانون والنظام والقضاء على التدخل الأجنبي . ومن العسير التوفيق بين التهم القائلة بتحيزه وتواطؤه مع الاستعمار وبين الثناء الذى أزجاه لعملية الأمم المتحدة في الكونغو مؤتمر ليوبولدفيل للدول الافريقية المستقلة المنعقد مؤخرا .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الولايات المتحدة فحث على تأييد تدابير الأمم المتحدة في الكونغو قائلا انها ان فشلت فلا مفر من اقدام الكثير من الأطراف على الانفراد بالعمل . وذكر ان ادراك حكومته لخطر تحول الكونغو الى ميدان حرب باردة يجعلها تتمسك بكل دقة بمبدأ تقديم كل المساعدات عن طريق الأمم المتحدة ، بينما نجد أن الاتحاد السوفياتي يسعى الى تقويض عمل الأمم المتحدة بمحاولاته الكلامية للنيل من الأمين العام ومن المنظمة ، وبادخال العتاد والأشخاص الى الكونغو لتخريب العملية وانماء النفوذ السوفياتي . وقال انه ينبغي للمجلس أن يصون ويدعم المبادىء التي قام على أساسها عمل الأمم المتحدة في الكونغو . وقدم الممثل مشروع القرار الآتي (م أ/٤٥١٦) :

« ان مجلس الأمن ،

« اذ يشير الى قراراته المتخذة في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) و ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ،

« واذ يحيط علما بتقارير الأمين العام عن التطورات الحاصلة في جمهورية الكونغو وبمساس حاجة هذه الجمهورية الى المساعدة المالية ،

« واذ يحيط علما بالحالة الاقتصادية والسياسية غير المرضية التي لاتزال قائمة في الكونغو ،

« ١ — يحث الأمين العام على مواصلة تنفيذ قرارات المجلس بهمة ؛

« ٢ — ويدعو حكومات الدول الأعضاء الى تقديم التبرعات المالية الى صندوق للأمم المتحدة لشؤون الكونغو ، يستخدم تحت مراقبة الأمم المتحدة كما يقرر الأمين العام ، وذلك لتمويل النفقات الحكومية اللازمة التي لايمكن تغطيتها بالايرادات الحكومية نظرا للاختلال الحالي في الادارة وفي الحياة المدنية ؛

« ٣ — ويحث جميع الأطراف في المنازعات الداخلية في الجمهورية على السعي ، حرصا على وحدة الجمهورية وسلامتها ، لايجاد تسوية سريعة بالوسائل السلمية مشفوعة بما قد يلزم من مساعدة الأمين العام ؛

« ٤ — ويؤكد مجددا طلبه الى جميع الدول الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه اعاقة اقرار النظام العام ، ولاسيما الامتناع عن ارسال الموظفين أو المؤن أو المعدات التي تستخدم للأغراض العسكرية الى الكونغو الا عن طريق الأمم المتحدة وفقا للمسؤوليات المترتبة عليها بمقتضى قرارات مجلس الأمن المتصلة بذلك ؛

Digitized by UNOG Library

„ ٥ — ويؤكد مجددا أن على قوة الأمم المتحدة الاستمرار في العمل لاقرار النظام العام وفقا لما تقتضيه صيانة السلم والأمن الدوليين . „

وفي الجلسة ٩٠٣ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل الاكوادور فقال ان الأمين العام وأعوانه تصرفوا بحكمة وبغير تحيز في الكونغو في الحالة الصعبة التي خلقها استمرار الفراغ السياسي والأزمة الاقتصادية والتدخل الخارجي ، وان وقف كل مساعدة خارجية تقدم خارج نطاق الأمم المتحدة ووقف الحملة على الأمين العام وقيادة الأمم المتحدة يشكلان خطوة هامة نحو حل مشاكل الكونغو السياسية وغيرها .

وقال ممثل فرنسا انه لايجوز الطعن في دوافع تصرفات الأمين العام . وأنكر رواية الممثل السوفياتي للاحداث الأخيرة كما كذّب اتهاماته لبلجيكا وحلفائها في منظمة معاهدة شمال الأطلسي . وقال ان نداء الأمين العام الرامي الى وقف المشاحنات الداخلية في الكونغو ووقف التدخل الخارجي يستحق التأييد الحار . وطالب بأن تقوم الهيئات المختصة للجمعية العامة بدراسة مفصلة للبرنامج المقترح لتقديم المساعدة المالية الفورية ، كما وحذر الأمم المتحدة من الالتزام بسياسة سخاء تعجز بعد ذلك عن تنفيذها . وأشار الى أن الجمعية العامة هي الهيئة المختصة باتخاذ قرارات من هذا النوع وعلى هذا النطاق ، وان وفد بلاده يشك في فائدة قيام منظمة دولية ، حتى في الظروف الراهنة ، بتولي الخاصيات والمسؤوليات الأساسية للسلطات القومية .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فلاحظ أنه ليس في الكونغو أية سلطة قادرة في الوقت الحاضر على تسيير شئون الحكم العادية . فالأمم المتحدة ، والأمم المتحدة وحدها ، هي القادرة على ايجاد الظروف التي تمكّن الكونغويين من حل خلافاتهم وانماء بلدهم . وينبغي أن لاتقوم الدول الأخرى بأية محاولة للتأثير في مجرى الأحداث في الكونغو عن طريق العمل خارج نطاق الأمم المتحدة . وقال الممثل ان حكومته تؤيد كل التأييد الاقتراحات الواردة في التقرير الرابع للأمين العام ويعتبرها كلا لايتجزأ ؛ وشدد ، بوجه خاص ، على أهمية الجهود التي يبذلها مختلف الأطراف في الكونغو لتذليل مصاعبهم الداخلية بالوسائل السلمية ، ورأى أن في الامكان ايجاد تسوية تصون وحدة الكونغو الاقليمية والاقتصادية ، وأن حكومته تعلق على هذه التسوية أكبر الأهمية . وقال ان الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في اجراءات المصالحة يمكن أن تساهم مساهمة مباشرة في تنظيم عقد مؤتمر لهذا الغرض يضم جميع المعنيين .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فدحض زعم ممثل الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفياتي يريد تقويض دعائم الأمم المتحدة وعملها في الكونغو ؛ وقال

Digitized by UNOG Library

ان الاتحاد السوفياتي يسعى الى تقوية الأمم المتحدة والحيلولة دون استخدامها أداة لتحقيق أغراض غريبة عن مقاصدها . وقدم بعد ذلك مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٥١٩) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يشير الى قراراته المتخذة في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) و ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ، ولاسيما البند الوارد في قرار ٩ آب (اغسطس) والذى ينص على أن „ قوة الأمم المتحدة في الكونغو لن تكون طرفا في أى نزاع داخلي دستورى أو غيره ، ولن تتدخل بأية صورة فيه أو تستخدم للتأثير في نتيجته „ ،

„ واذ يلاحظ حراجة الحالة الاقتصادية في جمهورية الكونغو ، الناجمة عن الحكم الاستعمارى الطويل والعدوان البلجيكي على هذا البلد ،

„ يدعو الأمين وقيادة الأمم المتحدة الى الكف حالا عن أى شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو لتتمكن حكومتها من أن تمارس دون عرقلة أو تعطيل، حقوقها السيادية وسلطتها في كامل اقليم الكونغو ، والمبادرة فورا ، بصورة خاصة ، الى اجلاء القوات المسلحة الخاضعة لاشراف قيادة الأمم المتحدة عن جميع المطارات التي تحتلها حاليا وتسليم محطات الاذاعة القومية لتكون تحت السيطرة التامة المطلقة لحكومة الكونغو المركزية ؛

„ ويوعز الى الأمين العام تنمية القيادة الراهنة للقوة ، التي تشكل أعمالها خرقا صارخا لقرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الكونغو ؛

„ ويدعو كافة الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى الاسراع في تزويد حكومة الكونغو عن طريق التبرعات بالمساعدة المالية وغيرها من المساعدات الاقتصادية ، مع العلم بأن هذه المساعدة ستوضع مباشرة تحت تصرف حكومة جمهورية الكونغو . „

وفي الجلسة ٩٠٤ المعقودة في ١٦ أيلول (سبتمبر) تكلم ممثل سيلان فأعرب عن تأييده للاقتراح الذى قدمه الممثل التونسي في الجلسة ٩٠١ بشأن انشاء لجنة للمساعي الحميدة . وبعد أن شدّد على أهمية متابعة المجهود الذى تبذله الأمم المتحدة ، حث وفدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة على النظر في امكانية سلوكهما نهجا مشتركا .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان وفد بلاده يؤيد متابعة المجهود الذى تبذله الأمم المتحدة في الكونغو ، بينما الاتحاد السوفياتي قد أشار بجلاء الى أنه لا يؤيده ؛ وذكر

Digitized by UNOG Library

أن لامجال للوصول الى حل وسط بشأن هذه المسألة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فرّد على ذلك بأن الاتحاد السوفياتي يواصل تأييد قرارات المجلس الأولى وهو يسعى الى ازالة التفسيرات الخاطئة والأغلاط التي حالت دون تنفيذها على الوجه الصحيح .

وتكلم ممثل بولندا فقال ان تنفيذ قرارات المجلس قد عطله التدخل البلجيكي المستمر والتدابير المتخذة وفقا لتفسير الأمين العام لقرار ٩ آب (اغسطس) . وقال انه لايجوز للمجلس ان يقبل بحالة تتعارض فيها عمليات الأمم المتحدة في الكونغو مع رغبات الشعب والحكومة الشرعية .

وتكلم ممثل الصين فأبرز فائدة قيام مجلس الأمن من جديد بتأكيد مبدأ الدفاع عن الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لجمهورية الكونغو ، ثم دعا الى متابعة عمل الأمم المتحدة في الكونغو وتقويته . وقال ان المساعدة المالية والفنية والمادية يجب أن تقدم عن طريق الأمم المتحدة .

وفي الجلسة ٩٠٥ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم الرئيس بوصفه ممثل ايطاليا ، فرحب بمشروع قرار الولايات المتحدة الذى يتفق مع القرارات السابقة المتخذة بشأن الكونغو ومع السياسات التي أقرها المجلس لارشاد الأمين العام . وقال ان على جميع الدول الأعضاء ، في الحالة الخطيرة الحاضرة التي يقف فيها الكونغو على شفا حرب أهلية ، أن تقوم بمجهود ايجابي متّحد لمتابعة عملية الأمم المتحدة ، فهي وحدها القادرة على ضمان استقلال الكونغو واقرار النظام العام في البلد .

وتكلم ممثل اندونيسيا فقال ان مما يساعد كثيرا على تبديد الشكوك تأكيد المجلس من جديد أن قوة الأمم المتحدة لن تبقى في الكونغو الّا ريثما تصبح القوات القومية قادرة ، في رأى الحكومة المركزية ، على الاضطلاع بمهامها . وأشار الى أن من واجب الأمم المتحدة أن تمنح تأييدها التام للحكومة المركزية ، والى أن الاضطرابات الأهلية ستتوقف حالما يواجه المنشقون والمصالح الأجنبية التي تعضدهم الارادة المتحدة للحكومة المركزية والأمم المتحدة . ولابد للكونغو من مثل هذا التأييد ليتسنى له النماء بمنجى من مشاكل الحرب الباردة .

وتكلم ممثل غانا فقال انه يجب اعطاء الأولوية لمهمة مساعدة الحكومة المركزية على اعادة تنظيم قواتها العسكرية لكي يمكن استخدامها في اقرار النظام ، كما يجب حل الجيشين الخاصين التابعين لتشومبي وكالونجي ، وهو أمر يسهل تنفيذه اذا ما أزيل النفوذ البلجيكي . وفي امكان

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة كذلك أن تساعد على سد الفراغ السياسي القائم تجنبا لقيام الأطراف الخارجيين المعنيين بمصالحهم الخاصة وباعتبارات الحرب الباردة بمبادرات تنطوي على الخطر . ومع أن حل الخلافات بين الزعماء السياسيين سيقع في نهاية الأمر على عاتق الشعب الكونغوي، فان لجنة للمساعي الحميدة تؤلف من أعضاء افريقيين وآسيويين في اللجنة الاستشارية لشؤون الكونغو يمكن أن تقدم مساعدة قيمة في هذا الصدد .

وتكلم ممثل غينيا فقال ان تفاقم أزمة الكونغو ترجع الى سببين رئيسيين هما : عدم تقيد بلجيكا بقرارات المجلس وتدخل بعض ممثلي الأمم المتحدة في شؤون الكونغو الداخلية . وأيد الممثل طلب الحكومة المركزية سحب القوات التابعة لبلدان منظمة معاهدة شمال الأطلسي من قوة الأمم المتحدة والاستعاضة عنها بوحدات افريقية ، وعدم عقد المجلس من جديد لبحث مسألة الكونغو قبل التنفيذ التام للقرارات السابقة .

وتكلم ممثل بلجيكا ، فاحتج على المحاولات المتكررة لجعل بلده كبش فداء للمصاعب التي يعانيها الكونغو . وقال ان الأمنية الوحيدة لبلجيكا هي اقرار النظام واستئناف العلاقات الودية مع جمهورية الكونغو .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فرأى أن على المجلس أن يؤكد من جديد القرارات الثلاثة التي قد اتخذها ويكفل الاستمرار في تنفيذ هذه القرارات بهمة نصا وروحا . وقال انه ينبغي تقديم كل مساعدة مالية واقتصادية عن طريق الأمم المتحدة بالتشاور والتعاون مع الحكومة المركزية ، كما وينبغي أخيرا أن يؤكد المجلس من جديد تصميمه على صيانة وحدة الكونغو واستقلاله وسلامته الاقليمية .

وفي الجلسة ٩٠٦ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل المغرب فقال ان أزمة الكونغو لاتحل الا بالقضاء على أسبابها : وهي الوجود المكشوف أو المستتر للقوات البلجيكية ، والحركات الانفصالية التي تشجعها المصالح الاستعمارية . وأعرب الممثل عن أمله في نجاح قيادة الأمم المتحدة ، التي يشترك فيها المغرب ، في أداء مهمتها .

وتكلم ممثل يوغوسلافيا فقال ان مبدأ عدم التدخل يعمل على الابطاء في تنفيذ قرارات المجلس ، وذكر أنه يترتب على المجلس وعلى قيادة الأمم المتحدة ، تجنبا لأية تعقيدات جديدة ، ألا يتردد في المطالبة باتخاذ بعض التدابير كنزع سلاح كافة الجماعات المسلحة التي لا تستند في تشكيلها الى دستور جمهورية الكونغو وقوانينها . وقال ان الحالة تقتضي ، ان تجاهلت بعض الجماعات هذا النداء ، أن تتخذ الأمم المتحدة بعض التدابير الاضافية بالتشاور والتعاون مع حكومة الكونغو .

Digitized by UNOG Library

وتلا ممثل اثيوبيا رسالة من امبراطور اثيوبيا يقترح فيها ان ينشيء المجلس لجنة للتوفيق تتألف من الدول الافريقية ، وأن يدعو الزعماء السياسيين في الكونغو الى التعاون فيما بينهم لانشاء حكومة مركزية دائمة .

وتكلم ممثل ليبيريا فقال ان حكومته تؤيد الأمين العام والأمم المتحدة بشأن الكونغو ؛ وهي تؤيد الحكومة المركزية وترى أن على الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لاقرار النظام في الكونغو بالتعاون مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وذكر أن حكومته ستساهم في أي صندوق ينشئه الأمين العام خدمة لمصالح الشعب الكونغوي .

وقدم ممثلا تونس وسيلان مشروع القرار التالي (م أ/٤٥٢٣) :

« ان مجلس الأمن ،

« اذ يشير الى قراراته المتخذة في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) و٩ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ،

« وقد نظر في التقرير الرابع للأمين العام الصادر في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ،

« واذ يحيط علما بالحالة الاقتصادية والسياسية غير المرضية المستمرة في جمهورية الكونغو ،

« واذ يرى ضرورة استمرار الأمم المتحدة في مساعدة الكونغو لحفظ سلامته الاقليمية واستقلاله ولحماية وانماء رفاه شعبه ولصيانة السلم الدولي ،

« ١ — يؤكد من جديد قراراته المتخذة في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) و٩ آب (اغسطس) ويحث الأمين العام على مواصلة تنفيذها بهمة ؛

« ٢ — يدعو كافة الكونغوبيين داخل جمهورية الكونغو الى التماس حل سريع بالوسائل السلمية لكافة منازعاتهم الداخلية ، في سبيل وحدة الكونغو وسلامته الاقليمية ؛

« ٣ — ويؤكد من جديد أن على قوة الأمم المتحدة متابعة العمل على اقرار النظام العام وصيانته حسبما تقتضيه صيانة السلم والأمن الدوليين ؛

« ٤ — ويناشد حكومات كافة الدول الأعضاء التبرع على وجه الاستعجال لصندوق للأمم المتحدة لشؤون الكونغو يستخدم تحت رقابة الأمم المتحدة وبالتشاور مع حكومة الكونغو المركزية لتقديم أكمل مساعدة ممكنة تحقيقا للأهداف المذكورة آنفا ؛

Digitized by UNOG Library

„ ٥ — ويؤكد من جديد على وجه التخصيص :

(أ) طلبه الى كافة الدول الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه اعاقة اقرار النظام العام وممارسة حكومة الكونغو لسلطتها ، والامتناع كذلك عن القيام بأى عمل من شأنه تقويض السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للكونغو ، ويقرر ألا ترسل الى الكونغو أية مساعدة للأغراض العسكرية الا في اطار عمل الأمم المتحدة ؛

(ب) ودعوته لكافة الدول الأعضاء، وفقا للمادتين ٢٥ و ٤٩ من ميثاق الأمم المتحدة، الى قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وتبادل المساعدة في تنفيذ التدابير التي يقررها المجلس . „

واقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن تدخل على مشروع القرار المشترك التعديلات التالية (م أ/٤٥٢٤) :

(١) تستبدل بكلمة „الكونغو„ الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة بعد كلمة „مساعدة„ العبارة التالية : „حكومة الكونغو المركزية„ ؛ (٢) تستبدل بالعبارة التالية عبارة „ مواصلة تنفيذها بهمة „ الواردة في الفقرة ١ من المنطوق عبارة „ تنفيذها بدقة „ وتضاف العبارة التالية „ بحيث لايسمح بأى تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو „ ؛ (٣) تحذف كلمة „ متابعة „ الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق وتستبدل بعبارة „ حسبما تقتضيه صيانة السلم والأمن الدوليين „ العبارة التالية „ لمساعدة حكومة الكونغو المركزية على ممارسة سلطتها وتأمين سلامة الكونغو الاقليمية واستقلاله السياسية „ ؛ (٤) تستبدل بعبارة „ بالتشاور „ الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق العبارة التالية „ بالتعاون „ ؛ (٥) تدخل في الفقرة ٥ (أ) من المنطوق العبارة التالية : „ بما في ذلك المساعدة العسكرية „ بعد عبارة „ والامتناع كذلك عن القيام بأى عمل „ ، وتحذف عبارة „ ويقرر ألا ترسل الى الكونغو أية مساعدة للأغراض العسكرية الا في اطار عمل الأمم المتحدة „ .

وطلب ممثل سيلان اعطاء الأولوية لمشروع القرار المشترك (م أ/٤٥٢٣) .

وتنازل ممثل الولايات المتحدة عن طلب الأولوية لمشروع قراره (م أ/٤٥١٦) .

واقترع على مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (م أ/٤٥١٦) .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السوفياتي : رفض مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأغلبية ٧ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضوين عن الاقتراع (تونس وسيلان) .

Digitized by UNOG Library

ثم اقترع على تعديلات الاتحاد السوفياتي على مشروع القرار المشترك (م أ/ ٤٥٢٣) ، كل تعديل على حدة .

القرار المتخذ بشأن التعديلات السوفياتية : رفض التعديل الأول بأغلبية ٦ أصوات مقابل ٤ (الاتحاد السوفياتي وبولندا وتونس وسيلان) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الارجنتين). ورفض التعديل الثاني بأغلبية ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا)وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (تونس) . ورفض التعديل الثالث بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) ورفض التعديل الرابع بأغلبية ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الارجنتين). ورفض التعديل الخامس بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) .

ثم اقترع على مشروع القرار الذي قدمته كل من تونس وسيلان (م أ/ ٤٥٢٣) .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي : رفض مشروع القرار اذ نال ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (فرنسا) ، وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد الأعضاء الدائمين .

وأعلن ممثل الاتحاد السوفياتي أن حكومته اقترحت أن يدرج في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة بند بشأن تهديد الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لجمهورية الكونغو .

وأبدى ممثل الولايات المتحدة أسفه لاستخدام الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد مشروع قرار كان سيؤدي الى توفير المساعدة المالية للكونغو ويساعد كثيرا على منع التدخل الانفرادي في الشؤون الكونغوية ، وقال انه لايبرر والحالة هذه على الاقتراع على مشروع قرار الولايات المتحدة (م أ/ ٤٥١٦) ، ولكن نظرا الى ضرورة قيام الأمم المتحدة بعمل ما ، فانه يقدم مشروع القرار الآتي (م أ/ ٤٥٢٥) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في البند المدرج في جدول أعماله كما ورد في الوثيقة م أ/ ج أ/ ٩٠٦ ،

„ واذ يأخذ بعين الاعتبار أن عدم اجماع أعضائه الدائمين في جلسته رقم ٩٠٦ قد منعه من ممارسة مسؤوليته الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين ،

„ يقرر الدعوة الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة بمقتضى نص قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ ألف (الدورة ٥) المتخذ في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ لاصدار التوصيات الملائمة .„

Digitized by UNOG Library

وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه يستغرب أن يرى الولايات المتحدة ، التي عارضت لاسبوع خلا في عقد جلسة عاجلة للمجلس ، تقترح الآن الدعوة الى عقد دورة طارئة للجمعية العامة قبل انعقاد دورتها العادية بيومين ، وهي دورة سيحضرها كثير من رؤساء الحكومات وسبق ادراج مسألة الكونغو في جدول أعمالها .

ولاحظ ممثل بولندا انه ليس هناك ما يحول بين المجلس وبين القيام بمسؤولياته ، فقد اتخذ ثلاثة قرارات ينبغي تنفيذها .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المقترح : اعتمد مشروع قرار الولايات المتحدة (م أ/ ٤٥٢٥) بأغلبية ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (فرنسا) .

الفرع التاسع

تقارير الممثل الخاص والرسائل الواردة بين ١٨ أيلول (سبتمبر) و١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠

أرسل الأمين العام الى رئيس حكومة مقاطعة كاتانغا رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول (سبتمبر) (م أ/ ٤٥٢٩) أشار فيها الى عمليات القمع الوحشية التي يقوم بها " دراك " كاتانغا ضد البالوبا في منطقة لويزنا وأنذره بأن تكرر مثل هذه العمليات سيضطر القوة الى مقاومتها .

وأشار التقرير البياني الأول الموجه الى الأمين العام من ممثله الخاص في الكونغو ، السيد دايال (م أ/ ٤٥٣١) ، والمعمم في ٢١ أيلول (سبتمبر) ، الى أن بعثة عملية الأمم المتحدة في الكونغو ، اضطرت الى خوض ميادين جديدة ، فرغم وضوح دور هذه البعثة والمبادئ العامة التي تعمل بمقتضاها ، لزم وزن الاعتبارات القانونية والسياسية والانسانية والعملية بدقة عند تطبيق مبادئ ولايتها على حالة شديدة التغير كثيرا ما تتصف بالفوضى . وقد كان الهدف الأول لبعثة العملية في المرحلة الأولى تأمين الجلاء السريع لكل القوات البلجيكية المتبقية والمساعدة على حفظ النظام وتشجيع استئناف الحياة العادية . وبينما كانت هذه المشاكل قيد المعالجة ، ظهرت صعوبات جديدة ، اذ اندلعت من جديد المنازعات القبلية والاعمال العدائية على حدود كاساى وكاتانغا . كما ان مسؤولية بعثة العملية عن صيانة السلم والأمن دون الاخلال بأية وظيفة داخلية من وظائف الحكم تعقدت مؤخرا بسبب الأزمة

Digitized by UNOG Library

الدستورية التي أدت ، حوالي منتصف أيلول (سبتمبر)، الى انهيار الحكم وقيام جماعات طامعة في السلطة متداخلة في بعض النواحي ولكنها متزاحمة في أكثر النواحي ويرأسها رئيس الدولة ورئيس الوزراء والبرلمان وأخيرا الجيش . ورغم هذه الصعوبات فقد كانت قوة الأمم المتحدة ذات أثر مهدىء ، وكانت الحماية التي قدمتها الى الشخصيات الرسمية بناء على طلبهم حائلا دون اراقة الدماء . وساهمت العمليات المدنية بنصيب وافر في مساعدة الادارة المدنية على القيام بوظائفها المختلفة ، ولكن يمكن عمل المزيد لو توفر قسط من الاستقرار في الحكومة المركزية، ووجدت سياسة تكاملية وأقر الأمن في سائر أنحاء البلاد . وأرفقت بالتقرير تفاصيل تتعلق بعدد أفراد القوة وبتنظيمها .

وقدم الممثل الخاص تقريره البياني الثاني بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)(م أ/ ٤٥٥٧)، وقد جرى تعميمه مع الرسائل المتبادلة بين الأمين العام وممثل بلجيكا وبين الأمين العام والسيد تشومبي .

وأحيل الى المجلس في ٥ كانون الأول (ديسمبر) تقرير (م أ/ ٤٥٧١) ورد من الممثل الخاص تضمن وصفا لبعض التدابير المتخذة ضد السيد لومومبا منذ ١١ تشرين الأول (أكتوبر)، عندما منعت قوات الأمم المتحدة محاولة قام بها الجيش القومي الكونغوى لاعتقال السيد لومومبا ، بأنها شروع في عمل من أعمال العنف السياسي دون أية مراعاة مسبقة للمقتضيات القانونية الواضحة . وذكر فيه أنه عندما غادر السيد لومومبا ، على مسؤوليته ، منزله الموضوع تحت حراسة الأمم المتحدة على غرار منازل بقية الشخصيات الرسمية ، صدرت الأوامر الى قوات الأمم المتحدة بالامتناع عن التعرض لتنقلاته أو تنقلات السلطات التي تطارده . وجاء فيه أن الممثل الخاص قدم في ٣ كانون الأول (ديسمبر) الى السيد بومبوكو رئيس هيئة المفوضين احتجاجا بشأن القاء الجيش القومي القبض على السيد لومومبا بصورة تحكمية ومعاملته اياه بصورة وحشية ، والمعلوم أنه رهن الاعتقال في تيسفيل . فأرسل الأمين العام الى السيد كازافوبو ، رئيس الجمهورية ، رسالتين (المرفقان الأول والثاني) مؤرختين في ٣ كانون الأول (ديسمبر) لفت فيهما نظره الى ما أبدته وفود عديدة ، منها جميع الوفود الافريقية الآسيوية ، من قلق بشأن القبض على لومومبا ، وأعرب عن أمله في مراعاة الاجراءات القانونية، واقترح أن يطلب الى الصليب الأحمر الدولي فحص السيد لومومبا والمعتقلين الآخرين .

وأرسل رئيس جمهورية الكونغو رسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٧١/ الاضافة ١) ، قال فيها ان القبض على السيد لومومبا ، الذى ارتكب جرائم تلبسية خطيرة ، مسألة داخلية ؛ وان التدخل سيجعل من الصعب اجراء المحاكمة على الوجه الصحيح .

Digitized by UNOG Library

وأصدرت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٦ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٧٣) بيانا ذكرت فيه أن الدول الاستعمارية الاعضاء في منظمة معاهدة شمال الاطلسي قد باشرت سياسة تصفية البرلمان وحكومة الكونغو الشرعية متسترة بقيادة الأمم المتحدة وبالممثلين الرسميين للسيد همرشولد . وطلبت الافراج فورا عن السيد لومومبا ، رئيس وزراء جمهورية الكونغو ، وبقية الوزراء والنواب المعتقلين ؛ ونزع سلاح قوات موبوتو ؛ وانشاء لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي البلدان الافريقية والآسيوية للتحقيق في مصادر تمويل رجال موبوتو وتسليحهم ؛ واخراج كافة القوات البلجيكية والموظفين البلجيكيين من الكونغو ؛ وقيام كل من المجلس والجمعية العامة ببحث الحالة قريبا .

وأرسل رئيس جمهورية الكونغو برقية مؤرخة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٨٠) قال فيها ان عمل بعثة عملية الأمم المتحدة في الكونغو الرامي الى حماية السيد لومومبا من الاعتقال القانوني قد سبب الاستياء في جميع أنحاء الكونغو . وأعرب عن أمله في أن لاتتكرر مثل هذه الحماية التعسفية .

وعلقت الحكومة البلجيكية في مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٨٥) على التقرير البياني الثاني للممثل الخاص (م أ/ ٤٥٥٧)، فأعربت عن اقتناعها بأن من الممكن استئناف التعاون المفيد مع ممثلي الأمم المتحدة في الكونغو على أساس مبدأين : أولهما ، وجوب احترام سيادة الكونغو بكليتها ؛ وثانيهما ، عدم جواز منع بلجيكا من المساعدة على اعادة الرخاء الى الكونغو حسبما تود السلطات الكونغوية .

وأرسل رئيس مجلس وزراء جمهورية بلغاريا الشعبية الى الأمين العام برقية (م أ/ ٤٥٩٣) مؤرخة في ٩ كانون الأول (ديسمبر) حثه فيها على اتخاذ التدابير اللازمة للافراج عن السيد لومومبا وغيره من النواب المعتقلين ، ولدعوة البرلمان الى الانعقاد .

وأرسل رئيس مجلس وزراء جمهورية البانيا برقية مؤرخة في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٩٥) احتج فيها على اعتقال رئيس وزراء الكونغو ودعا الى اتخاذ التدابير الكفيلة بوقف التدخل الامريكي الاستعماري في الكونغو تحت راية الأمم المتحدة .

الفرع العاشر

النظر في المسألة في الجلسات ٩١٢ — ٩٢٠
(٧ — ١٣ كانون الأول (ديسمبر))

دعي ممثلو اندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة وغينيا والكاميرون والكونغو (ليوبولدفيل) ومالي والمغرب والهند ويوغوسلافيا الى الاشتراك في المناقشة بناء على طلبهم

Digitized by UNOG Library

أثناء الجلسات ٩١٢ — ٩٢٠ .

وفي الجلسة ٩١٢ المعقودة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) نوقشت محتويات جدول الأعمال المؤقت ، ومسألة ادراج بيان الحكومة السوفياتية المؤرخ في ٦ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٧٣) بوصفه البند ٢ . وقد رأت بعض الوفود أن البيان المذكور لايوفر أساسا صحيحا للمناقشة ؛ ثم اعتمد المجلس جدول الأعمال الآتي :

„ ١ — اعتماد جدول الأعمال

„ ٢ — الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٣٨١) :
التدابير العاجلة التي يلزم اتخاذها بشأن آخر أحداث الكونغو :
مذكرة من الأمين العام (م أ/ ٤٥٧١)
بيان مؤرخ في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ صادر عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحالة القائمة في الكونغو (م أ/ ٤٥٧٣) . „

وتكلم الأمين العام في الجلسة ٩١٣ المعقودة في اليوم ذاته ، فقال ان الأمم المتحدة لم تعن في المرحلة الأولى من عملية الكونغو بمشاكله الدستورية ولا بمشاكله السياسية الداخلية ، وان مهمة القوة كانت مهمة شرطية ، وان كان قد أوضح أنه لا يجوز لها اتخاذ أى تدبير يجعلها طرفا في المنازعات الداخلية . وقال ان النزاع الداخلي والتنافس السياسي لم يؤديا الى المطالبة بأن تتخذ ' القوة ' بناء على الاحكام الدستورية التدابير اللازمة ضد الجماعات السياسية المتنازعة الا بعد أن اتخذ المجلس قراريه الأولين . وازاء هذه الحالة أكد المجلس على وجه التخصيص من جديد وجوب عدم استخدام ' القوة ' للتأثير في نتيجة المنازعات الدستورية وغيرها . وقد استخدمت ' القوة ' وفقا لولايتها هذه ؛ ومن ثم فقد استخدمت قوتها العسكرية لحماية الزعماء السياسيين من أعمال العنف المباشر ، ولكنها لم تناوىء الجيش القومي الكونغوى العامل تحت سلطة رئيس الدولة . ورأى الأمين العام أن مبدأ الحياد لايحول دون تقديم احتجاجات تتعلق بمراعاة حقوق الانسان أو تطبيق الاجراءات القانونية السليمة . وتطرق الأمين العام الى ما يقال من أن العملية معرضة للفشل نتيجة لتفكك الحكومة المركزية ، وتشكيل الجيوش الخاصة وانبعاث الخصومات القبلية وازدياد تدخل الجيش في السياسة ، فقال ان الحالة ليست كذلك : فالفشل متمثل في أن الزعماء الكونغويين والشعب الكونغوى لم يستفيدوا من مساعدة دولية لا نظير لها . ولا تزال الاسباب التي اقتضت في الأصل وجود الأمم المتحدة العسكرى في الكونغو قائمة ، وهذا الوجود ضرورى اذا ما أريد تجنب الفوضى والبلبلة . أما اذا رؤى سحب ' القوة ' في أسرع وقت ممكن ، فيجب

Digitized by UNOG Library

اجراء ذلك السحب بشكل ينطوى على الشعور بالمسؤولية ، ويترك للشعب الكونغوى تراثا من النظام يتيح له أن يحيا حياة يسودها السلام . وهذا أمر يتعذر تحقيقه مادام الجيش يقوم بدور سياسي خارج عن نطاق الدستور، ويتخطى مبادىء الحكم الديموقراطية .

وفي الجلسة ٩١٤ المنعقدة في ٨ كانون الأول (ديسمبر) تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الامين العام ووكلاءه ، متذرعين بحجة عدم التدخل ، انما يتدخلون في شؤون الكونغو الداخلية ، وقد سلموا رئيس حكومة الكونغو الشرعية الى الدكتاتور العسكرى الذى استولى على الحكم بمساعدة الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة . وقال ان الأحداث التي حللها بيان حكومته المؤرخ في ٦ كانون الأول (ديسمبر) تظهر أن قوات الأمم المتحدة لا تستخدم لتنفيذ قرار المجلس المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) والقاضي بتأييد حكومة الكونغو الشرعية ضد العدوان البلجيكي ، بل لتعزيز خطط الدول الاستعمارية . وقام الممثل ، اتاحة لاتخاذ التدابير الفورية اللازمة لاصلاح الحالة ، بتقديم مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٥٧٩) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد بحث الحالة القائمة في جمهورية الكونغو في ضوء التطورات الأخيرة الدالة على استمرار تفاقم هذه الحالة بشكل خطير ، وكذلك التقرير المقدم من الممثل الخاص للأمين العام في الكونغو والمؤرخ في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

„ واذ يساوره شديد القلق لأن السيد لومومبا ، رئيس وزراء جمهورية الكونغو ، قد حرم من حريته بصورة غير قانونية ولأنه يتعرض لغير ذلك من أعمال العنف على يد عصابات موبوتو المسلحة ،

„ واذ يلاحظ أن هذه العصابات اقترفت كذلك أعمالا لاقانونية صارخة وأعمال عنف بحق عدد من الزعماء البرلمانيين وأعضاء حكومة جمهورية الكونغو ،

„ واذ يرى أن استمرار عصابات موبوتو المسلحة في أعمالها اللاقانونية يؤدى الى ازدياد التوتر في البلد ويعيق تسوية مشكلة الكونغو ، ويترك في الوقت ذاته أثرا سيئا في افريقيا بمجموعها ،

„ واذ يشجب بشدة استمرار تدخل بلجيكا والدول الاستعمارية الأخرى في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو ، مما يخل باستقلال الجمهورية وسلامتها الاقليمية، ويعيق قيام هيئات الدولة بأعمالها العادية ، ويزيد من تفاقم الخطر الذى يهدد سلم العالم وأمن الشعوب ،

Digitized by UNOG Library

„ يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة تأمين الافراج الفورى عن السيد باتريس لومومبا ، رئيس وزراء جمهورية الكونغو، والسيد اوكيتو ، رئيس مجلس الشيوخ ، والسيد كاسونغو ، رئيس مجلس النواب ، وغيرهم من الوزراء والنواب ؛ والقيام ، في الوقت ذاته ، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستئناف أعمال الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو وبرلمانها ؛

„ ويطلب الى قيادة القوات المرسلة الى الكونغو بموجب قرار مجلس الأمن أن تبادر فورا الى نزع سلاح عصابات موبوتو الارهابية ؛

„ ويطلب الى الحكومة البلجيكية ، وفقا لقرار مجلس الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ، أن تعمد فورا الى سحب الموظفين البلجيكيين العسكريين وشبه العسكريين والمدنيين من الكونغو . „

وتكلم ممثل الأرجنتين، فقال ان الاقتراح السوفياتي غير مقبول وهو يشكل تدخلا في شؤون الكونغو الداخلية . وأشار الى أن الأمم المتحدة باجلاسها الوفد الذى يرأسه السيد كازافوبو في الجمعية العامة ، انما اعترفت بأن الحكومة المنبثقة عن قرار رئيس الدولة هي الحكومة الكونغوية الوحيدة . وقال ان السيد لومومبا ليس رئيس الحكومة، ولكن له أسوة بسائر البشر، وبصرف النظر عن الحزب أو المركز ، حقوقا تجب صيانتها . وبناء على ذلك ، قدم وفد الارجنتين ، بالاشتراك مع وفود ايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، مشروع القرار الآتي (م أ/ ٤٥٧٨) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في البند المدرج في جدول أعماله ،

„ واذ يساوره شديد القلق من استمرار اضطراب الحالة في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو ، مما أدى الى ارتكاب أعمال العنف ضد حاملي الجنسية الكونغوية وغير الكونغوية بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة ،

„ واذ يذكر التزام الأمم المتحدة بالمساعدة على اقرار النظام العام في جمهورية الكونغو، بما في ذلك صيانة الحقوق المدنية والانسانية بالنسبة الى كافة سكان البلد .

„ ١ - يعلن أن كل خرق لحقوق الانسان في جمهورية الكونغو هو عمل مناف للأهداف التي تسترشد بها الأمم المتحدة ، وينتظر ألا يقوم أحد باتخاذ أى تدبير يخالف قواعد النظام العام المقررة ضد أى سجين أو موقوف في أية ناحية من جمهورية الكونغو ؛

Digitized by UNOG Library

„ ٢ — ويعرب عن أمله في السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بفحص المعتقلين في جميع أنحاء جمهورية الكونغو ، وفحص أماكن اعتقالهم وظروفه والحصول بأى شكل آخر على التأكيدات اللازمة فيما يتعلق بسلامتهم ؛

„ ٣ — ويطلب الى الأمين العام مواصلة بذل جهوده لمساعدة جمهورية الكونغو على اقرار النظام العام في جميع أنحاء الاقليم الكونغوى وعلى تأمين احترام الكرامة الانسانية لدى جميع الموجودين داخل البلد . „

وفي الجلسة ٩١٥ المعقودة في اليوم ذاته تكلم ممثل الكونغو فبيّن أن القبض على السيد لومومبا مسألة داخلية . ووجه نداء لوقف كل تدخل خارجي في الشؤون الكونغوية ورفض الاقتراح السوفياتي لنزع سلاح الجيش الكونغوى .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فرفض التهم الطائشة التي وردت في بيان الحكومة السوفياتية المؤرخ في ٦ كانون الأول (ديسمبر) وقال ان حكومته تؤيد تفسير الأمين العام لولايته ، وتعتقد أنه لاضرورة لأن يتخذ المجلس قرارا بشأنها ، وان مايجب عمله هو التوفيق بين الخلافات الناشئة عن المطامع الشخصية والعداوات القبلية والانفصالية الاقليمية التي يعانيها الكونغو . وأشار الى أن في امكان الأمم المتحدة مساعدة الكونغوبيين ، بناء على طلبهم ، ان هي وفرت الظروف التي تتيح بلوغ هذه الغاية . وبين أن اهتمام وفد المملكة المتحدة بوجوب توفر المراعاة الصحيحة لأصول القانون المقررة ولحقوق الفرد في سائر أنحاء الكونغو حملته على الاشتراك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة م أ/٤٥٧٨ .

وتكلم ممثل مالي فطلب الافراج عن السيد لومومبا ودعوة البرلمان الكونغوى الى الانعقاد وارسال بعثة للتحقيق في الأحداث موضوع المناقشة .

وتكلم ممثل يوغوسلافيا فقال ان حكومته ، كما جاء في مذكرتها المؤرخة في ٦ كانون الأول (ديسمبر) (١)، لايمكنها المشاركة في مسؤولية ما يجرى في الكونغو ، وقد قررت سحب بعثتها الدبلوماسية من ليوبولدفيل وسحب موظفيها الذين يعملون حاليا في الكونغو تحت امرة الأمم المتحدة . وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل الافراج عن السيد لومومبا وسحب كافة البلجيكيين من الكونغو ، كما يجب أن يعدل موظفو الأمم المتحدة في الكونغو موقفهم من عدم التدخل وان يستخدموا قوات الأمم المتحدة بكل حزم لتنفيذ أغراض قرارات المجلس .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، المرفقات ، البند ٨٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة ج ع/٤٦٢٨ .

Digitized by UNOG Library

وجرى في ٩ كانون الأول (ديسمبر) تعميم الوثائق التالية :

ذكر الممثل الخاص للأمين العام في تقرير له (م أ/ ٤٥٩٠) أن سلطات مقاطعة ستانليفيل قد أعلنت في ٨ كانون الأول (ديسمبر) أنه سيلقى القبض على كافة الأوروبيين في المقاطعة الشرقية (اورينتال) ان لم يفرج عن السيد لومومبا في مدى أربع وعشرين ساعة . وقد اتخذت قيادة الأمم المتحدة التدابير الفورية اللازمة لمساعدة الأوروبيين ملتمسي الحماية ، وارسلت مذكرة احتجاج الى سلطات ستانليفيل .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي رسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٩٢) يطلب فيها الى الأمين العام موافاة المجلس بالمعلومات اللازمة عن الأنباء التي تفيد أن جماعات مسلحة في ليوبولدفيل تولت مراقبة وسائل النقل التي تخدم القوات المرسلة الى الكونغو بموجب قرار اتخذه المجلس .

وفي الجلسة ٩١٦ المعقودة في ٩ كانون الأول (ديسمبر) تكلم الأمين العام ، فقال ، رداً على طلب المعلومات (م أ/ ٤٥٩٢) الصادر من الاتحاد السوفياتي ، ان ممثله الخاص قدم الى رئيس جمهورية الكونغو احتجاجات بشأن الأمر الصادر عن سلطات الأمن الكونغوية للحد من نقل عتاد الأمم المتحدة بواسطة منظمة اوتراكو ، وهي منظمة نقل شبه رسمية ، وانه سوف يعلم المجلس ان وقع أي تعرض مباشر لحركة نقل لوازم الامم المتحدة .

وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية أن الاتحاد السوفياتي ينشد هدم مجهود الأمم المتحدة في الكونغو فضلاً عن منصب الأمين العام ، وان الاتهامات القائلة بوجود مؤامرة امريكية انما يقصد منها صرف الانتباه عن جهود الاتحاد السوفياتي للسيطرة على الكونغو . وذكر أن مما يعزز هدف المنظمة قيام كافة الدول الأعضاء بتأييد رئاسة الجمهورية بوصفها احدى الهيئتين اللتين لاتزالان قائمتين في الكونغو ، وأيدت الجهود التي يبذلها الرئيس كازافوبو لاقرار النظام العام . أما مركز السيد لومومبا فان البت فيه من شأن الشعب الكونغوي . وأشار الى أن الولايات المتحدة سبق لها وأعربت عن أملها في أن يعامل معاملة انسانية عادلة ، وأيدت الاقتراح القاضي بأن يطلب الى ممثلي الصليب الأحمر بزيارته وزيارة غيره من المعتقلين في أماكن أخرى من الكونغو .

وتكلم ممثل ايطاليا ، فرد المزاعم الواردة في بيان الاتحاد السوفياتي المؤرخ في ٦ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/ ٤٥٧٣) وقال ان على المجلس ، في الحالة الحاضرة التي ادت فيها محاولة السيد لومومبا الهرب الى ستانليفيل الى تعطيل الجهود المبذولة لاقرار الهدوء السياسي ، أن يسترشد في مداولاته بالاعتبارات الثلاثة التالية : الاعتراف بسلطة دستورية

Digitized by UNOG Library

تكون بمثابة ملتقى لمختلف القوى السياسية في الكونغو للتعاون مع الأمم المتحدة ؛ ضرورة متابعة الأمم المتحدة لمهمة اقرار النظام العام مع المراعاة اللازمة للحدود المنصوص عليها في القرارات المتخذة وفي الميثاق ؛ وضرورة مراعاة حقوق الانسان باعتبار ذلك شرطا مسبقا لاقرار الشرعية والديموقراطية في الكونغو .

وتكلم ممثل الاكوادور ، فأكد أن الامم المتحدة لاتملك ولاية التدخل في الشؤون الدستورية أو غيرها من شؤون الكونغو الداخلية الصرفة . وقال ان على المجلس عند نظره في التوتر القائم في البلد أن يعنى في المقام الأول بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، وبما قد ينجم عنها من خطر قيام اضطرابات جسيمة . وأيد الممثل مشروع القرار المشترك ، وقال ان من شأنه منح الأمين العام سلطة محددة لصيانة حقوق الانسان .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال انه لايسع المنظمة الاكتفاء بالوقوف موقف المتفرج العاجز ازاء عودة بلجيكا والاستعمار الى الكونغو ، وان بلده الذى لايسعه مساهمة بما يجرى ، قد قرر على مضض سحب قواته من عملية الأمم المتحدة . وعلى المجلس أن يواجه مسؤولياته مجابهة وان يتخذ التدابير الواقعية لصيانة استقلال الكونغو وسلامته الاقليمية : ومتى زالت الحواجز الاستعمارية ، احتل زعماء البلد الحقيقيون أماكنهم في الطليعة وتوطدت دعائم الوحدة والاستقلال ، وقال انه يوافق بصورة عامة على مشروع القرار السوفياتي .

وتكلم ممثل اندونيسيا ، فقال ان على الأمم المتحدة المساهمة مساهمة نشيطة في اقرار حكومة دستورية في الكونغو ، وان على المجلس اعلان معارضته لنظام موبوتو ، وطلب السحب التام للموظفين البلجيكيين انهاء للتآمر والتدخل الاجنبيين ، والمطالبة بالافراج عن كافة الزعماء الكونغويين المعتقلين ، كشرط أساسي للتوفيق والوحدة القومية .

وتكلم ممثل الكاميرون فأعرب عن تأييده التام لتفسير الامين العام لولاية الأمم المتحدة في الكونغو . وقال ان التدخل في شؤون الكونغو ، المقترح في مشروع القرار السوفياتي ، غير مقبول . ورأى أن على المجلس أن لايتخذ أى قرار .

وفي الجلسة ٩١٧ المعقودة في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ، تكلم ممثل الصين ، فقال ان عدم الاقرار التام للسلم والنظام في الكونغو لايرجع الى أية سياسة خاطئة اتبعتها الأمم المتحدة بل الى تعقد العوامل الداخلة في المسألة . وأشار الى أن المشكلة الأساسية في المرحلة الحاضرة هي مشكلة المعارضة السياسية . وذكر ان العمل المتبع في معاملة المعارضة السياسية يختلف اختلافا كبيرا بين بلد وآخر ، وأن كل تدخل في هذا الأمر من

Digitized by UNOG Library

جانب الأمم المتحدة يعتبر منافيا للميثاق كما يعتبر حماقة من الوجهة السياسية . وليس للأمم المتحدة ، والحالة هذه ، الا محاولة تعزيز مراعاة حقوق الانسان ؛ والكونغو ، مثله في ذلك مثل سائر الدول الأعضاء ، ملزم بمراعاتها .

وتكلم ممثل سيلان ، فقال ان الحالة في الكونغو تتدهور لأن قوة الأمم المتحدة فسرت الولاية التي منحها المجلس اياها تفسيرا ضيقا جدا ، أو لأنها طبقتها تطبيقا محدودا . وقال انه ، رغم التغيير الذى طرأ على سياسة القوة كما يبدو ورغم التدابير التي يجرى اتخاذها لحماية الأرواح في ستانليفيل ، يجب أن يمنح الأمين العام ولاية أوسع تمكنه من تنفيذ المهام التي قام كل من الرئيس كازافوبو والسيد لومومبا بدعوة الأمم المتحدة الى الكونغو من أجلها . وليس من الممكن اقرار النظام العام بالوقوف موقف الحياد بين قوى الهدم وبين المؤسسات الشرعية للدولة . وينبغي للأمم المتحدة أن تطلب الى رئيس الدولة أن يقوم دون تأخير بدعوة البرلمان الى الانعقاد من جديد ؛ وأن تستعين بكل وسائل الاقناع لتشجيع عقد مؤتمر طاولة مستديرة يضم كافة الزعماء السياسيين ، بما فيهم السيد لومومبا ؛ وأن تقوم بنزع سلاح كافة الجيوش الخاصة العاملة تحت امرة سلطات ليس لها في دستور الكونغو أى سند .

وتكلم الأمين العام فقال ان الموقف المتخذ في ستانليفيل لايدل على تغير في السياسة ، اذ أنه اتخذ الموقف نفسه فيما يتعلق بكل من السيد لومومبا والسيد كاميتاتو والسيد جيزنغا والسيد ولبك ، القائم بالأعمال الغاني ، عندما طالبوا بالحماية . اما فيما يتعلق بالافراج عن السيد لومومبا ، فيجب أن يلاحظ أن القبض عليه قد تم بأمر وافق عليه رئيس الدولة ، وأن كل تدبير يرمي الى الافراج عنه بالقوة يعتبر تخطيا لسلطة رئيس الدولة بالقوة . وينطبق القول ذاته على اقتراح نزع سلاح ما سمي بالجيوش غير الشرعية ، اذ أن الرئيس كازافوبو قد أيد رسميا الجيش الخاضع لقيادة الكولونيل موبوتو في ليوبولدفيل .

وقال ممثل الهند ان الاعتراف بمركز السيد كازافوبو رئيسا لجمهورية الكونغو لايعني الأخذ بتفسير لوظائفه ؛ اذ أن البرلمان هو السلطة الشرعية ، ويجب أن يطالب الى السيد كازافوبو دعوته الى الانعقاد وعلى الأمم المتحدة أن تنشيء منطقة محايدة يمكنها العمل فيها بسلام . وينبغي على البلدان ذات النفوذ والاتصال الوثيق بالسلطات الكونغوية تحذير هذه السلطات من الفوضى والعنف واقناع الجيش الكونغوى بقبول التزام الحياد والهدوء . وأعرب عن أمله في نجاح الأمين العام في أن يخرج رسميا من الكونغو كافة الاشخاص غير الكونغويين الذين لاعلاقة لوجودهم هناك بأغراض الأمم المتحدة .

وتكلم ممثل المغرب ، فأبدى قلقه من تدهور الحالة في الكونغو وطالب باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن الشرعية والدستورية . وقال ان حكومته تنوى استشارة جميع الدول الافريقية

Digitized by UNOG Library

ولاسيما التي زودت قوة الأمم المتحدة بوحدات عسكرية ، وذلك لاتخاذ موقف مشترك يتفق مع الأهداف الأصلية للأمم المتحدة في الكونغو .

وفي الجلسة ٩١٨ المعقودة في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) تكلم ممثل بولندا ، فأكد أن النزاع في الكونغو ليس نزاعا داخليا بل نزاع بين الشعب الكونغوى وبين المستعمرين ، وأنه رغم عدم التحيز الذى تجاهر به قيادة الأمم المتحدة فهي قد انحازت الى صف المستعمرين بعدد من الأعمال التي قامت بها . وطالب الممثل باخراج جميع العناصر الأجنبية من الكونغو ، وتجريد قوات موبوتو من السلاح ؛ وكذلك بالافراج عن رئيس الوزراء لومومبا واعادة السلطات الشرعية باعتبار ذلك شرطا أساسيا لاقرار النظام العام .

وتكلم ممثل فرنسا فقال ان الحكومة السوفياتية تبدو أكثر اهتماما بشن الحرب الباردة على الدول الغربية وبسط سيطرتها على الكونغو منها بايجاد حل لمشاكل ذلك البلد . وأشار الى أن التدابير المقترحة في مشروع القرار السوفياتي تشكل تدخلا غير مقبول في شؤون بلد ذى سيادة . وقال ان وفد بلاده يؤيد مشروع قرار الدول الأربع لأنه يعبر عن اهتمام المجلس بصيانة حقوق الانسان ولايرمي الى التدخل في شؤون الكونغو الداخلية .

وتكلم ممثل تونس ، فقال انه ليس للمنظمة أى حق في الانحياز الى أى من الفئات المتنافسة على السلطة في الكونغو ، وانه لايجوز لوم الأمين العام ولا ممثله على الحالة الحاضرة ، بل ان اللوم يقع على المجلس لأنه لم يمنحه ولاية أوسع . وأضاف أن على المجلس أن يطالب الى بلجيكا سحب كافة الخبراء والمستشارين البلجيكيين من الكونغو ، وأن يوصي : بارسال لجنة التوفيق[1] الى الكونغو في أسرع وقت ممكن ، وبدعوة البرلمان الى الانعقاد ؛ وبتهيئة جو نفسي هادىء باتخاذ بعض التدابير مثل الافراج عن السيد لومومبا ومعارضيه ، واحترام حقوق الانسان ، ومنح الحرية للزعماء السياسيين لكافة الأحزاب ؛ وبتجنب الدعوة الى العمل العنيف من كل جانب . ورأى من الواجب أن يوضح أن الأمم المتحدة لاتترتب عليها في الكونغو التزامات فحسب ، بل ويترتب لها الحق كذلك في أن تنتظر الأخذ بمشورتها خدمة لمصلحة السلم والأمن الافريقيين والدوليين .

وفي الجلسة ٩١٩ المعقودة في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) تكلم ممثل غينيا ، فقال ان المسألة في الكونغو ليست مسألة حقوق الانسان ، بل مسألة حق شعب ؛ وطالب بالافراج عن رئيس الوزراء السجين السيد لومومبا ، ودعوة البرلمان الى الانعقاد وتحويل لجنة التوفيق الى

---

(١) أنشأتها اللجنة الاستشارية لشؤون الكونغو ، بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٤٧٤ (د ط — ٤) ، المتخذ في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ .

Digitized by UNOG Library

لجنة للتحقيق . ولفت الممثل النظر الى برقية رئيس جمهورية غينيا المؤرخة في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/٤٥٩٤) التي ندد فيها بتواطؤ الأمم المتحدة مع مغتصبي السلطة في الكونغو وأعلن فيها سحب القوات الغينية .

وتكلم ممثل الكونغو، فقال ان السيد لومومبا خان منصبه باثارة الانشقاق داخل الحكومة، وحرمان المواطنين من الحريات الأساسية، وزج البلد في حرب أهلية؛ وان الكولونيل موبوتو، بعد أن رفض الاذعان للاوامر المتناقضة بشأن اعتقال مختلف الزعماء السياسيين، أناط بهيئة المفوضين مهمة اقرار الوحدة السياسية .

وتكلم ممثل يوغوسلافيا، فقال ان اتخاذ التدابير الرامية الى وقف التدخل الاجنبي هو أضمن وسيلة لاقرار النظام الدستوري والشرعي في الكونغو، وانه ينبغي لقيادة الأمم المتحدة في الكونغو؛ في الحالة الناشئة في ظل سياسة عدم التدخل، أن تضطلع بكامل المسؤولية عن السهر على الأمن والحياة الطبيعية في البلد الى أن تتوفر الظروف اللازمة لقيام الهيئات الأخرى، والقوات الكونغوية بوظائفها المعتادة . وأوجب أن تكون أول خطوة لتحقيق هذا الهدف الافراج عن رئيس الوزراء السجين وغيره من الزعماء السياسيين . واشار، تأمينا للاستمرار في سياسة الأمم المتحدة، بانشاء هيئة استشارية جديدة في الكونغو . وقال ان حكومته تطلب عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة لبحث الحالة في الكونغو وذلك بصرف النظر عما قد يتخذه المجلس من قرارات .

وفي الجلسة ٩٢٠ المعقودة في ١٣ كانون الأول (ديسمبر)، تكلم الأمين العام فأشار الى بيانه بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) عن امكان التعرض لنقل اللوازم الى "القوة"، وقال انه حصلت تعرضات جديدة وانه أرسل رسالة احتجاج الى رئيس جمهورية الكونغو .

وتكلم ممثل اندونيسيا، فقال ان حكومته قررت سحب قواتها من قوة الأمم المتحدة في الكونغو، اذ لم يعد ثمة مبرر للمساهمة الاندونيسية لأن قرارات المجلس لم تنفذ التنفيذ المحقق للنتائج المطلوبة .

وتكلم الرئيس، بوصفه ممثلا للاتحاد السوفياتي، فقال ان على المجلس أن يتخذ قرارا يساعد الشعب الكونغوي ويكفل تنفيذ قرارات المجلس الأولى التي تستهدف دعم استقلال الكونغو وسلامته الاقليمية وتقديم المساعدة الى حكومته الشرعية . وذكر أن الدول الاستعمارية ومؤيديها يدّعون أنه لادا عي للتدابير العاجلة، والواقع ان أهدافهم تتحقق عن طريق جهاز الأمم المتحدة، اذ نجد هنالك بين أعضاء هيئة أركانها العسكرية الستة والثمانون، خمسة وأربعين من رعايا الولايات المتحدة والبلدان الأخرى الأعضاء في الكتل العسكرية الغربية، كما أن

Digitized by UNOG Library

كثيرا من المناصب الرئيسية يشغلها مواطنو الولايات المتحدة وحلفائها . وأشار الى أن ممثلي البلدان الافريقية والآسيوية والاشتراكية لهم وجهة نظر أخرى، في ذلك ، فانهم قلقون للتطورات الحاصلة في الكونغو ولتقويض مكانة الأمم المتحدة في افريقيا وفي سائر أنحاء العالم . وذكر أن مشروع القرار السوفياتي (م أ/ ٤٥٧٦) يتضمن تعليمات واضحة لتقويم انحرافات الأمين العام عن قرارات المجلس السابقة التي أسفرت عن عودة البلجيكيين وشل الحكومة المركزية والتجزؤ التدريجي للبلد وتنامي الاخلال بالقانون والفوضى ؛ بينما لايتضمن مشروع القرار الرباعي ، بصيغته الحاضرة ، أي حل لأية مشكلة من المشاكل الهامة القائمة في الكونغو . وقال ان وفد بلاده يقترح لذلك التعديلات (م أ/ ٤٥٩٧) التالية : (١) يستبدل بالكلمات الواردة في الفقرة الثانية من الديباجة بعد عبارة „ اذ يساوره شديد القلق „ الكلمات التالية „ من تدهور الحالة في جمهورية الكونغو ، وعدم تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة الكونغو، واستمرار خرق الحقوق السيادية للشعب الكونغوي ، ومضيّ بلجيكا والدول الاستعمارية الأخرى في تقويض سلامة البلد الاقليمية واستقلاله „ ؛ (٢) تضاف الى الديباجة فقرة ثالثة جديدة نصها كما يلي :

„ واذ يلاحظ أن التدمير المبيّت المنظم للأسس الديموقراطية التي تقوم عليها حكومة دولة جمهورية الكونغو على يد عصابات موبوتو المسلحة ، التي تمدها الدول الاجنبية بالمال والعتاد ، قد أدى الى شلّ الحكومة المركزية الشرعية والبرلمان في الجمهورية ، وحرمان رئيس الوزراء لومومبا وعدد من كبار أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة من حريتهم بصورة غير قانونية ، وتعريضهم لأعمال عنف أخرى „ ؛

(٣) تستبدل بالعبارة الواردة بعد كلمتي „ الأمم المتحدة „ في الفقرة ١ من المنطوق ، العبارة التالية : „ ويطلب أن تقوم قيادة القوات المرسلة الى الكونغو وفقا لقرار مجلس الأمن باتخاذ التدابير الشديدة اللازمة لتأمين الوقف الفوري لما ترتكبه عصابات موبوتو المسلحة في البلد من خرق اجرامي للقانون والنظام „ ؛ (٤) تحذف الفقرة ٢ من المنطوق ؛ (٥) يستبدل بالفقرة ٣ من المنطوق ما يلي :

„ ويطلب الى قيادة القوات المرسلة الى الكونغو وفقا لقرار المجلس اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لنزع سلاح عصابات موبوتو وتشتيتها ، وبالتالي تهيئة الظروف الأساسية اللازمة لاقرار النظام والقانون في البلد „ .

وعاد الأمين العام الى الكلام ، فقال انه اذا اضطرت بعثة عملية الأمم المتحدة الى الخروج من الكونغو ، فسيؤدي خروجها فورا الى نشوب حرب أهلية تتفاقم الى منازعات قبلية .

Digitized by UNOG Library

وأخطار مثل هذه الحالة ومايصاحبها من تقديم المساعدة العسكرية الى مختلف الفئات ظاهرة ٠ ولذلك يجب أن تستمر بعثة عملية الأمم المتحدة ، ولكن ذلك يتعذر عليها ان هي ظلت هدفا للنقد والشبهة وأنهكتها الانقسامات والانسحابات أو الافتقار الى التأييد المالي والمادي ٠ وقد صدرت بيانات شديدة اللهجة بشأن مسؤولية الأمانة العامة ، ولكننا لم نسمع غير النزر اليسير عن مسؤولية الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة التي حددت الولاية ٠ واذا كان المنتقدون على حق ، فينبغي على الأقل أن تحدد هذه الهيئات الولاية بشكل صريح ، ناهيك عن مسؤوليتها الظاهرة ، في مثل تلك الظروف ، عن تزويد الهيئات التنفيذية بالوسائل اللازمة لممارسة ولاية أوسع ٠ وتطرق الأمين العام الى مسألة عودة البلجيكيين ، فأبدى أسفه لأنه لم يتلق أى تأييد رسمي أو اقتصادي من المنظمة عندما طالب استنادا الى الفقرة ٥ (أ) من قرار الجمعية العامة المتخذ في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، بازالة العنصر السياسي البلجيكي في كاتانغا والاستعاضة عن المساعدة البلجيكية الثنائية بمساعدة من الأمم المتحدة ٠ وأما فيما يتعلق بالأساس القانوني للعملية ، فقال ان مماله مفزاه أن المجلس لم يستند الى المادتين ٤١ و ٤٢ اللتين تجيزان القيد المنصوص عليه في الفقرة ٧ من المادة ٢ ٠ وأضاف الأمين العام ان من العسير ، والحالة هذه ، فهم بعض ما قدم في المجلس من التفسيرات المبالغ فيها لولاية "القوة" لأنها تفترض على الأقل ان المجلس قد اتخذ التدابير القهرية المنصوص عليها في المادتين ٤١ و٤٢ ٠ وانتقل الى مسألة الافراج عن السيد لومومبا ونزع سلاح القوات ودعوة البرلمان الى الانعقاد ، فقال انه يمكنه أن يستخدم وقد استخدم فعلا كافة الوسائل الدبلوماسية لتحقيق نتائج تتفق والقرارات ، وان استعمال القوة لتحقيق هذه النتائج يثير مسائل أخرى ، وانه لايطلب الى المجلس ايضاح الولاية ، اذا كان اجماع الرأى فيه على ضرورة توسيع نطاق الولاية الحالي كما فسر حتى الآن ٠

وقال ممثل سيلان انه نظرا الى انهيار الحكم في الكونغو ، فان للأمم المتحدة سلطة ملء الفراغ واتخاذ التدابير اللازمة لاقرار النظام حيث تسود الفوضى ٠ وذكر أن الأمم المتحدة قد تلقت من الحكومة الشرعية دعوة لالبس فيها للذهاب الى الكونغو لغرض معين ، وأن لها حق التصرف وفقا لهذه الدعوة حتى سحبها ٠ ولذا فليس من الضرورى ، والحالة هذه ، أن يرجع المجلس الى المادتين ٤٠ و ٤١ ٠ وأوجب أن يبين للسلطات الكونغوية أن مساعدة الأمم المتحدة لاتقدم الا على أساس صيانة النظام العام ، الذى لاتمكن صيانته الا بانعاش النهج البرلماني ٠ وقال انه لن يتمكن من تأييد مشروع قرار الدول الأربع لأنه لايفي بمقتضيات الحالة ٠

ولفت ممثل الأرجنتين النظر الى الصيغة المنقحة لمشروع قرار الدول الأربع (م أ/ ٤٥٧٨/ التنقيح ١) وبين أن الفقرة ٣ من المنطوق تنص بعد تعديلها على ما يلي :

" (٣) ويطلب الى الأمين العام مواصلة بذل جهوده لمساعدة جمهورية الكونغو

على اقرار النظام العام في جميع أنحاء اقليمها ، وعلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة الرامية الى ضمان الحقوق المدنية والانسانية لجميع الموجودين داخل البلد ٠ ،،

وتكلم ممثل تونس فقال انه لايمكنه الاقتراع بتأييد مشروع القرار السوفياتي ، رغم موافقته على الفقرة الأخيرة من منطوقه التي تنص على المطالبة بسحب القوات البلجيكية ، وذلك لأنه لايحق للأمم المتحدة التدخل في نزاع داخلي ، كما أنه لايمكنه تأييد مشروع قرار الدول الأربع الذى لم يتناول الا ناحية واحدة من الحالة ٠

وعمد المجلس الى الاقتراع على الاقتراحات المختلفة المعروضة عليه ، وطرحت على الاقتراع ، كلا على حدة ، تعديلات الاتحاد السوفياتي (م أ/٤٥٩٧) على مشروع قرار الارجنتين والولايات المتحدة وايطاليا والمملكة المتحدة ٠

القرار المتخذ بشأن التعديلات السوفياتية : رفضت التعديلات الأول والثاني والثالث والخامس بأغلبية ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (سيلان) ٠ ورفض التعديل الرابع بأغلبية ٧ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضوين عن الاقتراع (تونس وسيلان) ٠

واقترع المجلس بعد ذلك على مشروع القرار الذى قدمته الأرجنتين وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (م أ/٤٥٧٨/ التنقيح ١) ٠

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الرباعي : رفض مشروع القرار الرباعي اذ نال ٧ أصوات مقابل ٣ أصوات (الاتحاد السوفياتي وبولندا وسيلان) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (تونس) ٠ وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد أعضاء المجلس الدائمين ٠

واقترع المجلس عند ذلك على مشروع قرار الاتحاد السوفياتي (م أ/٤٥٧٦) وبناء على طلب مندوب بولندا اقترع على الفقرة الأخيرة من المنطوق على حدة ٠

القراران المتخذان بشأن الفقرة الأخيرة من مشروع القرار السوفياتي وبشأن القرار في مجموعه : رفضت الفقرة الأخيرة من مشروع قرار الاتحاد السوفياتي اذ نالت ٤ أصوات (الاتحاد السوفياتي وبولندا وتونس وسيلان) مقابل ٦ أصوات وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الاكوادور) ٠ ورفض مشروع قرار الاتحاد السوفياتي في مجموعه اذ نال صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) مقابل ثمانية أصوات وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (سيلان) ٠

وقدم مندوب بولندا بعد ذلك مشروع القرار التالي (م أ/٤٥٩٨) الذى طرح على الاقتراع فورا ٠

Digitized by UNOG Library

« ان مجلس الأمن ،

« وقد نظر في التقرير الموجه الى الأمين العام من ممثله الخاص في الكونغو والوارد في الوثيقة م أ/ ٤٥٧١ ،

« يطلب الى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الافراج الفورى عن السيد لومومبا وكافة الموقوفين أو المعتقلين حاليا رغم حصانتهم البرلمانية ؛

« ويطلب الى الأمين العام أن يعلم مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بالتدابير المتخذة وبنتائجها . »

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار البولندى : رفض مشروع القرار (م أ/ ٤٥٩٨) اذ نال ٣ أصوات (الاتحاد السوفياتي وبولندا وسيلان) مقابل ٦ أصوات وامتناع عضوين عن الاقتراع (الأرجنتين وتونس) .

وقبل رفع الجلسة ، تكلم الرئيس بصفته ممثلا للاتحاد السوفياتي فقال ان وفد بلاده ينوى اثارة المسألة في الجمعية العامة نظرا الى عدم تمكن المجلس من اتخاذ التدابير اللازمة .

الفرع الحادى عشر

الرسائل الواردة بين ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ و ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١

تضمنت الوثيقة م أ/ ٤٥٩٩ رسالتين مؤرختين في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) وجههما الممثل الخاص للأمين العام والأمين العام الى رئيس الكونغو بشأن الحالة في قاعدة كيتونا التي أقدمت وحدات الجيش الكونغوى القومي على احتلالها رغم احتجاجات قوة الأمم المتحدة ، وذكرا فيهما أن هذا العمل يشكل خرقا صارخا للالتزامات المترتبة على الحكومة الكونغوية ازاء المنظمة .

وأحال الأمين العام في الوثيقة م أ/ ٤٦٠١ تقرير ممثله الخاص عن الحوادث التي وقعت في بوكافو حيث ألقت قوات درك بوكافو القبض على موظفين طبيين نمساويين .

وقدم الأمين العام في الوثيقة م أ/ ٤٦٠٦ الصادرة في ١ كانون الثاني (يناير) عددا من الوثائق المتعلقة بحادثة وقعت في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ — ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ، اذ نزلت وحدات من الجيش القومي الكونغوى، في أوزومبورا باقليم رواندا-

Digitized by UNOG Library

أوروندى المشمول بالوصاية ، واثر ذلك نشبت معركة بالقرب من بوكافو (كيفو) . وأرسل الأمين العام الى الرئيس كازافوبو رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) (المرفق الأول) بين فيها أن الجمعية العامة وان لم تتخذ أى قرار جديد يتعلق بالحالة القائمة في الكونغو ، فقد اعترف معظم أعضائها بضرورة دعوة البرلمان الى الانعقاد ، والعودة الى اتباع الأساليب الديموقراطية ، ومنع انتهاكات حقوق الانسان ، وضمان عدم ورود أية مساعدة عسكرية خارجية . وأعرب الأمين العام عن قلقه من امكان قيام حرب أهلية ، تضع الأمم المتحدة في مركز مزعزع لأنه سيترتب عليها أن تقف موقفا سلبيا من تطورات تتعارض بجلاء مع التطورات التي حاولت الأمم المتحدة تشجيعها في الكونغو . وأعرب عن أمله في أن لا يضطر الى توصية المجلس بسحب قوة الأمم المتحدة من الكونغو ، وقال انه قد آن لرئيس الدولة أن يصدر بيانا خاليا من اللبس لتمكين عملية الأمم المتحدة من الاستمرار . ووجه الأمين العام الى ممثل بلجيكا الدائم مذكرة شفوية مؤرخة في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) (المرفق الثاني) ذكر فيها ان السلطات الكونغوية طلبت الى السفير البلجيكي في برازافيل الأذن للجيش الكونغوى القومي المتوجه الى منطقة بوكافو باستخدام مطار أوزومبورا ، وأعرب عن اقتناعه بأن هذا الاذن لن يمنح نظرا لأحكام اتفاق الوصاية . وذكرت البعثة البلجيكية الدائمة في مذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) (المرفق الثالث) ، أن الحكومة البلجيكية علمت بهذا الطلب في نفس الوقت الذى وردها فيه نبأ النزول ، وأن التعليمات قد صدرت بايصال القوات فورا الى الحدود الكونغوية . وقدم الممثل الخاص تقريرا مؤرخا في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ (المرفق الرابع) سرد فيه قيام قوات من الجيش القومي الكونغوى في ستانليفيل في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) باختطاف رئيس مقاطعة كيفو وثلاثة من الوزراء وقائد الجيش القومي الكونغوى في المقاطعة . وأوضح التقرير كذلك أنه بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) صرحت سلطات رواندا اوروندى لممثلي الأمم المتحدة أنه لن يؤذن بنزول القوات الكونغوية في أوزومبورا ؛ ولكنهم صرحوا فيما بعد أنه سينظر في أى طلب يقدمه الكولونيل موبوتو للحصول على تسهيلات العبور ، وعندما نزلت القوات المنقولة جوا من لولوابورغ في أوزومبورا نقلت بسيارات الشحن مسافة ١٤٥ كيلومترا الى نقطة قريبة من جسر روزيزى بدلا من نقلها الى أقرب منفذ الى الكونغو ويقع على مسافة ٢١ كيلومترا من أوزومبورا . وأرسل الأمين العام الى ممثل بلجيكا مذكرة شفوية مؤرخة في ١ كانون الثاني (يناير) (المرفق الخامس) ، لفت فيها نظره الى الأحداث التي ذكرها ممثله الخاص والتي تدل على تقديم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة الى الجيش القومي الكونغوى من سلطات خاضعة للحكومة البلجيكية ، وذلك خلافا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة المتخذ في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ . ودعا الحكومة البلجيكية الى اتخاذ التدابير الفورية منعا لامكانية قيام السلطات البلجيكية في رواندا اوروندى أو في أى مكان آخر بتأييد عمل عسكرى ما قد تقوم به القوات الكونغوية . وأنهى الأمين العام الى ممثل بلجيكا في مذكرة

Digitized by UNOG Library

شفوية مؤرخة في ٢ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٠٦/ الاضافة ١، المرفق السادس) أنه تلقى معلومات تفيد أن العمليات التي قامت بها القوات الكونغوية عبر اقليم رواندا ـ أوروندى قد زادت حدة التوتر في مقاطعة كيفو مما قد يؤدى الى الاخلال بالنظام العام . وقد أكدت هذه المعلومات مساس الحاجة الى قيام الحكومة البلجيكية بايضاح الحالة الراهنة في الجانب الرواندى ـ الأوروندى. وتضمن المرفق السابع (ج ع/٤٦٠٦/ الاضافة ١) المؤرخ في ٥ كانون الثاني (يناير) تقريرا آخر من الممثل الخاص عن الحادثة وتطوراتها اللاحقة .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦١٤)، أشار فيها الى ضرورة قيام الأمين العام بموافاة أعضاء المجلس عاجلا بالمعلومات اللازمة عن استخدام بلجيكا لرواندا ـ أوروندى كقاعدة للعمليات الموجهة ضد الكونغو وعن التدابير التي اتخذها لوقف هذه النشاطات غير القانونية .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦١٦) طلب فيها الى رئيس مجلس الأمن دعوة المجلس الى الانعقاد في أسرع وقت ممكن لبحث التهديد الخطير للسلم والأمن الناجم عن الأعمال العدوانية البلجيكية الجديدة ضد الكونغو والخرق الصارخ للمركز الدولي لاقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية .

وأرسل ممثل بلجيكا الى الأمين العام مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٢١) ذكر فيها أن قيام السلطات البلجيكية باعادة القوات الكونغوية التى نزلت في أوزومبورا الى الحدود الكونغوية لايخالف الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة المتخذ في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، وأن أية محاولة لنزع سلاح تلك القوات كانت تؤدى الى خطر أشد وأدهى على السلم والأمن الدوليين، وأن في نية الحكومة البلجيكية معارضة أى عبور آخر غير مأذون به وعدم الاذن بأى عبور جديد .

وأصدرت الحكومة السوفياتية بيانا مؤرخا في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ (م أ/٤٦٢٢) أكدت فيه أن العدوان المسلح على الكونغو قد شن من اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية وذلك بمساعدة السيد همرشولد الذى تشكل سياسته في الكونغو مظهرا من مظاهر الاستعمار، كما دعت الأمم المتحدة الى اتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة الأمور في الكونغو الى حالتها الطبيعية وفقا لتوصيات مؤتمر الدار البيضاء للدول الافريقية المستقلة .

وأرسل رئيس غانا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٢٦)، أحال فيها اعلانا يتعلق بالحالة في الكونغو، أصدره مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الذى عقد في الدار البيضاء بين ٣ ـ ٧ كانون الثاني (يناير)، وحضرته وفود المغرب والجمهورية العربية

Digitized by UNOG Library

المتحدة وغانا وغينيا ومالي والجزائر وليبيا وسيلان . وقد أعربت هذه الحكومات في ذلك الاعلان عن عزمها على سحب قواتها من عملية الأمم المتحدة في الكونغو ، مالم تقم الأمم المتحدة فورا باتخاذ التدابير اللازمة لنزع سلاح عصابات موبوتو ، والافراج عن جميع أعضاء البرلمان وحكومة الكونغو الشرعية ، وعقد البرلمان الكونغوى من جديد ، واخراج جميع الموظفين البلجيكيين والأجانب من عسكريين وغيرعسكريين غير التابعين لعملية الأمم المتحدة في الكونغو ، وتسليم حكومة الكونغو الشرعية كافة المطارات ومحطات الاذاعة وغيرها من المنشآت المحتجزة عنها بصورة غير قانونية ، ومنع بلجيكا من اتخاذ اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية قاعدة للعدوان على الكونغو .

وأعلم ممثل بلجيكا الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٢٧) أن قوات كاشامورا أخذت منذ الساعة ٦ من مساء يوم ١٢ كانون الثاني (يناير) تطلق النار من غوما (الكونغو) على كيسنبي (رواندا ـ أوروندى) حيث يوجد كثير من اللاجئين الافريقيين والأوروبيين القادمين من كيفو .

الفرع الثاني عشر

النظر في المسألة في الجلسات ٩٢٤ ـ ٩٢٧
(١٢ ـ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١)

وفي الجلسة ٩٢٤ المعقودة في ١٢ كانون الثاني (يناير) دعا رئيس المجلس ممثل بلجيكا الى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان العدوان المباشر على الكونغو الذى ارتكبته بلجيكا من اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية انما هو استمرار للتدخل المسلح الذى بدأ في تموز (يوليه) ١٩٦٠ . ولم تكتف بلجيكا بتزويد قوات موبوتو بالطائرات وسيارات الشحن ، بل قامت الوحدات البلجيكية بمهاجمة قوات الحكومة الكونغوية في مقاطعة كيفو . وقد جرى تنفيذ خطط الاعتداء الذى قامت به قوات موبوتو بمعرفة قيادة الأمم المتحدة ، وحتى الوثائق الرسمية الموقعة من الأمين العام تتضمن الاعتراف بأن بلجيكا تخالف قرارات المجلس والجمعية العامة ، ومن ثم فقد جردت بلجيكا نفسها من حق ادارة اقليم مشمول بالوصاية . واستطرد الممثل قائلا ان الحكومة السوفياتية تؤيد التوصية الصادرة عن مؤتمر الدار البيضاء في هذا الشأن وتعتقد أن من واجب المجلس شجب عدوان بلجيكا المستمر على الكونغو ، والدعوة الى سحب كافة الموظفين العسكريين وشبه العسكريين والمدنيين البلجيكيين ، والتوصية بأن تقوم الجمعية العامة ببحث مسألة خرق بلجيكا لاتفاق الوصاية والنظر في تجريدها من كافة الحقوق والسلطات المتعلقة بهذا الاقليم المشمول بالوصاية .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل بلجيكا فرّد الاتهام الذى وجهه الممثل السوفياتي ٠ وقال ان الحكومة البلجيكية التي لم تعلم بتحرك القوات الا بعد وصولها الى أوزومبورا، قد انتهجت المسلك الوحيد الممكن وأوعزت الى المقيم العام في رواندا ـ أوروندى باعادة القوات الى الحدود الكونغوية في أسرع وقت ممكن ٠ ولايمكن بأى حال من الأحوال اعتبار هذا العمل عملا عدوانيا، وقد يكون من المفيد أن يسأل رئيس الدولة الكونغوى ان كان يرى أن مثل هذا العمل قد ارتكب حقا ٠ وذكر الممثل أنه لن يؤذن بأى عبور آخر ٠ ثم تطرق الى الاستخدام المزعوم لرواندا ـ أوروندى كقاعدة ، وأكد أن القوات البلجيكية القليلة المرابطة في الاقليم موجودة فيه لصيانة الأمن الداخلي ٠ ولفت كذلك الأنظار الى البيانات التي أدلى بها الوفد البلجيكي في اللجنة الرابعة للجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة بشأن مستقبل الاقليم ٠

وفي الجلسة ٩٢٥ المعقودة في ١٣ كانون الثاني (يناير) تكلم ممثل فرنسا، فقال ان الغرض من الاتهامات السوفياتية في الواقع هو مهاجمة الرئيس كازافوبو ومحاولة طرح القرارات الرسمية للجمعية ، التي أيدتها أغلبية كبرى من الدول الافريقية ، على بساط البحث من جديد ٠ وأضاف ان مرور وحدة من الجيش القومي الكونغوى عبر رواندا ـ أوروندى ، بناء على طلب رئيس الدولة الكونغوى، يتفق مع قرارات الأمم المتحدة المعنية ومع أحكام اتفاق الوصاية ٠

وتكلم ممثل تركيا فقال ان الحوادث التي تبدو تافهة في ظروف أخرى قد تكتسب أهمية لاتتناسب وحقيقتها في حالة التوتر القائمة في الكونغو ، ولذلك فان وفده يحيط علما مع الارتياح بالتأكيدات الواردة في المذكرة الشفوية للممثل البلجيكي المؤرخة في ١١ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٢١) ٠

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فقال انه لم يقع أى عدوان بلجيكي سواء كان مباشرا أو غيرمباشر ، كما ولم تحاول أية قوات بلجيكية دخول الكونغو، وان كافة القوات موضوع البحث كانت قوات كونغوية ، يدين فريق منها الولاء لسلطات ستانليفيل ، وأقل مايمكن أن يقال في مركز هذه السلطات أنه موضع شك ، أما الفريق الثاني فيخضع لرئيس أركان جيش الرئيس كازافوبو ٠ ولايجوز الايحاء باللائمة على الحكومة البلجيكية ، ولاسيما بعد أن أعلنت أنها تعترم معارضة كل عبور آخر غير مأذون به وعدم الاذن بأى عبور جديد ٠ كما أنه لا أساس من الصحة للاتهام القائل بالخرق المزعوم لمركز رواندا ـ أوروندى الخاص ٠ والاشارة السوفياتية في هذا الشأن لايمكن أن تكون قد صدرت الا لأغراض الدعاية ٠

وفي الجلسة ٩٢٦ المعقودة في اليوم ذاته قدم ممثل ليبيريا مشروع القرار التالي الذى اشتركت في تقديمه كذلك كل من الجمهورية العربية المتحدة وسيلان (م أ/٤٦٢٥) :

Digitized by UNOG Library

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يحيط علما بتقريرى الممثل الخاص للأمين العام المؤرخين في ١ و٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ (م أ/٤٦٠٦ والاضافة ١) ،

„ وقد نظر في الحالة الخطيرة الناشئة عن استخدام اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية لأغراض عسكرية ضد جمهورية الكونغو خلافا لأحكام اتفاق الوصاية المعقود بين الأمم المتحدة وبين حكومة بلجيكا بشأن اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية ،

„ واذ يلاحظ أن العمل المذكور أعلاه يخالف أحكام الفقرتين ٥ (ألف) و ٦ من القرار ١٤٧٤ (د ط ـ ٤) الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ،

„ واذ يلاحظ أن الجمعية العامة طلبت في قرارها رقم ١٥٧٩ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، الى الحكومة البلجيكية ، بوصفها السلطة القائمة بادارة اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية ، الامتناع عن استخدام الاقليم ، سواء لأغراض داخلية أو خارجية ، كقاعدة لجمع الأسلحة أو حشد القوات المسلحة غير اللازمة لزوما ماسا لحفظ النظام العام في الاقليم ، وان الحكومة البلجيكية قد خرقت بأعمالها قرار الجمعية العامة المذكور ،

„ واذ يشير الى قراراته المتخذة في ١٣ و ٢٢ تموز (يوليه) و ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ،

„ ١ ـ يطلب الى الحكومة البلجيكية بوصفها السلطة القائمة بادارة اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية ، أن تتوقف فورا عن أى عمل موجه ضد جمهورية الكونغو ، وأن تحترم بكل دقة الالتزامات الدولية المترتبة عليها بمقتضى اتفاق الوصاية ، وأن تتخذ الخطوات الفورية اللازمة لمنع استخدام اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بوصاية الأمم المتحدة خلافا لأغراض القرارات المذكورة أعلاه ؛

„ ٢ ـ ويطلب الى الحكومة البلجيكية أن تسحب فورا من جمهورية الكونغو جميع العسكريين وشبه العسكريين والمستشارين والفنيين البلجيكيين ؛

„ ٣ ـ ويوصي الجمعية العامة بأن تعتبر العمل الذى قامت به بلجيكا خرقا لاتفاق الوصاية على اقليم رواندا ـ أوروندى ، الذى أقرته الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ . „

Digitized by UNOG Library

وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فلفت الأنظار الى قرارات مؤتمر الدار البيضاء ، قائلا ان اقرارها يتيح حلا ايجابيا بناء لمشكلة الكونغو . وقال ان بلجيكا قد أقدمت بوضوح ، في الحادثة موضوع البحث ، على خرق اتفاق الوصاية وقرارات المجلس والجمعية ، وان اقرار السلم في الكونغو لن يتحقق مالم يتوقف التدخل البلجيكي .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان الاتحاد السوفياتي تعمد تضخيم وتشويه حادث رواندا ـ أوروندى ، وان تأكيدات الحكومة البلجيكية قد أزالت أى مبرر للشكوى السوفياتية ؛ وأشار الى أن الاتهام السوفياتي تجاهل المشكلة الرئيسية وهي التدخل الخارجي تأييدا للعناصر المتمردة بغية تقويض السلطة الشرعية لرئيس الدولة . وقال ان الاتحاد السوفياتي وان كان يتحمل المسؤولية الكبرى عن الحالة الراهنة ، الا أنه الدولة الوحيدة التي تستغل الشعب الكونغوى لأغراضها الخاصة ، فهنالك بيانات تشجب التدخل الخارجي في الشؤون الكونغوية قد صدرت عن دول تنطوى سياستها على مثل هذا التدخل .

وتكلم ممثل سيلان ، فقال ان الحادثة تعتبر خرقا خطيرا ومؤسفا لالتزامات بلجيكا الدولية . والواقع ان اقليم رواندا ـ أوروندى المشمول بالوصاية قد استخدم قاعدة ضد مجهود الأمم المتحدة في الكونغو ، ومهما كانت التدابير المتخذة أو التي ستتخذ لمعالجة ذلك ، فلا يجوز للمجلس أن يتجاهل هذا الواقع .

وفي الجلسة ٩٢٧ المعقودة في ١٤ كانون الثاني (يناير) دعا رئيس المجلس ممثل الكونغو (ليوبولدفيل) الى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم ممثل الصين ، فقال ان عمل السلطات البلجيكية اذ سمحت بعبور القوات الكونغوية المسلحة من أوزومبورا لايتفق في نظر وفده مع قرار الجمعية العامة رقم ١٤٧٤ (د ط ـ ٤) . واستدرك قائلا انه لايشكل عدوانا ، بل انه قد تم ، في الواقع ، تلبية لطلب صادر عن أعلى سلطة معترف بها شرعيا في الكونغو . وخلص الى أنه ينبغي أن تعد الحادثة منتهية بعد مذكرة ممثل بلجيكا المؤرخة في ١١ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٢١) .

وتكلم ممثل الاكوادور فبيّن أنه كان يمكنه أن يؤيد تأكيد مبدأ عدم التدخل والتشديد على واجبات السلطات القائمة بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية ، ولكنه سيتعذر عليه الاقتراع بتأييد مشروع القرار الثلاثي ، اذ يجوز اعتبار تسهيلات العبور التي قدمتها السلطات البلجيكية منطوية على التدخل في نزاعات الكونغو الداخلية ، ولكنها لاتشكل عملا موجها ضد جمهورية الكونغو .

وتكلم ممثل الشيلي ، فقال ان حادثة رواندا ـ أوروندى قد ضخمت دون مسوّغ ، في حين أنها لم تسفر عن عاقبة وخيمة ، كما أن الحكومة البلجيكية قدمت التأكيدات الكافية . ولذلك فسيتعذر عليه الاقتراع بتأييد مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فلاحظ أنه لم يجهر بالدفاع عن بلجيكا الا حليفاتها من الدول الغربية الاستعمارية ، بينما شجب نشاطاتها الاستعمارية الاتحاد السوفياتي وكافة البلدان الافريقية والآسيوية في المجلس . وقال ان حكومته اتهمت بانتهاج سياسة خاصة : وكل مافي هذه السياسة أنها تقوم على معارضة المستعمرين وتأييد التحرر الكامل للشعب الكونغوى . وقال انه سيؤيد مشروع القرار الثلاثي (م أ/ ٤٦٢٥) الذى وان كان لايشجب السلوك البلجيكي بالقوة الكافية ، فانه يقدم برنامجا أدنى لمنع أى تدهور جديد في الحالة .

وتكلم ممثل الكونغو فقال ان الشكاوى السوفياتية لم تقدم الا لنصرة قضية جيزنغا وغيره من المتمردين الذين يؤيدهم الاتحاد السوفياتي . وقد أرسلت قوات الجيش القومي الكونغوى الى بوكافو لاقرار النظام عقب غارة قامت بها قوات من ستانليفيل تحت امرة السيد جيزنغا . أما مطار رواندا ـ أوروندى الذى طلبت الحكومة الكونغوية استخدامه فقد بني بأموال كونغوية لتأمين المواصلات الى بوكافو . وعلق الممثل على التأييد الخارجي المقدم لانصار لومومبا فقال ان طائرة مسجلة في مصر من طراز اليوشين ١٤ ، قد نزلت دون اذن في ليزالا في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) وأن بعض الجنود الذين كانوا في الطائرة منعوا ممثلي السلطات الكونغوية من الاتصال بالطاقم أو من تحرى الشحنة .

وتكلم الأمين العام فوصف الحادثة التي وقعت في بوكافو بأنها مكدرة ولكنها محدودة النطاق ، وأنها أثارت رد فعل فورى شديد لديه ولدى ممثلي الأمم المتحدة ؛ وأشار الى أن الوثائق التي عرضها على المجلس تظهر مدى انعدام الأساس في الاتهامات السوفياتية المتعلقة بطريقة تصرف الأمم المتحدة في الحادثة . وقال ان محاولة الايحاء بأن الأمانة العامة وممثليها يعملون بدافع من التغرض العنصرى هي محاولة تهدف الى هدم ذلك التعاون المبني على الثقة الذى أقيم بين الدول الافريقية وبين الأمانة العامة في عملية الكونغو . وناشد الأمين العام الدول الأعضاء الامتناع عن أى شيء قد يعرقل الجهود التي تبذلها لجنة التوفيق في الكونغو والتي بدأت بداية مشجعة والتي قد تعود بجليل الفائدة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي .

واقترع المجلس بعد ذلك على مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا (م أ/ ٤٦٢٥) .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : رفض مشروع القرار اذ نال ٤ أصوات (الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا) مقابل لاشيء وامتناع ٧ أعضاء عن الاقتراع .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثالث عشر

الرسائل الواردة بين ١٤ كانون الثاني (يناير) و ١ شباط (فبراير) ١٩٦١

أرسل الرئيس كازافوبو الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٢٩) طلب فيها رسميا استدعاء الممثل الخاص، السفير دايال، الذى صدم الرأى العام الكونغوى بكل فئاته، بلامسؤوليته وتحيزه. وحث الأمم المتحدة على التدخل في ستانليفيل لانقاذ حياة السجناء، وطلب مساعدته على نزع سلاح عصابات جيزنغا ولوندولا المتمردة. فرفض الأمين العام في رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني (يناير)، وردت كذلك في الوثيقة م أ/ ٤٦٢٩، استدعاء السفير دايال نظرا الى مركزه كموظف من كبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة لا كممثل دبلوماسي معتمد. ولاحظ الأمين العام كذلك انعدام الوقائع المؤيدة للطلب. وقال ان الجهود تبذل بالطرق الدبلوماسية لتأمين الافراج عن السجناء. وأشار الى أن قوة الأمم المتحدة لايجوز لها، بمقتضى القواعد التي قررها مجلس الأمن، نزع سلاح وحدات الجيش القومي الكونغوى الخاضعة للسيد جيزنغا.

وتضمنت الوثيقة م أ/ ٤٦٣٠ الصادرة في ١٦ كانون الثاني (يناير) مذكرة وجهها الرئيس كازافوبو الى الممثل الخاص في ٧ كانون الثاني (يناير). وقد جاء فيها أن جمهورية الكونغو وان تكن ترحب بالمساعدة التي تقدمها المنظمة لمنع تكرر نشوء حالة من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين، فانها لم تقصد في أى وقت من الأوقات أن تسند الى الأمم المتحدة ممارسة مسؤوليات تدخل أساسا في اختصاص الجمهورية. ومن ثم فان توصية الدول الأعضاء بالامتناع عن أى تدخل عسكرى في الكونغو لايمكن أن يمنع السلطات الشرعية في الجمهورية من التماس ونيل المساعدة الخارجية التي تراها أساسية لتجهيز وتدريب الجيش القومي الكونغوى. واحتجت المذكرة على عدم قيام قوة الأمم المتحدة بمنع اختطاف الشخصيات الرسمية لحكومة مقاطعة كيفو في بوكافو، وعلى تصرف قوات الأمم المتحدة اذ منعت السلطات الكونغوية من الاحتفاظ لاغراض التحقيق بطائرة من طراز اليوشين هبطت بدون اذن في ليزالا في ٣١ كانون الأول (ديسمبر). وعمم في الوثيقة ذاتها رد للممثل الخاص مؤرخ في ١٤ كانون الثاني (يناير)، ذكر فيه أن العرض الذى تقدم به قائد عملية الأمم المتحدة في الكونغو لحماية الرسميين الكونغوبيين موضوع البحث قد قوبل بالرفض، وأن قيام بعثة عملية الامم المتحدة بأى عمل بعد القبض على اولئك الرسميين كان سيعتبر تدخلا تحظره الولاية التي قررها المجلس. وقال ان الموقف الذى اتخذته بعثة عملية الأمم المتحدة في هذا الشأن متفق كل الاتفاق مع الموقف الذى اتخذته قبل أسابيع قليلة بمناسبة القبض، خارج نطاق حمايتها، على زعيم سياسي آخر. أما فيما يتعلق

Digitized by UNOG Library

بواقعة الهبوط في ليزالا ، فقد علمت البعثة أن وفد الجمهورية العربية المتحدة طلب من الأمين العام الاذن بارسال طاقم لاصلاح طائرة وقع لها حادث قبل ذلك في ليزالا أثناء طيرانها في مهمة خاصة بالأمم المتحدة ولنقل هدايا عيد رأس السنة الى قوات الجمهورية العربية المتحدة . وقد منح هذا الاذن بصورة مبدئية ، ولكن شرط اتباع الاجراءات العادية لدخول الطائرات الأجنبية الى اقليم جمهورية الكونغو . فلم تتبع هذه الاجراءات ولم تخطر بعثة عملية الأمم المتحدة بوصول الطائرة ، وتعذر عليها نتيجة لذلك الحصول على التصريح اللازم من السلطات الكونغوية المركزية . أما فيما يتعلق بالمساعدة الفنية ، فقد ذكر الممثل الخاص أن هذه المساعدة كانت دوما موضوع ترتيبات بين الأمم المتحدة وبين الحكومة المركزية للبلدان المستفيدة ؛ فلا مجال لقيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة فنية مباشرة الى سلطات المقاطعة .

وأرسل رئيس جمهورية مالي الى الأمين العام برقية مؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٣٣) قال فيها ان المستعمرين في الكونغو يهددون الرئيس لومومبا ورفاقه السجناء بالأذى الجسماني الشديد ، وان عدم اعادة البرلمان والحكومة الشرعية التي يرأسها السيد لومومبا الى القيام بمهامهما العادية يسيء الى مكانة الأمم المتحدة في الدول الافريقية المستقلة . وطلب أن يبحث المجلس المسألة من جديد باشتراك البلدان الممثلة في مؤتمر الدار البيضاء .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٣٤) ، أحال فيها بيان الوفد السوفياتي الصادر في ١٨ كانون الثاني (يناير) عن تسليم السيد لومومبا ، رئيس وزراء الكونغو ، وغيره من رجال الدولة الكونغوبين الى المستعمرين البلجيكيين . وجاء في هذه الرسالة أنه ليس في امكان „ قيادة قوة الامم المتحدة „ ولا الأمين العام التنصل من مسؤولية نقل السجناء الى كاتانغا ، وان وفد الاتحاد السوفياتي طلب الى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة للافراج فورا عن السجناء .

وأرسل ممثل يوغوسلافيا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٣٦) أحال فيها نسخة من رسالته الموجهة في التاريخ ذاته الى الأمين العام بشأن الوحشية التي عومل بها السيد لومومبا وزملاؤه . وقال انه ينبغي للأمم المتحدة أن تضع السجناء تحت حمايتها المباشرة .

وقام الأمين العام في الوثيقة م أ/ ٤٦٣٧ المعممة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) بلفت نظر المجلس الى خمس رسائل . فقد أرسل الأمين العام الى رئيس الكونغو رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) حثه فيها على اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لتأمين عودة السيد لومومبا من كاتانغا والتحقق ، فيما اذا لم يفرج عنه ، من اتاحة الفرصة له للرد على التهم الموجهة اليه في محاكمة علنية عادلة تجريها محكمة نزيهة . وأرسل الأمين العام الى السيد تشومبي رسالة

Digitized by UNOG Library

مؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) اقترح فيها أن ينظر السيد تشومبي في الخطوات التي يمكن اتخاذها لكي تتاح للسيد لومومبا ورفاقه الاستفادة من الاجراءات القانونية المقررة في مكان الجهة القضائية المختصة . وأرسل الأمين العام الى رئيس الكونغو رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني (يناير) أعلمه فيها أن اللجنة الاستشارية أيدت الآراء التي أبداها في رسالته السابقة وحذر من أن سجن مختلف الزعماء السياسيين ولاسيما سجن لومومبا المستمر، من شأنهما احداث تأثير خطير في الجهود المبذولة في سبيل المصالحة القومية . وأرسل الممثل الخاص رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) الى السادة جيزنغا وستريكالا ولوندولا ، في ستانليفيل ، والى السيد كاشامورا في بوكافو ، احتج فيها على التدابير التي تقيد تنقل المواطنين الأجانب في المقاطعة الشرقية (اورينتال) ، ولفت النظر الى المبدأ المتعلق بذلك في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وأرسل الأمين العام الى السيد جيزنغا رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) أشار فيها الى انتهاكات حقوق الانسان للسكان الكونغويين وغير الكونغويين ، وطلب اتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق من أن وحدات الجيش القومي الكونغوى العاملة في ستانليفيل تقوم بوظيفتها العادية المتمثلة في صيانة الأمن الداخلي .

وأرسل رئيس جمهورية الكونغو الى الأمين العام برقية مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٢٩/ الاضافة ١) كرر فيها طلب استدعاء السيد دايال ، قائلا أن هذا الأخير قد فقد ثقة الشعب والسلطات في الكونغو ، وأن وجوده لذلك يحول دون قيام التعاون اللازم لنجاح العملية . وأكد من جديد تصميمه وتصميم الجمهورية على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في الكونغو .

وأرسل الرئيس كازافوبو الى رئيس مجلس الأمن برقية مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٣١) اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بخرق سيادة الكونغو القومية ، وطلب دعوة المجلس الى الانعقاد لاتخاذ التدابير المناسبة ، لأن الحالة تشكل خطرا ظاهرا على السلم والأمن الدوليين .

وعمم الأمين العام في ٢٦ كانون الثاني (يناير) تقريرا (م أ/ ٤٦٤٠) عن السحب المعتزم لبعض القطاعات من القوة ، ذكر فيه ان اندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة والمغرب أعلمت الأمين العام بانتوائها سحب قواتها ، وأنه أجريت تخفيضات سابقة نتيجة لسحب قوات غينيا ويوغوسلافيا . وأرفقت بالتقرير رسائل مؤرخة في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ و ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ وجهها الأمين العام الى بعض الحكومات بشأن الانسحابات المزمعة .

وأرسل ممثلو الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وغانا وغينيا ومالي والمغرب ويوغوسلافيا

Digitized by UNOG Library

الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٤١)، احتجوا فيها على نقل السيد لومومبا بصورة غيرقانونية الى كاتانغا وعلى سجنه المستمر. وطلبوا دعوة المجلس الى الانعقاد لبحث التطورات الأخيرة التي تعرقل الجهود المبذولة لاقرار النظام العام ، وبالتالي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وفي ٢٦ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٥٠) انضم ممثل ليبيا الى عداد أصحاب هذا الطلب .

وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) عرض الأمين العام على المجلس الرسالتين المتبادلتين (م أ/ ٤٦٤٣) مع رئيس جمهورية الكونغو . فقد أرسل الرئيس رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) طلب فيها تدخل الأمم المتحدة ، وبالقوة عند الاقتضاء ، لاقرار النظام في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو، قائلا ان هذه الحالة ليست شبيهة بالحالة في كاتانغا ، اذ ان جيزنغا وكاشامورا لايتمتعان بسلطة شرعية ، وقد حلا محل حكومة المقاطعة ، وأقدما على أعمال النهب والتعذيب . ورد الأمين العام برسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) فذكر أن المشاكل الدستورية المثارة، بقدر ما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة ، لم تسوّ بأى قرار رسمي ، وأن الرسالة ستعرض على المجلس .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي ، رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) وموجهة الى رئيس المجلس (م أ/ ٤٦٤٤) طلب فيها عقد المجلس فورا لبحث الحالة في الكونغو الناشئة عن أعمال العدوان البلجيكي الجديدة ، ولاسيما قصف المدن التابعة للحكومة الشرعية ، وتنظيم فرقة أجنبية وتعزيز القوات البلجيكية في رواندا ـ أوروندى . ولفت ممثل الاتحاد السوفياتي النظر بصورة خاصة الى عملين غير قانونيين هما حرمان رئيس وزراء جمهورية الكونغو ، السيد لومومبا ، من حريته ومن ثم تسليمه الى الادارة البلجيكية الاستعمارية السابقة في كاتانغا ، وقد أثار هذان العملان السخط العام .

وأرسل ممثل بلجيكا مذكرة شفوية مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٤٦) طلب فيها تعميم مذكراته المؤرخة في ١٦ و ١٦ و ٢٥ كانون الثاني (يناير) والموجهة الى الأمين العام بشأن اعتقال ثمانية عسكريين بلجيكيين في ستانليفيل كانوا قد دخلوا الكونغو خطأ من رواندا ـ أوروندى ، ومذكرتيه المؤرختين في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني (يناير) بشأن اساءة معاملة المواطنين البلجيكيين وغيرهم من المواطنين الأجانب في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو .

وأرسل الأمين العام الى الممثل البلجيكي رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٥١) ذكر فيها أنه قد أنهي اليه أن هناك مفاوضات تجرى بقصد تعديل مركز القوات البلجيكية السابقة في الكونغو التي وضعت في عهدة القوة مؤقتا بمقتضى المادة ٤٠ من

Digitized by UNOG Library

الميثاق . وقال انه لايجوز في نظره ، نقل تلك القواعد بدون اذن مسبق من المجلس ، فضلا عن أنه ينبغي اعتبار هذا النقل مساعدة لأغراض عسكرية بمقتضى أحكام الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة رقم ١٤٧٤ (د ـ ٤) .

وأرسل ممثل تشيكوسلوفاكيا الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٥٣) أعرب فيها عن أمله في أن تتخذ التدابير اللازمة للافراج عن السيد لومومبا وفي أن تستأنف حكومة الكونغو المركزية الشرعية نشاطاتها قريبا .

وأرسل ممثل بلجيكا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٥٦) ، لفت فيها النظر الى أن شكواه المتعلقة باعتقال ثمانية عسكريين بلجيكيين في الكونغو وباساءة معاملة المواطنين البلجيكيين في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو ، قد ظلت دون طائل .

وأرسل رئيس جمهورية الكونغو الى رئيس المجلس برقية مؤرخة في ١ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٦٧) طلب اليه فيها استدعاء السفير دايال واستبدال شخص محايد به .

وأرسل الأمين العام الى جلالة ملك المغرب برقية مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٦٨) أعرب فيها عن أسفه لقرار اعادة القوات المغربية الى وطنها . وأرسل ممثل المغرب رسالة مؤرخة في ١ شباط (فبراير) عممت في الوثيقة نفسها ، ذكر فيها أن الحكومة المغربية تأسف لاضطرارها الى التمسك بقرارها .

وتلقى الأمين العام في ١ شباط (فبراير) رسالة (م أ/٤٦٣٧ والاضافة ١) من السيد تشومبي يرد بها على رسالة الأمين العام المؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٣٧) ويذكر فيها أن معاملة السيد لومومبا مسألة يعود البت فيها الى سلطات الكونغو البلجيكي السابق وحدها دون أي تدخل خارجي .

الفرع الرابع عشر

النظر في المسألة في الجلسات ٩٢٨ ـ ٩٤٢
(١ ـ ٢١ شباط (فبراير))

دعيت بعض الدول غير الأعضاء في المجلس ، بناء على طلبها ، الى الاشتراك في مناقشات المجلس في الجلسات ٩٢٨ ـ ٩٤٢ المعقودة بين ١ و ٢١ شباط (فبراير) وفيما يلي أسماء تلك الدول : افريقيا الوسطى ، واندونيسيا ، وباكستان ، وبلجيكا ، وبولندا ،

Digitized by UNOG Library

وتشيكوسلوفاكيا ، والسنغال ، والسودان ، والعراق ، والغابون ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الأعلى ، والكاميرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولدفيل) ، وليبيا ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا .

وتكلم الأمين العام في الجلسة ٩٢٨ المعقودة في ١ شباط (فبراير) فذكر أن شقة الخلاف بين سلطات ليوبولدفيل وبين الجماعات المسيطرة على المقاطعة الشرقية (أوريننتال) ومقاطعة كيفو قد اتسعت على مايبدو ، نتيجة لنقل السيد لومومبا الى كاتانغا . وقال انه ليس بالطبع من شأن الأمم المتحدة القيام بمبادرات سياسية ودستورية ترمي الى اقامة حكومة مستقرة ولكنه يعتقد أن لوتسني عزل البلد بشكل فعال عن التدخل الخارجي أو حل مشاكل النظام العام الداخلية على وجه أكمل ، لمهد السبيل الى تحقيق المصالحة بين مختلف الفئات وانشاء حكومة دستورية فعالة . وأضاف انه عقب سحب قوات القتال البلجيكية في آخر آب (اغسطس) تكرر وقوع التدخل الخارجي بأشكال جديدة أكثر تستراً لكنها ليست أقل خطراً ؛ وقد عززت الطاقة العسكرية لمختلف الفئات من الخارج وجنّد المرتزقة الأجانب على نطاق متزايد . وأشار الى أنه لم يجد في القرارات أساساً قانونياً كافياً تستند اليه الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير مضادة فعالة ماكانت تدعو الضرورة اليها لو أمكن المنظمة التعويل على تعاون ومساعدة صادقين من كافة حكومات الدول الأعضاء . وفي الوقت ذاته ، فان "القوة" مهددة بتخفيضات جسيمة في عدد أفرادها بسبب الاعادة الى الوطن . ولو استمرت التطورات الحالية ، وظلت مختلف فئات الجيش الكونغوي تتصرف كجيوش خاصة ، لجاز لنا التساؤل ان كانت الحالة تسمح بمساهمة الأمم المتحدة على نحو مجد مالم تعزز "القوة" . وان الحالة تكون غير ذلك لو أمكن اعادة مختلف فئات الجيش الى القيام بدورها الطبيعي المعتاد بعيدة عن السياسة وخاضعة للسلطة العليا لحكومة دستورية عاملة . وقال انه بالتالي يرحب بأن يتخذ المجلس قراراً يطلب اليه فيه التعجيل في اتخاذ التدابير اللازمة للمساعدة على اعادة تنظيم الجيش القومي بما يمنع وحداته من التدخل في المنازعات السياسية أو الاخلال بالنظام العام . اما اذا اندلعت نيران حرب أهلية رغم تأثير الأمم المتحدة المهدىء فالصواب هو سحب "القوة" .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان سجن السيد لومومبا رئيس الوزراء وغيره من أعضاء البرلمان بصورة غير قانونية ، لايدعو الى الاستهجان فحسب بل ويشكل عقبة أمام اجراء مفاوضات مثمرة بين مختلف الجماعات السياسية في الكونغو . ومن الأساسي الافراج عن السجناء ، وكذلك عقد البرلمان كما سبق وأشار الأمين العام على السيد كازافوبو . وينبغي للأمم المتحدة تقديم الحماية اللازمة لتمكين أعضاء البرلمان من حضور الدورة دون الخوف

Digitized by UNOG Library

من اعتداء قوات موبوتو عليهم . واذا ما أريد اقرار السلم في الكونغو فمن الضرورى أيضا انسحاب التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية البلجيكية والأجنبية في أسرع وقت ممكن .

وفي الجلسة ٩٢٩ المعقودة في ٢ شباط (فبراير)، تكلم ممثل سيلان، فقال ان مما يكشف بواطن الأمور أن يكون رئيس الوزراء ، الذى دافع عن وحدة الكونغو واستقلاله السياسي، اللذين تعهدت الأمم المتحدة بالمساعدة على صيانتهما، سجينا لدى رئيس مقاطعة كاتانغا الانفصالي . وذكر ان الكولونيل موبوتو قام ، بتأييد من المصالح الساعية الى تقويض استقلال الكونغو، بحشد القوة الكافية للزج برئيس الوزراء وأعضاء البرلمان الذين يؤيدونه في السجن ، فأنهى بذلك الحكم البرلماني وجعل المصالحة أشد صعوبة . ونجد في غضون ذلك ، أن تزايد اشتراك البلجيكيين في النشاطات السياسية والادارية ، كما أشار الى ذلك تقرير الممثل الخاص (م أ/٤٥٥٧) ، يعرقل أعمال بعثة عملية الأمم المتحدة في الكونغو . وأشار الى أن من الممكن علاج الحالة ، وذلك بنزع سلاح الرجال الخاضعين لامرة الكولونيل موبوتو وتسريحهم ، وبالافراج عن جميع أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة الشرعية ، وعقد البرلمان ، وسحب كافة الموظفين البلجيكيين وتسليم الحكومة الشرعية جميع المطارات ومحطات الاذاعة وغيرها من المنشآت ، ومنع السلطات البلجيكية من استخدام رواندا ـ أوروندى قاعدة للعمل ضد الكونغو .

وتكلم ممثل مالي فقال ان نقل السيد لومومبا الى كاتانغا أوجد حالة تهدد بالانفجار . وحث الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة ، قائلا انه حتى ولو تجاوزت التدابير حدود سلطاته قليلا ، فانها سوف تلقى تأييدا شبه اجماعي ان هي أدت الى اقرار السلم في الكونغو . وناشد الولايات المتحدة اعادة النظر في سياستها ، كما وطلب الى المجلس اقرار التدابير التي أوصى بها مؤتمر الدار البيضاء . وقال ان بقاء الوضع على حاله يجعل مالي في حل من اتخاذ التدابير اللازمة .

وتكلم ممثل الهند فقال ، انه اذا أريد لعملية الأمم المتحدة ألا تمنى بالفشل لأسباب سياسية ومالية ، فيجب على الدول الكبرى، أن تتفق على حد أدنى من السياسة الواجبة الاتباع في الكونغو . ولايمكن الوصول الى أى حل بغير السحب التام للبلجيكيين العسكريين وشبه العسكريين والحصول على تأكيد بعدم استخدام رواندا ـ أوروندى قاعدة للعمل ضد الكونغو . كما ان النجاح في العمل يقتضي أساسا وجود حكومة مركزية دستورية شرعية فعالة . وينبغي عقد البرلمان دون تأخير والافراج عن جميع أعضاء البرلمان ، ولاسيما السيد لومومبا ، وغيره من الزعماء السياسيين . وينبغي نزع سلاح كافة أفراد الجيش الكونغوى ، بمافي ذلك الجيش القومي الكونغوى والجيوش الخاصة ، وتحقيق حيادهم ، كما ينبغي تذكير جميع الدول بالأمر الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ١٤٧٤ (د ط ـ ٤) والقاضي بامتناع

Digitized by UNOG Library

كافة الدول عن القيام ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بتقديم الأسلحة وغيرها من المواد ، الا بناء على طلب الأمم المتحدة .

وفي الجلسة ٩٣٠ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل المغرب فقال ان الاعلان الذى اعتمده مؤتمر الدار البيضاء (م أ/ ٤٦٢٦) يوجز الخطوط الكبرى للتدابير التي يترتب على الأمم المتحدة اتخاذها لأداء مهمتها في الكونغو . وقد ظهرت على مرأى من الأمم المتحدة أشكال جديدة من الاستعمار ؛ فالحكومات الصنيعة والجماعات الانفصالية تهدم وحدة البلد ، بينما الحكومة الشرعية مشلولة ورئيس وزرائها سجين . وقال ان المغرب يحتفظ بحق اتخاذ التدابير اللازمة ان لم تتحقق الأهداف التي تبرر وجود الأمم المتحدة في الكونغو .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان العمل المشترك لحل أزمة الكونغو مني بالفشل لأن بعض أعضاء المجلس وقفوا موقف تأييد من المعتدى ومن نظام ارهابي غير شرعي في الكونغو . فتقوضت هيبة الأمم المتحدة ؛ كما أن القرارات التي اتخذها المغرب وغيره من البلدان بسحب قواتها دلائل على انعدام الثقة بقيادة الأمم المتحدة **وبالامين** العام . وذكر أن عدم قيام هذا الأخير بتنفيذ قرار المجلس ، واستمرار التدخل البلجيكي ، هما السببان الرئيسيان لتدهور الحالة . فقد وجد الأمين العام لنفسه السلطة التي تخوله احتلال المطارات في مقاطعة ليوبولدفيل رغم احتجاجات الحكومة الشرعية ؛ ولكنه عندما تلقى موبوتو وتشومبي الذخيرة والرجال من بلجيكا لم يجد أية أسس قانونية لاتخاذ التدابير المضادة . وتقوم بلجيكا ، التي تحتل كاتانغا واقعيا ، بزيادة تدخلها وتعزيز حاميتها في رواندا ـ أوروندى . بيد أن نظام كازافوبو يتداعى ، رغم التأييد الشديد الفعال الذى يتلقاه من بلجيكا ومن المستعمرين الآخرين ، ونظرا الى شكه في القدرة على ابقاء رئيس الوزراء السيد لومومبا رهن الاعتقال ازاء معارضة القوى القومية ، فقد سلمه الى البلجيكيين في كاتانغا . فبات من المتعذر ، والحالة هذه ، على لجنة التوفيق القيام بمسؤولياتها بعد أن منعت من الاتصال بزعماء الحكومة الشرعية . ولا يمكن ايجاد حل سلمي لمشكلة الكونغو الا بتنفيذ قرار المجلس بدقة ، والوقف الحاسم للتدخل البلجيكي في الكونغو ، واعادة المؤسسات الديموقراطية والافراج عن رئيس الوزراء السيد لومومبا وغيره من الزعماء القوميين ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع استخدام رواندا ـ أوروندى قاعدة ضد الكونغو . وهذا هو الحل الذى تريده شعوب افريقيا وآسيا ، كما يتبين من قرارات مؤتمر الدار البيضاء . والمسألة موضوع البحث هي معرفة ما اذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لسلوك هذا السبيل بعد الفراغ من التقييم التحليلي الجديد للحالة الذى يقال انه يجرى في واشنطن .

وتكلم ممثل بلجيكا فقال ان بلجيكا لا تعزز قواتها في رواندا ـ أوروندى ، بل انها بدأت

Digitized by UNOG Library

في استقدامها ولم تترك فيها غير فوجين وسريتين لحفظ النظام في اقليم يناهز عدد سكانه ٥ ملايين نسمة ٠

وجرى بين ٢ و ١١ شباط (فبراير) تعميم الوثائق التالية المتعلقة بتأجيل مناقشات المجلس :

طلب رئيس جمهورية الكونغو (برازافيل) في برقية مؤرخة في ٦ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٧١) أن يرجيء المجلس مناقشة أى قرار يتعلق بالكونغو البلجيكي سابقا الى أن يتلقى ممثلو الدول الافريقية المشتركة في مؤتمر برازافيل المعقود في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ التعليمات اللازمة من حكوماتهم ٠

وأرسل ممثل الجمهورية الملغاشية برقية مؤرخة في ٦ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٧٣) طلب فيها كذلك أن يرجيء المجلس اتخاذ أى قرار في هذا الموضوع ٠

وأرسل ممثل السنغال مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٧٧) طلب فيها ارجاء اتخاذ أى قرار بشأن المسألة الكونغوية ريثما تستأنف الجمعية العامة دورتها الخامسة عشرة ، وذلك لكي يتاح لكافة الدول الافريقية التشاور فيما بينها ٠

وأرسل ممثل الغابون برقية مؤرخة في ٩ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٨١) طلب فيها أن يرجيء المجلس مناقشة المسألة ليتسنى للدول الممثلة في مؤتمر برازافيل أن تبدى آراءها ٠

وأرسل رئيس غينيا الى الأمين العام برقية مؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٨٤) ، ذكر فيها أن أى ارجاء للبحث يؤكد شبهة وجود ائتلاف بين الأمم المتحدة والدول الاستعمارية ٠

وأرسل رئيس الداهومي الى الأمين العام برقية مؤرخة في ١١ شباط (فبراير)(م أ/٤٦٩٠)، حث فيها على ارجاء المناقشات بشأن الكونغو لاتاحة اشتراك الدول الافريقية التي لم تكن ممثلة في مؤتمر الدار البيضاء ٠

وجرى كذلك في ٧ شباط (فبراير) تعميم الوثيقة التالية :

أرسل ممثل السودان رسالة مؤرخة في ٦ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٧٤) طلب فيها الى الأمين العام تعميم رسالة تتعلق بطلبات الاذن للطائرات المارة أو الهابطة في السودان في طريقها الى الكونغو ٠

وفي الجلسة ٩٣١ المعقودة في ٧ شباط (فبراير) تكلم ممثل ليبيا فأشار الى ان التدابير المقترحة في

Digitized by UNOG Library

اعلان الدار البيضاء يمكن أن تهيء أساسا مفيدا لعمل حازم يقوم به المجلس للتغلب على العوائق التي تعترض سبيل تسوية الأزمة الكونغوية . وأعرب عن أمله في أن يسترشد المجلس في عمله بقرارات مؤتمر الدار البيضاء التي زاد من أهميتها قيام الأمين العام مؤخرا باعادة النظر في المسألة بصورة ايجابية بناءة .

وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال انه لايمكن أن يتوفر حل ديموقراطي للمشكلة الكونغوية بغير السيد لومومبا ، الذى يعتبر الشخصية القومية الوحيدة المعترف بها في الكونغو . ويجب في أول قرار يتخذه المجلس أن يتناول التدابير الكفيلة بالافراج عن رئيس الوزراء لومومبا وغيره من الزعماء السياسيين السجناء وبنزع سلاح كافة القوات التي تؤيد قوى الاغتصاب والانفصال . أما المهمة الثانية ، فهي تمكين البرلمان من العمل بصورة طبيعية ؛ والا فان الجهود المبذولة لتحقيق التوفيق القومي ستكون عبثا . كما انه يجب اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التدخل الاستعمارى الذى يعد السبب الحقيقي لكل المصاعب القائمة في الكونغو . وقال الممثل ان وجود الأمم المتحدة السلمي في الكونغو لم يسفر الا عن تشجيع التيارات السلبية التي ظهرت منذ سبعة أشهر وأدت الى نتائج معاكسة تماما للأهداف التي رمت اليها قرارات المجلس والجمعية العامة .

وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان المسألة الكونغوية كانت سويت منذ زمن بعيد لو أن قيادة الأمم المتحدة احترمت الولاية الصريحة التي منحها المجلس اياها وامتنعت عن القيام بأى عمل من شأنه منع الحكومة المركزية من ممارسة سلطتها . ولكننا نجد ، بدلا من ذلك ، وبعد سبعة أشهر من عمل الأمم المتحدة ، أن رئيس وزراء تلك الحكومة قد سلم الى البلجيكيين على يد صنعاء الاستعمار . وأشار الى امكان علاج الحالة لو أقر المجلس برنامج العمل الذى أقره مؤتمر الدار البيضاء للدول الافريقية المستقلة . وذكر أن الأمين العام نفسه قد اقترح بعض التدابير ، ولكن الولاية التي التمسها غير كافية وتعوزها الدقة كثيرا . وقال ان تنفيذ التدابير المقترحة يجب أن يكون خاليا كل الخلو من أى التباس ، كما أن كل ولاية تمنح للأمين العام يجب أن تتناول نقطتين أساسيتين : القضاء على التدخل البلجيكي وأى تدخل استعمارى آخر ، واقرار الشرعية الكونغوية بالافراج عن السيد لومومبا وغيره من أعضاء البرلمان المعتقلين بصورة غير شرعية وعقد البرلمان الكونغوى واعادة تنظيم الجيش القومي ليكون أداة فعالة تخدم الحكومة المركزية وحدها .

وتكلم ممثل اندونيسيا فذكر ان حكومته قررت سحب قواتها لأنه يتعذر عليها أن تقف موقف المتفرج من التطورات اللادستورية واللاديموقراطية في الكونغو . وقال انه ليس للحكومة الاندونيسية أى مأخذ على أهداف الأمم المتحدة الرئيسية كما حددها الأمين العام مؤخرا ،

Digitized by UNOG Library

بل مأخذها على النهج المتبع ، وانه ينبغي للأمم المتحدة الاصرار على تنفيذ تلك الأهداف ، مستخدمة في ذلك كافة مالديها من وسائل الاقناع ، وذلك كشرط أساسي لبقائها في الكونغو . وبما أن العقبات التي تنوى ازالتها هي النتيجة المباشرة للتدخل الخارجي ، فان مثل هذا الضغط لايعني الرقابة على شئون الكونغو الداخلية . وينبغي أن تمنح الأولوية للقضاء على التدخل الأجنبي فورا ؛ ومتى أخرج المرتزقة الأجانب ، انهارت الفئات المنشقة ، وأصبح في امكان زعماء الكونغو الحقيقيين حل خلافاتهم . ومن المستحيل طبعا اجراء أية مصالحة حقة بغير اشتراك رئيس الوزراء لومومبا والزعماء القوميين الآخرين . وذكر الممثل أن أى قرار يتخذه المجلس على أساس مثل هذا النهج ، سيلقى من حكومته أبلغ الاهتمام .

وفي الجلسة ٩٣٢ المعقودة في اليوم ذاته تكلم ممثل الكونغو (ليوبولدفيل)، فلاحظ أنه لم يشترك في مؤتمر الدار البيضاء غير أقلية يسيرة من الدول الافريقية الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولذلك فان صفته التمثيلية محل شك . ولفت النظر الى شكوى حكومته (م أ/ ٤٦٣٩) من قيام أحد البلدان المشتركة في المؤتمر ، هي الجمهورية العربية المتحدة ، بالتدخل في شؤونها الداخلية . وقال انه ثبت أن الطائرة اليوشين ـ ١٤ التابعة للجمهورية العربية المتحدة والتي نزلت بدون اذن في مطار ليزالا يوم ٣١ كانون الأول (ديسمبر) قد قامت ، خلافا لقرارات المجلس بافراغ سبعة أطنان من الأسلحة وخمسة أجهزة استقبال لشحنها الى ستانليفيل . وذكر أنه قد وجهت من القاهرة نداءات لارسال الأسلحة والرجال لمساعدة جيزنغا وكاشامورا اللذين يرتكب نظامهما الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو . وتطرق الممثل الى بيان الأمين العام الصادر في ١ شباط (فبراير) ، فقال انه ينبغي أن نلاحظ أن دور الأمم المتحدة في حفظ النظام دور تكميلي يجب أن يمارس بالاتصال مع سلطات الجمهورية . وأشار الى أن هناك جيشا قوميا واحدا فحسب ، هو الجيش الذى يخضع لامرة رئيس الدولة ، وينبغي أن تدمج فيه الفئات المسلحة الأخرى ، أو أن تمنع من حمل السلاح ضد الدولة . وأكد وجوب احترام سيادة الكونغو في أى حل صحيح لمشاكله .

وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان المعلومات المتوفرة تدل على أن شكوى رئيس الدولة الكونغوى من قيام الجمهورية العربية المتحدة بخرق سيادة الكونغو القومية صحيحة كما يبدو . وقال عن رسالة الدول السبع المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) (م أ/ ٤٦٤١) بشأن نقل السيد لومومبا والسجناء الآخرين الى كاتانغا ، ان المشكلة الحقيقية هنا هي مشكلة احترام حقوق الانسان في الكونغو . وذكر أنه مع شجبه لأعمال العنف التي تعرض لها رئيس الوزراء السابق، فانه يستغرب من أن موقعي الرسالة لم يعربوا كذلك عن قلقهم من أعمال العنف المرتكبة في المقاطعات الخاضعة لسلطة أنصار السيد لومومبا . وقال ان أى تحقيق يقوم به الصليب الأحمر

Digitized by UNOG Library

يجب أن يتناول السجناء المعتقلين في تلك المقاطعات مثلما يتناول السيد لومومبا ورفاقه . وأكد أنه لن يتسنى شفاء الكونغو من العلل التي يعانيها الا بتشكيل حكومة مستقرة تقوم على قاعدة واسعة وتتمتع بالاحترام في المقاطعات الست ، والا بتمكن القوات القومية الكونغوية من كفالة النظام . وأوضح أن على الدول الأجنبية كما على الأمم المتحدة مساعدة السلطات الشرعية للجمهورية ، بالاتفاق التام معها ومع الاحترام المطلق لسيادة الكونغو القومية ، على اقرار السلم واعادة وحدة الدولة .

وتكلم ممثل الاكوادور، فقال ان تفكك السلطة المركزية في الكونغو لم يترك من المؤسسات الدستورية غير جزيرة صغيرة محاطة بخضم من العنف ، وان انسحاب الأمم المتحدة ، والحالة هذه ، يفتح الباب للحرب الأهلية . وبين من جهة أخرى ، أنه يتعذر على المنظمة أداء مهمتها في الكونغو مالم تمنح السلطات اللازمة ، وهذا يقتضي اتفاق الأعضاء الدائمين في المجلس . وأعرب عن أمله في أن يجد الأعضاء الدائمون ملتقى لهم بحيث يتسنى للأمم المتحدة تهيئة الظروف التي تتيح للكونغويين اختيار الشكل الذى يريدونه للوحدة القومية بالطرق الديموقراطية ودون أى تدخل أجنبي .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فرد المزاعم القائلة بتدخل بلاده في شؤون الكونغو الداخلية ، وقال انه يتبين بجلاء من تقرير السيد دايال (م أ/ ٤٦٣٠) أن المعنيين قد استأذنوا الأمين العام في النزول في ليزالا .

وجرى بين ١٠ و ١٣ شباط (فبراير) **تعميم** الوثائق الآتية :

أرسل ممثلو اندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة وسيلان وغانا وغينيا وليبيا ومالي والمغرب والهند ويوغوسلافيا ، **رسالة مؤرخة في ١٠ شباط (فبراير)** (م أ/ ٤٦٨٢) طلبوا فيها الى الأمين العام التحقيق في أنباء هرب السيد لومومبا التي قد يكون الباعث على اذاعتها هو التمهيد لاعلان نبأ وفاته . وبين الأمين العام في مذكرة له أن التعليمات اللازمة قد أرسلت الى الممثل الخاص قبل وصول الرسالة .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٨٣) ذكر فيها أن وفده ينتظر من الأمين العام التحقيق في الأنباء المتعلقة بمصير السيد لومومبا ورفاقه واعلام المجلس .

وأحال الوفد السوفياتي في ١١ شباط (فبراير) بيانا (م أ/ ٤٦٨٦) أعرب فيه عن قلقه لعدم قيام الأمين العام بتقديم المعلومات اللازمة عن مصير السيد لومومبا ، وعن أسفه لعدم العمل باقتراحه عقد جلسة سرية للمجلس فورا .

Digitized by UNOG Library

وأرسل الممثل الخاص الى الأمين العام تقريرا بشأن السيد لومومبا جرى تعميمه في ١٢ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٨٨) وذكر فيه أن السيد تشومبي رفض الاذن لممثلي لجنة التوفيق أو الصليب الأحمر بمقابلة السيد لومومبا بعد نقله الى كاتانغا . وعلى اثر اعلان وزير داخلية كاتانغا (المرفق الأول) في ١٠ شباط (فبراير) هرب السيد لومومبا وزملائه المعتقلين ، حث ممثل بعثة عملية الأمم المتحدة في اليزابيثفيل على معاملة الهاربين معاملة انسانية في حالة القبض عليهم من جديد ، وقام في اليوم التالي ، بناء على تعليمات الأمين العام ، بمساعي متكررة لنيل موعد لمقابلة السيد تشومبي . وقد رفض السيد تشومبي مقابلة الجنرال اياسو ، رئيس أركان القوة ، الذى ذهب في ١٢ شباط (فبراير) الى اليزابيثفيل لجلاء الوقائع المتعلقة بالهرب المزعوم . وسلم ممثل بعثة عملية الأمم المتحدة مذكرة شفوية (المرفق الثاني) الى السيد تشومبي طلب فيها معلومات مفصلة عن الموضوع . وصدرت في ١٣ شباط (فبراير) اضافة (م أ/ ٤٦٨٨/الاضافة ١)، تابعة لتقرير الممثل الخاص عن السيد لومومبا تضمنت بيانا صادرا عن وزير داخلية كاتانغا يعلن فيه أن لومومبا وأوكيتو ومبولو قد قتلوا على يد بعض القرويين الكاتانغيين .

وذكر الممثل الخاص في تقرير (م أ/ ٤٦٩١) صادر في ١٢ شباط (فبراير) انه نشأت في مقاطعة كاتانغا حالة حرب أهلية خطيرة ، يبدو أنها تنذر بالانتشار الى أنحاء أخرى من البلد . وقد ألغت سلطات كاتانغا اتفاقا معقودا مع الأمم المتحدة ينشيء منطقة محايدة في كاتانغا الشمالية، وقامت بشن هجوم عسكرى في المنطقة . وأرفق بالتقرير بيان صحفي صادر عن سلطات كاتانغا . وتضمنت الوثيقة م أ/ ٤٦٩١/الاضافة ١ رسالة وردت الى الممثل الخاص في ١٦ شباط (فبراير) من السيد تشومبي ، يحتج فيها الأخير على تفسير الممثل الخاص للتدابير المتخذة في كاتانغا الشمالية ، ويقول ان ما وصف بهجوم عسكرى هو في الواقع تدبير شرطي اتخذ لاخلاء الخط الحديدى الذى يربط بين لوبودى و بوكاما ، واقتضاه تقصير الأمم المتحدة في أداء واجبها .

وأرسل رئيس دولة التشاد برقية مؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٦٩٥) أعرب فيها عن معارضة حكومته في تحييد القوات المسلحة النظامية الكونغوية . وقد أذن لممثل الكونغو (برازافيل) ببسط اراء التشاد في المجلس .

وفي الجلسة ٩٣٣ المعقودة في ١٣ شباط (فبراير) اقترح الامين العام اضافة تقرير الممثل الخاص عن السيد لومومبا (م أ/ ٤٦٨٨) الى جدول الاعمال . وقال ان الأحداث المفجعة التي وردت انباؤها صباح ذلك اليوم ، تقتضي التحقيق النزيه الكامل ، وانه أوعز لذلك الى الجنرال اياسو بالبقاء في اليزابيثفيل الى ان يتمكن من متابعة أداء مهمته بالمساعدة اللازمة من السلطات

Digitized by UNOG Library

أو الى ان يتلقى تعليمات جديدة في ضوء الموقف الذى يتخذه المجلس ٠

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية فقال ان حكومته قد صدمت صدمة شديدة لنبأ وفاة باتريس لومومبا ومرافقيه الاثنين ، وان على المجلس مضاعفة جهوده لتأمين انعقاد الاتفاق على التدابير البناءة اللازمة لاقرار السلم والاستقرار في الكونغو ٠ وان على كافة الحكومات تجنب اتخاذ أية خطوات من شأنها زيادة تفاقم الحالة ٠

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فقال ان المستعمرين ارتكبوا جرائم عديدة ضد الشعوب المستعمرة ، ولكن قتل رئيس وزراء الكونغو ومساعديه قد تميز بأنه ارتكب في ظل راية الأمم المتحدة ٠ وأضاف قائلا ان اقتراح الامين العام الرامي الى اجراء تحقيق يبدو عليه طابع الرياء ؛ ونظرا الى حوادث الكونغو ، فان وفده لا يثق بالأمين العام ولا بموظفيه ٠ وقد تغيرت الحالة تغيرا جذريا ، وينبغي ان تكون للحكومات فرصة اعادة النظر في مواقفها قبل ان يتابع المجلس مناقشاته ٠

وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان وفده اصيب بصدمة شديدة لنبأ مقتل السيد لومومبا ، وان التطورات الأخيرة لتوجب على المجلس والامم المتحدة اكثر من ذى قبل القيام بمسئولياتهما تجاه الأمة والشعب الكونغوبين ٠

وقال ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان قتل رئيس الوزراء وزميليه عمدا قد أذهل الرأى العام العالمي ، وان مناقشة البند من حيث الموضوع في هذه الظروف سابقة لأوانها ٠ واقترح لذلك ارجاء الجلسة ٠

القرار المتخذ بشأن الاقتراح : اعتمد الاقتراح بأغلبية عشرة أصوات مقابل صوت واحد (ليبيريا) ، ودون امتناع أى عضو عن الاقتراح ٠

وورد بين ١٣ و ٢٠ شباط (فبراير) الرسائل التالية المتعلقة بوفاة السيد لومومبا :

ارسل رئيس الفولتا الأعلى برقية مؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) (م أ/٤٦٩٧) احتج فيها على قتل لومومبا ورفيقيه ٠

وأرسل جلالة ملك المغرب برقية مؤرخة في ١٣ شباط (فبراير) (م أ /٤٦٩٨) أعرب فيها عن سخطه لمقتل رئيس الوزراء لومومبا وزميليه السجينين ، قائلا ان هذه الجريمة تهدم الثقة بالأمم المتحدة ٠

Digitized by UNOG Library

وأرسل وزير خارجية كوبا الى رئيس المجلس برقية مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) (م أ / ٤٧٠٠) ، استنكر فيها اغتيال رئيس الوزراء لومومبا وزميليه • وقال انه يجب توقيع الجزاءات على أعضاء المجلس الدائمين المسئولين عن الجريمة بصورة رئيسية ، وان على السيد همرشولد الاستقالة من منصبه •

وأرسل مدير الشئون الخارجية بيوغوسلافيا رسالة أحيلت بتاريخ ١٣ شباط (فبراير) (م أ / ٤٧٠١) ذكر فيها أن المسئولية عن مقتل رئيس الوزراء لومومبا يتحملها جميع الذين سمحوا للأحداث بالسير في هذا الاتجاه رغم التحذيرات المتعددة ، وأن حكومته تطالب باتخاذ التدابير الشديدة لوقف تدهور الحالة •

وأرسل كاتب الدولة للرئاسة في تونس برقية مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير)(م أ/ ٤٧٠٢) أعرب فيها عن الاسف لمقتل السيد لومومبا ورفيقيه السجينين • وقال ان الحكومة التونسية ستؤيد الأمم المتحدة في جهودها التي تبذلها لاقرار السلم والشرعية •

وأرسل رئيس غينيا الى الأمين العام برقية مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٠٣) أعرب فيها عن سخطه لمقتل رئيس الوزراء لومومبا واثنين من وزرائه • وقال ان هذه الفاجعة لن تضعف من عزم الشعوب الأفريقية على التحرر من الاستعمار الذى اصبحت الأمم المتحدة ، بواسطة أمينها العام ، حاملة لرايته •

وأعلنت حكومة الاتحاد السوفياتي في بيان أحيل في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٠٤) ، أن المسئولية عن مقتل رئيس الوزراء لومومبا ورفيقيه تقع على عاتق المستعمرين ، لاسيما البلجيكيين ، الذين تصرف الأمين العام للامم المتحدة لمصلحتهم منذ بداية عملية الكونغو • وطلب الاتحاد السوفياتي ادانة بلجيكا وتوقيع الجزاءات اللازمة عليها ؛ والقبض على تشومبي وموبوتو ونزع سلاح قواتهما ؛ والمبادرة فورا الى سحب القوات البلجيكية والموظفين البلجيكيين من الكونغو ؛ وانهاء ,,عملية الامم المتحدة ,, في الكونغو في مدى شهر واحد ، واقالة السيد داغ همرشولد بوصفه مشتركا في أعمال العنف الموجهة ضد رجال الدولة الكونغويين البارزين ومنظما لها • وجاء في البيان أن حكومة الاتحاد السوفياتي لن تحتفظ بأية علاقة مع همرشولد ولن تعترف به موظفا في الأمم المتحدة • وهي مستعدة مع الدول الأخرى الصديقة للكونغو ، لاسداء كل مساعدة وتأييد ممكنين للشعب الكونغوى وحكومته الشرعية التي يرأسها انطوان جيزنغا رئيس الوزراء بالنيابة •

وأرسل رئيس مالي برقية مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٠٥) ذكر فيها أن اغتيال رئيس الوزراء لومومبا مرده الى خيانة الأمم المتحدة للمهمة التي عهدت بها اليها دول حسنة النية ،

Digitized by UNOG Library

وأعرب عن عدم ثقته بالامم المتحدة والامين العام ٠

وأصدرت حكومة تشيكوسلوفاكيا بيانا ، أحيل في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٠٧) ، تشجب فيه قتل المستعمرين البلجيكيين لرئيس الوزراء لومومبا ورفيقيه وتطالب استقالة الأمين العام واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لاقرار السلم في الكونغو ، وتذكر انها ستواصل تقديم المساعدة الفعالة للشعب الكونغوى وحكومته الشرعية في ستانليفيل ٠

وأعربت الحكومة البرازيلية في بيان أحيل في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٣) عن جزعها من الظروف المحيطة بوفاة باتريس لومومبا ٠

وأصدر رئيس ليبيريا ، بيانا مؤرخا في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٤) ، طالب فيه باجراء تحقيق دولي في وفاة السيد لومومبا ٠ وذكر ان على كافة الجماعات السياسية المتنافسة في الكونغو أن تكف عن جميع النشاطات العسكرية والسياسية وغيرها لمدة ستين يوما بموجب هدنة يقررها مجلس الأمن ، كما ان على جميع زعمائها الاجتماع بالامين العام والمجلس في مقر الأمم المتحدة لبحث الحالة بغية اقرار السلم والنظام ٠

وأرسل رئيس غينيا برقية مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٥) طالب فيها باستقالة الامين العام وأعلن أن كافة الخبراء والمستشارين الذين وضعهم الامين العام تحت تصرف غينيا قد غادروها ٠

وأرسل رئيس الصومال الى الامين العام برقية مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٦) ، أعرب فيها عن أسفه لقتل السيد لومومبا وعضوى الحكومة الكونغوية الآخرين ٠ وأكد ثقة حكومته بالامم المتحدة وأبدى ، في الوقت ذاته ، اسفه لان هذه الاخيرة لم تتخذ التدابير اللازمة بالوسائل المتوفرة لديها ٠

وأرسل ممثل البرازيل الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٧) أعرب فيها عن تأييد بلده لاقتراح الامين العام اجراء تحقيق نزيه عن مقتل السيد لومومبا ٠

وأرسل ممثل بولندا الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٨) طالب فيها باقالة السيد همرشولد الذى أذت السياسات التي اتبعها في الكونغو الى الفوضى التي بلغت أوجها بمقتل الزعماء القوميين ٠

وأرسل رئيس مجلس وزراء رومانيا الى رئيس المجلس برقية مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) (م أ/٤٧١٩) طالب فيها بشجب الجرائم التي ارتكبها المستعمرون البلجيكيون في الكونغو ،

Digitized by UNOG Library

وبنزع سلاح عصابات تشومبي — موبوتو ، واخراج الموظفين البلجيكيين وسحب القوات الاجنبية واقالة الامين العام الذى لم يقم بعمل شيء لمنع قتل رئيس الوزراء لومومبا .

وأعربت حكومة بلغاريا ، في بيان أحيل في ١٧ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢٠) ، عن سخطها لمقتل رئيس الوزراء لومومبا ورفيقيه ، كما طالبت باقالة الامين العام وبسحب قوات الامم المتحدة من الكونغو . واعلنت ان بلغاريا ستسدى كل مساعدة ممكنة لحكومة الكونغو الشرعية التي يرأسها السيد جيزنغا .

وأرسل رئيس هايتي الى الامين العام برقية مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢١) أعرب فيها عن اسفه لوفاة باتريس لومومبا ، وقال ان الامم المتحدة لا يمكنها أن تقوم بغير دور محدود في الكونغو ، وأن ايجاد حل لمصاعبه لا يقدر عليه غير الوطنيين الكونغوبين الحقيقيين .

وأرسل رئيس التوغو برقية مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢٦) أعرب فيها عن قلقه للحالة الناجمة عن مقتل باتريس لومومبا ، وقال انه يجب اعطاء الامين العام ولاية لا لبس فيها تجعل من قوة الامم المتحدة السلطة الوحيدة المسئولة عن صيانة النظام العام ، كما وأن من المهم نزع سلاح كافة الوحدات العسكرية وشبه العسكرية .

وأرسل وزير خارجية جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية برقية مؤرخة في ١٨ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢٩) شجب فيها مقتل رئيس الوزراء لومومبا وأعرب عن تأييد حكومته للاقتراحات الواردة في بيان الحكومة السوفياتية المؤرخ في ١٤ شباط (فبراير) .

وأرسل رئيس السودان برقية مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٣١) طالبها باجراء تحقيق في وفاة السيد لومومبا وذكر انه ليس في استطاعة السودان متابعة الاشتراك في تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالكونغو مالم يتلق تأكيدا تاما بأن استقلال الكونغو وسلامته الاقليمية واستقراره ستتحقق خلال مدة محددة . أما في حالة عدة تقديم مثل هذا التأكيد فان حكومته ستضطر الى سحب قواتها .

وأصدرت الحكومة النرويجية بيانا أحيل في ١٨ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٣٢) ، أعربت فيه عن قلقها لوفاة السيد لومومبا المفجعة ولآثارها في مستقبل الكونغو ، ودعت الى التأييد الكامل لعملية الامم المتحدة في الكونغو ، مع تأمين الانهاء التام لأية مساعدة انفرادية .

وأرسل وفد فينيزويلا رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٣٤) ، أعرب فيها عن أسف حكومته لوفاة باتريس لومومبا وأكد من جديد تأييدها للامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وأرسل امبراطور اثيوبيا برقية مؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) (م أ/٦ ٤٧٣٦) حث فيها على اتخاذ التدابير السريعة لاحالة قتلة رئيس الوزراء لومومبا الى العدالة ، لئلا تصاب هيبة المنظمة بضرر لا يعوض .

وأرسل وزير خارجية جمهورية بيبلوروسيا الاشتراكية السوفياتية برقية مؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) (م أ/٩ ٤٧٣٩) أعرب فيها عن سخط حكومته للجريمة التي ارتكبها الاستعماريون وعملاؤهم ، وعن تأييده للاقتراح السوفياتي المؤرخ في ١٤ شباط (فبراير) .

وفي الجلسة ٩٣٤ المعقودة في ١٥ شباط (فبراير) تكلم ممثل الولايات المتحدة فأعرب عن أسفه لأن الاتحاد السوفياتي شاء في فترة ازمة خطيرة أن ينشر بيانا هو في الواقع بمثابة اعلان حرب على الأمم المتحدة ، وقال ان الامم المتحدة ربما ارتكبت اخطاء في الكونغو ، ولكن ليس هناك ما يبرر ذلك الطعن المفرط من قبل الاتحاد السوفياتي في نزاهة الأمين العام . واذا تخلت الامم المتحدة عن متابعة جهودها في الكونغو ، فان ذلك معناه تسليم البلد للفوضى والحرب الأهلية ، ولا يمكن ان يكون هنالك من يريد حقيقة أن يقتل الافريقيون بعضهم بعضا . واستطرد قائلا ان حكومته لتأمل مخلصة ان ينضم الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة والدول الاخرى المحبة للسلم في تأييد الامم المتحدة ، فهي القوة الوحيدة القادرة على منع نشوب الحرب الاهلية في الكونغو وابعاد الحرب الباردة عنه . وقال ان الحل يجب أن يستند ، في نظر وفده ، الى أربعة مبادىء : صيانة السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي ، وعزل الكونغوبيين عن تدخل الدول الكبرى والصغرى ، واستمرار الامم المتحدة في تقديم المساعدة الفعالة ، وتسوية الخلافات السياسية الداخلية بالطرق السلمية . وأشار الى أن أول خطوة في سبيل تطبيق هذه المبادىء هي توقف كل تدخل أجنبي فورا . وطالب بالالتزام التام للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتأييد جميع الاعضاء ، باستثناء الكتلة السوفياتية ، وحظرت فيه تقديم أية مساعدة عسكرية انفرادية . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين اذا سعت بلدان أخرى قصدا الى زيادة الحالة تفاقما ، بل انها سوف تستخدم كل ما لها من نفوذ ، ان فعلت الدول الاعضاء الاخرى فعلها ، لمنع اية مساعدة انفرادية عن الكونغو ايا كان مصدرها . وأشار الممثل الى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار الحرب الاهلية وحماية المدنيين واللاجئين الأبرياء . وبين أن من واجب الامم المتحدة التشاور على الفور مع رئيس الدولة ومع الزعماء المدنيين والعسكريين الآخرين ، عند الاقتضاء ، للاتفاق على التدابير اللازمة لهذا الغرض ، كما أن من الواجب التعجيل باجراء مفاوضات ترمي الى اعادة تنظيم الجيش القومي . وقال ان وفده يؤيد تحقيق الامين العام في وفاة السيد لومومبا ،

Digitized by UNOG Library

ويرى وجوب الافراج عن جميع السجناء السياسيين تشجيعا للمصالحة السياسية والعودة الى الاجراءات الدستورية . ومما له أهميته الأساسية ان تشجع الامم المتحدة القيام بمثل هذه الجهود . ولا يمكن تنفيذ هذه التدابير بصورة فعالة الا عن طريق الأمين العام ؛ أما محاولة الحط من قدره فانها تؤدي الى تقويض دعائم مهمة الامم المتحدة في الكونغو .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان حكومته تريد تقوية الامم المتحدة . ولكن السيد همرشولد ، الذي عمل بانتظام على احباط تنفيذ قرارات المجلس ، ليس هو الامم المتحدة . ولقد استمر العدوان البلجيكي رغم الوسائل التي اتيحت للامين العام ؛ وها نحن نجد ، بعد مرور سبعة شهور على ما يسمى بعدم تدخل قيادة الامم المتحدة ، أن بلجيكا تستخدم رواندا — أوروندي قاعدة ضد الكونغو ، وتقوم علنا بتسليح قوات كاتانغا التي تنوى الاعتداء على الاقليم الخاضع للحكومة الشرعية . وقد حرمت هذه الحكومة من امكانية القيام بمهامها المعتادة في مناطق كبيرة من البلد ، وأخذت زمرة من المرتزقة خاضعة للمستعمرين البلجيكيين وحلفائهم تعمل كما يحلو لها . وقد انتهت سلسلة الخيانات مؤخرا بمقتل رئيس وزراء الحكومة الشرعية والزعيمين القوميين الآخرين ؛ فتلهم المستعمرون أملا في القضاء على خطر يهدد سياساتهم . ولا يمكن ، والحالة هذه استئناف المناقشة على الاساس السابق . فلا محل لاعطاء الأمين العام ولاية جديدة ، اذ ليس هنالك ما يضمن أنه سيغير سياسته . وقال الممثل ان من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة الجذرية لحماية الشعب الكونغوي لا لحماية المستعمرين . وبين أنه يمكن للامم المتحدة ، بعد اتخاذ هذه التدابير أن تنهي عمليتها وتترك للشعب الكونغوي أمر حل مشاكله بنفسه . وذكر أن وفده يقدم بناء على ذلك ، مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٧٠٦) :

« ان مجلس الأمن ،

« اذ يرى ان قتل رئيس وزراء جمهورية الكونغو السيد لومومبا ، ورجلي الدولة البارزين في الجمهورية ، أوكيتو ومبولو ، جريمة دولية منافية لميثاق الأمم المتحدة وخرق صارخ لاعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة ،

« يشجب بشدة أعمال بلجيكا التي أدت الى هذه الجريمة ؛

« ويرى ضرورة توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة ، على بلجيكا بوصفها دولة معتدية تهدد السلم الدولي بأعمالها ، ويطلب الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة المبادرة فورا الى توقيع هذه الجزاءات ؛

Digitized by UNOG Library

« ويوعز الى قيادة القوات الموجودة في الكونغو عملا بقرار مجلس الأمن ، القبض فورا على تشومبي وموبوتو لتقديمهما الى المحاكمة ، ونزع سلاح كل الوحدات العسكرية وقوات الدرك الخاضعة لسيطرتهما ، وتأمين نزع سلاح جميع القوات البلجيكية والموظفين البلجيكيين فورا ، واخراجهم من الكونغو ؛

« ويقرر انهاء عملية الامم المتحدة في الكونغو في غضون شهر واحد ، وسحب جميع القوات الاجنبية من هذا البلد لتمكين الشعب الكونغوى من تقرير شئونه الداخلية بنفسه ؛

« ويرى ضرورة اقالة د . همرشولد من منصب الامين العام للامم المتحدة بوصفه شريكا في العنف المرتكب ضد رجال الدولة البارزين في جمهورية الكونغو ومنظما له . »

وفي الجلسة ٩٣٥ ، المعقودة كذلك في ١٥ شباط (فبراير) تكلم الامين العام فقال ان مقتل السيد لومومبا وزميليه جريمة نكراء ضد المبادىء التي تدافع عنها المنظمة ويجب أن تدافع عنها . وأشار الى أن السيد لومومبا ، حصل على حماية الامم المتحدة عندما طلبها ، وذلك تمشيا مع المبادىء التي تدعمها المنظمة ، وأنه عقب اعتقاله ، الذى وقع بعد أن خرج من حماية الامم المتحدة ، بذلت كافة الجهود لمنحه كل حماية قانونية وانسانية ممكنة : ولم يكن للامم المتحدة بمقتضى أحكام ولايتها ، سلطة تحرير السيد لومومبا بالقوة ولا الحق في ذلك . أما الذين يهاجمون الامين العام لانه لم يتجاوز ولايته ، فليتذكروا انه ليس هو الذى قررها ، كما أن الوقائع لا تبرر تهجمات الوفد السوفياتي ، وما هذه التهجمات الا استمرار للمحاولات التي بذلت في الشطر الأول من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة بغية احداث تغيير في هيكل المنظمة يتيح للاتحاد السوفياتي النفوذ الذى ينشده والذى يتجاوز احكام الميثاق . واستطرد قائلا انه ، كما بين آنئذ ، كان يعتبر قيام عضو دائم بسحب ثقته به سببا للاستقالة ، لو أن الاتحاد السوفياتي لم يقدم ، في نفس الوقت الذى حجب فيه ثقته عن الامين العام ، على اتخاذ موقف يدل بما لا يدع مجالا للالتباس ، على انه لا يمكن تعيين أمين عام جديد ، وأنه يجب ان يتولى تسيير المنظمة على الصعيد التنفيذى ، ادارة ثلاثية ، وهي ادارة لا يمكن لها أن تعمل أو أن تهيء للبلدان غير المنحازة الاداة التي تفتقر اليها . وذكر أنه ازاء هذه الظروف ، لا يسعه ان يستقيل الا اذا رغبت في ذلك الدول غير المنحازة — وهي تؤلف أكثرية الدول الاعضاء وتعد الامم المتحدة ذات اهمية حاسمة بالنسبة اليها ويتحمل ازاءها مسئولية كبرى — وذلك حرصا على مصلحتها ومصلحة المنظمة . وتطرق الأمين العام الى التدابير المحددة اللازمة لمعالجة الحالة ، فأشار باجراء تحقيق في اغتيال السيد لومومبا وزميليه ، وبين

Digitized by UNOG Library

انه أوعز الى 'القوة' أن تقوم : بحماية السكان المدنيين من الاعتداءات الصادرة عن أيـــة وحدات مسلحة ؛ وباستخدام كل الوسائل ، الا القوة ، لمنع نشوب الاشتباكات بين الوحـدات المسلحة ؛ وباستخدام كل الوسائل ، حتى القوة ، تأييدا لاتخاذ الترتيبات المتعلقة بوقف اطلاق النار . وأشار الى أنه اقترح كذلك اتخاذ بعض الخطوات المؤدية الى اعادة تنظيم الجيـــش القومي الكونغوى وطالب بالقضاء على العنصر السياسي البلجيكي ، وأنه يأمل في أن تنال هـذه النقاط التأييد ، ويستحسن أن ينظر المجلس كذلك في امكان منح ممثليه السلطة اللازمـــة لمعالجة مسألة استيراد الاسلحة ونقل الاموال لغير اغراض الانماء الاقتصادى . وتساءل عمـــا اذا كان في امكان المجلس ان يتخطى الحقوق السيادية للجمهورية فيأمر بعقد البرلمان إن تبين ان الاقناع لا يكفي . وقال ان تأكيد الولاية مجددا أو توسيعها لن يحقق شيئا مالم يوفر المجلس كذلك الوسائل الكافية لتنفيذها .

وتكلم ممثل تركيا فقال ان الظروف المفجعة المحيطة بوفاة السيد لومومبا ستعرقل ولا شـــك عملية التوفيق في الكونغو ، وان وفده يعتقد أن الامين العام قد قدم دليلا جديدا على نزاهته وكفاءتـه في القيام بواجباته في الكونغو .

وتكلم ممثل الصين فأبدى أسفه للتهجمات الطائشة التي وجهها الاتحاد السوفياتي الـــى الأمين العام ، وقال ان الامين العام بذل قصاراه ، بولايـة ضيقة ووسائل أضيق ، لمنع طغيـان الوحشية على السياسة في الكونغو . وبين ، في هذا الصدد ، ان صيانة النظام العام لا تعني حماية دستور أو نظام حكم معين . وأشار الى أن النهج السوفياتي يسدد للمنظمة ضربة قد تكـــون قاضية ، وهو يعرض الكونغو للمزيد من الاخطار . وتطرق الى الاتهامات الموجهة الى بلجيكـا ، فاعترف بامكان توجيه النقد الى نشاطات بلجيكا في الكونغو ، ولكنه بيّن أنه لم يقدم أى دليـل على اشـتراك البلجيكيين في قتل السيد لومومبا ورفيقيه .

وتكلم ممثل فرنسا فأشار الى انه قد عرض من قبل آراء حكومته بشأن اساءة معاملة السـيد لومومبا والزعماء السياسيين الكونغوبين ، وأعرب عن رفضه للاتهامات الواهية المهينة الموجهـــة الى نزاهة الامين العام .

وتكلم ممثل الشيلي فقال ان التهجم على الامين العام يعد تهجما على المجلس والجمعيـة اللذين قام السيد همرشولد بتنفيذ قراراتهما بكل امانة . وقال ان وفده يستنكر الجريمـــــة السياسية التي وقعت مؤخرا في الكونغو ، وهو يوافق على نهج العمـــل الـــذى اقترحتـــه الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة ، فأبدى أسفه للتهجمات الطائشة التي وجهها الاتحاد السوفياتي للأمين العام ولمعاونيه ، وقال انه لا يمكن تفسير البيان السوفياتي الا بأنه محاولة لتخريب الامم المتحدة وزيادة احتمالات نشوب الصراع في الكونغو . وتطرق الى المزاعم القائلة بوجود مؤامرة استعمارية ، فقال ان الدول الناشئة ولا شك تدرك أنها لو كانت تحت ادارة الاتحاد السوفياتي بدل الدول المسماة ,, الاستعمارية ,, لكانت امكانيات نيلها الحرية القومية والشخصية الصحيحة أضعف بكثير مما اظهره واقع الحال .

وتكلم ممثل بلجيكا فقال ردا على ممثل الاتحاد السوفياتي ، ان بلجيكا تعارض اللجوء الى العنف لتسوية المشاكل السياسية ، وانه لم يكن لحكومته أى ضلع في أى قرار ادى الى اقالة السيد لومومبا سجنه فنقله الى كاتانغا فوفاته . ولفت النظر في هذا الصدد الى الفظائع المرتكبة في المقاطعة الشرقية (أوريينتال) ومقاطعة كيفو ، وحث على اتخاذ التدابير الكفيلة بالافراج عن الجنود البلجيكيين الثمانية الذين سجنوا في هاتين المقاطعتين بعد ان عبروا الحدود الكونغوية خطأ .

وتكلم ممثل المغرب بالنيابة عن وفود الدول الممثلة في مؤتمر الدار البيضاء فقال ان قتل رئيس الوزراء لومومبا ورفيقية عمدا سيؤدى الى تعبئة القومية الافريقية ضد الاستعمار الجديد وصنائعه .

وفي الجلسة ٩٣٦ المعقودة في ١٦ شباط (فبراير) تكلم ممثل الاكوادور فقال انه يؤيد اجراء تحقيق في الجريمة المرتكبة في كاتانغا . وبعد ان أبدى أسفه للهجمات التي وجهت الى الامين العام بغير مبرر ، أشار الى ان صيانة السلامة الاقليمية للكونغو وسيادته ، تقتضي اعادة النظر في سياسة المنظمة تجاه السلطات الانفصالية ، وعدم اعتراف الدول الاعضاء بحكومات المقاطعات ، وسحب الموظفين البلجيكيين . ونظرا الى عدم وجود حكومة مركزية فعالة ، فانه يترتب كذلك على الامم المتحدة تهيئة الظروف المناسبة لتمكين المؤسسات البرلمانية من القيام بوظائفها . وذكر أنه ينبغي نزع سلاح الفئات المسلحة ، ومنع تقديم أية مساعدة اجنبية انفراديه الى حكومات المقاطعات .

وتكلم ممثل غينيا فقال ان الجريمة الثلاثية في كاتانغا جاءت نتيجة خطة مشتركة وضعتها الدول الاستعمارية مع صنائعها . وطالب بمعاقبة الجناة والمبادرة فورا الى سحب الرعايا البلجيكيين من الكونغو ، وطرد المرتزقة الاجانب ، واقرار الشرعية الكونغوية ، واستقالة السيد همرشولد .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الجمهورية الملغاشية ، فشجب اعمال العنف الاخيرة في الكونغو ، وأعرب عن أمله في أن يعاقب الجناة بموجب القانون الكونغوى • وقال ان الوفد الملغاشي لا يزال يرى وجوب التماس الحل لمشكلة الكونغو وفقا للخطوط الكبرى المرسومة في مؤتمر برازافيل الذى اشتركت فيه اثنتاعشرة دولة أفريقية منها مدغشقر ، والذى انعقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ • وقد رحب هذا المؤتمر ، الذى دعي اليه ممثلو مختلف الاتجاهات السياسية في الكونغو ، بالعمل الذى تقوم به الامم المتحدة لانقاذ الكونغو من الفوضى ، وأعرب عن الأسف للمحاولة التي بذلتها وما زالت تبذلها الكتل المتنافسة لاستعمار الكونغو من جديد اما مباشرة أو عن طريق بعض الدول الآسيوية والافريقية ، وذلك رغم الجهود التي يبذلها الامين العام لمنع امتداد الحرب الباردة الى ذلك الجزء من افريقيا • واستطرد الممثل قائلا انه وان يكن من الواجب مواصلة تقديم المساعدة الفنية من الامم المتحدة ، فانه ينبغي ان لا تحل المنظمة محل السلطات الكونغوية • ويجب كذلك ان لا تتدخل اية دولة عن طريق جنودها او دبلوماسييها في شئون الكونغو الداخلية • وبين انه يمكن ايجاد حل سلمي بعقد مؤتمر طاولة مستديرة يضم ممثلي جميع الاحزاب ، مع العلم أنه قد انعقد مؤتمر طاولة مستديرة أول وتم تشكيل حكومة • وقد بقيت بعض الصعاب ، ولكن من المهم الانتظار والصبر ريثما يتم التغلب على العقبات بالتدريج • ونبه الممثل بصورة خاصة الى أن محاولة نزع سلاح الجيش القومي الكونغوى قد تسفر عن عواقب وخيمة •

وتكلم ممثل مالي فقال ان بلده لم يعد يثق بالامين العام ، وأنه لا يمكن لأية حكومة افريقية وطنية ان تثق بالامم المتحدة مالم يغير هيكلها وتبدل مفاهيمها • وذكر أنه اذا أريد تفادى الحرب الاهلية ، فان على المجلس أن يبادر فورا الى اصدار الاوامر الى قوة الامم المتحدة للحيلولة بين القوى الوطنية وبين الجماعات المسلحة الثلاث الخاضعة للقيادة الثلاثية المؤلفة من موبوتو وتشومبي وكالونجي ، والزاحفة من جهات مختلفة على الاقليم الذى يسيطر عليه السيد جيزنغا •

وفي الجلسة ٩٣٧ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل بولندا فشجب مقتل رئيس وزراء الكونغو وزعيمين قوميين آخرين ، وقال ان القوتين الحقيقيتين الوحيدتين في الكونغو هما الشعب الكونغوى والاستعماريون ، وان النزاع بينهما ليس داخليا ، وانه لا يمكن حل هذا النزاع الا باخراج الموظفين البلجيكيين ونزع سلاح العصابات العسكرية التابعة لكازافوبو وغيره من الاشخاص الذين يؤيدهم البلجيكيون • وذكر أنه كان من الممكن اتخاذ هذه التدابير لو قام الامين العام بتنفيذ الولاية التي منحه اياها المجلس • وقال ان وفده يطالب باقالة السيد همرشولد ويحث كافة البلدان على القيام مجتمعة بمساعدة الشعب الكونغوى في نضاله للتحرر من الاضطهاد الاستعمارى البلجيكي •

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الفولتا الاعلى فقال ان اغتيال باتريس لومومبا يعد نذيرا لجميع الدول الافريقية المناضلة من أجل استقلالها • وأبدى اسفه لعجز الامم المتحدة رغم الميثاق ، عن ضمان استقلال البلدان الصغيرة وأمنها • واشار ، في هذا الصدد ، الى أن مؤتمر برازافيل الذى اشترك فيه بلده ، قد شجب التدخل الخارجي في الكونغو ، حرصا منه على عدم انتماء افريقيا الى الشرق ولا الى الغرب • وذكر أن الاقتراح السوفياتي غير مقبول لأن من شأنه أن يؤدى الى انهيار المنظمة ، ولكن يجب على الغرب أن يدرك انه ، بتأييده لبلجيكا انما يعرض الامم المتحدة للخطر •

وتكلم ممثل الكونغو (برازافيل) فقال ان مؤتمر برازافيل سعى الى جمع الزعماء الكونغويين للقيام بجهد مشترك للبحث عن حل لمصاعب بلدهم ، وأن هذا المؤتمر لم ينحز الى جانب دون جانب، كما ان ممثلي كافة الاحزاب حضروا مناقشات مؤتمر الطاولة المستديرة الذى أعقبه • أما مؤتمر الدار البيضاء ، الذى لم يدع اليه غير فريق كونغوى واحد ، فقد اقترح نهجا آخر للعمل • وأشار الى أن تقرير حياد الجيش الكونغوى وغير ذلك من التدابير المقترحة من شأنها أن تخضع الكونغو للوصاية الدولية • ولا سبيل الى حل مشكلة الكونغو الا اذا قام جميع الاطراف بجهود مشتركة •

وتكلم ممثل سيلان فقال ان مقتل رئيس الوزراء لومومبا ورفيقية دفع بالكونغو الى شفا حرب أهلية ، وأن الحل ليس في انسحاب الامم المتحدة من الكونغو بل في قيام المجلس بمنحها ولاية صريحة مفصلة بشأن مهمتها • وذكر ان بلده وان لم يرض كل الرضا عن طريقة معالجة الحالة في الكونغو ، فانه لا يمكنه ، بحكم عضويته في المجلس ، أن ينتصل تماما من مسئولية عدم قيام الامانة العامة بمهامها على الوجه اللازم • وأشار الى أن وفد سيلان يرى أن الاهداف المباشرة للمجلس يجب أن تكون ما يلي : نزع سلاح كافة القوات المسلحة غير التابعة لقيادة الامم المتحدة ، في جميع انحاء الكونغو ؛ واضطلاع الامم المتحدة بالمسئولية المباشرة عن صيانة النظام العام ؛ والمبادرة فورا الى عقد البرلمان وتشكيل حكومة جديدة ؛ وتزويد تلك الحكومة بأية مساعدة تحتاج اليها لتأدية واجباتها ؛ والمبادرة فورا الى اخراج كافة الموظفين العسكريين والمستشارين السياسيين الاجانب ؛ واجراء تحقيق سريع في مقتل السيد لومومبا وزميليه •

وتكلم ممثل الغابون فقال ان حكومته تشجب العنف ، وانه واثق من أن الدول الممثلة في مؤتمر برازافيل ، ستتاح لها بمساعدة الدول الافريقية الاخرى ، فرصة مواصلة جهودها الصادقة في سبيل ايجاد حل سلمي لمشكلة الكونغو • وأشار الى أن كل محاولة عبر افريقية لفرض أى حل انما مصيرها الفشل •

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل السنغال فأبدى أسفه لوفاة السيد لومومبا ، وقال ان حكومته تطالب ارجاء المناقشة حتى استئناف الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة وذلك ليتسنى للبلدان الممثلة في مؤتمر برازافيل متابعة جهودها لايجاد حل افريقي تساهم فيه كل الدول الافريقية .

وتكلم ممثل الكاميرون فأيد هذا الطلب ، وقال ان ازمة الكونغو قد زادها تفاقما رؤساء الدول الافريقية الذين حاولوا غرس العقائد الاجنبية في افريقيا ، وانه لا يمكن انهاء هذه الأزمة الا بايجاد تسوية تتيح للكونغوبيين حل مشاكلهم في ظل الاستقلال . وأوضح أن على المجلس أن يقتصر على منح الامين العام الوسائل الكافية لمواصلة مهمته .

وتكلم ممثل السودان فطالب بأن يبادر المجلس فورا الى اجراء تحقيق في مقتل السيد لومومبا . وقال انه ينبغي ، في رأي حكومته ، القيام قبل كل شيء بعزل سائر انحاء الكونغو عن كل تدخل خارجي ، اذ أن مثل هذا التدخل ، مهما حسنت مقاصده ، لا يمكن أن يؤدي الا الى زيادة الفوضى والكدر . وأشار الى أن السودان التزم جانب الحياد الدقيق ازاء النزاع الكونغوي ولم يأذن بالعبور الى الكونغو عن طريق اقليمه الا بناء على طلب من الامين العام . الا ان التدخل مستمر رغم جهود الامين العام ، واذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنعه فسيخطر السودان ، على مضض ، الى طلب اعادة الوحدة التابعة له من قوة الامم المتحدة الى الوطن . وذكر ان حكومته تعتقد أن في وسع اصدقاء بلجيكا وحلفائها عمل الكثير في هذا المجال بمحاولة التأثير على بلجيكا عن طريق الاقناع .

وعممت في ١٧ شباط (فبراير) الوثيقة التالية :

أرسل ممثل الكونغو (ليوبولدفيل) رسالة مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢٤) طلب فيها الى الامين العام ان يعمم كوثيقة من وثائق المجلس ، رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) واردة من مساعد للممثل الخاص بشأن هبوط احدى طائرات الجمهورية العربية المتحدة في ليزالافي ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ .

وفي الجلسة ٩٣٨ المعقودة في ١٧ شباط (فبراير) تكلم ممثل ليبيريا فقال ان على الدول الاعضاء فضلا عن الزعماء الكونغوبيين ، التخلي عن المطامع الفردية وبذل جهد موحد لانقاذ الكونغو من الحرب الاهلية . وذكر ان التدابير التي اشار رئيس ليبيريا باتخاذها (م أ/٤٧١٤) تهيء اساسا للتقدم نحو ايجاد حل . وأضاف ان على المجلس اتخاذ التدابير الشديدة لتنفيذ قرار المنظمة المتعلق بسحب الموظفين البلجيكيين ، وان كلّ تدخل يقع خارج نطاق الامم المتحدة سواء قام به الاتحاد السوفياتي أو أية دولة أخرى ، سيقابل بالاستياء ويؤدي الى كارثة .

Digitized by UNOG Library

وتطرق في كلامه الى السيد همرشولد ، فقال ان وفد ليبيريا والوفود الافريقية الاخرى تـــرى وجوب منح الامين العام المزيد من السلطات لاقرار النظام والسلم في الكونغـــو .

وقال ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن بقاء البلجيكيين في الكونغو ، رغم قرارات الامم المتحدة ، قد أتاح للسيد تشومبي اعلان انفصال كاتانغا وتسليم رئيس الوزراء السيد لومومبـــا وزميليه الى السيد تشومبي ومن ثم قتلهم . وذكر أن الامم المتحدة لم تنفذ قراراتهـــــــا ، ولكن لا فائدة من المهاترة بشأن الاخطاء المرتكبة . ويترتب على المجلس ، أن يمنع وقـــوع الحرب الاهلية ويضع الأساس لحل ايجابي ، ولاسيما اذا أخذنا بعين الاعتبار العمليات التي تقوم بها سلطات كاتانغا في كاتانغا الشمالية والانباء القائلة بأن الاستعدادات جارية لمهاجمة المقاطعة الشرقية (اوريتتال) . ولذلك فان وفده يقدم ، بالاشتراك مع وفدى سيلان وليبيريـــا ، مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٧٢٢) :

ألـــــف

„ ان مجلس الأمـــن ،

„ وقد بحث الحالة القائمة في الكونغو ،

„ وقد علم مع الاسف الشديد بنبأ مقتل الزعماء الكونغويين السيد باتريس لومومبا ، والسيد موريس امبولو ، والسيد جوزيف أوكيتـــو ،

„ واذ يساوره شديد القلق لوخيم عواقب هذه الجرائم ولخطر انتشار الحـــرب الاهلية واراقة الدماء في الكونغو ، وللتهديد الموجه للسلم والأمن الدوليين ،

„ واذ يلاحظ تقرير الممثل الخاص للامين العام (م أ/ ٤٦٩١) المؤرخ في ١٢ شـــباط (فبراير) ١٩٦١ ، الذى يكشف عن نشوء حالة حرب اهلية خطيرة وعـــن الاستعـــدادات المتخذة لهذا الغرض ،

„ ١ — يحث الامم المتحدة على ان تتخذ فورا كافة التدابير المناسبة لمنع وقوع حـــرب أهلية في الكونغو ، بما فيها الترتيبات اللازمة لوقف اطلاق النار ، وانهاء كل العمليـــات العسكريـــة ، ومنـــع الاشتباكـــات ، واستخدام القوة في النهايـــة ، ان اقتضت الضـــرورة ذلك ؛

Digitized by UNOG Library

„٢ — ويحث على اتخاذ التدابير التي تكفل المبادرة فورا الى سحب واجلاء جميع العسكريين وشبه العسكريين والمستشارين السياسيين البلجيكيين والاجانب الآخرين غير التابعين لقيادة الامم المتحدة ، فضلا عن المرتزقة، من الكونغو ؛

„٣ — ويناشد جميع الدول اتخاذ التدابير الفورية الفعالة اللازمة لمنع سفر مثل هؤلاء الى الكونغو من اقاليمها ، وعدم السماح لهم بالعبور واعطائهم التسهيلات الأخرى ؛

„٤ — ويقرر أن يجرى فورا تحقيق نزيه لمعرفة ظروف وفاة السيد لومومبا وزميليه وان يعاقب مرتكبو هذه الجرائم ؛

„٥ — ويؤكد من جديد قرارات مجلس الأمن المتخذة في ١٤ و ٢٢ تموز (يوليه) و ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٠ وقرار الجمعية العامة رقم ١٤٧٤ (د ط — ٤) المتخذ في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، ويذكّر كافة الدول بالتزاماتها بمقتضى أحكام هذه القرارات .

ب — ا ء

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يساوره شديد القلق لاستمرار تدهور الحالة في الكونغو ، ولقيام ظروف تعرض السلم والنظام ووحدة الكونغو وسلامته الاقليمية للخطر الجسيم ، وتهدد السلم والأمن الدوليين ،

„ واذ يلاحظ مع الأسف والقلق الشديدين الانتهاكات المنتظمة لحقوق الانسان والحريات الاساسية والانعدام العام للشرعية في الكونغو ،

„ واذ يدرك مساس الضرورة الى اعادة المؤسسات البرلمانية في الكونغو وفقا لقانون البلد الاساسي ، لكي يتاح التعبير عن ارادة الشعب بواسطة برلمان منتخب بحرية ،

„ واذ يعرب عن اقتناعه بأن حل مشكلة الكونغو هو في يد الشعب الكونغوى نفسه ، دون تدخل من الخارج ، وبأنه لا يمكن ايجاد حل بغير التوفيق ،

„ واذ يعرب عن اقتناعه كذلك بأن فرض أى حل ، بما في ذلك تشكيل أية حكومة غير قائمة على التوفيق الحق أبعد من أن يسوى اية مشكلة ، بل وأنه ليزيد كثيرا من اخطار نشوب نزاع داخل الكونغو وقيام تهديد للسلم والأمن الدوليين ،

Digitized by UNOG Library

„١ — يحث على عقد البرلمان واتخاذ تدابير الحماية اللازمة في هذا الصدد ؛

„٢ — ويحث على اعادة تنظيم كافة الوحدات المسلحة الكونغوية والمسلحين الكونغويين واخضاعها واخضاعهم للرقابة والانضباط ، وعلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا الغرض على أسس من النزاهة والانصاف وذلك بقصد القضاء على أية امكانية لتدخل تلك الوحدات واولئك المسلحين في حياة الكونغو السياسية ؛

„٣ — ويناشد جميع الدول مد يد التعاون والمساعدة التامين واتخاذ ما يلزم من التدابير لتنفيذ هذا القرار . „

وتكلم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، فقال ان السيد همرشولد وقيادة الامم المتحدة في الكونغو قاما بدور رئيسي في الاحداث التي ادت الى مقتل رئيس الوزراء لومومبا والزعيمين الوطنيين الآخرين . وأضاف ان الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي تتيح الاساس المرضي الوحيد لمعالجة الحالة الناشئة على هذا النحو . وذكر ان للحكومة الشرعية في ستانليفيل ان تتيقن من أن تشيكوسلوفاكيا ستبذل كل ما في وسعها للوصول الى حل يكون في مصلحة الشعب الكونغوى .

وتكلم ممثل العراق فقال ان قتل باتريس لومومبا هو آخر حلقة من سلسلة أعمال تعد بلجيكا مسئولة عنها مباشرة . وذكر أن الجهود التي بذلتها بلجيكا وبذلها حلفاؤها أدت الى منع المنظمة من تنفيذ قراراتها ، والى اظهار انفصال كاتانغا وانقلاب موبوتو بمظهر الشئون الداخلية . وأضاف ان من الواجب اتخاذ التدابير الفعالة عن طريق قوة للامم المتحدة تكون مجددة الحيوية ومزودة بولاية محددة ، وفقا للمبادىء الواردة في مشروع القرار الثلاثي .

وفي الجلسة ٩٣٩ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل يوغوسلافيا فقال ان التدخل الذى قامت به بلجيكا بتأييد من الدول والمصالح الاستعمارية الاخرى ، والسياسة الخاطئة التي اتبعها موظفو الامم المتحدة المسئولون قد ولدا خطر نشوب نزاع مسلح جسيم في الكونغو. وذكر ان تصحيح هذه الحالة يقتضي نزع سلاح وتحييد كافة ما في الكونغو من الجماعات المسلحة غير الشرعية وغير الدستورية ؛ وتأمين الحياة السياسية الديموقراطية وقيام حكومة الكونغو بوظائفها تحت حماية قوات الامم المتحدة ؛ والقضاء على بقايا التدخل الاستعمارى بكافة صورها . وطالب بتوقيع الجزاءات ، عند الضرورة ، لتأمين سحب الموظفين البلجيكيين . وقال أنه ان تعذر على المجلس الوصول الى اتفاق على ذلك الحد الادنى من التدابير الواردة في مشروع القرار الذى قدمته البلدان الآسيوية والافريقية ، فيجب عقد دورة استثنائية طارئة

للجمعية العامة ، ليتسنى للمجتمع الدولي في مجموعه بذل مجهود جديد لايجاد حل للمشكلة الكونغوية .

وتكلم ممثل جمهورية افريقيا الوسطى فأعرب عن أمله في أن يكون اغتيال السيد لومومبا وزميليه محل تحقيق نزيه . وبعد أن أبدى أسفه للتدخلات الخارجية التي وصل خبر وقوعها وحث على سحب البلجيكيين دون المزيد من التأخير ، قال ان ازمة الكونغو لن تحلها المساعدة العسكرية الانفرادية المقدمة خارج نطاق الامم المتحدة ولا نزع سلاح الجيش القومي الكونغوى ، بل ينبغي أن يكون الحل حلا افريقيا يستند الى قرارات الزعماء الكونغويين انفسهم ويوصل اليه بالتعاون مع كافة الشعوب الافريقية . واقترح ارجاء المناقشة لكي يتسنى للزعماء الافريقيين اعداد برنامج يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة المستأنفة .

وعممت بين ١٨ و ٢٠ شباط (فبراير) الوثائق التالية :

أرسل رئيس غانا الى الامين العام برقية مؤرخة في ١٨ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٢٥ والاضافة ١) ، اقترح فيها الخطة التالية لتسوية الحالة في الكونغو : تنشأ قيادة جديدة للامم المتحدة ؛ تكون هذه القيادة افريقية وجوبا وتتولى كامل المسئولية عن حفظ النظام في الكونغو ؛ ينزع سلاح كافة الوحدات المسلحة الكونغوية وتعود الى ثكناتها وتسلم اسلحتها للقيادة الجديدة ؛ ويكون نزع السلاح وتسليمه اختياريين ويجريان بصورة تؤدى الى اعادة تنظيم وتدريب الجيش القومي الكونغوى ، ولكن تستخدم القوة وجوبا اذا امتنعت بعض الفئات عن التعاون ؛ ويصار وجوبا الى اخراج كل الموظفين غير الافريقيين الذين يخدمون في الجيش الكونغوى ؛ وعندما تتم السيطرة على الحالة العسكرية ، تقوم القيادة الجديدة وجوبا بالافراج عن جميع السجناء السياسيين ثم تعقد البرلمان برعايتها ؛ ويبادر جميع البعثات الدبلوماسية الاجنبية والممثلين الدبلوماسيين الاجانب الى مغادرة البلد فورا ، في الوقت الحاضر للقضاء على الحرب الباردة في الكونغو . ويقتضي تنفيذ هذه الخطة قيام الامم المتحدة بالسيطرة على المطارات الرئيسية في الكونغو .

وأرسل الممثل الخاص تقريرا مؤرخا في ١٨ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٢٧) ذكر فيه انه قد نشأت في ليوبولدفيل حالة خطيرة سببها القيام تحكما باعتقال وابعاد عدد من الشخصيات السياسية . ورغم تنفيذ تدابير الاعتقال والابعاد في جو من الكتمان ، فقد ثبت أن فريقا من السجناء قد نقل من ليوبولدفيل الى باكوانغا عاصمة ما يسمى بدولة كاساى الجنوبية التعدينية ، وان هناك شائعات متواترة تفيد ان الكثيرين منهم قد قضي عليهم حين وصولهم . وصدرت في اليوم

Digitized by UNOG Library

التالي اضافة (م أ / ٤٧٢٧ / الاضافة ١) تتضمن رسالتين مؤرختين في ١٦ شباط (فبراير) وجههما الممثل الخاص الى كل من السيد ايليو والسيد كالونجي ، وناشدهما فيهما معاملة السيد فينان والزعماء السياسيين الخمسة الآخرين الذين قيل انهم نقلوا من ليوبولدفيل الى باكوانغا معاملة انسانية لائقة ، وتطبيق القواعد العامة المنبثقة عن مبدأ احترام القانون بحقهم . وتتضمن الاضافة كذلك رسالة وجهها الامين العام الى رئيس الجمهورية واشار فيها الى أنه نظرا الى مقتل السيد لومومبا وزميليه مؤخرا في كاتانغا ، فان اعتقال ونفي الشخصيات السياسية مدعاة للقلق الشديد . وذكر أن مثل هذه الاعمال تشكل خرقا للمبادىء الاساسية التي يجب ان تراعيها كل دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . واحال الممثل الخاص في تقرير تكميلي صادر في ٢٠ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢٧ / الاضافة ٢) ، رسالة واردة من شخص اسمه السيد كابيا ، يلقب نفسه فيها بوزير العدل في دولة كاساى الجنوبية التعدينية ، ويذكر ان ستة من الزعماء السياسيين السبعة الذين نقلوا الى باكوانغا حكم عليهم بالاعدام واعدموا لجرائم ارتكبوها ضد شعب المولوبا .

وأرسلت البعثة الغانية الدائمة ، رسالة الى الامين العام مؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٣٥) ، أحالت بها قرارا اتخذ في ذلك اليوم في اجتماع عقد في أكرا وضم ممثلي البلدان التي اشتركت في مؤتمر الدار البيضاء ، والقرار يحث المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة لوقف غزو الكولونيل موبوتو للمقاطعة الشرقية (أورينتال) ولغيرها من المقاطعات الموالية للومومبا .

وأرسلت رئيسة وزراء سيلان رسالة مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) (م أ / ٤٧٤٤) عممت في ٢٢ شباط (فبراير) ، قالت فيها انه يصعب عليها أن تفهم كيف يمكن للامم المتحدة ان تبقى على الحياد في نزاع قائم بين حكومة شرعية تقدمية وبين فئات وقوى انفسامية يؤيدها الاجنبي والمستعمر والمصالح المستقرة الاخرى . وذكرت أن قتل السيد لومومبا محاولة مبيتة للقضاء على محور الوحدة والاستقلال الكونغويين . وأهم ما في الامر الآن منع تفكك الكونغو ، وتأمين سحب قوات الاستعمار والمصالح المستقرة الاجنبية ، ونزع سلاح الجيوش الخاصة .

وقدم الممثل الخاص اضافة (م أ/ ٤٦٩١ / الاضافة ٢) ، صدرت في ٢٠ شباط (فبراير) ، كوثيقة تابعة لتقريره عن التطورات الاخيرة في كاتانغا الشمالية . وذكر في هذه الاضافة ان ضابطا بلجيكيا يتولى قيادة الدرك في ميتوابا كشف لدورية تابعة للامم المتحدة التقت به في ١٧ شباط (فبراير) ان هدف الدرك هو مانونا ، وانه على قوة الامم المتحدة الا تحاول التدخل لأن هذه العملية جزء من هجوم أوسع . وقد رفض هذا الضابط الدخول في مباحثات مع قائد الامم

المتحدة في كاتانغا الشمالية . ويبدو ان الهجوم يستهدف اخضاع كامل المنطقة التي تقطنها قبيلة البالوبا .

وفي الجلسة ٩٤٠ المعقودة في ٢٠ شباط (فبراير) تكلم الامين العام فأنهى الى المجلس أن ثمة أنباء قد وردت مفادها انه أعدم في كاساى الجنوبية **ست** من الشخصيات التي كان ابعادها من ليوبولدفيل موضوع تقرير الممثل الخاص المؤرخ في ١٨ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٢٧). وقال انه أعرب في رسالته الى السيد كازافوبو عن رأيه في مثل هذه الاعمال التي تنطوي على اهدار للقيم الاساسية التي تتمسك بها الامم المتحدة ، واستدرك أن من شأن المجلس أن يقرر مدى تأثير هذا الحادث الاخير ، الذي تلا اغتيال السيد لومومبا ورفيقيه ، في قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالكونغو وبمختلف الفئات فيه .

وتكلم ممثل ليبيريا فاقترح رفع الجلسة لاتاحة اجراء المشاورات مع البلدان الافريقية .

القرار المتخذ بشأن الاقتراح الليبيري : اعتمد الاقتراح بدون اعتراض .

وفي الجلسة ٩٤١ المعقودة في اليوم ذاته ، تكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فأكد ضرورة قيام الامم المتحدة بما يلزم لوقف ذلك النوع من الاعتداءات التي أتى الامين العام على وصفها في الجلسة السابقة . وقال انه لا يجوز تجاهل انتهاكات حقوق الانسان التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وبناء على ذلك قدم باسم وفده ووفدي سيلان وليبيريا مشروع القرار التالي ، طالبا منحه الأولوية (م أ/٤٧٣٣) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يحيط علما بتقرير الامين العام (الوثيقة م أ/٤٧٢٧) المؤرخ في ١٨ شباط (فبراير) ، وبرسالته الموجهة الى مجلس الأمن والواردة في بيانه المؤرخ في ٢٠ شباط (فبراير) ،

„ واذ يبدي تأثره الشديد من الاستمرار في اغتيال الزعماء السياسيين على نطاق واسع مع التجاهل التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية ، والرأي العام العالمي ، وميثاق الامم المتحدة ،

„ واذ يدرك الخطورة القصوى للحالة القائمة في الكونغو ،

Digitized by UNOG Library

„ واذ يعرب عن تصميمه على أن يوضع حد لمثل هذه الاغتيالات ،

„ واذ يعرب عن اقتناعه بمسئولية بعض ذوى المراكز العالية عن مثل هذه الجرائم ،

„ ١ — يشجب بقوة اعمال القبض غير الشرعي على زعماء الكونغو السياسيين وابعادهم واغتيالهم ؛

„ ٢ — ويطلب الى سلطات ليوبولد فيل والبزابيثفيل وكاساى انهاء مثل هذه الاعمال فورا ؛

„ ٣ — ويطلب الى سلطات الامم المتحدة في الكونغو اتخاذ كافة التدابير الممكنة لمنع وقوع مثل هذه الاعتداءات بما في ذلك استخدام القوة في النهاية ، عند الاقتضاء؛

„ ٤ — ويقرر ان يصار الى اجراء تحقيق نزيه لتحديد المسئولية عن هذه الجرائم ، وان يعاقب مرتكبوها . „

وتكلم ممثل سيلان فقال ان الكونغو هو أحد الاقاليم المستعمرة العديدة التي اصبحت دولا مستقلة في السنوات الاخيرة ، وأن اتجاه مجرى الاحداث في الكونغو قد اختلف عنه في غيره بسبب تصميم المستعمرين على استبقاء سيطرتهم مهما كانت المناورات والجرائم التي قد يضطرون الى الالتجاء اليها . وأضاف انه لا يجوز للامم المتحدة تبرير الاعمال القاسية التي يقوم بها رئيس دولة مزعوم يعمل بالتواطؤ من اعداء بلده . وذكر ان مشروع القرار (م أ/ ٤٧٣٣) يتضمن الشروط الدنيا اللازمة لاقرار السلم والاستقرار في الكونغو .

وتكلم ممثل ليبيريا فدعا الى تأييد مشروع القرار م أ / ٤٧٣٣ . وقال انه اذا كان هذا الاقتراح مقبولا ، فانه سيقدم كذلك مشروع قرار ينص على أن يعقد المجلس اجتماعه المقبل في الكونغو أو قربه ، وذلك للاجتماع بزعماء البلد السياسيين ، بغية اقرار هيبة الامم المتحدة وسلطتها وتوفير اساس للمصالحة .

وتكلم ممثل الهند فقال ان وفده يشارك في الشعور بأن الامم المتحدة فشلت في الكونغو ، ولاسيما من حيث عجزها عن منع قتل السيد لومومبا وغيره ، ولكنه يرى أن هذا الفشل ينبغي ان يعزى الى الامم المتحدة في مجموعها ، والى اساليب الحرب الباردة التي اتبعتها مختلف الدول ، والى خطأ وقصور قرارات المجلس والجمعية . وطالب المجلس بأن يعمل بسرعة لدرء محاولات ايجاد حل عسكرى لمشكلة الكونغو . وأضاف انه يجب على الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، كما صرح رئيس وزراء الهند ، أن تستخدم القوة ان اقتضت الضرورة ؛ كما ويجب اخراج العناصر الاجنبية ، والسيطرة على الجيش الكونغوي ونزع سلاحه ؛ وعلى الامم المتحدة ان تحاول عندئذ حمل البرلمان على الانعقاد . وأوضح أن انسحاب الامم المتحدة من الكونغو يؤدي الى كارثة . وقال ان مشروع القرار م أ / ٤٧٢٢ الذي يعبر في جوهره عن رأي حكومته ، يوفر كما يبدو حلا أدنى ، وان مشروع القرار المشترك الثاني (م أ/٤٧٣٣) يثبت ان المجلس يرفض التساهل مع الفوضى والاغتيال السياسي .

وتكلم ممثل نيجيريا فقال ان من الواجب توضيح ولاية الامم المتحدة في الكونغو وتقويتها لمعالجة الحالة المتفاقمة نتيجة لعدم وجود حكومة مركزية فعالة ، ولخطر الحرب الاهلية الداهم ، ولان الجيش اصبح أكبر خطر يهدد السلم والامن . وقال ان مشروع القرار المشترك الاول (م أ/ ٤٧٢٢) يتضمن اقتراحات ترى حكومته انه لا بد منها لتوفر حل دائم .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان وفده سيؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة م أ/ ٤٧٢٢ ، لكنه يرى ان هنالك ثلاث نقاط يجب تحديدها بمزيد من الوضوح : مسئولية الامين العام عن تنفيذ القرار ، والاعتراف بأن الغرض من وجود الامم المتحدة في الكونغو هو الدفاع عن سيادته واستقلاله ، وحظر تقديم المساعدة العسكرية الخارجية سواء في صورة مواد أو رجال . وذكر انه يرى أن المقصود مما جاء في الفقرة (١) من الجزء ألف من اشارة الى استخدام القوة في النهاية ، انه لا يجوز استخدام القوة الا بعد السعي الى الاتفاق عن طريق التفاوض والتوفيق وغيرهما من الوسائل السلمية .

وتكلم ممثل تركيا فقال ان وفده سيؤيد مشروع القرار الاول (م أ/ ٤٧٢٢) الذي يجب النظر اليه ولا شك في ضوء الميثاق والقرارات السابقة التي أكدها النص من جديد . وقال ، فيما يتعلق بمشروع القرار الثاني (م أ/ ٤٧٣٣) ، أنه يقترح تعديل الفقرة(٢) كما يلي : „ ويطلب الى سلطات الكونغو „ حتى يفهم منها ان النص لا ينطبق الا على قسم واحد من البلد .

وتكلم ممثل الصين فقال ان وفده يؤيد مشروع القرار م أ/ ٤٧٣٣ في جوهره . واقترح الاستعاضة عن عبارة „كافة المعنيين في الكونغو„ بعبارة „السلطات في جميع أجزاء الكونغو„ وذلك تأكيدا لرغبة المجلس في وقف الاعمال الوحشية في كل مكان ؛ كما اقترح حذف الفقرة التالية من الديباجة : „ واذ يعرب عن اقتناعه بمسئولية بعض ذوي المراكز العالية عن مثل هذه الجرائم „ ، لئلا يترك الانطباع بأن المجلس قد كوّن رأيه قبل البدء في التحقيق . وأما

Digitized by UNOG Library

عبارة „ بما في ذلك استخدام القوة في النهاية ، عند الاقتضاء „ الواردة في الفقرة ٣ ، فتبدو متنافية مع الميثاق ، ولذلك فانه يطلب الاقتراع على هذه العبارة على حدة .

وتكلم ممثل باكستان فأبدى أسفه لان الاهتمام بالصراع بين السياسيين قد صرف الاهتمام عن آلام الكونغوبيين الذين يعيشون في ظروف من المجاعة والقلق . وقال ان هدف عملية الامم المتحدة في الكونغو تسوية الحالة في البلد ، وأن ضعف العملية كما رسمها المجلس حتى الآن ، يقوم في أن بعثتها تارة تقبل وتارة ترفض الاعتراف بأن الامم المتحدة اضطلعت في الكونغو بولاية تتجاوز احكام الميثاق ان فسرت تفسيرا قانونيا مسرفا . ولا يمكن الوصول الى حلّ الا بادارة البلد بمساعدة الامم المتحدة ليتسنى للشعب الكونغوى أن يوجد التسوية السياسية بنفسه دون أن يعترض سبيله أى تدخل خارجي ، سياسيا كان ام عسكريا . ويطوى ذلك الحل على ما يلي : سحب الموظفين البلجيكيين والاجانب الآخرين غير التابعين لسلطة الامم المتحدة ؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق في حالة عدم سحب أولئك الموظفين ؛ والتحذير من التدخل الانفرادى واعادة تنظيم القوات الكونغوية المسلحة بصورة تامة ؛ واضطلاع الامم المتحدة بالسلطة الادارية المدنية لفترة محددة ؛ ووقف ما تقوم به مختلف الاحزاب والفئات من نشاطات مخلة بالنظام العام ؛ واعادة النظام الدستورية بعد التحقق ، عن طريق الاستفتاء أو غيره ، من رأى الاهالي في طبيعة وشكل الحكم الذى يريدون .

وتكلم ممثل المغرب فقال انه اذا لم تظهر الامم المتحدة معارضتها للاستعمار الجديد ولمؤامرات الاستعمار الجديد ، فقد يتعرض وجودها ذاته للخطر ، وذكر أن تقويم الحالة التي أوجدها الاستعمار في الكونغو يحتم اتخاذ التدابير الفعالة ، ولاسيما ما يلي : شجب الاعمال الاجرامية التي ارتكبها كازافوبو وتشومبي وكالونجي واتباعهم ؛ والقبض على المجرمين ومحاكمتهم ؛ وادانة بلجيكا لتحديها قرارات الامم المتحدة ، واجراء تحقيق لاثبات الاشتراك في الجريمة من جانب الدول الاستعمارية الاخرى المتواطئة مع بلجيكا ؛ وتوقيع الجزاءات اللازمة ان أصرت بلجيكا على تجاهل هذه القرارات ؛ واجلاء الموظفين البلجيكيين ؛ والافراج عن جميع السجناء السياسيين .

وتكلم ممثل سيلان فقال ان اصحاب مشروع القرار م أ/ ٤٧٣٣ اتفقوا على تعديل الفقرة الاولى من ديباجته كما يلي : „ واذ يحيط علما بتقرير الممثل الخاص في الكونغو (الوثيقة م أ / ٤٧٢٧) المؤرخ في ١٨ شباط (فبراير) وبرسالة الامين العام الموجهة الى مجلس

Digitized by UNOG Library

الأمن والواردة في بيانه المؤرخ في ٢٠ شباط (فبراير) ، اللذين يلفتان نظر المجلس بكل الحاح الى الفظائع والاغتيالات المرتكبة في ليوبولدفيل وكاتانغا وكاساى الجنوبية في الكونغو » ؛ وكذلك تعديل الفقرة ٢ كما يلي : « يطلب الى كافة المعنيين في الكونغو انهاء مثل هذه الاعمال فورا » .

وعاد ممثل ليبيريا الى الكلام ، فقال ان الفقرة ٣ من الجزء ألف من مشروع القرار م أ / ٤٧٢٢ ، تتناول في مفهوم وفده المواد والموظفين على السواء .

وطرح الرئيس على الاقتراع اقتراح ممثل الجمهورية العربية المتحدة الرامي الى اعطاء الاولوية لمشروع القرار م أ / ٤٧٣٣ / التنقيح ١ .

القرار المتخذ بشأن الاقتراح : رفض الاقتراح اذ نال أربعة أصوات (الاتحاد السوفياتي ، والجمهورية العربية المتحدة ، وسيلان ، وليبيريا) مقابل لا شيء وامتناع سبعة اعضاء عن الاقتراع .

وفي الجلسة ٩٤٢ المعقودة في اليوم ذاته تكلم الرئيس بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة ، فقال : أولا ، ان حكومته تؤيد كونغوا متحدا ؛ وان على الامم المتحدة مساعدة الكونغويين على الوصول الى اتفاق سياسي فيما بينهم وتشجيع الجهود المبذولة لايجاد حل سياسي ، وهذا يعد الاساس الوحيد للوحدة القومية . وثانيا ، على الامم المتحدة أن تمنع منعا فعالا التدخل الاجنبي أيا كان شكله ومصدره . وثالثا ، يجب مد الكونغو بالمساعدة الكفيلة باحلال النظام والاستقرار ؛ كما أن على الامم المتحدة ان تساعد على اعادة تنظيم الجيش الكونغوي الذي لم تتح له ابدا فرصة الاستعداد لتولي المسئوليات الملقاة على عاتقه الآن وقال انه يرى لزاما عليه ، نظرا الى هذه الاهداف ، ان يرفض مشروع القرار السوفياتي (م أ/ ٤٧٠٦) . وقال عن مشروع القرار المشترك الأول (م أ/ ٤٧٢٢) انه يرى منه أن فقرات المنطوق ، ولاسيما الفقرتان ١ و ٤ من الجزء ألف والفقرة ٢ من الجزء باء ، يجب أن تفسر في ضوء احكام القرارات السابقة المشار اليها في النص والتي تقرر جميعا مبدأى التشاور والنزاهة ؛ وذكر ، على وجه التعيين ، أنه يفسر العبارة الواردة في آخر الفقرة ١ من الجزء ألف ، بانها تعني ان الامم المتحدة لن تستخدم القوة الا لمنع الاشتباك بين القوات الكونغوية المتخاصمة ، وأنه يشارك وفد الولايات المتحدة رأيه في الفقرة ٣ من الجزء ألف ، وفي مسؤولية الامين العام عن تنفيذ القرار . وأشار الى أنه سوف يقترع بتأييد المشروع شرط الأخذ بهذه التفسيرات .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الشيلي ، فقال ان مشروع قرار الاتحاد السوفياتي غير مقبول ، وقال انه رغم أسفه لخلو مشروع القرار الأول (م أ/ ٤٧٢٢) من اية اشارة الى الامين العام فانه سيقترع بتأييده ، شرط الأخذ بتفسيرات ممثلي ليبيريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا ؛ وانه يؤيد بحرارة مشروع القرار الثلاثي الثاني ولاسيما في صيغته المنقحة (م أ/ ٤٧٣٣/ التنقيح ١) ٠

وتكلم ممثل فرنسا فقال ان حكومته تؤيد اجراء تحقيق في ظروف اختفاء السيد لومومبا والشخصيتين الكونغويتين الأخريين ؛ وان حكومته حثت ، منذ بداية الأزمة الكونغوية ، على ضرورة تأمين احترام حقوق الانسان لجميع سكان الكونغو ٠ واستطرد قائلا ان فرنسا تناشد جميع الدول الامتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية مهما كانت الى الكونغو ، وهي ما فتئت تطالب ، دون انقطاع ، باحترام وحدة الكونغو وسلامته الاقليمية ، وباقرار النظام والشرعية الدستورية ، واعادة الانضباط الى صفوف الجيش الكونغوى ٠ وقال انه مهما كانت الظروف ، فان الرئيس الحالي للكونغو هو السلطة الشرعية الوحيدة للبلد ولا يمكن النجاح في المهمة بغير تعاون السلطات الشرعية التي يعود اليها خاصة ، دعوة البرلمان الى الانعقاد واتخاذ تدابير التوفيق ٠ وقال أخيرا ، ان حكومته قد احاطت علما بمعارضة ممثلي عدد كبير من البلدان الافريقية لاى حل يفرض على السلطات الكونغوية ، وبرغبتهم في وجوب اتاحة الفرصة لزعماء بلدانهم لكي يضعوا ، بالاشتراك مع الكونغويين ، خطة لتسوية الازمة الحاضرة ٠

وتكلم ممثل الصين فقال انه يرفض مشروع قرار الاتحاد السوفياتي (م أ/ ٤٧٠٦) لاتسامه بطابع هدام صرف ، وانه رغم اسفه لوجود نقاط غامضة في مشروع القرار م أ / ٤٧٢٢ ، ولعدم تعبيره عن الآراء التي أبديت في مؤتمر برازافيل ، فسوف يقترع بتأييده ، شرط الأخذ بتفسيرات ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا ٠

وتكلم ممثل الاكوادور فوافق كذلك على التفسيرات التي قدمها ممثلو ليبيريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا ، وقال انه يؤيد ، مع هذا التحفظ ، مشروع القرار م أ/ ٤٧٢٢ ٠

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فقال ان مشروع القرار الثلاثي المنقح (م أ/ ٤٧٣٣/ التنقيح١) يعبر ، رغم هناته ، عن شعور كافة المعنيين حقا بانهاء اللاشرعية في الكونغو ٠ وأضاف أن من شأن مشروع قرار وفده (م أ/ ٤٧٠٦) أن يغير الحالة تماما في الكونغو ، ويستأصل الاسباب الرئيسية للصراع ، ويخرج المستعمرين البلجيكيين ، ويقضي على عملائهم ٠

Digitized by UNOG Library

ويقر النظام العام عن طريق نزع سلاح العصابات المسلحة غير القانونية . وبين أنه بعد اتخاذ هذه التدابير ، يصير انهاء عملية الامم المتحدة لتمكين الشعب الكونغوى من تقرير شؤونه بنفسه .

وطرح مشروع قرار الاتحاد السوفياتي (م أ/٤٧٠٦) على الاقتراع .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السوفياتي : رفض مشروع القرار بأغلبية ٨ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وامتناع عضوين عن الاقتراع (الجمهورية العربية المتحدة وسيلان) .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة فأشار الى تفسير ممثل ليبيريا للفقرة ٣ من الجزء ألف من مشروع القرار م أ/٤٧٢٢ ، وقال انه مالم يدل أحد أصحاب مشروع القرار الآخرين ببيان مخالف ، فانه يرى أن المقصود به في مجموعه هو منع أى تدخل خارجي أيا كان مصدره سواء بالسلاح أو الرجال ، وانه سوف يؤيد مشروع القرار بناء على وجهة النظر هذه . وطرح على الاقتراع مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا (م أ/٤٧٢٢).

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩ أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي وفرنسا) .

وتقدم ممثل الولايات المتحدة بالتعديلات التالية (م أ/٤٧٤٠) على مشروع القرار الثاني المنقح (م أ/٤٧٣٣/التنقيح ١) : (١) اضافة عبارة „ وبالتقارير الأخرى „ بعد عبارة „ ٢٠ شباط (فبراير) „ في الفقرة الاولى من الديباجة ، وادراج كلمة „ ستانليفيل „ بعد عبارة „ الاغتيالات المرتكبة في „ ؛ (٢) حذف الفقرة الاخيرة من الديباجة ؛ (٣) واضافة عبارة „ وفقا للميثاق „ بعد كلمة „ الممكنة „ في الفقرة الثالثة من المنطوق ؛ (٤) واضافة عبارة „ والسعي الى „ بعد „ واو „ العطف في الفقرة الرابعة من المنطوق .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فرأى عدم لزوم التعديلين الاولين : ففيما يتعلق بالأول ، لم يتلق المجلس أية تقارير اخرى عن المسألة موضوع البحث ، ولا علم لديه باغتيالات مرتكبة في ستانليفيل ؛ أما فيما يتعلق بالثاني ، فمع انه لا شك في مسئولية بعض ذوى المراكز العالية ، فلا يمكن معرفة الجناة الا بعد اجراء تحقيق . وقال انه ليس لديه اعتراض مبدئي على التعديلين الثالث والرابع ، ولكنه يفضل اجراء الاقتراع على القرار دون تأخير .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل سيلان فقال انه ليس لدى اصحاب مشروع القرار بعد أن تشاوروا، أى اعتراض على التعديلين الثالث والرابع من التعديلات التي تقدمت بها الولايات المتحدة أو على تنقيح الفقرة الاخيرة من الديباجة كما يلي : ,, واذ يحيط علما بالادعاءات القائلة بمسؤولية بعض ذوى المراكز العالية عن مثل هذه الجرائم ,, ولكن نظرا الى استحالة تعديل مشروع القرار على وجه يرضي الجميع ، فانهم يؤثرون التمسك بصيغته الاصلية .

وعاد ممثل الولايات المتحدة الى الكلام فأبدى قبوله لاقتراح اصحاب مشروع القرار بشأن الفقرة الاخيرة من الديباجة . ولكنه أعرب عن أسفه لاحجامهم عن الاشارة الى ستانليفيل ، حيث تعرضت حقوق الانسان لانتهاكات اكيدة ، كما ورد في الوثيقة رقم م أ/٤٦٣٧ . واقترح ، املا في تأمين اعتماد مشروع القرار ، ان تحذف كل اشارة الى المدن وان تدرج بعد كلمتي ,, ٢٠ شباط (فبراير) ,, العبارة الآتية : ,, وتقارير اخرى تلفت نظار المجلس بكل الحاح الى الفظائع والاغتيالات المرتكبة في مختلف أنحاء الكونغو ,, .

وقبل الاقتراع على مشروع القرار الثاني المقدم من الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا (م أ/٤٧٣٣/ التنقيح ١) وعلى تعديلاته ، جرى بناء على طلب ممثل الصين ، اقتراع مستقل على عبارة ,,بما في ذلك استخدام القوة في النهاية ، عند الاقتضاء,, الواردة في الفقرة ٣ .

القرار المتخذ بشأن العبارة المقترحة : لم تعتمد العبارة اذ نالت ٥ أصوات (الاتحاد السوفياتي ، الجمهورية العربية المتحدة ، وسيلان والشيلي وليبيريا) مقابل صوت واحد (الصين) وامتناع خمسة اعضاء عن الاقتراع .

وطرح الرئيس على الاقتراع التعديل الشفوى المقدم من الولايات المتحدة والقاضي باضافة كلمات ,, وبالتقارير الاخرى ,, بعد عبارة ,, ٢٠ شباط (فبراير) ,, وابدال عبارة ,,في ليوبولدفيل وكاتانغا وكاساى الجنوبية في الكونغو ,, بعبارة ,, في مختلف انحاء الكونغو ,, .

القرار المتخذ بشأن التعديل المقدم من الولايات المتحدة : رفض التعديل اذ نال ٨ أصوات مقابل ٣ أصوات (الاتحاد السوفياتي ، والجمهورية العربية المتحدة ، وسيلان) دون امتناع أى عضو عن الاقتراع . وكان الرفض لصدور المعارضة عن احد اعضاء مجلس الامن الدائمين .

واقترح ممثل الولايات المتحدة حذف عبارة ,,تلفت نظار المجلس بالحاح الى الفظائع والاغتيالات المرتكبة في ليوبولدفيل وكاتانغا وكاساى الجنوبية في الكونغو,, والاستعاضة عنها بعبارة ,, والتقارير الاخرى ,, .

وعارض ممثل سيلان ، يؤيده في ذلك ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، اجراء اى تعديل في الفقرة الاولى من الديباجة، وقال انه يجب عدم القيام بأية محاولة لاضفاء طابع عام على المسألة ،اذ ان العالم قد صعق نتيجة لحوادث معينة .

ولاحظ ممثل تركيا ان الحوادث المعينة مدرجة في التقرير المشار اليه في الفقرة .

Digitized by UNOG Library

واعترض ممثل الاتحاد السوفياتي على التعديل باعتباره مناورة لتفادي الشجب الرسمي لاعتداءات كان الممثلون المعنيون قد أبدوا من قبل اسفهم لوقوعها .

وطرح التعديل الشفهي المقدم من الولايات المتحدة على الاقتراع .

القرار المتخذ بشأن التعديل المقدم من الولايات المتحدة : رفض التعديل اذ نال ٧ أصوات مقابل ٣ أصوات (الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وسيلان) وامتناع عضوا واحد عن الاقتراع (ليبيريا)؛ وكان الرفض لصدور المعارضة عن احد اعضاء مجلس الامن الدائمين .

وقال ممثل الاكوادور انه يؤيد التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة لاعتقاده بوجوب استنكار الفظائع حيثما وقعت ، الا انه سيقترع بتأييد مشروع القرار في صيغته الحالية لاعتقاده بأن على المجلس الا يتخلف عن شجب الفظائع التي وقعت في كاتانغا وكاساي .

وطرح على الاقتراع مشروع القرار الثلاثي الثاني (م أ/ ٤٧٣٣/ التنقيح ١)، بصيغته المعدلة بالاتفاق .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي الثاني المعدل : رفض مشروع القرار اذ نال ٦ أصوات مقابل لاشيء وامتناع ٥ اعضاء عن الاقتراع (تركيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) .

وعقب ذلك ، أعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن أسفه لأن الممثلين الذين أبدوا أسفهم للاعمال القمعية الموجهة ضد الزعماء القوميين الكونغوبيين حالوا دون شجب مثل هذه الاعمال واتخاذ التدابير اللازمة لوقفها . وقال ان وفد الاتحاد السوفياتي امتنع عن الاقتراع على القرار م أ/ ٤٧٢٢ لضعف نصه وخلوه من الواقعية ، ولكنه لم يعارضه لأنه يتضمن ادانة موضوعية لجرائم القتل المرتكبة ، وينص على السحب الفوري للموظفين البلجيكيين ، ومنع القيام بعمليات عسكرية ضد المقاطعة الشرقية (اورينتال) . واستطرد ان كل محاولة لاستعمال القوة ضد حكومة الكونغو الشرعية تشكل خرقا للقرار ، وان وفده يرحب بعدم منح القرار أية ولاية للأمين العام ، هذا فضلا عن ان القرار ليس سوى خطوة أولى في سبيل اتخاذ التدابير الأكثر جذرية التي يطالب بها الاتحاد السوفياتي .

ولاحظ ممثل الولايات المتحدة ان استعمال الاتحاد السوفياتي لحق النقض مرتين قد حال دون اعتماد اقتراحين ، وافق على أحدهما سبعة اعضاء وعلى ثانيهما ثمانية أعضاء ، ونصا على شجب اعمال الاعتقال والاعدام غير الشرعية في الكونغو .

وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة ، فقال ان وفده قد امتنع عن الاقتراع على مشروع القرار الثاني لانه يشير الى فئة محدودة من الفظائع ارتكبت في مناطق معينة في الكونغو وبالتالي فهو ذو طابع انحيازي ، بيد ان مشروع القرار مقبول لوفد المملكة المتحدة بنواحيه الاخرى جميعا .

ورحب الامين العام بمشروع القرار الثلاثي (م أ/ ٤٧٢٢) الذي اعتمده المجلس لأنه يقدم اطارا أمتن وأوضح لعمل الامم المتحدة ولو انه ، كما كانت الحال عليه مرات كثيرة من قبل ،

Digitized by UNOG Library

لا يتيح اساسا قانونيا أوسع ولا وسائل جديدة للتنفيذ • وأعرب عن أسفه لعدم اعتماد مشروع القرار المشترك الثاني (م أ/ ٤٧٣٣/ التنقيح ١) ، ولكن نظرا الى عدم وجود اختلاف في الرأى بشأن فقرات المنطوق ، فقد رأى ان له الحق في استخدامها بكل مالها من قوة معنوية • وتطرق الى الادعاءات القائلة بعدم كفاية التدابير المتخذة بعد القبض على السيد لومومبا ، فلاحظ أن الاشارة الى استخدام القوة في مشروع القرار م أ/ ٤٧٣٣ ، التي عدها اصحاب مشروع القرار بكل وضوح منطلقا جديدا يمنح حقوقا جديدة ، تؤيد وجهة النظر القائلة بوجوب اعتبار قيام الامم المتحدة بعمل عسكرى للافراج عن سجناء متهمين بارتكاب جرائم امرا يحظره الميثاق الاحيث يشكل هذا العمل جزءا من تدبير قهرى بالمعنى الوارد في الفصل السابع من الميثاق •

ورد ممثل بلجيكا التهم العديمة الاساس الموجهة ضد بلده بشأن الاغتيالات السياسية المرتكبة في الكونغو •

وأوضح ممثل الاتحاد السوفياتي انه لم تصدر الى الامانة العامة اية تعليمات تخولها اجراء أى تحقيق ، وأنه لمن السخف فعل ذلك لان الامانة العامة تحمل وزر بعض الاثم •

وقال الامين العام أن الامانة العامة لا تملك الموارد ولا الاختصاصات اللازمة للاضطلاع بمثل ذلك التحقيق ، وانه سيحيل المسألة الى اللجنة الاستشارية ويمتثل لمشورتها •

الفرع الخامس عشر

الوثائق المعممة بعد ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦١

أرسل الممثل الخاص الى السيد كالونجي رسالة مؤرخة في ٢١ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٢٧/ الاضافة ٣) ذكر فيها ان رسالة السيد كابيا تدل على حصول منتهى التحكم في محاكمة واعدام ستة من السجناء السياسيين السبعة الذين نقلوا الى باكوانغا ، كما طلب موافاته بالايضاحات الكاملة عن ظروف المحاكمة وبالمعلومات الدقيقة عن السجناء الآخرين •

وأرسل ممثل الكونغو (ليوبولد فيل) الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢١ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٤٢) ، أشار فيها الى مناقشات المجلس في ٢٠ و ٢١ شباط (فبراير) ، وقال ان السجناء الستة الذين اعدموا في باكوانغا كانوا قد نقلوا الى كاساى الجنوبية واعدموا هناك دون علم الحكومة ، وان التعليمات قد صدرت لمنع الاعتقالات التحكمية في المستقبل •

Digitized by UNOG Library

وذكر أن التحقيق جار في ظروف وفاة السيد لومومبا ، وان الحكومة ترفض المزاعم التي تتهم سلطات الجمهورية بالقتل السياسي العمدى المبيت . وأشار الممثل الى أن المجلس لم يول الاهتمام اللازم لقيام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل العسكرى وارسال شحنات الاسلحة ، ولا للتدخل الدبلوماسي والسياسي من جانب الدول الاعضاء التي اعترفت بشرعية السلطات المزعومة القائمة في المقاطعة الشرقية (أورينتال) وفي مقاطعة كيفو . وبيّن أن حكومته ترى أن احكام قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٤١) ، باستثناء فقرة واحدة فقط هي الفقرة التي تجيز استعمال القوة في النهاية لمنع وقوع حرب أهلية ، لا يجوز تطبيقها الا بالتشاور مع السلطات الشرعية للجمهورية .

وأرسل الرئيس كازافوبو الى رئيس مجلس الأمن برقية مؤرخة في ٢٢ شباط (فبراير)(م أ/ ٤٧٤٣) لاحظ فيها ان القرار المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) لم يأخذ بعين الاعتبار مقترحات لجنة التوفيق ؛ فبدلا من أن يقرر المجلس التدابير العسكرية ، كان ينبغي له أن يؤيد المفاوضات الرامية الى توسيع الحكومة المؤقتة . وأضاف أنه لا يجوز للمجلس منع الكونغو من تدبير التقنيين الذين يحتاج اليهم حيثما شاء ، كما لا يجوز له ان يجرى في اقليم الجمهورية أى تحقيق الا بموافقة مسبقة من الحكومة ؛ وبين أنه ستجرى محاكمة الجناة ومعاقبتهم في المحاكم الكونغوية المختصة . وأوضح أن الحكومة هي التي تملك عقد البرلمان والتماس مساعدة الامم المتحدة ان رأت ضرورة لذلك ، في اعادة تنظيم الوحدات المسلحة . وذكر أن الحكومة تحتج على خرق القرار لسيادة الجمهورية ، وتعلن ان الشعب الكونغوى لن يسمح ابدا بتنفيذ هذا القرار ، وتناشد الشعب ان يستعد للدفاع عن السيادة الكونغوية . وقال ان حكومة الوحدة القومية تعرض تعاونها الصادق على الامم المتحدة بمقدار الاحترام الذى يلقاه كل من مبدأى التشاور والتعاون .

وقدم الممثل الخاص تقريرا (م أ/ ٤٧٤٥ ، والاضافة ١) عمم في ٢٢ شباط (فبراير) عن الحالة في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو ، وعن أثر التطورات الاخيرة في سلامة المعتقلين السياسيين والعسكريين والفئات الأخرى من السكان ، وذكر فيه ان ممثلي الأمم المتحدة اقنعوا سلطات ستانليفيل بردع الجيش القومي الكونغوى وقوات الدرك والسكان المدنيين ، وأنشأوا منطقة محمية يستطيع الاشخاص المعرضون للتهديد أن يلتمسوا فيها الملاذ . غير أن بعض الرعايا الاجانب اعتقلوا تحكما واسيئت معاملتهم ، كما سرت اشاعات متواترة مفادها أنه تمت تصفية السجناء السياسيين والجنود البلجيكيين الثمانية المعتقلين في ستانليفيل . أما في كيفو فقد انهارت السلطة انهيارا تاما وباتت حالة السكان المدنيين حرجة . وجاء في الاضافة التي عممت في اليوم التالي ، أن الجنرال لوند ولا اعطى القنصل الفرنسي كلمة الشرف بأن الجنود البلجيكيين الثمانية ما زالوا على قيد الحياة وانهم يعاملون معاملة حسنة .

Digitized by UNOG Library

وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٤٦) طلب فيها معلومات عن تنفيذ الفقرة ٢ من الجزء ألف من قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ٠

وقدم الممثل الخاص تقريرا مؤرخا في ٢٤ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٥٠) عن حالة الحرب الاهلية في **قطاعات** اكواتور ـ المقاطعة الشرقية (أورينتال) ، وكاساى ، وكاتانغا أوضح فيه ان الحالة لا تزال خطرة ، وأن بعض بوادر التحسن قد ظهرت مع ذلك نتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها الامم المتحدة ٠ وأرفقت بالتقرير رسالتان موجهتان من الممثل الخاص الى الرئيس كازافوبو والسيد كالونجي يلفت فيهما نظرهما الى احكام قرار مجلس الأمن المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ٠ وأشارت الاضافة ١ التابعة للتقرير والصادرة في اليوم التالي ، الى وصول قوات ستانليفيل الى لولوابورغ والى استتباب النظام ٠ وأرسل الرئيس كازافوبو الى الممثل الخاص رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٥٠/ الاضافة ٢) شكا فيها من سلبية قوات الامم المتحدة وحث على اتخاذ التدابير اللازمة لاخراج المتمردين من لولوابورغ ٠ وجاء في رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط (فبراير) وواردة من السيد ايليو (م أ/ ٤٧٥٠/ الاضافة ٣) انه **اذا لم يتم اخراج** المتمردين قبل الساعة السادسة من صباح يوم ٢٦ شباط (فبراير) ، فسوف تتخلى الحكومة بمسئولياتها ٠

وأرسل الرئيس كازافوبو الى رئيس مجلس الامن برقية مؤرخة في ٢٥ شباط (فبراير)(م أ/ ٤٧٥١) طلب فيها ان ينظر جديا في الحالة الناشئة في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو نتيجة لموقف البلدان التي تؤيد المتمردين ضد الحكومة الشرعية ٠

وتضمنت الاضافة ٢ ، الصادرة في ٢٥ شباط (فبراير) ، والتابعة لتقرير الممثل الخاص عن السيد لومومبا (م أ/ ٤٦٨٨) ، نص الرسالتين المتبادلتين بين الممثل الخاص والسيد تشومبي ٠ وقد رفض هذا الاخير طلبات الممثل الخاص بشأن اعادة رفات السيد لومومبا وزميليه الى أسرهم ، وقال ان كاتانغا تعارض اجراء تحقيق دولي في ظروف وفاة السيد لومومبا ، وانه قد شرع في اجراء تحقيق قضائي محايد ٠

وأصدر الامين العام في ٢٧ شباط (فبراير) (م أ/ ٤٧٥٢) تقريرا عن بعض التدابير المتخذة بشأن تنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) جاء فيه ان الامين العام قام في ٢٢ شباط (فبراير) ، وبعد التشاور مع اللجنة الاستشارية ، بتوجيه مذكرة شفوية (المرفق الاول) الى الحكومة البلجيكية بشأن سحب الموظفين البلجيكيين من الكونغو ٠ وقد طلب في مذكرته الشفوية هذه

Digitized by UNOG Library

أن تتخذ الحكومة البلجيكية التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ألف - ٢ وألف - ٣ من القرار، ولاحظ في هذا الصدد ، أن الزامية قرارات مجلس الامن بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق توجب على الدول الاعضاء تكييف تشريعها الى الحد اللازم لانفاذها . وأبدى كذلك استعداده لتسمية موظف كبير من الامانة لمقابلة ممثلي الحكومة تيسيرا لتنفيذ القرار . وذكر ممثل بلجيكا في رده المؤرخ في ٢٧ شباط (فبراير) (المرفق الثاني) ان حكومته كانت قد جددت رغبتها في التعاون لانجاح عمل الامم المتحدة في الكونغو ، وأنها فهمت ان التدابير المقررة ستطبق على جميع الرعايا غير الكونغويين دونما تمييز . وأكد كذلك أهمية صيانة الأمن وتفادي رحيل التقنيين الاجانب الذين لا بد منهم لابقاء النشاطات الاقتصادية في الكونغو . وذكر كذلك أن بلجيكا سوف تستدعي العسكريين وشبه العسكريين الذين تملك قانونيا حق مطالبتهم بالعودة، وانها تتخذ الآن التدابير اللازمة لوقف تدبير المرتزقة . أما المواطنون البلجيكيون الذين اختارتهم السلطات الكونغوية „ مستشارين سياسيين لها „ ، فالامين العام هو صاحب الشأن في الاتفاق مع تلك السلطات على تعيين من تشمله أحكام القرار من الاشخاص الموضوعين تحت تصرف الكونغو بموجب المادة ٢٥٠ من القانون الاساسي . وتضمن المرفق الثالث رسالة موجهة الى جميع الدول الاعضاء تلفت الانظار الى الفقرتين ألف - ٢ وألف - ٣ من القرار . أما فيما يتعلق بالفقرة ألف - ١ ، فقد أوعز الامين العام الى القيادة باتخاذ التدابير المناسبة ، وأبرق الى المغرب (المرفق الخامس) والى اندونيسيا (المرفق السادس) بشأن الحاجة الى قوات ، كما وجه رسالة الى بعض الدول الافريقية (المرفق السابع) . وتأمينا للحصول على تعاون السلطات الكونغوية ، أرسل الامين العام رسالة الى رئيس الكونغو (المرفق الرابع) ، وطلب الى الممثل الخاص ان يلفت نظر سلطات الكونغو الى فحواها . وطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية بالنيابة ، بصفته الخاصة ، أن يقترح أسماء مرشحين لهيئة قضائية ثلاثية تتولى اجراء التحقيق المقرر في الفقرة ٤ . وأرسلت الى رئيس الكونغو رسالة (المرفق الثامن) تتعلق بنفي الزعماء السياسيين الكونغويين واعدامهم . ونشرت في الوثيقة م أ/٤٧٥٢/الاضافة ١، الصادرة في ٣ آذار (مارس) ، رسائل أخرى موجهة الى ممثل بلجيكا ورئيس الكونغو والسيد تشومبي . وذكر الامين العام في مذكرته الشفوية المؤرخة في ٢ آذار (مارس) والموجهة الى ممثل بلجيكا انه لا يسعه قبول وجهة النظر القائلة ان الترتيبات الثنائية المتعلقة بتعيين الموظفين البلجيكيين بموجب المادة ٢٥٠ من القانون الاساسي تجنّب الالتزامات المترتبة على بلجيكا بموجب قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) . وأضاف ان قرار المجلس غير مقيد بشرط والامم المتحدة ترى ان على الدولة العضو أن تقوم فورا ، مستعملة في ذلك كامل سلطتها ، باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق سحب رعاياها سريعا . وأعلم الامين العام كلا من الرئيس كازافوبو والسيد تشومبي ، في رسالتيه اليهما ، بموقف الحكومة البلجيكية وسأل عن ماهية التدابير التي ستتخذ في نطاق سلطاتهما لانفاذ قرار المجلس .

Digitized by UNOG Library

وقدم الممثل الخاص تقريرا مؤرخا في ٢٧ شباط (فبراير) (م أ/٤٧٥٣) ، لفت النظر فيه الى عدد من الحوادث وقعت في ليوبولدفيل في ٢٦ و ٢٧ شباط (فبراير) ، وتعرض فيها موظفو الامم المتحدة لاعتداءات وحشية واعتقالات تحكمية . وقد قامت بعثة عملية الأمم المتحدة في الكونغو بانذار قيادة الجيش القومي الكونغوى بانها ستقاوم مثل هذه الاعمال بمنتهى القوة .

وقدم الممثل الخاص اضافة رابعة مؤرخة في ٢٤ شباط (فبراير) وتابعة لتقريره عن حالة الحرب الاهلية (م أ/٤٧٥٠) ، قال فيها ان قوة الامم المتحدة قابضة فعلا على زمام الحالة العسكرية في قطاع كاسای . وأتت الاضافات الخامسة والسادسة والسابعة ، المؤرخة في ١ و ٢ و ٧ آذار (مارس) على التوالي ، على وصف التطورات التي وقعت بعد ذلك في قطاعات الاكواتور — أوريننتال وكاسای وكاتانغا . وكانت الحالة في ٧ آذار (مارس) لا تزال متوترة ، ولكن جهود الامم المتحدة حالت دون حصول اعمال عدائية .

وقدم الممثل الخاص تقريرا مؤرخا في ٢ آذار (مارس) عن المناطق المحمية التي انشأتها الامم المتحدة (م أ/٤٧٥٧/والاضافة ١) ، وصف فيه الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو لحماية الافراد من الاعتقالات التحكمية وانتهاكات حقوق الانسان ، وسرد المبادىء المتبعة في منح الحماية أو الملجأ . وأرفقت بالتقرير رسائل موجهة الى سلطات ستانليفيل وليوبولدفيل .

وأصدر الامين العام في ٣ آذار (مارس) تقريرا (م أ/٤٧٥٨) عن التطورات الاخيرة في منطقة ليوبولدفيل ، لفت الانظار فيه الى "النشرة العسكرية" الصادرة عن مقر الجيش القومي الكونغوى بتاريخ ٣ آذار (مارس) ، والتي تدعو الى مقاومة نزع سلاح الجيش القومي . وجاء في مذكرة مرفقة بالتقرير ومؤرخة في ١ آذار (مارس) ، أصدرتها وزارة الخارجية ، أن على قوات الامم المتحدة الجلاء عن منشآت القوة الجوية في نجيلي منعا للاحتكاكات . وتضمنت رسالة مرفقة مؤرخة في ٢ آذار (مارس) ، وموجهة من رئيس الكونغو الى الممثل الخاص ، احتجاجا على قيام الامم المتحدة بانشاء منطقة محمية في ليوبولدفيل . وأشار الامين العام في رده المؤرخ في ٣ آذار (مارس) ، الى ان المناطق المحمية انما انشئت في اماكن مختلفة من الكونغو خضوعا لمقتضيات حماية الافراد من الاعتقالات التحكمية ومن انتهاكات حقوق الانسان ، كما احتج فيه كذلك على الاعتداء غير المثار الذى قام به جنود الجيش القومي الكونغوى على وحدة سودانية في بانانا . وتضمنت الاضافة ١ مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ آذار (مارس) وموجهة من الامين العام الى رئيس الكونغو ، تشير الى ان منشآت القوة الجوية في نجيلي أساسية لكامل عملية الامم المتحدة النزول عند طلب الجلاء عنها . وافاد الممثل الخاص في اضافة ثانية صادرة

Digitized by UNOG Library

في ٤ آذار (مارس) ان الجيش القومي الكونغوى استأنف ضرب بانانا بالقنابل ، وان جنود هذا الجيش يهاجمون قوات الامم المتحدة في ماتادى . وجاء في تقرير آخر مؤرخ في ٦ آذار (مارس) (الاضافة ٣) ان القوات السودانية اضطرت الى الانسحاب من ماتادى .

وقدم ممثل بلجيكا مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ آذار (مارس) (م أ/٤٧٥٢/الاضافة ٢) ، رد بها على مذكرات الامين العام بشأن تنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ، وقال فيها ان الحكومة البلجيكية اصدرت الاوامر باستدعاء عسكرييها فورا الى بلجيكا ، وأنها لا تملك ارغام مواطنيها المرتزقة على العودة ، ولكنها اتخذت الخطوات اللازمة لمنع تدبيرهم ؛ اما « المستشارون السياسيون » البلجيكيون في الكونغو ، فقد جاء في المذكرة أن السلطات الكونغوية ، هي التي اختارتهم وان الحكومة البلجيكية ستسعى الى اقناعها بالمراعاة الحقة لقرارات المجلس . وأرسل رئيس الكونغو ، رسالة مؤرخة في ٦ آذار (مارس) ومرسلة (م أ/٤٧٥٢/الاضافة ٣) ردا على مذكرة الامين العام بشأن تنفيذ قرارات المجلس ، ذكر فيها انه لا يستطيع معالجة كل النقاط المثارة لانه سيتغيب بضعة ايام عن ليوبولدفيل لحضور مؤتمر تاناناريف للزعماء الكونغويين . وقال فيما يتعلق باعادة تنظيم الجيش ، أن حكومته ترى أن الجيش الكونغوى يجب أن يبقى بقيادة رئيس الجمهورية ؛ وأن اعادة التنظيم يجب أن تشمل كامل البلد بما فيه المقاطعة الشرقية (أورينتال) وكيفو وكاساى الجنوبية وكاتانغا ؛ وانه يجب انشاء مجلس قومي للدفاع يخضع لسلطة الرئيس ويضم القادة العسكريين الكونغويين وممثلي قوة الامم المتحدة ؛ وان الحكومة الكونغوية ستحتفظ بالحق في قبول أو رفض التقنيين الذين يقترحهم المجلس القومي للدفاع ويجرى تدبيرهم عن طريق الامم المتحدة . وأرسل الامين العام الى ممثل بلجيكا الدائم مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ آذار (مارس) (م أ/٤٧٥٢/الاضافة ٤) ، عن تنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) لاحظ فيها ، مع الاسف ، ان آخر مذكرة بلجيكية تركت الباب مفتوحا للشك في استعداد تلك الحكومة لتنفيذ قرار مجلس الامن . وطلب الى ممثل بلجيكا تقديم المعلومات اللازمة عن مختلف فئات المواطنين البلجيكيين في الكونغو . وانبأه بأنه عين السفير السحباني التونسي ممثلا له في المحادثات التي ستجرى في بروكسل بشأن طرق ووسائل تنفيذ القرار الذى لا يجوز طبعا ان تكون احكامه محلا للمفاوضة . وذكر ممثل بلجيكا في مذكرة شفوية مؤرخة في ٩ آذار (مارس) (ج ع/٤٧٥٢/ الاضافة ٤) ان المعلومات المطلوبة هي قيد الجمع ، وأكد من جديد رغبة حكومته في التعاون لانجاح العمل الذى تضطلع به الامم المتحدة لاقرار الأمن في الكونغو .

وأرسل الامين العام الى رئيس الكونغو برقية مؤرخة في ٥ آذار (مارس) (م أ/٤٧٥٨/ الاضافة ٤) احتج فيها على الاعمال غير الشرعية التي يقوم بها الجيش القومي الكونغوى ،

Digitized by UNOG Library

وأكد من جديد مبدأ وجوب احتفاظ الامم المتحدة بحرية التقرير التامة بشأن توزيع القـــوات القومية ، وذكر أنه اذا لم يتم تقويم الحالة في ماتادى بدون تأخير ، فستصبح المسألة موضـوع اهتمام مستعجل من جانب مجلس الأمن .

وقدم وفد الكونغو مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ آذار (مارس) (م أ/٤٧٥٨/الاضافـة ٥) ، احال فيها بيانا عن حوادث باتانا وماتادى جاء فيه أن لهذه الحوادث على ما يبدو ارتباطـا باستمرار الشك الذى يساور الجيش القومي الكونغوى في نوايا قوة الامم المتحدة بشـأن تنفيذ قرار ٢١ شباط (فبراير) . وأرسل الممثل الخاص الى الرئيس كازافوبو في تاناناريـف برقية مؤرخة في ٧ آذار (مارس) (م أ/٤٧٥٨/ الاضافة ٦) ، قال فيها ان الحوادث المؤسـفة التي وقعت في باتانا وماتادى كانت الحلقة الاخيرة من سلسلة أحداث بعثت في نفوس جنود الجيش القومي الكونغوى خوفا من الامم المتحدة . وأشار ، في هذا الصدد ، الى التفسيرات المشوهة بصورة منظمة لقرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) والى الحملة التي تشنها الصحـف الكونغوية على الامم المتحدة . وقال ان الامم المتحدة لا تستطيع السكوت عن حالة أقصيـت فيها بالقوة عن مراكز حيوية بالنسبة الى عملياتها .

وقدم الممثل الخاص تقريرا تضمنته الوثيقة م أ/٤٧٦١ الصادرة في ٨ آذار (مارس) وأعده الممثل عـن الاحداث المتصلة بوقوع الاشتباكات المسلحة بين قوات الامم المتحدة وبين القوات الكونغوية في موانداوباتانا وماتادى في ٣ — ٥ آذار (مارس) . وبعد ان أتى الممثل الخاص على وصف الحوادث وما أعقبها من مفاوضات ، لاحظ ان رئيس الوزراء بالنيابة قدم المطالـب التالية شرطا للتعاون في المستقبل بين الامم المتحدة وبين سلطات ليوبولدفيل : عدم دخـول أية ناقلة جنود تابعة للامم المتحدة الى ماتادى ؛ وتولي السلطات الكونغوية مراقبة حركـة طائرات الامم المتحدة ؛ واقامة مراقبة مشتركة على كافة المطارات والنقاط الاستراتيجية الاخـرى الخاضعة آنذاك لرقابة الامم المتحدة ؛ واخضاع كافة التحركات الدائمة لقوات الامم المتحـدة لرقابة الحكومة ؛ ولوقف قوات الامم المتحدة عن التجوال في مدينة ليوبولدفيل بسلاحها . وأرفـق بالتقرير مرفق تضمن ما يلي : بيان اذاعي مؤرخ في ٢٧ شباط (فبراير) أعلن الرئيس كازافوبو فيه أن الكونغو مهدد بوضعه تحت وصاية الامم المتحدة ، وأن بعثة عملية الامم المتحدة في الكونغـو تخون الكونغوبيين ؛ واتفاق لوقف الاعمال العدائية في ماتادى ؛ ومحضر لمؤتمر صحفي عقد فـي ٧ آذار (مارس) قال فيه وزير الداخلية بالنيابة أن هذه الحوادث أتت نتيجة مكائد حاكتهـا بعض شخصيات الامم المتحدة ، ولاسيما السيد دايال .

Digitized by UNOG Library

وقدم ممثل بلجيكا مذكرة شفوية، مؤرخة في ١٠ آذار (مارس) وواردة في الوثيقة م أ/٤٧٦٨ المعممة في ١٤ آذار (مارس) ٠ وقد جاء في هذه المذكرة، المقدمة بشأن مركز غير الكونغوبيين من سكان مقاطعة كيفو التي يغادرها الاجانب بالجملة، أن الحكومة البلجيكية تناشد الامين العام من جديد أن يتخذ التدابير الفعالة اللازمة لتأمين سلامة مواطنيها ٠ وتضمنت الوثيقة كذلك تقريرا للممثل الخاص مؤرخا في ١٣ آذار (مارس) يفيد ان مركز المواطنين الاجانب بات حرجا في المقاطعة الشرقية (أورينتال) ومقاطعة كيفو اثر اعتقال السيد لومومبا ثم اغتياله ٠ وقد تدخلت بعثة عملية الامم المتحدة لدى السلطات وطبقت تدابير الحماية رغم استحالة توفير الحماية الفردية في كل مكان ٠ وقدم ممثل بلجيكا مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ آذار (مارس) (م أ/٤٧٦٨/الاضافة ١) لاحظ فيها ان تقرير الممثل الخاص يتضمن الاعتراف بعجز بعثة عملية الامم المتحدة عن اداء مهمتها الاساسية في كيفو، ألا وهي تأمين سلامة الارواح البشرية ٠ وقدم الامين العام مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ آذار (مارس) (م أ/٤٧٦٨/ الاضافة ٢) لاحظ فيها ان الجهود المشتركة التي بذلها ممثلو بعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو قد أدت الى تحسين الحالة ٠ ومع ذلك فان حالة الأمن في كيفو لا تدعو الى الارتياح، والجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتحسينها محدودة بالوسائل المتاحة لها ٠

وعمد الامين العام في تقرير صادر في ٢٠ آذار (مارس) (م أ/٤٧٧١) واضافاته اللاحقة (الاضافات ١ و ٢ و ٣)، بشأن تنفيذ الفقرة ألف — ٤ من قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦١، الى اعلام المجلس بالتوصية التي أصدرتها اللجنة الاستشارية بشأن اختصاصات لجنة التحقيق التي استهدف القرار انشاءها، وذكر أن حكومات اثيوبيا وبورما والتوغو والمكسيك قامت بتعيين أعضاء اللجنة ٠

ولفت الامين العام أنظار أعضاء المجلس، في الوثيقة م أ/٤٧٧٥ الصادرة في ٣٠ آذار (مارس) الى الرسائل المتبادلة مع رئيس الكونغو ومع السيد بومبوكو بشأن مشكلة ماتادى ٠

ووجه الامين العام الى ممثل بلجيكا مذكرة شفوية، مؤرخة في ٢٢ آذار (مارس) وواردة في الوثيقة م أ/٤٧٧٩ الصادرة في ٣ نيسان (ابريل)، لفت فيها نظر ممثل بلجيكا الى التصريحات الصادرة عن بعض شخصيات كونغوية بشأن قواعد كيتونا وبانانا وكامينا، ولاحظ أنه لم يتلق جوابا على رسالته (م أ/٤٦٥١) المؤرخة في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١، والموجهة الى الممثل البلجيكي ٠ وقدم الممثل البلجيكي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ آذار (مارس) تضمنتها كذلك الوثيقة م أ/٤٧٧٩، ذكر فيها انه لم يطرأ اى تغيير على مركز هذه القواعد ٠ وأشار في هذا الصدد الى الرسالتين المؤرختين في ٢٨ آب (أغسطس) و ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، والمتبادلتين بين وفد بلجيكا وبين الامين العام ٠

Digitized by UNOG Library

وأرسل الامين العام الى رئيس الكونغو برقية مؤرخة في ١١ آذار (مارس) ورسالة مؤرخة في ٣١ آذار (مارس) (م أ/ ٤٧٨٠) يطلب منه فيهما بعض المعلومات عن الملازم التونسي ديماسي الذى اختطافته بعض عناصر الجيش القومي الكونغوى .

ووجه ممثل بلجيكا الى الامين العام ، مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ نيسان (ابريل) (م أ/ ٤٧٨٢) ، أحال فيها نص مذكرة قدمت الى السفير السحباني في بروكسل تؤكد أن بلجيكا تقبل بقرار مجلس الامن المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) . وقد جاء في المذكرة الشفوية ان الحكومة البلجيكية ، قررت أن تقوم ، بقدر ما يتعلق الأمر ببلجيكا ، بسحب الموظفين المشار اليهم في القرار ؛ وأنها ستساعد سلطات الامم المتحدة في حث السلطات الكونغوية على قبول وجهة نظر الامم المتحدة ؛ وأنه ينبغي اجراء محادثات بين ممثل الامين العام وبين السلطات الكونغوية والبلجيكية لكي يتم ، في أسرع وقت ممكن ، ترتيب سفر الموظفين الذين تستخدمهم السلطات الكونغوية وابدالهم بموظفين يتم توفيرهم بوساطة الامم المتحدة .

ووجه الامين العام الى مراقب جمهورية ألمانيا الاتحادية مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ نيسان (ابريل) (م أ/ ٤٧٨٩) أعلمه فيها بأن بعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو قد احتجزت مؤقتا طائرة مسجلة في الجمهورية الاتحادية مع طاقمها المؤلف من الرعايا الالمان ، وذلك للتحقيق بشأن نقل الاسلحة خلافا لقرارات المجلس والجمعية . وذكر مراقب الجمهورية الاتحادية في رده المؤرخ في ١٣ نيسان (ابريل) والمعمم في الوثيقة ذاتها ، أن حكومته ما فتئت تعتبر نفسها ملزمة بالقرارات المتعلقة بالكونغو ، وانها تصرفت وفقا لذلك ، وأن نقل الاسلحة لاغراض عسكرية بغير اذن الحكومة الاتحادية يشكل جرما بموجب القانون الالماني ، واذا اظهر التحقيق وقوع هذا الجرم ، فستتم معاقبة مرتكبيه وفقا للقانون .

وقدم الممثل الخاص بالنيابة تقريرا تضمنته الوثيقة م أ/ ٤٧٩٠ ، يتعلق باستجواب ثلاثين من المرتزقة قبض عليهم في كابالو في ٧ نيسان (ابريل) ، ويقدم معلومات عن تدبيرهم وتدريبهم واستخدامهم أثبتت ان الموظفين غير الكونغويين قد استخدموا في الهجوم الأخير الذى قامت به القوات الكاتانغية . وأرفق بالتقرير عقد تطوع موقع عليه من المرتزقة .

وقدم الممثل الخاص بالنيابة تقريرا ، تضمنته الوثيقة م أ/ ٤٧٩١ ، المعممة في ١٥ نيسان (أبريل) ، للممثل أعده عن حالة الحرب الاهلية في كاتانغا وعن التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة تنفيذا لقرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) . وقد أفيد أنه اثر قيام قوات كاتانغا باحتلال مانونا ، أرسلت قوة هندية من ليوبولدفيل الى كامينا في ٢ نيسان (ابريل) ،

Digitized by UNOG Library

كما أرسلت قوة اضافية تابعة لبعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو بطريق الجو الى كاتانغا واليزابيثفيل . وأرفقت بالتقرير رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار (مارس) من السيد تشومبي أعرب فيها عن دهشته لتهديدات البعثة لقوات كاتانغا ، وذكر ان قوات الامم المتحدة وقفت موقف التأييد السافر للقوات المتمردة .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٥ أيار (مايو) (م أ/٤٨٠٣) ، طلب فيها تقديم المعلومات الرسمية عن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) .

وأصدر الامين العام في ١٧ أيار (مايو) تقريره الثاني (م أ/٤٨٠٧) عن بعض التدابير المتخذة لتنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) . وقد ذكر فيه أن قيادة الأمم المتحدة عمدت ، بعد زيادة أفراد القوة ، الى اتخاذ تدابير أسفرت عن التخفيف بشكل محسوس من خطر نشوب حرب أهلية في كاتانغا الشمالية وكاساى الجنوبية . وتطرق الامين العام الى مهمة السفير السحباني في بروكسل ، فبين أن الحكومة البلجيكية أكدت مرارا استعدادها لتنفيذ قرار ٢١ شباط (فبراير) رغم أنها أبدت ، فيما يتعلق بتعريف طرق التنفيذ ، تلكؤا كاد في بعض الاحيان يثير الشك حتى في قبولها المبدئي للقرار . وقد عارض الامين العام وممثله هذا الموقف . ولكن رغم ان الموقف البلجيكي ، كما عبّر عنه في رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) وموجهة الى السفير السحباني ، لا يفي بما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ، فقد ظهر فيه تغير طفيف يبعث بعض الامل في اتخاذ بلجيكا لموقف يتسم بالمزيد من الايجابية . وقد قامت بعثة الامانة العامة الموفدة الى الكونغو ، التماسا للمساعدة على تنفيذ الفقرتين ألف — ٢ وباء — ٢ من القرار ، باجراء مشاورات مع رئيس الجمهورية ومع سلطات ستانليفيل واليزابيثفيل وباكوانغا . وقد قبل الرئيس ، باتفاق وقّع عليه بالاحرف الاولى في ١٧ نيسان (ابريل) (المرفق الأول) ، قرار المجلس ، ولاسيما الفقرتين ألف — ٢ وباء — ٢ منه . وستقوم الامم المتحدة بمساعدته ليعاد الى وطنهم الموظفون الاجانب الذين ورد ذكرهم في ذلك القرار ولم يجر تدبيرهم أو استدعاؤهم في ظل سلطته ، ولاعادة تنظيم الجيش القومي . كما أن الرئيس سيعيد النظر في تعيينات الموظفين الاجانب . وبعد التداول مع اللجنة الاستشارية ، أرسل الامين العام الى الرئيس رسالة (المرفق الثاني) مؤرخة في ٢٦ نيسان (ابريل) ، ينهي اليه فيها قبوله للاتفاق . أما فيما يتعلق بالفقرة ألف — ٤ ، فقد اجتمع ثلاثة من اعضاء اللجنة رسميا في نيويورك في ١١ أيار (مايو) ، وأعلن تعيين العضو الرابع في ١٨ أيار (مايو) (م أ/٤٨٠٧/الاضافة ١) .

Digitized by UNOG Library

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار (مايـــــو) (م أ/ ٤٨٠٩) طلب فيها تعميم الرسالة التي وجهها الى الامم المتحدة السيد جيزنغـــــا ، رئيس مجلس وزراء جمهورية الكونغو ، بشأن تقرير مجلس الوزراء عقد البرلمان الكونغوى في كامينـــا ٠ ورأت حكومة الاتحاد السوفياتي وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح ٠

وأرسل السيد جيزنغا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٦ أيار (مايو) ، عممت كوثيقـــة رقم م أ/ ٤٨١١ ، أعلمه فيها بقرار اعلان كامينا والمناطق المحيطة بها منطقة محايدة لعقـــــد دورة استثنائية للبرلمان ٠ وطلب الى الامين العام تعزيز قوات الامم المتحدة في كامينـــــا بوحدات من السودان وغانا وتوغو وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين سلامة كافة أعضاء البرلمان ٠

وأرسل ممثل بولندا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار (مايو) (م أ/ ٤٨١٢)، أعرب فيها عن أمله في أن يقدم ممثلو الامم المتحدة وقيادتها في الكونغو المساعدة التي طلبتهـــا حكومة الكونغو في رسالتها المؤرخة في ١٦ أيار (مايو) ٠

وأرسل ممثل تشيكوسلوفاكيـــا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار (مايـــــو) (م أ/ ٤٨١٥) أيد فيها قرار مجلس وزراء الكونغو بشأن عقد البرلمان ٠

وأرسلت بعثة البانيا الدائمة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار (مايو)(م أ/ ٤٨١٧) حثت فيها على اتخاذ التدابير اللازمة للمساعدة على عقد البرلمان الكونغوى وفقا لطلب الحكومـــة الكونغوية الوارد في رسالتها المؤرخة في ١٦ أيار (مايو)٠

وأرسل الرئيس بالنيابة للجنة التحقيق المنشأة بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة رقم ١٦٠١ (الدورة ١٥) ، الى رئيس المجلس ، رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) (م أ/ ٤٨٣٦) ، أعلمه فيها ان اللجنة عقدت أربع عشرة جلسة وانها ستواصل التحقيق في جنيـــف وبروكسل والكونغو ٠

وقدم الامين العام تقريرا (م أ/ ٤٨٤١) عمم في ٢٠ حزيران (يونيه) أعده عن تنفيـــذ الفقرة باء ـ ١ من قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ، وذكر فيه أن ممثلي سلطـــات ليوبولد فيل وسلطات ستانليفيل ، بعد أن أجروا المباحثات مع ممثليه في الكونغو ، اجتمعوا في مقر الامم المتحدة في ليوبولد فيل ، ووصلوا الى اتفاق على طرق عقد البرلمان ٠ وأرفق بالتقـــرير المذكور بيانا السيد بوليكانغو الذى يمثل سلطات ليوبولد فيل والسيد ماسينا الذى يمثل سلطـــات ستانليفيل (المرفقان الاول والثاني) ٠ وقد تكلم السيد ماسينا باسم الوفدين ، فأشاد بالامـــين

Digitized by UNOG Library

العام وبممثليه في الكونغو للمساعدة التي قدموها الى مختلف الفئات الكونغوية لتمكينها من تسوية خلافاتها بصورة سلمية ، وطلب الى بعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو اقناع سلطات كاتانغا بالاشتراك مع الوفدين لايجاد حل لمشكلة الكونغو . وتضمن المرفق الثالث نص اتفاق ١٩ حزيران (يونيه) القاضي بعقد البرلمان في جامعة لوفانيوم يوم ٢٥ حزيران (يونيه). وقام الامين العام باعلام السلطات بأنه يقبل جميع المسئوليات المترتبة على الامم المتحدة بموجب الاتفاق ، وانه سيستمر في تقديم كل مساعدة ممكنة تيسيرا لعقد البرلمان في المكان والزمان المتفق عليهما .

وأرسل ممثل كوبا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران (يونيه)(م أ/ ٤٨٤٢) قال فيها ان حكومته ترى أن قيام قوات الامم المتحدة بنزع سلاح جنود الحكومة الشرعية ، التي يرأسها رئيس الوزراء جيزنغا ، بالاضافة الى التساهل الذى تبديه مع قوات موبوتو وتشومبي وكالونجي التي تعمل على تقتيل جنود الامم المتحدة ، يعتبر خرقا واضحا لتعليمات المجلس . وأرسل الامين العام في ٢٢ حزيران (يونيه) ردا عمم في الوثيقة ذاتها ، قال فيه ان " القوة " لم تقم بنزع سلاح أية سلطة من السلطات الكونغوية ؛ وأن قيادة الامم المتحدة قامت في جميع الحالات التي قتل فيها جنود تابعون للامم المتحدة ، كما حدث مؤخرا في بور فرانكي ، باتخاذ التدابير الشديدة اللازمة دون التحيز لأى نظام من النظم السياسية التي تدعي السلطة في الكونغو .

وصدرت اضافة (م أ/ ٤٨٤١/ الاضافة ١) تابعة لتقرير الامين العام عن تنفيذ الفقرة باء — ١ من قرار المجلس المتخذ في ٢١ شباط (فبراير) ، تضمنت بيانا أدلى به السيد جيزنغا يوم ٢٣ حزيران (يونيه) وقال فيه ان الحكومة التي ألفها باتريس لومومبا حكومة وحدة قومية وانها مصممة على مواصلة جهودها لاقرار الشرعية والانسجام القومي ؛ وقد قررت الافراج عن الجنود البلجيكيين السجناء الثمانية ، وهي تقترح اعلان عفو عام عن جميع الجنود الكونغوبين في سائر انحاء الجمهورية ، كما أن نوابها البرلمانيين على استعداد للذهاب الى ليوبولدفيل حالما تتمكن الامم المتحدة من تأمين سلامتهم .

وصدرت اضافة ثانية (م أ/ ٤٨٤١/ الاضافة ٢) تابعة لتقرير الامين العام تضمنت بروتوكولا موقعا في ٢٤ حزيران (يونيه) من السيد تشومبي وممثلي سلطات ليوبولدفيل . ويتضمن البروتوكول أحكاما تتعلق بعقد البرلمان في ليوبولدفيل في أقرب موعد ممكن ، على أن تتولى الحكومة المركزية تأمين السلامة بمساعدة الامم المتحدة ؛ وانشاء حكومة جديدة ريثما يجرى اقرار دستور

Digitized by UNOG Library

جديـــد فـي مـد ى ثلاثـة شهـور ؛ والغـاء الحواجـز الجمركيـة ، وغير ذلك مـــن نواحي التوحيـــد .

وعممت في ٦ تموز (يوليه) اضافة ثالثة (م أ/ ٤٨٤١/الاضافة ٣) ، تضمنت الامر رقم ٤١ الصادر في ٥ تموز (يوليه) ١٩٦١ عن رئيس جمهورية الكونغو . ومما ينص عليه ، عقد المجلسين التشريعيين في ليوبولد فيل بتاريخ ١٥ تموز (يوليـه) ١٩٦١ على أن يحـدد رئيسا المجلسين السابقـين بالاتفاق موعد انعقاد الجلسة الاولى .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن

— • —

الفرع الأول

عرض البند على المجلس

أرسل وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ (م أ/٤٣٧٨)[1] ذكر فيها أن ثمة حالة خطيرة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر قد نشأت نتيجة للتهديدات والاعمال الانتقامية والعدوانية المتكررة الموجهة من حكومة الولايات المتحدة الى كوبا ، وطلب دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد فورا • وقال ان معالم هذه الحالة بدأت تتضح منذ أن اتخذت حكومة الثورة في كوبا التدابير اللازمة لحماية الموارد القومية وتحسين احوال الشعب الكوبي • وذكر أنه بدىء ، رغبة في تهيئة الجو الملائم لتنفيذ خطط التدخل ، في شن حملة لاثارة الشكوك في طابع الثورة القومي الديموقراطي المناهض للاقطاع • ومما اتهم الولايات المتحدة به في الرسالة انها عرضت حمايتها لبعض مجرمي الحرب الكوبيين ووفرت للعناصر المناهضة للثورة التسهيلات اللازمة ، وان طائرات قادمة من الولايات المتحدة خرقت مرارا الاقليم الجوى الكوبي ، وان الولايات المتحدة قد نفذت تهديداتها بالخنق الاقتصادى • وبين أن حكومة الثورة في كوبا تعرض هذه المسألة على مجلس الامن استنادا الى الفقرة ٤ من المادة ٣٥ ؛ والمواد ١٠٣ و ٢٤ و ٣٤ ؛ والفقرة ١ من المادة ٣٥ ؛ والمادة ٣٦ من الميثاق •

وأرسل ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى المجلس ، رسالة مؤرخة في ١٥ تموز (يوليه) (م أ/٤٣٨٨) ، أحال بها مذكرة كانت حكومته قد قدمتها الى لجنة البلدان الامريكية لشؤون السلم التابعة لمنظمة الدول الامريكية بمناسبة قيام اللجنة المذكورة بدراسة التوتر السائد في منطقة البحر الكاريبي • وجاء في المذكرة ان حكومة كوبا دأبت منذ أشهر عديدة على شن حملة شديدة منظمة من التشويهات وأنصاف الحقائق والاكاذيب البحتة على حكومة الولايات

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٢ (ج ع / ٤٤٩٤) ، الفصل السابع عشر •

Digitized by UNOG Library

المتحدة وشعبهـا ، وأن الاستمرار في هذه الحملة لا بد وأن يؤدي الى زيادة التوتـر في منطقة البحر الكاريبي . وقد سعت الولايات المتحدة ، وفقا لمبادئ منظمة الدول الامريكية ، الى تحري الوقائع والبحث عن حل للصعوبات . بيد أن الحكومة الكوبية آثرت استغلال الفرص لاثارة الريبة والعداء مستندة الى اتهامات لا أساس لها من الصحة .

الفرع الثاني

نظر المجلس في المسألة

قام مجلس الأمن في جلسته رقم ٨٧٤ المنعقدة في ١٨ تموز (يوليه) ، بادراج شكوى كوبا في جدول اعماله وبدعوة ممثلها الى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم ممثل كوبا فذهب الى ان لحكومته كل الحق في عرض شكواها على مجلس الأمن بدلا من احالتها الى منظمة الدول الامريكية ، فأحكام الفقرة ٤ من المادة ٥٢ وأحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، فضلا عن احكام المادة ١٠٢ من ميثاق منظمة الدول الامريكية تجيز لكل دولة عضو في منظمة الدول الامريكية وفي الامم المتحدة معا ان تختار الرجوع اما الى مجلس الامن واما الى منظمة الدول الامريكية ان نشأت حالة أو قام نزاع حسب مدلول المادة ٣٤ من ميثاق الامم المتحدة . وحق الخيار هذا هو في يد الدولة العضو وحدها .

وانتقل الممثل الى الكلام في موضوع شكوى حكومته ، فقال ان الولايات المتحدة تحاول اخفاء مآربها الحقيقية ، وتبرير سياسة المضايقة والعدوان التي تتبعها بتعمد تشويه طابع الثورة الكوبية وسياستها واهدافها . فقد اتهمت الدوائر الرسمية الامريكية كوبا بأنها أصبحت بلدا يدور في الفلك السوفياتي ومصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة ونصف الكرة الغربي . فنجد أن عضو مجلس الشيوخ سماذرز ، الراعي السياسي للدكتاتور الدومنيكي يقول ان الحالة في كوبا شبيهة بحالة غواتيمالا في عهد أربنز ، وان الشيوعية تعمل تدميرا في الاقتصاد الكوبي . والمقصود من هذه الادعاءات عزل وهدم الثورة الكوبية التي وضعت حدا للسيطرة الاستعمارية وغيرت الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد في سبيل مصلحة الشعب . واستطرد الممثل قائلا ان الولايات المتحدة قدمت الحماية والتسهيلات ، ولاسيما في فلوريدا ، الى عدة مئات من مجرمي الحرب ، فمكنتهم بذلك من التحليق فوق كوبا مرات عديدة . واشار بهذا الصدد الى الغارات التي قصفت فيها حقول ومصانع السكر الكوبية بالقنابل والتي وقعت بين تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٩ ونيسان (ابريل) ١٩٦٠ . وقال انه كان من نتيجة الانتهاكات المتكررة

Digitized by UNOG Library

للاقليم الجوى الكوبي ، التي جرت باشتراك مواطني الولايات المتحدة وتأييد سلطاتها ، أن خسرت كوبا أكثر من ٣٠٠ ألف طن من قصب السكر ، وقتل اشخاص كثيرون وجرح آخرون . ولفت النظر كذلك الى ما تنشره الصحف الامريكية من أنباء عن خطط الولايات المتحدة للتدخل في كوباعن طريق تنسيق التدابير الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية مع ثورة تقوم بها القوى المناهضة لكاسترو . وذكر أن التهديد بالعدوان المسلح أخذ يزداد وضوحا في نظر الشعب الكوبي .

ومضى الممثل يقول ان جانبا كبيرا من حملة الولايات المتحدة على كوبا يعزى الى معارضة قانون الاصلاح الزراعي الصادر في أيار (مايو) ١٩٥٩ وتنفيذه الذى مس المصالح الامريكية في كوبا . وقد اعترف قانون الاصلاح الزراعي بحق الملاك في الحصول على تعويض ؛ ولكن نظرا الى افتقار كوبا الى ما يكفي من الاموال السائلة لدفع التعويض نقدا ، فقد عرضت سندات قابلة للتسديد في مدى عشرين سنة . وقد عمدت الولايات المتحدة ، بعد انفاذ قانون الاصلاح الزراعي ، الى تخفيض حصة (كوتا) استيراد السكر من كوبا بصورة منفردة ، وهذا تدبير تعتبره كوبا عدوانا اقتصاديا يخالف المادتين ١٥ و ١٦ من ميثاق منظمة الدول الامريكية . كذلك قامت شركات النفط الامريكية والبريطانية بمحاولات لحرمان كوبا من الوقود وشل حياتها الاقتصادية برفضها تكرير النفط الذى اشترته كوبا من الاتحاد السوفياتي . وذكر أن حكومته عمدت ، ازاء هذا الرفض ، الى اتخاذ التدابير القانونية اللازمة بحق شركات النفط لمخالفتها المادة ٤٤ من قانون الوقود ، فأعلنت الولايات المتحدة ، اثر هذا الحادث ، حربا اقتصادية على كوبا ، وشجعت القيام بعمل عسكرى جماعي ضد كوبا في نطاق منظمة الدول الامريكية ، وأحيت مبدأ مونرو لاستخدامه اداة للسيطرة ، واتخذت موقفا عدائيا بلغ حدا استشار معه تحذيرا من الاتحاد السوفياتي . وتطرق الممثل الى المفاوضات ، فقال ان حكومته على استعداد لتسوية خلافاتها مع الولايات المتحدة بالطرق الدبلوماسية العادية ، وعلى قدم المساواة ؛ ولكن ما لا يسع حكومته أن تقبله ، هو قيام وشنطن بأية محاولة لتملي على كوبا ، على غرار الماضي ، سياستها القومية والدولية .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان حكومته لا تضمر لكوبا أية نوايا عدوانية ، وأنها لزمت جانب الحكمة والتعقل ازاء الجهد المتعمد الذى تقوم به كوبا لتسميم علاقاتها مع الولايات المتحدة . وذكر أن قرار كوبا بالالتجاء الى مجلس الامن لا ينسجم مع الالتزامات القائمة بموجب معاهدة المساعدة المتبادلة بين البلدان الامريكية وبموجب ميثاق منظمة الدول الامريكية اللذين يلزمان الدول الامريكية بحل خلافاتها عن طريق الالتجاء ، قبل كل شيء ، الى هذه المنظمة . وقال ان وفد الولايات المتحدة يرى أن المكان المناسب لبحث هذه الاتهامات

Digitized by UNOG Library

هو منظمة الدول الامريكية ، وهي تنظر حاليا في أسباب التوتر الدولي في منطقة البحر الكاريبي . وأشار الى أن من المقرر عقد اجتماع لوزراء خارجية الجمهوريات الامريكية في المستقبل القريب للنظر في التطورات الاخيرة التي تهدد التضامن القارى . وقال ان على المجلس ألا يبت بشيء ، على الاقل حتى اتمام هذه المباحثات .

وانتقل الممثل الى الرد على الاتهامات الكوبية تحديدا ، فبين النقاط التالية : أولا ، ان الحكومة الكوبية لم تطالب ابدا بتسليم الذين درجت على تسميتهم بمجرمي حرب في عهد باتيستا . ثانيا ، اتخذت احتياطات دقيقة ، وفقا لاتفاقية هافانا لعام ١٩٢٨ ، لاعمال قوانينها القومية المتعلقة بالاتجار بالذخائر والمعدات الحربية التي يمكن استخدامها في النشاطات الثورية . ثالثا ، أنشيء نظام دقيق للمراقبة منعا للتحليق بدون اذن في منطقة البحر الكاريبي ، ومع ذلك فقد حدثت ، مع الاسف ، تحليقات قليلة رغم هذه القيود . وقد رفضت كوبا من جانبها التعاون مع سلطات الولايات المتحدة لمنع هذه التحليقات . كما تبين في احدى الحالات التي اشتكت كوبا بشأنها ، أن الشخصين اللذين قاما بالتحليق هما من عملاء الحكومة الكوبية . رابعا ، ان رفض شركات النفط الامريكية تكرير النفط السوفياتي لا يشكل عملا من اعمال العدوان الاقتصادى . كما أن الحكومة الكوبية لم تأذن ، منذ قيام الثورة ، بأن يسدد لهذه الشركات غير نسبة مئوية ضئيلة من نفقات استيراد النفط الخام من فينيزويلا . وعندما استولت الحكومة الكوبية على هذه الشركات كانت مدينة لها بخمسين مليون دولار عن النفط الذى ثابرت الشركات على تزويدها به . وبيّن أن الولايات المتحدة تخالف كوبا في تفسيرها للقانون الذى تعمل الشركات بموجبه ، وتعتبر الاستيلاء على الشركات بدون تعويض عملا تحكميا وغير قانوني . خامسا ، ان تخفيض حصة (كوتا) استيراد السكر من كوبا تدبير من تدابير الحماية الذاتية له ما يبرره ، وقد اتخذته الولايات المتحدة لتأمين حاجتها من السكر نظرا الى أن اعمال كوبا جعلت الكميات الواردة منه من كوبا غير مضمونة . وأشار الى ما قاله ممثل كوبا بشأن التحذير الصادر عن الاتحاد السوفياتي ، فأعلن ان الولايات المتحدة سوف تدافع بشدة عن مبدأ مونرو الذى دونت مبادؤه في بعض المعاهدات ، ولاسيما ميثاق منظمة الدول الامريكية ومعاهدة ريو لسنة ١٩٤٧ ، حيث نص على وسائل العمل المشترك لمنع قيام نظام حكم في نصف الكرة الغربي تسيطر عليه الشيوعية الدولية .

وتكلم ممثل الارجنتين ، فقال ان المسألة المعروضة على المجلس هي مسألة في غاية الصعوبة بالنسبة الى بلاده ، لانها تتعلق بنزاع بين بلدين ترتبط الارجنتين معهما بروابط الصداقة الوثيقة . وبين أن هذه حالة غير طبيعية بين بلدين تتأكد الوحدة الراسخة لمصالحهما

Digitized by UNOG Library

من تاريخهما وجغرافيتهما وغير ذلك من العوامل الكثيرة الاخرى • وأكد ضرورة قيام الانسجام ، المستند الى المساواة والاحترام المتبادل ، بين شعوب نصف الكرة الغربي ، ورأى ان على بلدان امريكا اللاتينية الممثلة في المجلس تبعة خاصة من حيث ايجاد حل مقبول للمشكلة • وذكر أن وفده ووفد الاكوادور قد اشتركا لهذا السبب في تقديم مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٣٩٢) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد استمع الى البيانات التي ادلى بها كل من وزير خارجية كوبا وبعض اعضاء المجلس ،

„ واذ يراعي أحكام المواد ٢٤ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٥٣ و ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ،

„ واذ يراعي كذلك المادتين ٢٠ و ١٠٢ من ميثاق منظمة الدول الامريكية التي ينتمي الى عضويتها كل من كوبا والولايات المتحدة الامريكية ،

„ واذ يعرب عن قلقه الشديد للحالة القائمة بين كوبا والولايات المتحدة الامريكية ،

„ واذ يرى أن كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة بتسوية نزاعاتها الدولية عن طريق التفاوض وغيره من الوسائل السلمية بشكل لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدالة للخطر ،

„ واذ يحيط علما بأن هذه الحالة هي الآن قيد النظر في منظمة الدول الامريكية ،

„ يقرر ارجاء النظر في هذه المسألة بانتظار ورود تقرير من منظمة الدول الامريكية ؛

„ ويدعو اعضاء منظمة الدول الامريكية الى تقديم مساعدتها لايجاد حل سلمي للحالة الحاضرة وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ؛

„ ويحث ، في هذه الاثناء ، جميع الدول الاعضاء الأخرى على الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة التوتر القائم حاليا بين كوبا والولايات المتحدة • „

وأشار ممثل الارجنتين ، في معرض شرح مشروع القرار ، الى أن الصيغة المقترحة لا تنكر اختصاص مجلس الامن في معالجة الشكوى الكوبية ولا تحاول حل تلك المسألة القانونية ، مسألة

Digitized by UNOG Library

معرفة ما اذا كان البت في الامر ابتداء هو من واجب الامم المتحدة أو منظمة الدول الامريكية . وقال ان مشروع القرار يقتصر على الاحاطة علما بان منظمة الدول الامريكية تعالج المسألة ، وأن معرفة آرائها سيكون مفيدا لتمكين مجلس الامن من الحكم على المسألة على نحو أفضل . ولاحظ كذلك ان مشروع القرار ينطوي على توصيتين : توصية موجهة الى اعضاء منظمة الدول الامريكية الملزمين قانونا بالتعاون والمساعدة على ايجاد حل سلمي للمسألة ؛ وتوصية أخرى موجهة الى البلدان غير الاعضاء في منظمة الدول الامريكية ، وهي تحث هذه البلدان على الامتناع عن أي عمل من شأنه زيادة التوتر القائم بين كوبا والولايات المتحدة . يضاف الى ذلك أن مشروع القرار لا يخاطب الطرفين المعنيين ، لأن ذلك معناه اتخاذ قرار موضوعي ، مما لا يتفق ورغبة اصحاب المشروع . وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار بالاجماع .

وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الاكوادور ، فأبدى اسفه لتدهور العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة ، ورأى ان المصالحة والتسوية الودية لخلافاتهما أساسيتان وممكنتان كلتاهما . وقال ان أفضل سبيل لبلوغ الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للثورة الكوبية هو سبيل المسالمة والتوفيق وتفاوض الطرفين على قدم المساواة وعلى أساس احترام سيادتهما وسلامتهما الاقليمية واستقلالهما السياسي . واستطرد يقول ان مشروع القرار الذي اشترك وفده في تقديمه يعتبر جهدا توفيقيا يرجو أن يحظى بتأييد جميع أعضاء المجلس . وتطرق الى العلاقة بين اختصاص الامم المتحدة واختصاص المنظمات الاقليمية ، فبين ان موقف وفده يستند الى ثلاثة اعتبارات : أولا ، ان من المستصوب سياسيا ومن الجائز قانونا محاولة توسل المنظمات الاقليمية لحل النزاعات التي لا يمكن معالجتها الا بالعمل الاقليمي . والحالة القائمة بين كوبا والولايات المتحدة تدخل في هذه الفئة وينبغي بذل الجهود لتسويتها في نطاق منظمة الدول الامريكية . ثانيا ، ان الاتفاقات والهيئات الاقليمية لا تحد بأي شكل من سلطات مجلس الأمن بوصفه الهيئة العليا المسئولة عن صيانة السلم والامن ؛ كما ان على المجلس في الوقت ذاته ان يشجع التسوية السلمية للنزاعات المحلية عن طريق الهيئات الاقليمية ، أو ان يلتمس من الهيئة الاقليمية المعنية موافاته بتقرير يستنير به قبل اتخاذ أي قرار ؛ وليس في هذا أي تنازل من المجلس عن اختصاصه بل ممارسة له في الواقع . ثالثا ، ليس في احكام ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بالاتفاقات والهيئات الاقليمية ولا في الالتزامات القانونية التي تضطلع بها الدول الاعضاء في منظمة اقليمية ما يمس حق هذه الدول في الرجوع الى مجلس الأمن ، ان رأت ان الدفاع عن حقوقها ومصالحها يقتضي ذلك ، أو أن ثمة حالة معينة أو نزاعا معينا ، رغم قبولهما للمعالجة الاقليمية ، يعرضان السلم والامن الدوليين للخطر .

Digitized by UNOG Library

وفي الجلسة ٨٧٥ المنعقدة في ١٨ تموز (يوليه) تكلم ممثل ايطاليا فلاحظ أن الدول الامريكية جرت منذ عهد طويل على حل خلافاتها في نطاق منظمة الدول الامريكية ، ورأى أن الحالة القائمة بين كوبا والولايات المتحدة ينبغي ان تعالجها في مرحلتها الحالية منظمة الدول الامريكية ، لاسيما وأن المشكلة قد عرضت فعلا على المنظمة . ولا ينبغي الرجوع الى المجلس الا بعد تجربة كافة الطرق الاخرى ، والا فانه يحتمل نشوء حالة تؤدي الى تجاهل مسئوليات منظمة الدول الامريكية ووظائفها والمساس بهيبتها وفعاليتها .

ورأى ممثل فرنسا ان ممثل كوبا لم يقدم أدلة مقنعة على ارتكاب الولايات المتحدة عدوانا أو تهديدا بعدوان على كوبا ، كما أن الولايات المتحدة قدمت تأكيدات رسمية بانها لاتعتزم القيام بأي عدوان على كوبا . وقال ان وفده يرى ان على المجلس أن لا يبت في موضوع هذه المسألة ؛ والواقع أن احكام المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، تلزم الاطراف في نزاع ما بأن يلتمسوا أولا حله باللجوء الى عدة وسائل أهمها الاتفاقات والهيئات الاقليمية .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فلفت النظر كذلك الى المادة ٣٣ . وقال أنه بصرف النظر عن الالتزامات القانونية المترتبة على كوبا بحكم عضويتها في منظمة الدول الامريكية ، فان من المستحسن جدا ان تتاح للمنظمات الاقليمية فرصة تسوية النزاعات الناشبة بين اعضائها قبل الرجوع الى الامم المتحدة . وأشار الى أن المملكة المتحدة ايضا قد تعرضت لتدبير تحكمي اتخذته حكومة كوبا التي استولت على مصفاة شركة شل في كوبا متذرعة بذريعة لا يمكن لحكومته قبول صحتها .

وتكلم ممثل الصين فأعرب عن تأييده لمشروع القرار ورأى انه مهما كان من شدة الصعوبات القائمة في الوقت الحاضر بين الولايات المتحدة وكوبا ، فان في الامكان ازالتها ان بقيت مقتصرة على هذين البلدين . وأشار الى الصداقة الطويلة العهد التي تربط الصين بكل من الولايات المتحدة وكوبا ، مؤكدا ان الولايات المتحدة ليست بالبلد المعتدي ، ومذكرا بما سببته الثورة الصينية في العقد الثالث من القرن العشرين بين الصين والدول الاجنبية من شكوك متبادلة تبددت فيما بعد مع الزمن ، وأعرب عن أمله في أن يسير التطور في كوبا على نفس النمط وبنفس النجاح .

وتكلم ممثل سيلان فأوضح ان مشروع القرار لم ينكر على كوبا الحق في ان تكون قضيتها محل بحث مفصل في المجلس . وقال انه من المستحسن القيام أولا بمحاولة للمصالحة في نطاق منظمة الدول الامريكية التي باشرت في الواقع النظر في المسألة . وأشار الى أن مشروع القرار انما يقترح وقف المناقشة لهذا الغرض ، فاذا لم يتم الوصول الى تسوية مرضية ، امكن لكوبا العودة الى مجلس الامن للحصول على قرار نهائي .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل تونس فأشار الى أن توسل الهيئات أو الاتفاقات الاقليمية لا ينفي الرجوع الى هيئة مختصة تابعة للامم المتحدة ، ولاسيما مجلس الأمن ؛ ولكن نظرا الى عرض المسألة على منظمة الدول الامريكية ، فمن الحكمة ان لا يبت المجلس في موضوع المسألة حتى تعرف النتائج التي تصل اليها منظمة الدول الامريكية .

وتكلم ممثل بولندا فقال ، ان شكوى كوبا ضد الولايات المتحدة تنطوي على مشاكل سياسية وقانونية واقتصادية خطيرة تؤثر في مجرى العلاقات الدولية ، وتعتبر بالتالي ذات طابع دولي ، وأشار الى أن ممثل الولايات المتحدة لم يدحض الوقائع التي عرضها ممثل كوبا ، وأن الولايات المتحدة استعانت بعدد من التدابير الثأرية وأعمال الضغط الاقتصادي وغير الاقتصادي لارغام حكومة كوبا على تغيير سياستها الرامية الى بناء كوبا جديدة مستقلة مزدهرة . وقال ان مثل هذه الاعمال تشكل خرقا لحق كل دولة في استخدام مواردها القومية وثروتها وفقا لمصالحها وسياساتها ، وهو حق مضمون في ميثاق الامم المتحدة ، ومؤكد في قرارات الامم المتحدة وغير ذلك من الوثائق الدولية التي دخلت الولايات المتحدة طرفا فيها . وتطرق الى مسألة معرفة ما اذا كان من الواجب بحث شكوى كوبا في مجلس الامن أو في منظمة الدول الامريكية ، فأشار الى ان المادة ٢٤ من الميثاق تسند الى المجلس المسئولية الاولى عن صيانة السلم والامن الدوليين . وقال ان الميثاق يتضمن توجيهات صريحة بهذا الصدد في الفقرة ٤ من المادة ٥٢ ؛ والمادتين ٣٤ و ٣٥ . وأضاف أن أحكام المادة ١٠٣ لا تجيز ترجيح الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الاقليمية على أحكام ميثاق الامم المتحدة ، وان هذا يخول كوبا حق عرض قضيتها على المجلس .

وفي الجلسة ٨٧٦ المنعقدة في ١٩ تموز (يوليه) تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فأكد وجود براهين قاطعة على ان الولايات المتحدة لا تكتفي باتخاذ موقف عدائي من نظام الحكم القائم في كوبا ، بل انها المحركة لنشاطات التآمر والالهاء الموجهة ضد تلك الحكومة ، ان لم تكن المنظمة الحقيقية لها : وقال ان ما يقلق الولايات المتحدة ليس امكان فقدانها مركزها الاقتصادي والسياسي في كوبا فحسب ، بل وكذلك خشيتها من ان يكون في الثورة الكوبية قدوة لبلدان امريكا اللاتينية الاخرى الخاضعة منذ زمن طويل للاستغلال الاستعماري من جانب احتكارات الولايات المتحدة ، وللتدخل السياسي في شئونها الداخلية من جانب حكومة الولايات المتحدة . بيد أن شعوب امريكا اللاتينية تناضل الآن للتحرر من استعمار الولايات المتحدة الاقتصادي ومن تدخلها في شئونها . وذكر أن شعب الاتحاد السوفياتي لن يقف مكتوف الايدي ان وقع أي تدخل ضد كوبا ، بل أن الاتحاد السوفياتي ، مستندا الى قوته ، سيقدم المساعدة

Digitized by UNOG Library

اللازمة الى كوبا اذا طلبتها ، كما ستفعل البلدان الاخرى المحبة للسلم . وبيّن أن الاتحاد السوفياتي لا يهدد الولايات المتحدة بالصواريخ ؛ بل ان همه هو أن تترك كوبا وشأنها لتعمل على تقرير مصيرها بنفسها وبمنجى من تهديدات الولايات المتحدة . واستطرد الممثل السوفياتي قائلا ان الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد كوبا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وتخضع بالتالي لولاية مجلس الامن ، الذي يتحمل ، بموجب المادة ٢٤ ، المسئولية الاولى عن صيانة السلم والامن . وان المجلس في اتخاذه أي تدبير بموجب المادة ٢٤ انما يعمل بالنيابة عن جميع الدول الاعضاء ، بما فيها بلدان امريكا اللاتينية . أما اقتراح احالة المسألة الى منظمة الدول الامريكية فانه يخالف الفقرة ٤ من المادة ٥٢ والمادتين ١٠٣ و ٣٤ من الميثاق ، والغرض منه منع مجلس الامن من اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لحماية سيادة كوبا واستقلالها .

وتطرق الممثل الى مشروع القرار المشترك ، فقال ان وفده لا يستطيع الموافقة على قبول ممثل الارجنتين ان القرار ذو طابع اجرائي ؛ فليس ثمة شك في أن القرار يمس موضوع المسألة ، اذ أن الاعراب عن القلق من الحالة القائمة بين الولايات المتحدة وكوبا يمثل تقييما للمشكلة . يضاف الى ذلك انه لا صحة للقول بان منظمة الدول الامريكية قد بدأت النظر في المسألة ؛ فالمعروف ان كوبا لم تعرض شكواها على منظمة الدول الامريكية ، والمسألة التي قررت هذه المنظمة النظر فيها ليست ذات المسألة التي عرضتها كوبا على المجلس . وقال ان وفده يعارض احالة المسألة الى منظمة الدول الامريكية وفقا لرغبة الولايات المتحدة ، ويرى ان المجلس يكون قد تصرف تصرفا صحيحا ان هو شجب الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد كوبا . وقال ان المجلس ان لم يكن على استعداد لانتهاج هذا السبيل ، فعليه على الاقل ان لا يتهرب من مسئوليته . وذكر انه يقدم ، بناء على ذلك ، تعديلات (م أ/ ٤٣٩٤) على مشروع القرار المشترك تقضي بحذف الفقرتين اللتين تبدأ احداهما بعبارة „ اذ يحيط علما „ والأخرى بكلمة „ يقرر ... „ ، والاستعاضة عن عبارة „ منظمة الدول الامريكية „ بعبارة „ الامم المتحدة „ .

وقال ممثل الارجنتين انه لا يسع اصحاب مشروع القرار قبول التعديل السوفياتي لانه يستبعد كل أشارة الى امكانية العمل من جانب منظمة الدول الامريكية .

واقترع المجلس على مشروع القرار والتعديل المعروضين عليه .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثنائي والتعديل السوفياتي : رفض التعديل السوفياتي (م أ/ ٤٣٩٤) بأغلبية ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضو واحد

Digitized by UNOG Library

عـن الاقتراع (تونس) • واعتمد مشروع القرار (م أ/ ٤٣٩٢) باغلبية ٩ أصوات مقابل لاشـــيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي وبولندا) •

وعاد ممثل كوبا الى الكلام فكرر تأكيد حق بلاده في اختيار الرجوع الى مجلس الأمن وأنكـر بصورة قاطعة ان تكون المسألة حاليا قيد النظر في منظمة الدول الامريكية • وقال ان مذكرة الولايـات المتحدة قدمت الى هيئة فرعية للمنظمة المذكورة عملا بقرار اتخذ في اجتماع عقدته المنظمـــة في سانتياغو بالشيلي عام ١٩٥٩ ، وان المذكرة لا تشكل شكوى رسمية مقدمة ، كما يجب ، الـى مجلس منظمة الدول الامريكية • وبين أن حكومته وان تكن تقبل بقرار المجلس المذكور ، فانهـا تتمسك بحقها في الرجوع الى مجلس الامن •

وعاد الرئيس الى الكلام بوصفه ممثل الاكوادور ، فاحتج على اشارة الممثل السوفياتي الـى تدخل الولايات المتحدة في شئون امريكا اللاتينية • وقال ان تاريخ امريكا اللاتينية تميز دائمـا بالنضال الظافر من أجل مبدأ عدم التدخل ، وان شعوب امريكا اللاتينية ستحبط كل محاولـــة تقوم بها أية دولة للتدخل في شئونها •

الفـرع الثالـث

الرسائل الـواردة الـى المجلـــس

أنهى الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن في رسالة مؤرخة في ١٨ تمـوز (يوليـه) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٣٩٩) ، أن مجلس المنظمة المذكورة قرر ، استجابة لطلب حكومـة البيرو ، عقد اجتماع استشاري لوزراء الخارجية بغية النظر في مقتضيات التضامن القاري والدفـاع عن النظام الاقليمي والمبادىء الديموقراطية الامريكية ضد التهديدات المحتملة •

وأرسل ممثل غواتيمالا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز (يوليه) (م أ/ ٤٤٠٧) احتج فيها على اشارة ممثل كوبا الى غواتيمالا في جلسة المجلس رقم ٨٧٤ ، وقال ان حكومـــة غواتيمالا ، التي تستمد سلطتها من انتخابات معبرة عن ارادة الشعب ، لا تقبل ولن تقبـــل التدخل في شئون بلدها الداخلية •

وأرسل ممثل الجمهورية الدومينيكية ، رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز (يوليه) (م أ/ ٤٤١٢) ، احال بها بيانا موءرخا في ٢٠ تموز (يوليه) أصدره وزير العلاقات الخارجية الدومينيكي ، يرفـض فيه اشارة ممثل كوبا الى الجمهورية الدومينيكية في الجلسة ٨٧٤ ، ويقول ان الوصاية السياسـية

Digitized by UNOG Library

الوحيدة التي تقلق الرأى العام الامريكي ، هي الوصاية التي تمارسها الشيوعية الدولية على نظام فيديل كاسترو ٠

وأرسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الأمن ، للاطلاع ، رسالة مؤرخة في ٩ آب (أغسطس) (م أ/ ٤٤٧١) أحال فيها جدول اعمال الاجتماع الاستشارى السابع المقبل لوزراء الخارجية ، كما أرسل الى الامين العام للامم المتحدة رسالة مؤرخة في ٢٩ آب (أغسطس) (م أ/ ٤٤٨٠) أحال فيها الوثيقة النهائية للاجتماع ، وطلب انهاء نص القرار ٢ الوارد في الوثيقة الى مجلس الامن وذلك وفقا للفقرة ٢ منه ٠ وينص القرار المذكور على أن وزراء الخارجية ، اذ يكررون الاعراب عن ثقتهم بفعالية الاساليب والاجراءات المقررة في نظام منظمة البلدان الامريكية في تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ينشئون لجنة خاصة مؤلفة من فينيزويلا والمكسيك والبرازيل وكولومبيا والشيلي وكوستاريكا ، مهمتها العمل ، بناء على طلب الحكومات المعنية مباشرة ، على تسهيل تسوية المنازعات بين الحكومات الامريكية عن طريق ايضاح الوقائع وتقديم مساعيها الحميدة ، وموافاة مجلس منظمة الدول الامريكية بنتائج اعمالها ٠

وأرسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية ، رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ/ ٤٥٥٩) أشار فيها الى المذكرة التي وجهها اليه الامين العام للامم المتحدة في ١٩ تموز (يوليه) وضمنها القرار الذى اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم ٨٧٦ ، وذكر ان ممثل الولايات المتحدة في مجلس منظمة الدول الامريكية اقترح في مذكرتين مؤرختين في ١٢ أيلول (سبتمبر) و ٢٨ تشرين الاول (أكتوبر) عقد لجنة المساعي الحميدة التي انشئت بموجب القرار ٢ الذى اتخذ في الاجتماع الاستشارى السابع وأنهي الى مجلس الأمن في الوثيقة رقم م أ/ ٤٤٨٠ ، وذلك لايضاح الوقائع المتعلقة بالمسائل المتنازع عليها بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة ٠ وأرفقت بالرسالة نسخ من هاتين المذكرتين ومن المذكرات المؤرخة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) و ٢٨ تشرين الاول (أكتوبر) و ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، والموجهة من الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى ممثل كوبا في هذه المنظمة ٠

وأرسل وزير خارجية كوبا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ/ ٤٥٦٥) ذكر فيها أن رسالة ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الواردة من الامين العام لمنظمة الدول الامريكية لا يمكن ان تشكل التقرير الذى طلبه المجلس من المنظمة في قراره المتخذ في ١٩ تموز (يوليه) ٠ وأشار بصورة خاصة الى ان العلاقة المزعومة بين ذلك القرار وبين اللجنة الخاصة للمساعي الحميدة ، المنشأة بموجب القرار ٢ المتخذ في الاجتماع الاستشارى السابع

Digitized by UNOG Library

لوزراء الخارجية ، لا تستند الى أى اساس من القانون أو الواقع ؛ فالقرار ٢ نظرا الى أنه ذو نطاق عام ، لا يشير الى كوبا او الى الولايات المتحدة فضلا عن انه ينص صراحة على الا تبحث اللجنة الا المسائل الداخلة في اختصاصاتها ، بناء على طلب الحكومات المعنية . وقال انه مهما كانت آراء الولايات المتحدة في الموضوع ، فان كوبا ليست ملزمة بالسعي الى حل خلافاتها مع الدول الاخرى في نطاق منظمة الدول الامريكية أولا . وبين أن حكومته لا تزال متمسكة بوجهة نظرها التي عرضتها في جلسة المجلس رقم ٨٧٦ ؛ كما أن المسألة لا تزال معروضة على المجلس طبقا لاحكام القرار المتخذ في تلك الجلسة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

البرقية المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام

— ٥ —

الفرع الأول

عرض البند على المجلس

أرسل وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية برقية مؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٣٨٤) طلب فيها عقد مجلس الامن على وجه الاستعجال للنظر في مسألة „ الاعمال العدوانية الجديدة التي ارتكبها السلاح الجوي للولايات المتحدة الامريكية ضد الاتحاد السوفياتي ، والتي تشكل تهديدا للسلم العالمي „ . وذكر أن الحاجة الى النظر الفوري في المسألة ناشئة عن ان الاقتحامات العدوانية للاقليم الجوي للاتحاد السوفياتي ، التي تقوم بها الطائرات العسكرية التابعة للولايات المتحدة ، والتي نظر فيها مجلس الأمن من ٢٣ الى ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠ ، مستمر فيها وتشكل تهديدا خطيرا لصيانة السلم . وقدمت مذكرة ايضاحية مؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) (م أ/ ٤٣٨٥) ، وقت تقديم البرقية المذكورة أعلاه .

القرار المتخذ بشأن ادراج المسألة في جدول الاعمال : قام المجلس في جلسته رقم ٨٨٠ المنعقدة في ٢٢ تموز (يوليه) بادراج البند في جدول اعماله دون اعتراض .

الفرع الثاني

نظر المجلس في المسألة

تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عند افتتاح المناقشة ، فقال انه بتاريخ ١ تموز (يوليه) ، قامت قاذفة استكشاف مسلحة ذات ستة محركات من طراز „ ر . ب ٤٧٠ „ تابعة لسلاح الولايات المتحدة الجوي ، الذي يستخدم غالبا لنقل الاسلحة الذرية ، بخرق حدود دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بحر بارنتس شمال راس سفياتوي نوس

Digitized by UNOG Library

الواقع في شبه جزيرة كولا ، وبالاتجاه نحو مدينة اركانجل بسرعة تتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ كيلومتر في الساعة • ورغم أن طائرة مقاتلة سوفياتية أرسلت اشارة الى الطائرة „ر • ب • ٤٧٠ „ بأن تتبعها وتهبط ، فان هذه الطائرة التي خرقت الحدود السوفياتية تابعت تغلغلها في الاقليم السوفياتي • فكان ان عمدت المقاتلة السوفياتية ، تنفيذا للاوامر الدائمة الصادرة الى قوات الاتحاد السوفياتي المسلحة بالدفاع عن الحدود السوفياتية الى اسقاط القاذفة من طراز „ ر• ب • ٤٧٠ „ في الساعة ١٨/٠٣ حسب توقيت موسكو في الاقليم الجوى للاتحاد السوفياتي على مقربة من رأس سفياتوى نوس • وافاد طياران من طاقم القاذفة „ر• ب• ٤٧٠ „ انتشالا من المياه الاقليمية السوفياتية ، ان القاذفة المذكورة تنتمي الى وحدة جوية تابعة لمصلحة الاستخبارات العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة ، وانها كانت تقوم بمهام استطلاعية عسكرية خاصة • والطائرة مسلحة بمدفعين من عيار ٢٠ **ملليمترا** مزودين بذخيرة كاملة ، وفيها مكان خاص يحوى اجهزة خاصة للاستكشاف الفوتوغرافي والراديو — الكتروني ، مهمتها الاساسية استكشاف شبكة محطات الرادار وغيرها من الاهداف العسكرية في اقليم الاتحاد السوفياتي • وأفاد الطياران كذلك ان القاذفة „ر• ب • ٤٧٠ „ أقلعت من القاعدة العسكرية التابعة للولايات المتحدة في بريز نورتن بالمملكة المتحدة ، وزودت باوامر تقضي بعودتها الى القاعدة ذاتها بعد انجاز مهمتها • وقد انذر افراد الطاقم ، قبل الاقلاع ، بحفظ سرية الرحلة بكل دقة • ولذلك لم يؤذن لهم بالاتصال اللاسلكي المعتاد مع القاعدة ، وحظر عليهم تبيان موقع الطائرة اثناء طيرانها ، كما أوعز اليهم بالهبوط ، عند الضرورة ، في مطار نرويجي •

واستطرد الممثل السوفياتي فلاحظ ان حكومته تضطر للمرة الثانية في تلك السنة الى ان تعرض على مجلس الامن مسألة استمرار الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ، وذلك بمناسبة الاستفزاز الجديد الصادر عن السلاح الجوى للولايات المتحدة • وأشار الى أنه لم يمر شهران بعد على نظر مجلس الامن في مسألة تهديد السلم الذى تنطوى عليه الاعمال العدوانية للولايات المتحدة كما تتمثل في قيام الطائرات العسكرية التابعة للولايات المتحدة من طراز „ يو ٢ „ بالاقتحام المبيّت لحدود الاتحاد السوفياتي وتوغلها داخله ، والاعلان بأن مثل هذه الاعمال الاستفزازية هي من سياسة الولايات المتحدة • وقد ناشد مجلس الأمن في قراره المتخذ في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠ (م أ/٤٣٢٨) حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة „ احترام كل منها لسيادة الاخرى وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ؛ والامتناع عن أى عمل قد يزيد من التوتر „ •

Digitized by UNOG Library

وقال الممثل ان من المعروف جيدا ان الولايات المتحدة تنتهج سياسة عدائية صريحة ازاء الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، وانها تنفذ تدابير التخريب الاقتصادي والسياسي ، وتقوم بدعاية تتصف بالعداء العنيف . وتساءل كيف لا يعتبر عملا عدوانيا اقتحام الاقليم الجوي السوفياتي من جانب قاذفة مسلحة تابعة لدولة اجنبية يتحدث قادتها جهرا عن اعداد قواتهم المسلحة لحرب مع الاتحاد السوفياتي ؟ وأشار الى أن الولايات المتحدة درجت منذ سنوات عديدة على ارسال قاذفات محملة بالاسلحة الذرية في اتجاه الاتحاد السوفياتي ، مرتكبة بذلك عملا استفزازيا سبق لمجلس الأمن ان نظر فيه في شهري نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٥٨ (الجلسات ٨١٣ — ٨١٧) . وأشار كذلك الى أن ممثلي الهيئات الرسمية للولايات المتحدة زعموا ، خلال الايام القليلة الاولى قبل اذاعة نبأ اسقاط القاذفة „ر . ب ٧٠ ٤ „ فوق المياه الاقليمية السوفياتية ، انهم لا يعرفون شيئا عن مصير تلك القاذفة . يضاف الى ذلك أن وزارة دفاع الولايات المتحدة اعترفت صراحة ، بعد اذاعة نبأ اختفاء القاذفة ، بانه من الجائز ان تكون القاذفة قد حلقت فوق الاقليم السوفياتي وان يكون قد حصل انتهاك غير مقصود للحدود السوفياتية . وهذا يثبت ان „البنتاغون „ أعد سلفا رواية للتنصل من المسئولية فيما لو أسقطت القاذفة فوق الاقليم السوفياتي . غير ان حكومة الولايات المتحدة لجأت فيما بعد الى مختلف انواع المراوغة للتهرب من التبعة ، فأكدت في مذكرتيها المؤرختين في ١٣ و ١٨ تموز (يوليه) ان القاذفة „ر . ب ٧٠ ٤ „ لم تخرق الحدود السوفياتية ولم تقترب الى مسافة تقل عن ثلاثين ميلا من الحدود السوفياتية . وذكرانه في حالة الطائرة „يو ٢ „ ، اعترف كل من رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها ان تحليق تلك الطائرة ذو صفة تجسسية . وتساءل ان لم يكن احرى بالولايات المتحدة ، اذن ، ان لا تحاول اخفاء المهمة التجسسية للقاذفة „ر . ب ٧٠ ٤ „ ، بل ان تعترف بوقوع خرق عمدي لحدود الاتحاد السوفياتي ؟ وبعد ان لاحظ الممثل ان كلا من المملكة المتحدة والنرويج سمحتا لسلاح الولايات المتحدة الجوي باستخدام قواعد واقعة في اقليميهما لعمليات عدوانية موجهة ضد الاتحاد السوفياتي ، استشهد بما قاله رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي من أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة تعمل ولا شك بالتواطؤ مع حليفاتها في الكتل العدوانية ، على اثارة نزاع عسكري خطير .

وقدم ممثل الاتحاد السوفياتي ، بناء على تعليمات حكومته ، مشروع القرار التالي (م أ/٤٤٠٦) :

„ان مجلس الأمن ،

„وقد نظر في مسألة „الاعمال العدوانية الجديدة التي ارتكبها السلاح الجوي للولايات

Digitized by UNOG Library

المتحدة الامريكية ضد الاتحاد السوفياتي والتي تشكل تهديدا للسلم العالمي „ ،

„ واذ يلاحظ ان حكومة الولايات المتحدة مستمرة في الخرق العمدى للحقوق السيادية للدول الاخرى ، وهو نهج يؤدى الى زيادة التوتر الدولي وايجاد تهديد للسلم العالمي ،

„ ١ — يشجب هذه الاعمال الاستفزازية التي يستمر في ارتكابها سلاح الولايات المتحدة الجوى ويعدها اعمالا عدوانية ؛

„ ٢ — ويصر على أن تتخذ الولايات المتحدة التدابير الفورية اللازمة لوضع حد لهذه الاعمال ومنع تكرارها • „

وتكلم ممثل الولايات المتحدة في الجلسة ذاتها فلاحظ ان الطائرة „ر• ب•٧٠ ٤„ كانت وقت ادعاء الاتحاد السوفياتي اسقاطها في المياه السوفياتية ، محلقة في الواقع على مسافة خمسين ميلا من الساحل السوفياتي • وكانت الطائرة بعد ذلك بعشرين دقيقة لا تزال محلقة فوق أعالي البحار على مسافة ٢٠٠ ميل من النقطة التي أشار اليها الاتحاد السوفياتي ادعاءه، وكانت تطير في الاتجاه الشمالي الشرقي • ولم تقترب الطائرة في أى وقت اثناء طيرانها الى مسافة تقل عن ثلاثين ميلا من الساحل السوفياتي • كما انها أصبحت ضحية عمل قام به الاتحاد السوفياتي ، لا يمكن وصفه الا بأنه من اعمال الاجرام والقرصنة •

وفي الجلسة (٨٨) المنعقدة في ٢٥ تموز (يوليه) تكلم ممثل الولايات المتحدة فذكر أن الطائرة „ر• ب•٧٠ ٤„ كانت في ١ تموز (يوليه) تقوم بمهمة فوق المياه الدولية لبحر بارنتس في خط سير محدد لا يقترب بها في أى وقت من الاقليم السوفياتي الى مسافة تقل عن خمسين ميلا• وقال انها لم تكن تنقل أية اسلحة هجومية من أى نوع ، والاسلحة الوحيدة التي كانت تحملها مدفعان من عيار ٢٠ ملليمترا مركبان في ذيلها • وكانت مجهزة بأحدث وأتقن آلات الملاحة • وقد أوعز الى الطاقم ، الذى يتمتع بخبرة سنوات عديدة في مختلف اشكال الملاحة ، باتخاذ احتياطات خاصة لتفادى الاقتراب الشديد من المياه الاقليمية للاتحاد السوفياتي • وحاولت احدى المقاتلات السوفياتية ، حوالي الوقت الذى أشار اليه الاتحاد السوفياتي ، أن ترغم الطائرة على الانحراف عن خط سيرها في اتجاه الاقليم السوفياتي ، ولكنها لم تنجح الا في تأخير انحرافها المرسوم في الاتجاه الشمالي الشرقي • وحتى في ذلك الوقت لم يكن بعد الطائرة عن شبه جزيرة كانين يقل عن ثلاثين ميلا ، وهذا واقع اثبتته بصورة لا يرقى اليها الشك الاجهزة العلمية التي تتبعت سير الطائرة خلال الحوادث المشار اليها • وبعد مرور عشرين

Digitized by UNOG Library

دقيقة على الوقت الذى قال الاتحاد السوفياتي أن الطائرة دمرت فيه ، كانت الطائرة على مسافة ٢٠٠ ميل من رأس سفيتوى نوس ؛ وقد دمرت بعد عشرين دقيقة من الوقت المبين في المذكرة السوفياتية وعلى مسافة ٢٠٠ ميل من سفيتوى نوس وبعيدا عن المياه الاقليمية السوفياتية. وبعد ان اشار الى ان اثنين من أفراد الطاقم معتقلان باعتراف الحكومة السوفياتية ، بصورة غير شرعية ، طلب الافراج عنهما أو السماح لممثلي الصليب الاحمر الدولي بمقابلتهما ، ان تأخر الافراج عنهما . ومضى يقول ان العمل الوحشي الذى ارتكبه الاتحاد السوفياتي في مياه دولية خطير في حد ذاته ، ولكن زاد الحالة تفاقما تلك الادعاءات والتصريحات التي ادلت بها الحكومة السوفياتية فيما بعد . ولو كانت الحكومة السوفياتية حريصة حقا على صيانة السلم وتخفيف التوتر الدولي لكانت التزمت القرار الذى اتخذه المجلس في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠ ، وكفت عن تهديداتها الطائشة باستخدام القوة والعنف . وتابع ممثل الولايات المتحدة كلامه قائلا ان حجة الولايات المتحدة بلغت في هذه القضية من القوة ما أتاح للحكومة أساسا لتقديم شكوى من جانبها ؛ ولكنه ، أملا في أن يتمكن المجلس من اقناع الاتحاد السوفياتي بالعزوف عن موقفه المتصلب ، يطلب الى المجلس كخطوة أولى ان يناشد الاتحاد السوفياتي قبول اجراء تحقيق نزيه . ثم قدم مشروع قرار للولايات المتحدة (م أ/٤٤٠٩) نصه كما يلي :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في المسألة التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ،

„ وقد استمع الى بيانات ممثلي الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

„ واذ يلاحظ وجود خلافات بين الحكومتين بشأن وقائع حادث ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ الذى قامت فيه القوات المسلحة السوفياتية باسقاط طائرة تابعة لسلاح الولايات المتحدة الجوى ، وبشأن المسائل المتعلقة بالمسئولية القانونية **الناجمة عن الحادث** ،

„ واذ يشير الى قراره المتخذ في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠ (م أ/٤٣٢٨) ، الذى أبدى فيه اقتناعه بضرورة بذل كل جهد لاقرار وتعزيز حسن النية والثقة الدوليين المرتكزين الى المبادىء المقررة في القانون الدولي ، وأوصى فيه الحكومات المعنية بالبحث عن حلول للمشاكل الدولية القائمة عن طريق التفاوض أو غيره من الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وناشد فيه جميع حكومات الدول الاعضاء

Digitized by UNOG Library

بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها الدولية ، واحترام كل منها لسيادة الاخرى وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي والامتناع عن أى عمل قد يؤدى الى زيادة التوتر ،

" يوصي حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بالسعي الى حل خلافاتهما الناشئة عن حادث الطائرة الذى وقع في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، اما (أ) باجراء تحقيق في الوقائع بواسطة لجنة مؤلفة من عدد متساو من الاعضاء تعينهم كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحكومة أو سلطة يقبلها الطرفان ، تكلف بالتحقيق في الحادث بمعاينة الموقع وفحص ما يمكن العثور عليه من حطام الطائرة ، واستجواب من نجا من الحادث وغيره من الشهود ؛ واما (ب) باحالة المسألة الى محكمة العدل الدولية لتصدر فيها حكما نزيها ."

واستطرد الممثل قائلا ان الولايات المتحدة ليست راغبة فحسب في أن ينظر مجلس الأمن في الاتهامات السوفياتية كما في اتهاماتها ، بل هي تائقة الى ذلك ، لانها على يقين من أن دراسة الوقائع ستؤدى الى الاستنتاج بأن الحكومة السوفياتية قامت بعمل غير قانوني .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فلاحظ ان ما قاله ممثل الولايات المتحدة ليظهر أن الطائرة "ر . ب . ٤٧٠" لم تقتحم الاقليم الجوى للاتحاد السوفياتي هو اختلاق محض يقصد منه تضليل الرأى العام . وذكر ان الاتحاد السوفياتي يعارض بشكل قاطع في اجراء أى تحقيق وانشاء أية لجنة .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان تحليق الطائرة "ر . ب . ٤٧٠" كان قانونيا وأنه يتعذر عليه أن يرى سببا للشكوى السوفياتية ناهيك عن اصطناع حادث دولي . واحتج على الالفاظ النابية التي استخدمها ممثل الاتحاد السوفياتي حين قال ان الاوامر صدرت الى القوات المسلحة السوفياتية باتخاذ التدابير المناسبة ، باستخدام الصواريخ ضد المطارات التي تقلع منها طائرات كالطائرة "ر . ب . ٤٧٠" . واستطرد في كلامه فاستشهد بمذكرة أرسلتها المملكة المتحدة الى الاتحاد السوفياتي في ١٩ تموز (يوليه) جاء فيها أن حكومة صاحبة الجلالة لا يسعها ان توافق على اعتبار استخدام سلاح الولايات المتحدة الجوى لاقليم المملكة المتحدة من أجل القيام بعمليات مشروعة في الجو الدولي عملا عدوانيا بأى وجه من الوجوه . وقال ان الحكومات مضطرة ، لعدم وجود ترتيبات دولية تضمن الوقاية من الاعتداء المفاجيء ،

Digitized by UNOG Library

الى القيام باستكشافات جوية وبحرية في الجو الدولي والمياه الدولية على سبيل الدفاع الشرعي ، وينبغي للمجلس أن يرد الاتهام السوفياتي ، وان يبدى أسفه لقيام الاتحاد السوفياتي باتخاذ خطوة يراد بها زيادة التوتر الدولي بدلا من تخفيفه .

وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان الاتحاد السوفياتي عمل ، عن طريق الاتهامات غير المثبتة والتهديدات ، على ايجاد جو من التوتر وعدم الثقة . وأشار الى أن الحكومة السوفياتية لم تقم بأية محاولة ، وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ، لتسوية الخلاف مع حكومة الولايات المتحدة ، بل انها رجعت مباشرة الى مجلس الأمن . وذكر أن الوفد الفرنسي لا يسعه الاقتراع بتأييد مشروع القرار السوفياتي ، ولكنه يرحب بمشروع القرار الذى قدمته الولايات المتحدة والذى طلب ، على وجه التعيين ، اجراء تحقيق مشترك والافراج عن الطيارين الاثنين .

وفي الجلسة ٨٨٢ المنعقدة في ٢٦ تموز (يوليه) تكلم ممثل الارجنتين فذكر ان مجلس الأمن وجد نفسه ازاء حالة تقدم فيها كل من الطرفين بتفسيرات مختلفة ولكنهما لم يقدما الدليل الكافي لاثبات وجهتي نظرهما . ولذلك فان الارجنتين تؤيد الاجراء التحقيقي الذى اقترحه ممثل الولايات المتحدة وسيقترع بتأييد مشروع قرار الولايات المتحدة .

وتكلم ممثل ايطاليا فقال ان الاتهامات التي يوجهها الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة عديمة الأساس . وأشار الى ان الاتحاد السوفياتي خلط بين عنصرين من عناصر الحادث : (١) القيام بالتحليقات الاستكشافية ، (٢) خرق سيادة دولة أخرى خرقا ينطوى على أهداف عدوانية . وأسف لأن الاتحاد السوفياتي دأب منذ مدة على اتباع سياسة من الاستفزاز والتخويف . وكان على الاتحاد السوفياتي أن يلفت نظر حكومة الولايات المتحدة الى قضية الطائرة « ر . ب ٤٧٠ » بالطرق الدبلوماسية . وبعد أن أعرب الممثل عن أمله في أن يؤذن لطاقم الطائرة « ر . ب ٤٧٠ » بالاتصال بالصليب الاحمر الدولي ، تقدم بمشروع القرار التالي (م أ/ ٤٤١١) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد نظر في البند المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ،

« واذ يحيط علما ببيان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذى يفيد أن هنالك نتيجة لحادث ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ الذى قامت فيه القوات المسلحة السوفياتية باسقاط

Digitized by UNOG Library

طائرة تابعة لسلاح الولايات المتحدة الجوى ، اثنين من طاقم الطائرة المذكورة قيد الاعتقال لدى السلطات السوفياتية ، وثلاثة منهم مفقودون ،

„ يعرب عن أمله في أن يؤذن للجنة الصليب الاحمر الدولية ، وفقا للعمل الدولي المستقر ، وحتى حدوث أى تحقيق أو تطور جديد فيما يتعلق بموضوع المسألة ، بأن تقوم ، بصدد أفراد الطاقم ، بالمهام الانسانية المترتبة عليها ، بوصفها مؤسسة محايدة مستقلة . „

وتكلم ممثل الصين ، فلاحظ أن ممثل الاتحاد السوفياتي لم يخصص لحادث الطائرة „ ر . ب . ٤٧ „ غير جزء قليل من بيانه ، بينما خصص الجزء الاكبر منه لترديد الدعايات السابقة ولتخويف ومضايقة البلدان التي منحت القواعد العسكرية للولايات المتحدة . وقال ان الدبلوماسية السوفياتية أصبحت عدائية اكثر من أى وقت مضى ، ويبدو ان الحكومة السوفياتية تبذل جهدا خاصا لزيادة التوتر الدولي . وقال انه يشاطر ممثل الارجنتين رأيه بأن على المجلس ان يمسك عن اصدار أى حكم في المسألة حتى يتم اجراء تحقيق نزيه . ورأى ان مشروع قرار الولايات المتحدة (م أ/٤٤٠٩) ينسجم مع العمل القانوني المستقر لدى الامم المتحدة ومع مبادىء الميثاق . وأيد كذلك مشروع القرار (م أ/٤٤١١) الذى قدمه ممثل ايطاليا .

وفي الجلسة رقم ٨٨٣ تكلم ممثل بولندا فلفت الانظار الى وجوه الشبه الهامة بين حادثي الطائرة „ يو ٢ „ والطائرة „ ر . ب . ٤٧ „ . ولاحظ ان ممثل الولايات المتحدة بعد أن أنكر خرق الطائرة „ ر . ب . ٤٧ „ لحدود الاتحاد السوفياتي ، بنى دفاعه على هذا الانكار ، وعلى قرار تاكتيكي بشن هجوم مضاد . ولكن لم يعرض حتى الآن ما يثبت وجود واقعة واحدة تدحض الادلة القائمة على اقتحام الطائرة „ ر . ب . ٤٧ „ للاقليم الجوى السوفياتي . وأشار الممثل الى البيان الذى ادلى به وزير خارجية الولايات المتحدة في ١١ ايار (مايو) ١٩٦٠ ، وادعى فيه للولايات المتحدة بحق القيام بمهام تجسسية فوق الاقليم السوفياتي ، فقال ان تحليق الطائرة „ ر . ب . ٤٧ „ كان مظهرا عمليا من مظاهر السياسة التي اعلنها وزير الخارجية وتأكيدا مجددا لها . وذكر انه كان من السهل ، في عالم اليوم ، أن يثير مثل هذا الحادث نزاعا عسكريا . وشاطر ممثل الارجنتين رأيه بانه كان من الواجب وقف هذه التحليقات منذ زمن طويل ، ولما كان هذا ما يقترحه مشروع القرار السوفياتي ، فان وفد بولندا سيقترع بتأييده .

وتكلم ممثل تونس فلاحظ ان مجلس الأمن يجد نفسه أمام روايتين متناقضتين للحادث ، ولذلك فلا يمكنه ، من الناحية الموضوعية ، أن يقول بوقوع خرق للاقليم الجوى السوفياتي ، كما لا يمكنه

Digitized by UNOG Library

ابداء أى رأى في الاتهام القائل بان سلاح الولايات المتحدة الجوى قد ارتكب عملا عدوانيا ٠ وقال ان وفد تونس سيقترع بتأييد مشروعي القرارين اللذين قدمتهما الولايات المتحدة وايطاليا ٠

وتكلم ممثل سيلان فقال انه يصعب على الوفد الذى يمثله الحكم بشأن حادث الطائرة „ر٠ ب٠ ٤٧„ ناهيك عن شجبه ، وذلك لأن كلا من الطرفين لم يقدم الادلة الكافية لاثبات روايته للحادث ٠ وقال ان مشروع قرار الولايات المتحدة مشروع حكيم لانه لا يستهدف اصدار أى حكم ، ولا يتضمن أى شجب ولا يطلب الى مجلس الامن الاقدام على أى بت في موضوع المسألة ٠

وتكلم رئيس المجلس ، بوصفه ممثل الاكوادور ، فقال ان على المجلس أن يتّبع اجراء موضوعيا يقوم على تقديم الادلة وتمحيصها ويؤدى الى نتائج صحيحة ٠ وذكر أن انشاء هيئة فرعية خاصة قد يكون افضل طريقة للحصول على كافة الوقائع المتعلقة بالمسألة ٠ وقال ان وفد الاكوادور سيقترع بتأييد مشروعي القرارين اللذين قدمتهما الولايات المتحدة وايطاليا ٠ واقترح أن تضاف الفقرة التالية الى مشروع قرار الولايات المتحدة :

„ يطلب الى الطرفين المعنيين اعلام مجلس الأمن ، عند الاقتضاء ، بالتدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار٠„

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان الولايات المتحدة وحليفاتها في الكتل العسكرية العدوانية اتخذت موقفا يتنافى تماما مع مصالح السلم ، وأشار الى انه تم في الاشهر الثمانية عشر الماضية تسجيل زهاء أربعة آلاف تحليقة قامت بها طائرات الولايات المتحدة عند الحدود السوفياتية ٠ وذكر ان مثل هذه الاعمال الواسعة النطاق التي يقوم بها سلاح الولايات المتحدة الجوى تشكل تهديدا مباشرا لأمن الاتحاد السوفياتي ، وتعمل على اساءة علاقات البلدين وزيادة الريبة وعدم الثقة بينهما ٠ وأضاف ان الغرض الوحيد من اقتراح انشاء لجنة دولية هو صرف النظر عن الاعمال العدوانية وتضليل الرأى العام العالمي ، كما ان الغرض ذاته حدا الى اقتراح احالة المسألة الى محكمة العدل الدولية ٠ وأضاف الى ذلك أن هذه المحكمة ليست مختصة بالنظر في المسألة ، لأن المسألة المعروضة ليست مسألة نزاع بين دولتين ، بل عملا عدوانيا مباشرا ارتكبته دولة اعلنت ان خرق الاقليم الجوى لدولة اخرى سياسة رسمية لها ٠ وبين أن مشروع القرار الذى قدمه ممثل ايطاليا ، لا ينطوى أبدا على الاهداف الانسانية التي اعلنها الممثل الايطالي ، بل أنه يهدف مباشرة الى التدخل في شئون الاتحاد السوفياتي الداخلية ٠

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل فرنسا فلاحظ ان ممثل الاتحاد السوفياتي مستمر في عدم تقديم أى دليل على خرق الحدود السوفياتية رغم الحاح معظم أعضاء المجلس عليه بذلك .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ان وفده سيؤيد مشروع القرار الايطالي .

وتكلم ممثل ايطاليا فأبدى أسفه لأن الاتحاد السوفياتي لن يؤيد مشروع القرار الايطالي الذى يتسم بطابع انساني بحت . وقال ان تأييد مشروع القرار الايطالي من قبل ممثلي البلدان المنتمية الى الحلف العدواني المزعوم يبطل الحجج التي ساقها ممثل الاتحاد السوفياتي .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فرحب بمشروع القرار الذى قدمه ممثل ايطاليا ؛ وطلب ادراج الفقرة الجديدة التي اقترحها ممثل الاكوادور في مشروع قرار الولايات المتحدة (م أ/٤٤٠٩/ التنقيح ١) . ولاحظ ان الاتحاد السوفياتي نفسه يقوم بأعمال استكشافية على مقربة من حدود الولايات المتحدة . وقدم الممثل خرائط وصورا تظهر بعض الطائرات واحدى السفن وهي تقوم بمثل هذه الاعمال . وقال ان وفد الولايات المتحدة يرى أن عدم استعداد الاتحاد السوفياتي للسماح اما باجراء التحقيق واما باصدار حكم نزيه معناه تهافت قضيته . وطالب بأن يفرج عن الطيارين الاسيرين وأن يكف الاتحاد السوفياتي عن استفزازاته المنطوية على جسيم الخطر بالنسبة الى العالم أجمع .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فاستشهد بتصريحات لوزير خارجية الولايات المتحدة ورئيسها تفيد أن سياسة ارسال الطائرات العسكرية الى الاقليم الجوى السوفياتي سياسة رسمية ، وقال ان حكومة الولايات المتحدة ما زالت متشبثة بسياسة „ مركز القوة „ ، وهي سياسة مفلسة .

وعاد ممثل بولندا الى الكلام ، فذكر انه لا يسع وفده تأييد مشروع القرار الايطالي لبعده عن النوايا التي عرضها ممثل ايطاليا في بيانه .

واقترع المجلس بعد ذلك على مشاريع القرارات المختلفة المعروضة عليه .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السوفياتي : رفض مشروع قرار الاتحاد السوفياتي (م أ/٤٤٠٦) بأغلبية ٩ اصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وعدم امتناع أى عضو عن الاقتراع .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة : رفض مشروع قرار الولايات المتحدة (م أ/٤٤٠٩/التنقيح ١) بصيغته المعدلة بناء على اقتراح الاكوادور ، اذ نال ٩

Digitized by UNOG Library

اصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) ولم يمتنع اى عضو عن الاقتراع • وكـــان الرفض لصدور المعارضة عن أحد اعضاء مجلس الامن الدائمين •

القـرار المتخذ بشأن مشروع القرار الايطالي : رفـــض مشروع القرار الايطالـــــي (م أ/ ١١ ٤٤) اذ نال ٩ اصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) • ولم يمتنـــع أى عضو عن الاقتراع • وكان الرفض لصدور المعارضة عن احد اعضاء مجلس الامن الدائمين •

وذكر ممثل الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفياتي وضع نفسه في مركز في غاية الحـرج لانه استخدم حق النقض لمعارضة اغلبية المجلس الساحقة • بل ان الوفد السوفياتي ذاتـــه لم يصدق اتهاماته ، والا لرحب بالتحقيق • وأبدى أسفه لذلك ، وقال انه يود ان تقـــوم علاقات سليمـة مع الاتحاد السوفياتي •

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فأعرب عن اسفه لان المجلس لم يتخذ التدابير المناسبة لشجب الاعمال العدوانية التي يرتكبها سلاح الولايات المتحدة الجوى ضد الاتحاد السوفياتي ، رغم ان الحالة العالمية تقتضي اتخاذها ، وطلب الى حكومة الولايات المتحدة وضع حد لسياسة الحرب الباردة •

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

الرسالة المؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من نائب وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن

— ٥ —

الفرع الأول

الرسالة الواردة قبل طلب ادراج البند

أرسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٧٦) أحال فيها الى الامين العام للامم المتحدة الوثيقة النهائية للاجتماع الاستشاري السادس لوزراء خارجية الجمهوريات الامريكية المنعقد من ١٦ الى ٢١ آب (أغسطس)، وطلب عرضها على مجلس الأمن ٥ وكان الاجتماع قد عقد، بموجب القرار الذي اتخذه مجلس منظمة الدول الامريكية في ٨ تموز (يوليه) استجابة لطلب حكومة فينيزويلا، وأنهي الى مجلس الأمن في الوثيقة م أ/٤٣٩٧، وذلك للنظر في الاتهامات القائلة ان حكومة الجمهورية الدومينيكية ارتكبت ضد فينيزويلا اعمال تدخل وعدوان بلغت ذروتها في محاولة اغتيال رئيس فينيزويلا ٥

ومما تضمنته الوثيقة النهائية، قرار (القرار ١) يعلن الاجتماع الاستشاري فيه شجبه لمساهمة حكومة الجمهورية الدومينيكية في اعمال عدوان وتدخل موجهة ضد فينيزويلا بلغت ذروتها في محاولة اغتيال رئيس هذا البلد، وموافقته، بموجب المادتين ٦ و ٨ من معاهدة المساعدة المتبادلة بين البلدان الامريكية، على تطبيق تدابير تؤدي الى قيام كافة الدول الامريكية بقطع العلاقات الدبلوماسية والوقف الجزئي للعلاقات الاقتصادية مع الجمهورية الدومينيكية، على أن يبدأ وقف التجارة فورا بالنسبة الى الاسلحة ومعدات الحرب الاخرى ٥ وأوعز الى مجلس منظمة الدول الامريكية ان يقوم، وفقا للظروف ومع المراعاة الحقة للقيود الدستورية لكل دولة من الدول الاعضاء، بدراسة امكانية وفائدة التوسع في وقف التجارة بحيث يشمل بعض المواد الاخرى ٥ كذلك يأذن القرار لمجلس المنظمة بالغاء هذه التدابير المتخذة عندما تكف حكومة الجمهورية الدومينيكية عن تشكيل خطر على سلم نصف الكرة الغربي وأمنه، وينص على موافاة مجلس الأمن بالمعلومات التامة عن التدابير المتفق عليها في ذلك القرار ٥

Digitized by UNOG Library

الفرع الثاني

طلب نظر المجلس في المسألة

أرسل النائب الاول لوزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٤٧٧) ، لفت فيها الانظار الى المادة ٥٣ من الميثاق ، وطلب الى رئيس مجلس الأمن دعوة المجلس فورا الى عقد اجتماع لبحث واعتماد القرار الذي اتخذه بشأن الجمهورية الدومينيكية الاجتماع الاستشاري السادس لوزراء خارجية الدول الامريكية .

الفرع الثالث

نظر المجلس في المسألة

قام مجلس الأمن في الجلسة ٨٩٣ المعقودة في ٨ أيلول (سبتمبر) بادراج رسالة الاتحاد السوفياتي في جدول اعماله ، ودعا ممثل فينيزويلا الى الاشتراك في المناقشة . وكان أمام المجلس مشروعا قرارين : الاول قدمه الاتحاد السوفياتي في ٧ أيلول (سبتمبر) ، ونقح في ٨ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٤٨١/التنقيح ١) ، وهذا نصه :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد بحث القرار ١ المتخذ في الاجتماع الاستشاري السادس لوزراء خارجية الدول الامريكية ، والمؤرخ في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٧٦) ، والقاضي بشجب أعمال العدوان والتدخل التي ارتكبتها حكومة الجمهورية الدومينيكية ضد جمهورية فينيزويلا ،

„ واذ يسترشد بالمادة ٥٣ من ميثاق الامم المتحدة ،

„ يقرر القرار المذكور المتخذ في الاجتماع الاستشاري لوزراء خارجية الدول الامريكية ، والمؤرخ في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٦٠ . „

أما مشروع القرار الثاني (م أ/٤٤٨٤) فقد قدمته الارجنتين والاكوادور والولايات المتحدة الامريكية ، وهذا نصه :

Digitized by UNOG Library

„ان مجلس الأمن ،

„ وقد تلقى تقرير الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الذى احيلت فيه الوثيقة النهائية للاجتماع الاستشارى السادس لوزراء خارجية الجمهوريات الامريكية (م أ/٤٤٧٦) ،

„ يحيط علما بذلك التقرير ، ولاسيما بالقرار ١ الذى اتخذ في الاجتماع المذكور ، وتم به الاتفاق على تطبيق التدابير المتعلقة بالجمهورية الدومينيكية „

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان حكومته تؤيد قرار منظمة الدول الامريكية بشأن الجمهورية الدومينيكية ، وان الاعمال العدوانية التي يرتكبها نظام تروهيو وتأييده للنشاطات التآمرية التي تقوم بها الجماعات الرجعية في جمهوريات امريكية اخرى ثبتت بما فيه الكفاية ، كما أن التدابير القهرية المنصوص عليها في قرار المنظمة يتفق كل الاتفاق مع المادتين ٢ و ٤١ من الميثاق . ولكن مجلس الامن ، وفقا للمادة ٥٣ من الميثاق ، هو الهيئة الوحيدة التي تملك سلطة الاذن بتنفيذ التدابير القهرية التي تتخذها المنظمات الاقليمية ، ولذلك فان اقرار المجلس للقرار ضرورى لاعطائه القوة القانونية اللازمة ولزيادة فعاليته . وقال ان مشروع قرار الاتحاد السوفياتي (م أ/٤٤٨١/التنقيح ١) يستهدف تحقيق هذا الغرض .

وتكلم ممثل الارجنتين فلاحظ ان رسالة الاتحاد السوفياتي تثير في المجلس للمرة الاولى مسألة تفسير المادة ٥٣ بالنسبة الى التدابير التي تتخذها الهيئات الاقليمية . وقال ان هذه مسألة لها صعوبتها ، وأنه يشك في صحة وجهة النظر السوفياتية التي تعني ضمنا ، بتأكيدها لاختصاص المجلس في اقرار التدابير التي اعتمدتها منظمة الدول الامريكية مؤخرا ، ان للمجلس حق الغاء هذه التدابير أو تعديلها ، حسب استنسابه . وقال ان هنالك حججا قوية تؤيد الرأى القائل ان التدابير المتخذة على الصعيد الاقليمي لا تخضع لتصديق مجلس الأمن الا اذا كانت تقتضي استخدام القوة . ومهما كان من أمر ، فان وفد الارجنتين يرى ، في الظروف الراهنة التي لا بد أن يتأثر فيها بحث المسألة من حيث المبدأ بالاعتبارات السياسية ، ان على المجلس ان يتخذ موقفا لا يفسح مجالا لقيام اعتراض قانوني أو سياسي له خطره . وأشار الى أن مشروع القرار الذى اشترك وفده في تقديمه يقترح ان يحيط المجلس علما بصورة رسمية بقرار منظمة الدول الامريكية ، الذى انهي الى المجلس وفقا لميثاقي المنظمتين ؛ وبذلك يظهر المجلس اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالسلم والامن ولكنه يترك الباب مفتوحا لتفسير المادة ٥٣ تفسيرا ايجابيا في ظروف أفضل . وبيّن أن بلده وان أيد مبدأ العالمية على الدوام ، فانه

Digitized by UNOG Library

يرى أنه مهما كان من تفسير المادة ٥٣ في نهاية الأمر ، فينبغي ان يكون للهيئات الاقليمية السلطة الكافية لحل المشاكل المحصورة في حدود أقاليمها .

وردّ ممثل الولايات المتحدة الادعاء بأن القرار الذى اتخذته منظمة الدول الامريكية أو التدابير التي تتخذ عملا به تقتضي اقرار المجلس بموجب المادة ٥٣ . وقال ان مما لديه مغزاه انه لم يطلب أى عضو من اعضاء منظمة الدول الامريكية الى المجلس الاذن بالتدابير المتخذة في اطار القرار ؛ وان وزراء الخارجية ، اذ قرروا احالة نص القرار الى المجلس ، انما رأوا ان هذه التدابير لا تقتضي غير اشعار الامم المتحدة بموجب المادة ٥٤ التي تدل بوضوح على امكان قيام الهيئات الاقليمية بالنشاطات التي تتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين ، والتي تقتصر مسئولية المنظمة الاقليمية بشأنها أمام المجلس على اعلام المجلس بها . والجدير بالذكر كذلك ان التدابير التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية جماعيا يجوز لاية دولة ذات سيادة أن تتخذها انفراديا من تلقاء نفسها . وذكر ان النظام المشترك بين الدول الامريكية ، ويعد اقدم تنظيم اقليمي في العالم ، قد وصل بالصبر والعناء ، الى انشاء مؤسسات ووضع اجراءات الغرض منها تمكين الجمهوريات الامريكية من تسوية مشاكلها بنفسها ومنع تسلل العقائد الاجنبية الغريبة . وقال ان خير طريقة يمكن للمجلس بها تأكيد ايمانه بهذا النظام ، هي ان يعتمد مشروع القرار الذى قدمته الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية والممثلة في المجلس .

وتكلم ممثل الاكوادور فلاحظ أن القرار المحال الى المجلس من قبل الاجتماع الاستشارى السادس هو قيد التنفيذ ، وأنه كان يكفي ، كما جرى عليه العمل سابقا ، تعميم القرار كوثيقة من وثائق المجلس . وبين أن وفده لم يعترض مع ذلك على طلب قيام المجلس ببحث المسألة واتخاذ القرار الذى يراه مناسبا . وأشار بهذا الصدد ، الى ان احكام الميثاق المتعلقة بسلطات المجلس وبوجود اتفاقات وهيئات اقليمية ينبغي النظر اليها في مجموعها اذ أنها تقيم نظاما من التوازن الدقيق قد يختل بأية محاولة لتطبيق هذا الحكم أو ذاك تطبيقا منعزلا ومستندا الى تفسير مفرط في البساطة وليس فيه أية مراعاة لروح الميثاق . وقال ان في الامكان اثارة اسئلة عديدة بشأن نطاق الفقرة ١ من المادة ٥٣ ولا يمكن العثور على اجوبة قاطعة لها لا في محاضر سان فرانسسكو ولا في عمل المجلس ولا في الميثاق نفسه . فليس من الواضح مثلا ان كانت التدابير القهرية التي تقتضي اذن المجلس تتطلب استخدام القوة المسلحة كما هو منصوص عليه في المادة ٤٢ . كما انه ليس من الواضح ان كانت الجملة الثانية من المادة ٥٣ تسرى فقط على التدابير التي تتخذها احدى الهيئات الاقليمية في قضية كلفها المجلس

Digitized by UNOG Library

بها منذ البداية • ويمكن التساؤل كذلك ان كان ثمة ما يقتضي اذن المجلس لاتخاذ تدابير معينة كقطع العلاقات الدبلوماسية ، يحق لكل دولة ذات سيادة اتخاذها • وتظهر هذه الاسئلة انه لا يجوز استخدام المادة ٥٣ لربط التدابير التي تتخذها احدى الهيئات الاقليمية ربطا وثيقا باذن المجلس • بل على النقيض من ذلك ، يجب ان تتسم العلاقات بين المجلس وبين الهيئات الاقليمية بالمرونة الكافية التي تتيح لتلك الهيئات اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لصيانة السلم والامن الدوليين في ضوء الاوضاع الاقليمية • وقال ان النهج الصائب ، بالنسبة الى الحالة موضوع البحث التي اختارت الحكومة المعنية فيها الالتجاء الى هيئة اقليمية ، هو أن يحيط علما بصورة رسمية بقرار منظمة الدول الامريكية •

وتكلم ممثل فينيزويلا فرأى ان قرار منظمة الدول الامريكية يتفق كل الاتفاق مع مبادئ قانون البلدان الامريكية ولا يقتضي اذن المجلس • وقال ان التدابير المنصوص عليها في القرار المتخذ في الاجتماع الاستشاري السادس لا تدخل ، حسب رأى وفده في نطاق المادة ٥٣ من الميثاق ، لانها لا تقتضي استعمال القوة المسلحة • ومع ان وفد فينيزويلا يرحب بما ورد في مشروع القرار السوفياتي من الاعتراف بعدالة التدابير المتخذة ضد الجمهورية الدومينيكية ، فانه يرى ان الاحالة الى المادة ٥٣ غير مقبولة وقد تخل اخلالا جسيما بفعالية عمل الهيئات الاقليمية • وقال انه يعتقد ان مشروع القرار الثلاثي مقبول من الناحية القانونية وان كان يفضل ان يتضمن الاعراب ، بصورة من الصور ، عن قلق المجلس للاحداث الخطيرة التي أدت الى قرار منظمة الدول الامريكية •

وتكلم ممثل فرنسا فقال انه يتبين ، عند بحث مركز المنظمات الاقليمية ، ان من المتعذر تأكيد الاختصاص الاقليمي المطلق ، أو القول باختصاص الامم المتحدة في جميع الحالات ، بل ان على المجلس ان يقرر ، في كل حالة بعينها ، ان كان تدخله يخدم بصورة ما اغراض الميثاق ومقاصده • أما بالنسبة الى القضية الحاضرة فان وفد الاتحاد السوفياتي لم يبين سببا لرأيه في ضرورة الخروج على العمل الجارى ، ولذلك سيتعذر على ممثل فرنسا الاقتراع بتأييد مشروع القرار السوفياتي ، الذى يعني اعتماده ان المادة ٥٣ تسرى على قرار منظمة الدول الامريكية • والواقع انه ليس في ميثاق هذه المنظمة ولا في العمل الذى جرت عليه ما يحدد بوضوح نطاق ومضمون عبارة «التدابير القهرية» بالمعنى المقصود في المادة ٥٣ • يضاف الى ذلك ان محاولة تطبيق المادة ٥٣ ضرب من التناقض الذاتي لأن من الواضح ان الاذن المطلوب بحكم هذه المادة يجب ان يكون مسبقا • وقال ان الوفد الفرنسي على استعداد لتأييد مشروع القرار الثلاثي ، الذى لا يدع مجالا للاعتراض لا من حيث الموضوع ولا من حيث الشكل •

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فرأى ان منظمة الدول الامريكية قد قامت بمسئولياتها تجاه الامم المتحدة على الوجه الكافي عندما أحال الامين العام لتلك المنظمة في رسالته الى المجلس الوثيقة النهائية للاجتماع الاستشاري السادس ، وفقا للمادة ٥٤ من الميثاق . وذكر أن الحجة السوفياتية القائلة ان على المجلس ، بموجب المادة ٥٣ من الميثاق ، مسئوليات تتعلق بالقرارات التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية مؤخرا ، انما تستند الى الادعاء بان التدابير المذكورة تشكل «تدابير قهرية» ، بينما هي ، في الواقع ، أعمال سياسية تدخل تماما في اختصاص أية دولة ذات سيادة . وقال ان وفده يرى أن المادة ٥٣ تقصد باشارتها الى «التدابير القهرية» ممارسة القوة بشكل لا يعد عادة مشروعا لأية دولة او مجموعة من الدول الا بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن . أما تدابير اقرار السلم الاخرى المتخذة في نطاق الاتفاقات الاقليمية على النحو المبين في الفصل الثامن من الميثاق والتي لا تدخل في هذه الفئة فيكتفى بمجرد لفت نظر المجلس اليها بحكم المادة ٥٤ . وبين أن قيام المجلس باتخاذ قرار موضوعي ، يعتبر لذلك ، في الظروف الحالية ، في غير محله . وأضاف انه لا يعارض مع ذلك في اعتماد مشروع القرار الاجرائي الذى اقترحته الارجنتين والاكوادور والولايات المتحدة وسوف يقترع بتأييده .

وتكلم ممثل الصين فقال ان منظمة الدول الامريكية قد تصرفت دائما على الوجه الفعال لتحقيق اهدافها التي هي ذات اهداف الامم المتحدة . وأشار ، فيما يتعلق بقرار منظمة الدول الامريكية موضوع البحث ، الى انه لا هذه المنظمة ولا الدول الاعضاء فيها رأت ضرورة أو فائدة من الرجوع الى الامم المتحدة لاتخاذ أية تدابير أخرى ، فضلا عن أن التدابير التي ينص عليها قرار منظمة الدول الامريكية تدخل كلها في نطاق الحقوق السيادية للدول ولا تقتضي اقرار المجلس أو اذنه . والواقع ان تطبيق المادة ٥٣ على القضية الراهنة مسألة فيها نظر من الناحية القانونية وفيها ضرر من الناحية السياسية ؛ كما ان الاتحاد السوفياتي ، يهدف في الحقيقة ، باخضاع قرار منظمة الدول الامريكية لنظر المجلس ، الى اخضاع جميع التدابير التي تتخذها هذه المنظمة في المستقبل لمثل هذا النظر ، وبالتالي لحق النقض السوفياتي . وقال ان وفده لن يشترك في هذا التدبير القهقرى ، ويرى وجوب ترك المسئولية عن المسألة لمنظمة الدول الامريكية .

وفي الجلسة ٨٩٤ المعقودة في ٩ أيلول (سبتمبر) ، تكلم ممثل سيلان فقال ، انه ينبغي عند نظر قرار منظمة الدول الامريكية الذى يعترف وفده بحكمته وملاءمته ، مراعاة النقطتين التاليتين : أولا ، ان التدابير لا تنطوى على استعمال القوة المسلحة ؛ وثانيا ، انها لم

Digitized by UNOG Library

تتخذ من قبل المجلس **تلقائيـــا** ، بل من قبل هيئة اقليمية تعترف بها المادة ٥٢ مـن الميثاق. وأشار الى أن تفسير المادة ٥٣ بالنسبة الى القضية الحاضرة ينطوي على صعوبات جسيمة . فهنالك حجج صحيحة تؤيد الرأى القائل ان التدابير القهرية المشار اليها في المادة ٥٣ تشمل التدابير الواردة في المادة ٤١ وكذلك في المادة ٤٢ . وهنالك ، من جهة ثانية ، حجـج هامة تؤيد الادعاء بأن عبارة „التدابير القهرية„ الواردة في المادة ٥٣ تقتصر على التدابـير المشار اليها في المادة ٤٢ ، أى التدابير التي تقتضي استعمال القوة المسلحة . وقـال ان هذا التفسير يبدو ضيقا الى حد **التفريـط** وأن المسألة مع ذلك تقتضي درسا موضوعيا وافيـا ، وأن وفده يأبى اقرار تفسير متسرع قد يوجد سابقة . وتطرق الى مسألة القرار الواجب الاتخـاذ بشأن القضية المعروضة على المجلس ، فقال ان رأى ممثلي البلدان الاعضاء في المنظمة الاقليمية سيكون له أثره القوى في وفد سيلان بهذا الصدد ؛ وقد رأى هؤلاء انه يكفي للمجلس ان يحيط علما بقرار منظمة الدول الامريكية ، كما أن ممثل فينيزويلا ، التي تعتبر طرفا معنيا مباشرة ، قد أيد مشروع القرار الذى تقدموا به . ورأى ممثل سيلان ، لهذه الاسباب ، أن من المفضّـل قبول مشروع القرار المشترك لا مشروع القرار السوفياتي ، رغم ان هذا الاخير يستند الى تفسـير للمادة ٥٣ لا يبدو غير معقول في نظر وفد سيلان .

وتكلم ممثل بولندا ، فقال انه رغم ان للمنظمة الاقليمية حق معالجة المسائل المتعلقـة بصيانة السلم والامن الدوليين في منطقتها ، فان ميثاق الامم المتحدة أسند المسئولية النهائية في هذا الشأن الى مجلس الأمن . وأشار الى ان الفصل الثامن من الميثاق ، ولاسيما المـادة ٥٣ فيه ، مخصص للعلاقة بين الاتفاقات الاقليمية وبين المجلس في هذه المسائل ، وهـذا الفصل هو الذى استند الاتحاد السوفياتي اليه اذ طلب قيام المجلس ببحث وتأييد قـرار منظمة الدول الامريكية الرامي الى ازالة تهديد السلم والأمن الناشيء عن اعمال السلطـات الدومينيكية . وذكر أن موافقة المجلس على قرار منظمة الدول الامريكية لن تكون متفقة فحسـب مع المادة ٥٣ ، بل انها ستدعم كذلك موقف تلك المنظمة من نظام الحكم الدومينيكي . وبين أن وفده لا يسعه قبول الحجة القائلة بأن المادة ٥٣ لا تنطبق على المسألة ، وان عمـل المجلس قد يحد من حقوق منظمة الدول الامريكية ، اذ بصرف النظر عن القرار الذى سيتخـذه المجلس بشأن القضية المعروضة عليه ، فان هذه الحقوق مقيدة من قبل بالفصل الثامن مـن الميثاق . وأضاف ان وفده لا يسعه كذلك أن يأخذ بالرأى القائل ان „التدابير القهـرية„ المذكورة في الميثاق ، مقتصرة على استعمال القوة المسلحة . فحق استعمال القوة المسلحـة في مسائل تتعلق بتهديد السلم يرجع ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، الى مجلس الأمـن

Digitized by UNOG Library

وحـــــده . وليـــس في الميثـاق ما يقـــرر هـــذا الحـــق لأيـــة منظمـــة اقليميـــة . ولذلـــك ينبغـــي اســـتراء المـــادة ٥٣ على كافـــة الجزاءات باستثناء العمل العسكري وقال ان المبادرة الى توقيع مثل هذه الجزاءات أو التدابير القهرية ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي يجوز أن تأتي من مجلس الأمن بحكم المادة ٤١ ، أو من الاتفاقات الاقليمية بحكم المادة ٥٢ ؛ ولكنها فـــي الحالة الاخيرة تقتضي اقرار المجلس .

وتكلم ممثل تونس ، فقال ان القرار الذى اتخذته منظمة الدول الامريكية صحيح ويتفق مع مبادىء الميثاق ، وأنه يتعلق بتدابير غير عسكرية اتخذتها تلـك المنظمة ضد أحد اعضائهـا . وأن الامر كان يختلف لو كانت التدابير متخذة ضد دولة ليست عضوا في المنظمة الاقليميـــة . وذكر أن وفده يرى ان تنفيذ القرار لا يقتضي اذن مجلس الامن ، ولذلك فانه سيؤيد مشـــروع القرار الثلاثي .

وتكلم الرئيس بوصفه ممثل ايطاليا ، فذكر ان منظمة الدول الامريكية قد عالجت ، عن طريق القرار المتخذ في الاجتماع الاستشارى السادس ، حالة اقليمية دقيقة ، تمشيا مع ميثاقها ومـــع مبادىء ميثاق الامم المتحدة . وقال انه يشاطر ممثل الارجنتين رأيه بأن المنظمات الاقليميـة يجب ان تتمتع بالسلطة الكافية لمعالجة المشاكل داخل منطقتها ، ولاسيما عندما لا تقتضـــي التدابير المتخذة استعمال القوة المسلحة . وأضاف انه يشك في سريان المادة ٥٣ علـــى الحالة موضوع البحث ، ويرى ان المادة ٥٣ لا تسرى الا على التدابير التي لا يجوز شرعـــا لأية دولة ان تتخذها الا بناء على قرار صادر عن مجلس الأمن . وأشار الى أن انسب نهـــج يتبعه مجلس الامن ، في الظروف الحاضرة ، هو النهج الذى أوصى به مشروع القرار الثلاثـــي الذى يؤيده وفد ايطاليا كل التأييد .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان القرارات التي تتخذها المنظمات الاقليميـــة بشأن صيانة السلم والامن ، ومن باب أولى القرارات التي تنص على التدابير القهرية ، يجـــب أن تنفذ مع المراعاة الدقيقة للميثاق الذى عهد الى المجلس بالمسئولية الاولى عن صيانة السلـــم والامن الدوليين . وأشار الى ان المادة ٥٣ ، التـــي تجيز للمجلس استخدام الاتفاقـــات أو الهيئات الاقليمية لتنفيذ التدابير القهرية الرامية الى ازالة أى تهديد للسلم والأمن ، تنص صراحة على أنه لا يجوز اتخاذ أى تدبير قهرى بموجب الاتفاقات من قبل الهيئات الاقليمية بغير اذن مجلس الأمن . واستنتج من ذلك أن كافة قرارات المنظمات الاقليمية المتعلقة باتخاذ التدابـــير القهرية ، وفي هذه الحالة قرار منظمة الدول الامريكية ، تقتضي اقرار مجلس الأمـــن . وقد ذهب بعض الممثلين الى ان التدابير التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية لا تتسم بطابع التدابير القهرية ، ولا تدخل بالتالي في نطاق المادة ٥٣ . وهذه حجة واهية ، لان التدابـــير

Digitized by UNOG Library

التي اتخذتها منظمة الدول الامريكية ، أى قطع العلاقات الدبلوماسية والوقف الجزئي للعلاقات الاقتصادية ، هي تدابير قهرية نصت عليها المادة ٤١ من الميثاق بوصفها تدابير لا تقتضي استعمال القوة المسلحة • وتعتبر التدابير الوارد ذكرها في المادة ٤١ تدابير قهرية لأن المجلس يستخدمها لارغام معتد على وقف اعماله العدوانية ومنع تكرار العدوان • ومما يثبت الصفة « القهرية » لهذه التدابير ، الحكم الذى ورد في قرار منظمة الدول الامريكية واذن لمجلس هذه المنظمة بالغاء تلك التدابير عندما تكف حكومة الجمهورية الدومينيكية عن تشكيل خطر على السلم والامن في نصف الكرة الغربي • أما الحجة القائلة بان هذه التدابير تقوم كل من الدول الاعضاء في المنظمة بتنفيذها على انفراد وانها لذلك خارجة عن نطاق المادة ٥٣ ، فانها واهية أيضا ، لأن عدم جواز قيام دولة ما باتخاذ تدابير معينة ، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية ، الا وفقا لاحكام دستورها ، لا يحول دون اكتساب هذه التدابير لطابع الجزاءات حتى اتخذت بناء على قرار اجماعي • والذين يقولون ان المادة ٥٤ وحدها هي التي تسرى على الحالة الحاضرة ، انما يحاولون الهبوط بالمجلس الى مستوى المراقب السلبي في المسائل المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين • وقال ان الوفد السوفياتي يرى أنه من غير المقبول خرق الميثاق ، وتخطي المجلس في مسألة تتعلق باستخدام تدابير قهرية لصيانة السلم • وقال ان الواجب يقضي على المجلس باقرار قرار منظمة الدول الامريكية •

وفي الجلسة ٨٩٥ المعقودة في التاريخ ذاته ، تكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ان طلب الاتحاد السوفياتي تدخل المجلس في هذه المسألة انما هو محاولة سافرة لاسراء حق النقض على اعمال منظمة الدول الامريكية •

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فقال انه لا يصر على منح الاولوية لمشروع قراره نظرا الى أن ممثل الاكوادور طلب منح الاولوية لمشروع القرار الثلاثي • وطرح مشروع القرار الثلاثي (م أ/٤٤٨٤) بعد ذلك على الاقتراع •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : اعتمد مشروع القرار المقدم من الارجنتين والاكوادور والولايات المتحدة الامريكية (م أ/٤٤٨٤) بأغلبية ٩ أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي وبولندا) •

واثر ذلك عاد ممثل الاتحاد السوفياتي الى الكلام ، فقال ان وفده لا يصر على الاقتراع على مشروع قراره (م أ/٤٤٨١/التنقيح ١) • وانتقل الى تعليل اقتراعه ، فقال ان وفده امتنع عن الاقتراع على مشروع القرار الثلاثي لافتقاره الى مزيد من الدقة والشمول • وأضاف ان القرار،

Digitized by UNOG Library

على حد فهمه له ، يعني أنه ليس بين اعضاء المجلس أى معارض لقرار منظمة الدول الامريكية ، أى ان الاعضاء يوافقون عليه مبدئيا ٠ وبين أن مشروع قرار الاتحاد السوفياتي يعبر عن هذا الموقف بصورة أدق ، لأن القرارات المماثلة للقرار الذى اتخذته منظمة الدول الامريكية تخضع للمادة ٥٣ من الميثاق وتقتضي اقرار المجلس ٠ وأشار الى انه لم يطعن أى عضو من أعضاء المجلس في هذا الموقف ، رغم ان بعض الاعضاء اعلنوا عدم استعدادهم لبحث موضوع المسألة آنذاك ٠ وقال انه يفهم من هذا ان اعضاء المجلس تركوا الباب مفتوحا ليتسنى لهم في ظروف أخرى منح تأييدهم الكامل لاحكام الميثاق التي تحظر على الهيئات الاقليمية توقيع الجزاءات الا بموافقة المجلس ٠

وتكلم ممثل فينيزويلا فقال ان وفده يفسر قرار المجلس **لا على أنه تأييد** لصحة قرار منظمة الدول الامريكية ، لانه لا ضرورة لمثل هذا التأييد ، بل على انه دليل على أن المجلس متفق مع هذا القرار ٠

وعاد ممثل الولايات المتحدة الى الكلام ، فقال ان مشروع القرار الثلاثي لم يقدم بموجب المادة ٥٣ ، وأن تفسير الممثل السوفياتي لقرار المجلس لا يمثل وجهة نظر الولايات المتحدة ٠ وأشار الى القول بأن **باب البحث في المسألة متروك مفتوحا** لولوجه في المستقبل ، فقال ان وفده يرى ان بحث البند قد انتهى وأن الوفد سيحكم في الاقتراحات المقبلة حسب مقوماتها ٠

وتكلم الرئيس فقال انه بعد استماعه الى بيانات اعضاء المجلس ، يرى ان في امكانه أن يعلن فراغ المجلس من المسألة ٠

الفرع الرابع

الرسائل الواردة من منظمة الدول الامريكية بشأن هذا البند

أرسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ (م أ/٤٦٢٨) احال بها الى مجلس الأمن قرارا اتخذه مجلس المنظمة في ٤ كانون الثاني (يناير) بشأن القرار ١ المتخذ في الاجتماع الاستشارى السادس لوزراء الخارجية ٠ وينص قرار ٤ كانون الثاني (يناير) ، في منطوقه ، على انه من الممكن والمفيد ان تقوم الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية والموقعة على الوثيقة النهائية للاجتماع الاستشارى بالتوسع

Digitized by UNOG Library

في وقف التجارة مع الجمهورية الدومينيكية بحيث يشمل تصدير النفط ومنتجاته وسيارات الشحن وقطع الغيار ٠ وطلب القرار كذلك الى الدول الاعضاء منع اعادة تصدير هذه المواد من اقاليمها الى الجمهورية الدومينيكية ، واعلام المجلس بالتدابير المتخذة في هذا الصدد ٠

وأرسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) (م أ/٤٦٤٧) أحال بها الى مجلس الأمن ، للاطلاع ، مذكرة مؤرخة في ١٩ كانون الثاني (يناير) وردت من ممثل الولايات المتحدة في مجلس منظمة الدول الامريكية ، ينهي الممثل فيها الى هذا المجلس التدابير التي اتخذتها حكومته بشأن قرار ٤ كانون الثاني (يناير) ٠

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ والموجهة من وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن

— ٥ —

الفرع الأول

عرض البند على المجلس

أرسل وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن رسالة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٦٠٥) اتهم فيها الولايات المتحدة بالاستعداد لارتكاب عدوان عسكري مباشر على حكومة كوبا وشعبها ، معرضة بذلك السلم والامن الدوليين للخطر الشديد . وذكر ان الذريعة المتخذة للعدوان المبيت ، كما ورد في مذكرة سرية وزعتها حكومة الولايات المتحدة على حكومات امريكا اللاتينية ، القيام المزعوم ببناء سبع عشرة قاعدة للصواريخ السوفياتية في كوبا ، ولدى الحكومة الكوبية الادلة على وجود خطة رسمتها وكالة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة ، بالتعاون مع مجرمي الحرب الكوبيين الذين لجأوا الى الولايات المتحدة ومع عدة حكومات من حكومات نصف الكرة الغربي . وأشار الى ان الولايات المتحدة تعمل ، استعدادا لهذا العدوان المسلح ، على ممارسة الضغط للوصول الى عزل كوبا دبلوماسيا داخل امريكا اللاتينية ، **وقد أسفرت هذه المناورة عن قيام حكومة غواتيمالا بلا مبرر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا** وعن اعلان حكومة البيرو مؤخرا سحب ممثليها الدبلوماسيين من كوبا . وقال ان الحكومة الكوبية ، بناء على ذلك ، تطلب عقد المجلس فورا لبحث الحالة واتخاذ التدابير المناسبة لمنع الوحدات المسلحة للولايات المتحدة ومن في خدمتها من المرتزقة من خرق سيادة كوبا وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

وأنهى وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الامن ، في رسالة ثانية مؤرخة في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ (م أ/ ٤٦١١) ، أن حكومة الولايات المتحدة عمدت ، بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا ، الى طلب سحب جميع الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الكوبيين من الولايات المتحدة .

وفي الجلسة ٩٢١ التي عقدها المجلس في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ أعلن ممثل الولايات المتحدة أن وفده لن يعارض ادراج الشكوى الكوبية في جدول الاعمال ، رغم ان التهم مختلقة بكاملها .

Digitized by UNOG Library

القـرار المتخذ بشأن جدول الاعمال : اعتمد المـجلس جدول الاعمال ٠

الفـرع الثانـي

نظـر المجلـس فـي المسألـة

تكلم ممثل كوبا ، بعد ان دعاه الرئيس الى الاشتراك في المناقشة ، فقال ان الحالـة التي عرضتها حكومـته على المجلس تتجاوز النطاق الاقليمي ، وتمس المجتمع الدولي بأسـره ، وتعتبر من الحالات التي تستدعي اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٤ من الميثـاق ، وأوضح ان حكومته لذلك ، ستقاوم بشدة كل محاولة لاحالة الشكوى الى منظمة الدول الامريكية ، وترى ان اى تكرار للتهرب الذى انطوى عليه قرار المجلس المتخذ في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٠ (م أ/٤٣٩٥) يسيء بشدة الى سلطة المجلس وهيبته ٠

واستطرد الممثل كلامـه ، فقال ان الولايات المتحدة قد قطعت العلاقات الدبلوماسية مع كوبا ، وأنها ماضية بنشاط في التمهيد لشن عدوان عسكرى مباشر بذريعة ان كوبا اصبحـت سنان الشيوعية الدولية ، وان العمل جار على اقامة حكومة شيوعية فيهـا ، وأنها تقدم قواعـد لاطلاق الصواريخ السوفياتية ٠ وأكد أن الغاية البينة من هذه المزاعم تشويه طابع الثـورة الكوبية وتمهيد الطريق لاعادة النظام السابق وفرض السيطرة الاستعمارية من جديد ٠ وذكـر أنه قد جرى جوا نقل الاسلحة الامريكية وغيرها من الاعتدة الحربيـة الى الجماعات المناوئـة للثورة والعاملة في جبال كوبا ؛ وأنه يجرى اقامة مدارج الطائرات والمعسكرات لتدريـب المرتزقة الكوبيين في نقاط مختلفة من الولايات المتحدة وغواتيمالا ونيكاراغوا تحت الاشراف العـام لوكالة الاستخبارات المركزية ؛ كما يجرى اعداد قوات الغزو للقتال في جزيرة سوان الواقعة على مقربة من ساحل هوندوراس ، وفي القاعدة البحرية الامريكية بغوانتانامو ، وفي بعض المناطـق الاخرى ٠ وأشار الى أن الصحف والمجلات في الولايات المتحدة نشرت صراحة انباء معسكـرات التدريب الموجودة وانباء النشاطات الجارية فيها ٠ وأضاف قائلا ان المعلومات المتوفرة لحكومته تفيد أن خطة وكالة الاستخبارات المركزية تقضي بتجريد عدد من الحملات الصغيرة توجه الـى نواح مختلفة من الجزيرة ، مقترنة باعمال التخريب في المدن ٠ وفي هافانا ، قام موظفو السفارة الامريكية بأعمال التجسس والتآمر مع العناصر المناوئة للثورة ٠ وترافق هذه الاستعدادات الحربيـة حملة دعائية مركزة تشنها محطات اذاعية امريكية قوية ، وترمي الى النيل من سيادة كوبا وزعزعـة وحدة شعبها ٠ وفرضت الحكومة الامريكية في الوقت ذاته الحظر على جميع صادرات الولايـات

Digitized by UNOG Library

المتحدة الى كوبا تقريبا ، كما اتخذت التدابير المؤدية الى اعاقة تجارة كوبا مع البلدان الاخرى ، وأوقفت جميع مشتريات السكر منها . كذلك بذلت الجهود ، على الصعيد الدبلوماسي ، لعزل كوبا عن بقية بلدان امريكا اللاتينية . وسعت الولايات المتحدة في الاجتماع الاستشاري السابع لوزراء خارجية الجمهوريات الامريكية المنعقد في كوستاريكا في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٠ الى تدبير عمل جماعي مشترك بين البلدان الامريكية ضد كوبا بحجة ان الحكومة الثورية تعمل على تسهيل التدخل الخارجي في شئون نصف الكرة الغربي . وحاولت الولايات المتحدة بعد ذلك تعطيل حقوق كوبا المنبثقة عن عضويتها في منظمة الدول الامريكية وضغطت على حكومات امريكا اللاتينية حتى تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا ، فأذعنت حكومات غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية والباراغواى والبيرو للتعليمات الواردة من واشنطن . وقال ان الغاية النهائية من هذه المناورات هي القيام بغزو عسكرى لكوبا ، بيد أن كوبا ليست وحدها ، واذا ما اندلعت نيران حرب ذرية من جراء أى تدخل عسكرى فان المسئولية عن اندلاعها تقع بكاملها على عاتق الحكومة الامريكية . وخلص الممثل الى القول بأن حكومته ترفض سلفا أى مشروع قرار يدعو الى التفاهم مع حكومة الرئيس ايزنهاور الاستعمارية ، وحث المجلس على ادانة الولايات المتحدة بالعدوان .

وفي الجلسة ٩٢٢ التي عقدها في اليوم ذاته ، قدمت الاكوادور والشيلي مشروع القرار التالي (م أ/٤٦١٢) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ اذ يأخذ بعين الاعتبار توتر العلاقات القائم بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الامريكية ،

„ واذ يرى ان من واجب الدول الاعضاء حل نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ،

„ ١ — يوصي حكومتي جمهورية كوبا والولايات المتحدة الامريكية بأن تبذلا كل جهد لحل خلافاتهما بالوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ؛

„ ٢ — ويحث الدول الاعضاء على الامتناع عن أى عمل من شأنه زيادة التوتر القائم بين البلدين . „

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال أن ثمة محاولات جرت منذ ربيع عام ١٩٥٩ لغزو بانا ما ونيكاراغوا والجمهورية الدومينيكية وهايتي ، وأنه ثبت في كل حالة من هذه الحالات ان تلك الحملات كانت بتأييد من الرسميين الكوبيين . وبين ان زعماء كوبا ، باضطلاعهم بذلك النشاط الثورى والعسكرى ، الذى يتجاوز كثيرا امكانيات كوبا فيما لو انفردت بالعمل ، انما سلموا المزيد والمزيد من مقاليد الامور في كوبا للشيوعية الدولية ، ولا بد أنه مما يلائم الاتحاد السوفياتي كل الملاءمة أن يرى مجلس الامن يستمع الى الاتهامات الكوبية بوجود عدوان امريكي خيالي في وقت يمكن فيه لولا ذلك ان يتجه اهتمام العالم الى أحداث معينة تجرى في اللاووس أو الكونغو . وذكر أن الولايات المتحدة ، رغم سياسة الحكومة الكوبية ، قد واصلت البحث عن طريقة لاقرار السلم والصداقة مع كوبا ، موجهة جل جهودها في هذا السبيل الى منظمة الدول الامريكية . وأشار الى أن حكومته اقترحت مرتين عقد اللجنة الخاصة للمساعي الحميدة التي انشأتها تلك المنظمة لايضاح وقائع الخلاف بين الولايات المتحدة وكوبا ، ولكن كوبا رفضت قبول هذا الاقتراح وفضلت ان تعرض على المجلس اتهامات عارية تماما من الصحة .

ثم تطرق الممثل الى المزاعم الواردة في الرسالة الكوبية الموزعة في الوثيقة م أ/ ٤٦٠٥ فأكد ان الحكومة الامريكية لم تعلم اية مذكرة تتعلق بقواعد اطلاق الصواريخ السوفياتية المزعوم انشاؤها في كوبا ، أو تشير الى انتواء القيام بتدخل عسكرى ضد كوبا ؛ ومن الجدير بالملاحظة انه لم تقدم الى المجلس أية وثيقة كهذه . وقال ان الزعماء الكوبيين درجوا في الاشهر الاخيرة على أن ينسبوا الى الولايات المتحدة نية القيام بغزو عسكرى لكوبا ، والاهابة بجميع الكوبيين محاربة الغزاة « اليانكي » (الامريكان) . والواقع انه لم يقع أى غزو ، ولا توجد أية خطة للقيام بأى غزو كهذا .

واستطرد الممثل فقال ان من الصحيح أن الآفا من الكوبيين هربوا من بلدهم وأن الكثيرين منهم لجأوا الى الولايات المتحدة . وبيّن أن معظمهم قد أيدوا الثورة الكوبية الى ان سئموا كبت الحرية ، وأن الذين تعذر عليهم الذهاب الى الولايات المتحدة أو الى أى بلد آخر ، هم الآن في غياهب السجون . وذكر انه من المفهوم ان يريد بعض هؤلاء اللاجئين القيام بنشاطات ضد الحكومة التي الحقت بهم كل هذا الاذى ، ولكن الحكومة الامريكية ليس لها أى ضلع في هذه النشاطات .

Digitized by UNOG Library

ومضى الممثل يقول ان الولايات المتحدة تشاورت ، بالطبع ، مع الجمهوريات الامريكية الاخرى في مسائل تتعلق بالمصلحة المشتركة ، بما فيها العلاقات مع كوبا ، ولكن الادعاء بانها ضغطت عليها ادعاء كاذب تماما • وكل من يعرف مدى استخدام البعثات الدبلوماسية الكوبية في سائر انحاء امريكا اللاتينية للقيام بالاعمال الهدامة والدعاية الثورية ، يدرك السبب الذى من أجله رأت بعض الحكومات ضرورة قطع علاقاتها مع كوبا • ففي حالة بلده ، قامت الحكومة الكوبية باعمال عدائية واستفزازية ، منها الامر الصادر مؤخرا بخفض عدد موظفي السفارة الامريكية في هافانا الى احد عشر موظفا ، أدت الى هدم الثقة والاحترام المتبادل اللذين لا بد منهما في العلاقات الدبلوماسية الفعالة • وذكر أن سياسة كوبا ، الداخلية منها والخارجية ، لم تساعد فحسب على عزلها في نصف الكرة الغربي ، بل وتسببت كذلك في ايجاد اخطار جسيمة على السلم في المنطقة • ولو أن حكام كوبا اضطلعوا من تلقاء أنفسهم بتنفيذ سياسة قوامها الهدم واشعال الثورات في امريكا اللاتينية لكان في ذلك بحد ذاته ما يكفي من الخطر ؛ ولكن مما يزيد في هذا الخطر ان هذه السياسة متبناة ومؤيدة من الحركة الشيوعية الدولية ومن قادة الاتحاد السوفياتي • ولم يكتف زعماء الاحزاب الشيوعية في العالم بالتهليل لانتصار الثورة في كوبا باعتبارها مثلا رائعا يحتذى بالنسبة الى شعوب أمريكا اللاتينية ، بل انهم دعموا كلامهم بتقديم الاسلحة والتقنيين العسكريين • وقال الممثل ان مما تأسف له الولايات المتحدة شديد الأسف ان النظام القائم في كوبا خان مبادىء ثورة ٢٦ تموز (يوليه) ومثلها العليا التي لو طبقت ، لما اضطر المجلس الى الاستماع الى الاتهامات الكاذبة التي يسوقها ممثل كوبا • وأكد أخيرا أن هذه التهم باطلة من أساسها ، وأن وفده يرى الا يتخذ المجلس أى قرار يحيط فيه علما بها •

وتكلم ممثل الاكوادور فقال ان الاكوادور ترتبط مع كل من كوبا والولايات المتحدة بروابط الصداقة الوثيقة ، وانها لا تريد ، لهذا السبب ، أن تتولى دور القاضي بل تؤثر تولي دور الصديق الناصح في خلاف عائلي • وبعد ان أكد أن مبدأ عدم التدخل هو حجر الاساس في النظام القانوني الاقليمي للدول الامريكية ، قال انه يترتب على هذا المبدأ حق الشعوب في اتخاذ خير ما يلائم حاجاتها من نظم سياسية واجتماعية واقتصادية • وكل محاولة تقوم بها الدول القوية ، أيا كانت عقيدتها ، لاستخدام البلدان ذات الاقتصاد المتخلف اداة في صراع عقائدى ، أو منبرا لدعاية من شأنها تعريض أمن دول أخرى للخطر ، يجب اعتبارها تدخلا مقنعا ، كما لو قامت دولة ما ، عن طريق الاعمال الهدامة ، بمحاولة لنقل تجربة سياسية من بلد الى آخر • وهناك مبدأ آخر في النظام الاقليمي للدول الامريكية ، هو مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية ، ووفد الاكوادور مقتنع بأن من الواجب حل الخلافات

Digitized by UNOG Library

القائمة بين كوبا والولايات المتحدة بتلك الطرق التي تشكل اساس النظام الاقليمي . كذلك يرى وفده ان ادعاءات كوبا قوامها المخاوف الناشئة عن اختلاف وجهات النظر والاساليب . وبين الممثل أن الاكوادور لم تتعرض لأى ضغط فيما يتعلق بعلاقاتها مع كوبا ، كما أنه لم تعمم اية وثيقة تنطوى على أى تهديد لحكومة كوبا . ونظرا الى عدم وجود أحداث خطيرة تشكل تهديدا مباشرا للسلم ، فان الاكوادور ترى ان دورها يجب أن يقوم على التوفيق وايجاد حل سلمي يحول دون تمزيق الوحدة الامريكية . ولذلك اشتركت الاكوادور مع الشيلي في تقديم مشروع قرار مبني على مبادىء ميثاق الامم المتحدة . وقال الممثل انه يرى أن مجلس الامن مختص بمعالجة المسألة ، وأشار الى ان مشروع القرار يترك للطرفين مجالا فسيحا لايجاد حل سلمي في اطار التنظيم الدولي أو الاقليمي . وأعرب عن أمله في ان يزول التوتر بين البلدين ويحل محله التفهم الناضج للمسئوليات المترتبة على هذه المسألة سواء على الصعيد القارى أو الصعيد العالمي .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان بيان ممثل كوبا اثبت بجلاء الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد كوبا ، والتي أدت الى القطع الراهن للعلاقات الدبلوماسية والى مواجهة الشعب الكوبي بالتهديد بالعدوان المسلح . وقال ان ممثل الولايات المتحدة ، رغم خطورة الحالة ، لم يصرح للمجلس تصريحا واضحا لا لبس فيه ، بأن اعمال الاستفزاز والاستعداد للعدوان على كوبا ستوقف ، وان كافة المسائل المتنازع فيها بين كوبا والولايات المتحدة ستحل بالطرق السلمية . وبعد أن استعرض سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا ، قال ان الادعاء بأن كوبا ترمي من وراء شراء الاسلحة من البلدان الاشتراكية الى مدّ الثورات في امريكا اللاتينية بالمساعدة المسلحة انما هو ستار دخان يقصد به اخفاء الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لنزع سلاح كوبا لكي تعجز عن مقاومة العدوان . وقال ان ما تخشاه الولايات المتحدة ليس تدخل كوبا العسكرى في امريكا اللاتينية ، بل المثل الذى تقدمه للبلدان الاخرى في أمريكا اللاتينية . وأكد أن الغرض من العدوان الذى يجرى تدبيره هو قلب الحكومة الثورية ، واعادة سيطرة الاحتكارات الامريكية وتحطيم هذا المثل للنضال الظافر للشعب الكوبي . وأشار الى أن على المجلس الا يكتفي بأن يعد المسألة المعروضة عليه مسألة دفاع عن بلد صغير مهدد بالعدوان المباشر ، بل ان عليه أيضا أن يقوم بما يلزم لمنع تطور الاحداث بشكل قد يعرض العالم بأسره للخطر . وبيّن أنه اذا عجز المجلس عن الدفاع عن كوبا ووقع العدوان ، فان كوبا ستلقى تأييدا ايجابيا من البلدان التي لا يمكنها ان تقرّ اغفال مبادىء القانون الدولي . وأكد للشعب الكوبي أن في وسعه الاعتماد على تضامن الاتحاد السوفياتي معه وعلى تأييده له في نضاله من أجل الاستقلال والحرية .

Digitized by UNOG Library

وأعرب عن امله في أن يولي المجلس الشكوى الكوبية المراعاة الحقة وأن لا يسمح للاحداث باتباع مجراها المفجع .

وفي الجلسة ٩٢٣ المعقودة في ٥ كانون الثاني (يناير) تكلم ممثل ليبيريا فقال ان وفد ليبيريا وان يكن متفهما لمخاوف الحكومة الكوبية وقلقها فانه غير مقتنع بأن الوقائع المعروضة تقيم الدليل القاطع على قرب وقوع غزو . وأضاف انه يرحب بنفي الولايات المتحدة لهذه الاتهامات ، وأنه لا يصدق أن الحكومتين عاجزتان عن ازالة المخاوف والشكوك التي عكرت صفو العلاقات بينهما .

وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان الادعاءات الواردة في الشكوى الكوبية وفي بيان ممثل كوبا واهية الاساس كما يبدو . فالغزو الوشيك الذي استنكر منذ أربعة أيام بأشد العبارات لم يقع ، كما أنه لم يقدم الدليل على وجود المذكرة السرية التي قيل أن الولايات المتحدة عممتها على حكومات بلدان امريكا اللاتينية . ومن الصعب ألا يخلص المرء الى أن أهم دافع حدا بكوبا الى تقديم شكواها هذه الى المجلس هو دافع الدعاية ، ومثلها في ذلك مثل الاتهامات المشابهة التي قدمتها كوبا الى المجلس والجمعية العامة خلال الاشهر القليلة السابقة . وقال ان وفد فرنسا يتردد في تأييد مشروع قرار ينطوي على بعض الاعتراف بصحة هذه الاتهامات .

وتكلم ممثل سيلان ، فقال ان المسألة جديرة بأن يوليها المجلس أشد الاهتمام مهما كانت مقومات الاتهامات ، وأنه لا يمكن انكار وجود جو مسموم ملبد بسحب الشك بين الولايات المتحدة وكوبا . وأشار الى أن في استطاعة مجلس الأمن ، وهو ، في الامم المتحدة ، الهيئة الرئيسية المكلفة بصيانة السلم والأمن الدوليين ، أن يساعد على اعادة العلاقات المنسجمة بين البلدين بالاعراب عن رأيه الجماعي .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال انه لم ير أو يسمع أدنى دليل يؤيد الاتهام الكوبي . ولقد رأى المجلس في شهر تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، عندما عرضت عليه الشكوى الكوبية الاولى ، ان منظمة الدول الامريكية هي المرجع المناسب للتحقيق في المسألة ، ولكن اتضح الآن ان كوبا لا تريد الاستفادة من الجهاز المتوفر في تلك المنظمة ، ولا مفر من الخلوص الى أن كوبا لم تستهدف بحضورها الى المجلس طرح اتهامها على بساط البحث النزيه ، أو التماس مساعدته بشأن تدابير التوفيق . وذكر أن وفد بلده يرى ، نظرا الى هذه الظروف ومع تقديره للنوايا التوفيقية التي يعبر عنها مشروع القرار المشترك ، أن أى

Digitized by UNOG Library

عمل جديد يقوم به المجلس لن تكون له اية قيمة ايجابية بعد ان أعربت كل من الولايات المتحدة وكوبا عن معارضتهما لأى مشروع قرار ٠

وتكلم ممثل الشيلي فأبدى أسفه لان المسألة المعروضة على المجلس تتعلق ببلدين شقيقين يرتبط بلده بهما بروابط التقاليد والصداقة ، فضلا عن ان كليهما عضو في منظمة الدول الامريكية، وهي هيئة اقليمية قائمة على مبدأى عدم التدخل وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية ٠ وأعرب عن اقتناعه بامكان حل الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة وكوبا عن طريق العمل بهذين المبدأين ٠ وقال الممثل عن المذكرة السرية المشار اليها في الرسالة الكوبية (م أ/٤٦٠٥) ان وزارته لم تتلق مثل هذه المذكرة ، وانه لم يقدم أى اقتراح يتعلق بعلاقات الشيلي بكوبا ٠ وانتقل الى مشروع القرار (م أ/٤٦١٢) الذى اشترك وفد الشيلي في تقديمه فقال انه لا يقبل الرأى بأن أى تصرف يقرره المجلس على أساس هذه الاتهامات يعني في الواقع تسليمه بصحتها ٠ وبعد أن أوضح أنه لا يجوز للمجلس البت في الادعاءات والانكارات دون اجراء تحقيق ، أكد ان من واجبه ، بوصفه الهيئة المكلفة بصيانة السلم والأمن الدوليين، أن يوصي الطرفين باستخدام الطرق السلمية منعا لتفاقم حالة تهدد بالانفجار ٠ وقال انه يؤسفه لذلك ان لا يتمكن عدد من الوفود من تأييد مشروع القرار المشترك ، وانه لن يصر ، والظروف هذه على طرح مشروع القرار على الاقتراع بل سيكتفي بالاعراب عن أمله في سرعة عودة العلاقات السلمية الودية بين الولايات المتحدة وكوبا ٠

وتكلم ممثل تركيا فقال ان وفده لم يجد أى دليل يؤيد تهمة الغزو الوشيك وأنه ، نظرا الى هذا الواقع والى نفي وفد الولايات المتحدة لأية نية عدوانية ، يعتقد أن على المجلس أن لايتخذ أى تدبير آخر ٠

وتكلم ممثل الصين فقال ان الاتهامات الكوبية لم تثبت ، وأن من المفيد ، في رأيه ، ان يعلن المجلس رسميا ان الاتهامات الكوبية عديمة الاساس ٠ وأضاف ان ترديد هذه الاتهامات يشكل جزءا من حملة دعائية مستمرة لاثارة الحقد ضد الولايات المتحدة ، مما يخالف مبادىء الميثاق ومنظمة الدول الامريكية ٠

وتكلم الرئيس ، بوصفه ممثلا للجمهورية العربية المتحدة ، فأكد أهمية مبدأ عدم التدخل ، وابدى تأييده لمشروع القرار المشترك ٠ وقال انه يرى ان بعض الوقائع وحالة التوتر القائمة بين الولايات المتحدة وكوبا تعلل المخاوف التي ابداها ممثل كوبا من غزو وشيك ٠ وبيّن أنه

Digitized by UNOG Library

يمكن من الناحية النفسية تفهم مخاوف كوبا ، وهي الدولة الصغيرة التي تجاورها أقوى دولة في العالم ؛ بيد ان ممثل الولايات المتحدة أكد للمجلس انه ليس في نية حكومته القيام بتدخل عسكرى ضد كوبا . وقال الممثل انه يعتقد ان على المجلس ايجاد حل يتمشى مع الميثاق لوضع حد لحالة التوتر هذه . وأبدى أسفه لعدم تمكن بعض الوفود من تأييد المشروع المشترك ، كما أعرب عن أمله في أن تجد الدولتان طريقة لحل الخلاف بينهما بالطرق السلمية .

وتكلم ممثل الاكوادور ، فقال ان واقعية وفد الاكوادور أقوى من أن تجعله يؤمن بفائدة قرارات لا يؤيدها الطرفان المعنيان . ولكنه يود ان يوضح ان الغرض الوحيد الذى توخاه وفد الاكوادور من تقديم مشروع القرار ، انما هو رغبته في اداء واجب يمليه عليه التضامن الامريكي . وقد اظهرت الوقائع ان بين كوبا والولايات المتحدة خلافا ، وان هذا الخلاف معترف بوجوده في الوثائق الرسمية الامريكية وفي البيان الذى القاه ممثل الولايات المتحدة في جلسة المجلس رقم ٩٢٢ . كذلك اعترف بوجوده كل من المجلس ، اذ اتخذ قرارا في الموضوع ، والجمعية العامة ، اذ عرضت عليها المسألة . ونتيجة لهذا الخلاف ، أعربت كوبا عن مخاوفها من وقوع غزو . وأشار الى ان وفد الاكوادور لم يصدر حكما في الوقائع ، وأن مشروع القرار لم يشر الى تلك الوقائع بل الى التوتر القائم بين البلدين ، وهو أمر ظاهر . أضف الى هذا انه ليس في مشروع القرار ما يمكن تفسيره بقبول ادعاءات كوبا أو رفضها أو تأييدها ؛ وكل ما في الأمر أنه أوصى بأن يحاول الطرفان تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي تشمل الطرق الداخلة في اختصاص منظمة الدول الامريكية . وقال انه لايسعه الا ابداء اسفه لعدم تمكن المجلس من التوصية بتطبيق المبادىء التي تقوم عليها المنظمة ، بوصفها الوسيلة الصحيحة لتسوية أى خلاف . وختم كلامه قائلا ان وفد الاكوادور لن يصر على طرح مشروع القرار على الاقتراع .

وتكلم ممثل كوبا ، ممارسة منه لحق الرد ، فقال ان الكثيرين من اعضاء المجلس لم يتناولوا الاتهامات بل حصروا اهتمامهم بالمذكرة السرية المشار اليها في رسالته الموجهة الى رئيس المجلس والمؤرخة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) (م أ/٤٦٠٥) . وأشار الى نشر مقتطفات من تلك المذكرة في صحف الاوروغواى وتعليق بعض الرسميين في ذلك البلد عليها . ونفى ادعاء ممثل الولايات المتحدة أن كوبا دعمت الحملات العسكرية في أمريكا الوسطى ، وقال ان الحملة الموجهة الى باناما قد نظمتها جماعة من المغامرين الباناميين والكوبيين الذين لاعلاقة لهم بحكومة كوبا الثورية ، وان حكومته ارسلت بعض الرسميين لمساعدة حكومة باناما على القضاء على تلك المغامرة الدولية .

Digitized by UNOG Library

ومضى الممثل في كلامه فقال ان الولايات المتحدة عارضت الثورة الكوبية منذ البداية ، وأن حكومتها عمدت باصرار عندما اعلنت الحكومة الكوبية برنامج الاصلاح الزراعي ، الى مطالبة هذه الأخيرة بالتعويض الفورى بدلا من أن تحاول الاشتراك في ايجاد طريقة تتمكن كوبا بموجبها من دفع التعويض تقسيطا ، بعد أن اصابها الافلاس اثر سبع سنوات من طغيان باتيستا . وأكد ان العلاقات الودية والتجارية التي أقامتها كوبا مع البلدان الاشتراكية لا تنطوى على أى تقييد لاستقلالها . وأشار الى أن الكثيرين من اعضاء المجلس قد وافقوا على وجوب استخدام الطرق السلمية في تسوية النزاع ، والى أن مشروع القرار الذى تقدمت به الاكوادور والشيلي يعتبر جهدا صادقا في هذا السبيل ، ولكن يبدو انه قد اصطدم بمعارضة الدول الكبرى . وخلص الى القول ان كوبا جاءت الى مجلس الامن بسبب خطر ظاهر هو خطر العدوان الوشيك ولا يزال هذا التهديد يخيم على كوبا رغم الانكارات الصادرة عن الولايات المتحدة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، مبديا آراءه في المناقشة ، فقال ان تصريحات ممثل الولايات المتحدة لا تنفي على الاطلاق وجود وقائع يعرفها العالم أجمع ، وتشهد كلها على أن الحكومة الحالية للولايات المتحدة تدعم النشاطات الهدامة ضد كوبا ، وأن ما اتخذته من التدابير الاقتصادية والسياسية والعسكرية تهدد وجود ذلك البلد . وأضاف قائلا ان مشروع القرار المشترك وسيلة بسيطة سليمة لتسوية المسألة ، ولكنه لا يمكن قبوله ، كما يبدو ، بسبب معارضة الولايات المتحدة وحلفائها . فاذا كان مجلس الامن في وضع لا يمكنه من اصدار توصيات مستندة الى مبادىء الميثاق ، فهذه حقا حالة لا تبعث على الرضا . وقال ان رأى المجلس الجماعي يمكن اجماله في نقطتين : أولا ، القلق لتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا ؛ وثانيا ، التحذير من أى عمل عدواني قد تقوم به دولة كبيرة ضد بلد صغير .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأشار الى بيان وزير خارجية كوبا ، وقال انه يشكل تعسفا في استعمال امتيازاته واستغلالا أيضا لحسن نية أعضاء المجلس يؤديان الى الاخلال بجدية مناقشاته . وأعرب عن أمله في أن لا يرتقب ممثل الاتحاد السوفياتي من اعضاء المجلس الآخرين الأخذ برأيه على أنه يمثل رأى المجلس الجماعي . وقال انه يشاطر ممثل الصين رأيه في أن على المجلس أن يتخذ قرارا يفيد ان الادعاءات لم تثبت بدليل ، وانه مع عدم اصراره على هذا الرأى يرى أنه يجدر بالمجلس أن يزن تلك المسألة من أجل المستقبل ، لو شاء البقاء هيئة فعالة لخدمة السلم .

وعاد الرئيس الى الكلام ، فلاحظ ان الاكوادور والشيلي لم يطلبا الاقتراع على مشروع قرارهما (م أ/٤٦١٢) ، وأعرب عن ثقته في أن تساهم هذه المناقشة في تخفيف حدة التوتر بين

Digitized by UNOG Library

كوبا والولايات المتحدة ، اللتين ينبغي ان يكون سلوكهما خاضعا لاحكام الميثاق ، وفي الا يعمل شيء من شأنه زيادة حدة التوتر القائم ٠

الفرع الثالث

الرسائل الواردة الى مجلس الامن

أرسل ممثل البيرو الى رئيس المجلس رسالة (م أ/ ٤٦١٣) مؤرخة في ٤ كانون الثاني (يناير) احتج فيها على ما ورد من اشارات الى البيرو في البيان الذى القاه ممثل كوبا في جلسة المجلس رقم ٩٢١ ، وذكر ان البيرو قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا بسبب تدخل السفارة الكوبية في شئون البيرو الداخلية ٠ وأرفق بالرسالة البلاغ الرسمي الذى أصدرته حكومة البيرو بشأن المسألة ٠

وأرسل القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة غواتيمالا الدائمة ، الى رئيس المجلس ، رسالة (م أ/ ٤٦١٨) مؤرخة في ٦ كانون الثاني (يناير) أشار فيها الى بيان ممثل كوبا في جلسة المجلس رقم ٩٢١ ، ورد الادعاء القائل بان الاقليم الغواتيمالي يستخدم في تدريب القوات لغزو كوبا ؛ وقال ان غواتيمالا على استعداد للسماح باجراء تفتيش في اقليمها ، اذا وافقت حكومة كوبا على مثل ذلك ٠

وأرسل ممثل الجمهورية الدومينيكية بالنيابة الى رئيس مجلس الامن رسالة (م أ/ ٤٦٢٠) مؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) قدم بها احتجاجا رسميا بشأن ما ورد في كلام ممثل كوبا في الجلسة رقم ٩٢١ من اشارات الى الجمهورية الدومينيكية ليس لها أى أساس من الصحة ٠

وأرسل القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة الباراغواى الدائمة الى رئيس المجلس رسالة (م أ/ ٤٦٢٤) مؤرخة في ٦ كانون الثاني (يناير) احتج فيها على ما ورد في بيان ممثل كوبا في جلسة المجلس رقم ٩٢١ من تعريضات بالباراغواى ٠

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

الرسالة المؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٦١ والموجهة من ممثل ليبيريا الى رئيس مجلس الأمن

— ٥ —

الفرع الأول

عرض البند على المجلس

أرسل ممثل ليبيريا الى رئيس مجلس الأمن ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٦١ (م أ/٤٧٣٨) طلب اليه فيها دعوة المجلس الى عقد جلسة عاجلة "لمعالجة الأزمة في أنغولا" . وبعد ان اعرب عن قلق حكومته من التطورات الاخيرة في انغولا ، قال ان على مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لمنع أى تدهور أو تعسف جديد تتعرض له حقوق وامتيازات الانسان في أنغولا .

وأرسل ممثل البرتغال رسالة مؤرخة في ٧ آذار (مارس) (م أ/٤٧٦٠) احتج فيها على طلب ليبيريا بأن تدرج في جدول اعمال المجلس خلافا للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، مسألة ترى البرتغال انها تدخل في صميم ولايتها . وأضاف ان ادراج مثل هذا الطلب في جدول اعمال المجلس يفتح الباب لمناقشة مشاكل النظام العام الداخلي ، ولتدويل أية مشكلة من هذا النوع لمجرد الدعاية السياسية . وطلب كذلك الاشتراك في المناقشة المتعلقة بادراج البند الذى اقترحته ليبيريا في جدول اعمال المجلس ، لكي يقدم مزيدا من الايضاح لوجهة نظر حكومته .

وأرسل عدد من الممثلين رسالة مؤرخة في ١٠ آذار (مارس) (م أ/٤٧٦٢) انضموا فيها الى ليبيريا في طلبها المتعلق بالنظر في الحالة الناشئة عن اهدار الحقوق الاساسية لشعب أنغولا ؛ وهؤلاء الممثلون هم : ممثلو اثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وباكستان وبورما والتشاد والتوغو وتونس وجمهورية افريقيا الوسطى والداهومي والسنغال والسودان والصومال والعراق والغابون وغانا وغينيا والفولتا الأعلى والكاميرون والكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولدفيل) ولبنان وليبيا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال والنيجر ونيجيريا والهند واليمن .

Digitized by UNOG Library

وطلب ممثلا الكونغو (برازافيل) (م أ/٤٧٦٦) وغانا (م أ/٤٧٦٧) في ١٣ آذار (مارس) الاشتراك في مناقشة المسألة .

الفرع الثاني

ادراج البند في جدول الاعمال

في جلسة المجلس رقم ١٤٣ المنعقدة في ١٠ أذار (مارس) ، تكلم ممثل ليبيريا ، فقال في بيان الاسباب التي حملته على عرض مسألة انغولا على مجلس الأمن ، أن النظر فيها بات ضروريا بسبب الخسارة الفادحة في الارواح بأنغولا وقيام أوضاع آلت الى انتهاك تام لحقوق الانسان . وذكر أنه رغم الرقابة الشديدة ، فقد وصلت الى العالم الخارجي انباء عن قيام انتفاضة في لواندا في ٤ شباط (فبراير) ١٩٦١ ، هاجم فيها ٣٠٠ شخص ثكنات الشرطة والسجن . ويستدل من رواية الحكومة البرتغالية ذاتها للحوادث ، انه قتل اربعة عشر شخصا وجرح ما بين أربعين وخمسين شخصا ، واعتقل ما يزيد على مائة شخص . وقد هدرت ارواح أخرى في حوادث مماثلة وقعت في الايام التالية . ولا شك في أن الانتفاضة في لواندا ليست مجرد حادث منعزل من الحوادث التي تعبر فيها الجماهير عن غضبها ، بل هي في الواقع نذير بقيام حالة خطرة في انغولا . وأشار الى أن استناد حكومة ليبيريا الى المادة ٣٤ من الميثاق ، مبعثه الرغبة في لفت الانظار الى تلك الحالة الخطرة التي لا تهدد السلم في انغولا فحسب بل وفي العالم أيضا .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فقال ، ان اعتراض البرتغال المستند الى الفقرة ٧ من المادة ٢ لا ينطبق على الحالة الحاضرة . وذلك ، قبل كل شيء ، لان البرتغال هي التي انفردت دون استشارة الشعب الانغولي في اعلان انغولا مقاطعة من مقاطعاتها فيما وراء البحار . يضاف الى ذلك ان قرار اعتبار انغولا جزء لا يتجزأ من البرتغال اتخذ عام ١٩٥١ ، أي قبل قبول البرتغال في عضوية الامم المتحدة . أما قبل ذلك ، فان البرتغال نفسها كانت تعتبر انغولا مستعمرة . ويتضح من قرار الجمعية العامة رقم ١٥٤٢ (الدورة ١٥) ان الامم المتحدة لا تعتبر انغولا جزءا لا يتجزأ من البرتغال بل اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ، وفقا لاحكام المادة ٧٣ من الميثاق . أضف الى هذا ان السوابق التي نشأت من مناقشة بعض المسائل كالمسألة الاسبانية والمسألة التشيكوسلوفاكية والمسألة الاندونيسية ، تسري كذلك على المسألة الحاضرة . ووفقا لهذا العمل المستقر ، قام مجلس الأمن كذلك عام ١٩٦٠ ببحث الحالة الناشئة عن المذابح

Digitized by UNOG Library

التي وقعت في اتحاد افريقيا الجنوبية • وخلص الممثل من ذلك الى ثبوت اختصاص مجلس الأمن •

وتكلم ممثل سيلان فقال ان سلطات انغولا خالفت الاعلان العالمي لحقوق الانسان فضلا عن اعلان الامم المتحدة المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) • وهذه المخالفة تسبب التوتر بين الدول الافريقية الآسيوية وبين البرتغال • وأشار الى أن مجلس الأمن يكون مقصرا في واجبه ان لم يحط علما بهذه التطورات • وقد دلت تصريحات بعض زعماء العالم الغربي في الآونة الاخيرة على تفهم واضح لقوة القومية النامية في افريقيا ، وهذه القوة نفسها تعمل عملها في المستعمرات البرتغالية ، ومن الضروري أن يبحثها مجلس الأمن لايجاد حل لها قبل ان تتفاقم الاحداث •

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان اكثرية الدول الاعضاء قد رفضت ادعاء البرتغال بأن الحالة القائمة في انغولا هي حالة تتعلق بصيانة النظام العام وان المجلس ، بالتالي ، ليس مختصا بنظرها • وذكر أن تصرفات البرتغال أدت الى نشوء حالة عصيبة في أنغولا قد تفضي الى قيام نزاع عسكري ينتج عنه اخلال بالسلم والامن الدوليين • وقال أن مجلس الأمن هو المسئول الاول ، بموجب الفصلين السادس والسابع ، عن بحث هذه الحالة •

وفي الجلسة ٩٤٤ التي عقدها المجلس في ١٠ آذار (مارس) ، تكلم ممثل الصين فقال ان وفده يؤيد ادراج البند في جدول الاعمال لأن بحث المسألة يتيح الكثير من المعلومات المفيدة • ولفت النظر الى أنه ليس في ادراج بند ما في جدول الاعمال أي اخلال بحقوق أو مطالب أي طرف من الاطراف المعنيين •

وتكلم ممثل الشيلي فقال أن وفده سينتهج سياسته التقليدية بعدم الاعتراض على ادراج البنود في جدول الاعمال ، ولكن لديه شكوكا قوية فيما يتعلق باختصاص المجلس في معالجة المسألة الحاضرة ، لأن الشروط التي نصت عليها المادة ٣٤ ليست مستوفاة تماما •

القرار المتخذ بشأن جدول الاعمال : أقر جدول الاعمال دون اعتراض •

Digitized by UNOG Library

الفرع الثالث

نظر المجلس في المسألة

بعد اقرار جدول الاعمال ، تكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان حكومته لم تر بعد الدليل المقنع على امكان اعتبار الحوادث المزعوم وقوعها في انغولا ، بأنها تشكل عن حق حالة من شأنها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، وبالتالي فانه يترتب على ممثل ليبيريا ان يثبت وجود سبب يبرر عرض المسألة على مجلس الأمن . وقال ان وفد بلده وان لم يبد أى اعتراض على اقرار جدول الاعمال ، فانه لا يزال يعلق أكبر الاهمية على المبدأ المنصوص عليه في الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق .

وتكلم ممثل فرنسا ، تعليقا على الطبيعة القانونية لمشكلة ادراج البند واختصاص المجلس ، فقال ان وفده لم يشأ ابداء أى اعتراض على ادراج البند في جدول الاعمال . وأضاف أنه يشك مع ذلك في انطباق المادة ٣٤ على حوادث لواندا وفي تأدية هذه الحوادث الى نشوء اى نزاع دولي .

وتكلم ممثل تركيا فقال ان وفده وان كان لا يعترض على ادراج البند المقترح من ليبيريا في جدول الاعمال ، فانه ليس واثقا في هذه المرحلة من أن المجلس هو الهيئة المناسبة لبحثها ولا من انطباق المادة ٣٤ . وأشار الى أن الامم المتحدة تتكون من هيئات مختلفة ينظم الميثاق ميادين دراساتها وابحاثها .

وتكلم ممثل الاكوادور فقال ان اقرار جدول الاعمال ، على حد فهمه ، هو مجرد مسألة اجرائية لا تمس بتاتا موضوع المسألة ، وان الخطوة التالية لادراج أحد البنود ، هي البت في اختصاص مجلس الامن في معالجة المسألة . وأشار الى أن وفده لا تزال لديه شكوك بشأن اختصاص المجلس ، وفقا للميثاق ، لبحث المسألة التي تم ادراجها في جدول الاعمال ، وأنه يأمل ان يبسط آراءه بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة من المناقشة .

ودعا الرئيس ممثل البرتغال الى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم ممثل البرتغال ، فقال ان وفده يعتبر ادراج البند في جدول اعمال المجلس غير قانوني ، وأن اختصاص المجلس يقتصر صراحة ، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٤ ، على المسائل

Digitized by UNOG Library

المشار اليها في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر من الميثاق ، التي لا يجوز ابدا تطبيق اى منها على الحالة الراهنة . وأشار الى أنه لم يرد في شكوى ليبيريا أى ذكر لاى نزاع بين الدولة البرتغالية وبين أية دولة اخرى من الدول الاعضاء ، ولذا فليس هنالك قيد نظر المجلس أية حالة من الحالات المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ مع العلم أن هاتين المادتين هما الوحيدتان اللتان تبرران قيام المجلس بأى عمل في نطاق الفصل السادس . وأضاف ان تطبيق الفصل السابع يقتضي وجود اخلال بالسلم الدولي في صورة عدوان على السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لاحدى الدول ، وأنه لم يوجه حد البرتغال مثل هذا الادعاء . أما احكام الفصلين الثامن والثاني عشر فلا يمكن تطبيقهما لأنه ليس ثمة من طعن في أية معاهدة اقليمية ، ولأن المسألة لا تتعلق بمنطقة استراتيجية مشمولة بنظام الوصاية الدولي . وعلى ذلك فليس في الميثاق ما يخول المجلس النظر في هذه المسألة . وقد استندت ليبيريا في شكواها الى اشارة مبهمة الى خرق حقوق الانسان وامتيازاته . ولكن هذه المسائل لا تدخل في اختصاص مجلس الأمن ، بالاضافة الى انه لا يجوز للامم المتحدة ، بموجب أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ، أن تتدخل في مسائل هي أساسا من صميم الولاية القومية لاحدى الدول الاعضاء .

ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان الاضطرابات التي وقعت في لواندا هي من عمل بعض „الأوغاد„ و „المأجورين„ الذين لا يمثلون أية فئة من سكان لواندا . وقد أخذت اغلبية سكان هذه المدينة على حين غرة فاستجابوا بشعور عام من السخط . وبين ان مجلس الأمن ببحثه مسائل متعلقة بصيانة النظام العام ، سيخلق سوابق جديدة وخيمة العواقب . وقال ان اعضاء المجلس يعلمون كلّ العلم أن كثيرا من حالات الاخلال بالنظام العام التي أدت الى الحاق الخسائر بالارواح وقعت في الآونة الأخيرة في سائر انحاء العالم ، فاذا ما أراد المجلس أن يعني بالاضطرابات في لواندا فعليه ولا شك أن يحقق كذلك في كافة الحالات الاخرى من الاخلال بالنظام العام . وهنا يتساءل الوفد البرتغالي ان كانت الدول الاعضاء على استعداد لقبول مثل هذا التدخل . فان لم تكن على استعداد للقبول به ، حق للوفد البرتغالي الافتراض بأن المسألة لا تزيد عن معاملة البرتغال معاملة خاصة تنطوى على أسوأ انواع التمييز . ومثل هذا الموقف يقفه مجلس الامن ينطوى ، لا محالة ، على استهزاء بالفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق ، التي قررت مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء . وأشار ممثل البرتغال الى أن ممثل ليبيريا حاول كذلك ، في رسالته الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، تبرير نظر المجلس في المسألة بلزومه لمنع الاستمرار في خرق حقوق الانسان في انغولا ، وعلق قائلا ان

Digitized by UNOG Library

سوء النية المفرط وحده هو الذى يمكن أن يؤدى الى الربط بين حوادث لواندا وبين خرق حقوق الانسان • وذكر أن حقوق الانسان ، في المجتمع البرتغالي المتعدد العناصر ، حيث لا وجود بحكم القانون والتقاليد والعمل لأى حاجز من الدين أو اللون ، تعد عماد الهيكل السياسي والاجتماعي • ومما يدعو الى السخرية أن تصدر مثل هذه الاتهامات ضد البرتغال عن ليبيريا ، وهي دولة فرضت بدستورها وقانونها والعمل الذى جرت عليه ، التمييز العنصرى الصريح • ففي ليبيريا ، لا يجوز مثلا لأى انسان غير افريقي النسب أن يصبح مواطنا أو يملك أرضا • وقال ان الرأى العام العالمي ضلله شطر من الصحافة الدولية بالغ في تشويه حوادث لواندا وغالط في بيان أهميتها • وقال ان التحقيق في هذه الحوادث يلقي ضوءا ساطعا على بعض العوامل التي لا يصعب تفسيرها لتطابقها الدقيق مع الاساليب المستخدمة في انحاء اخرى من العالم حيث يعمل العدوان الشيوعي الدولي جاهدا على الاخلال بسلم الشعوب والامم وامنها • وبين أن الاسلحة المضبوطة من المهاجمين هي في الواقع أجنبية الصنع ، وأن من الواضح أنها مهربة الى أنغولا من الخارج • وذكر ان عددا من الذين اعتقلوا بعد الاضطرابات أشاروا الى اشتراك بعض الاجانب فيها وبينهم عدد من البيض • وأضاف أن ثمة علاقة بين حوادث لواندا وبين منظمة دولية معروفة باسم « دريل » (Dril...) جاهرت بمسئوليتها عن تنظيم أعمال الارهاب والثورة ضد الامة البرتغالية • وبيّن أن موقف سكان انغولا بأسرهم قد أظهر مع ذلك بما لا يترك مجالا للشك ان تلك الجهود الارهابية لم تنجح الا لفترة قصيرة جدا • وأعلن أن قوات الامن النظامية ، قد تمكنت بتعاون الشعب ، من سرعة اعادة الهدوء واقرار النظام العام •

وختم ممثل البرتغال كلامه قائلا ان وفده يحتج لا على مجرد ادراج هذا البند في جدول الاعمال ، بل وكذلك على الكثير من التهم الباطلة التي وجهها ضد بلده ، عدد من الممثلين في المجلس • وأكد أن البرتغال لا يمارس نظام السخرة كما أنه لم يمارس أى نوع من الاستعمار أو السيطرة الاستعمارية • وأضاف ان البرتغال رغم تشتت ابنائه يكون أمة عمرها وحدتها قرون عديدة •

وفي الجلسة ٩٤٥ التي عقدها مجلس الأمن في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦١ ، دعا الرئيس ممثلي الكونغو (برازافيل) وغانا الى الاشتراك في المناقشة •

وتكلم ممثل الكونغو (برازافيل) ، فقال ان جلاء الآلاف من المواطنين الكابنديين والأنغوليين لهو خير ما يوضح الحالة القائمة في أنغولا ، وان هؤلاء اللاجئين قد تمكنوا ، رغم جدار الصمت الذى أحاط البرتغال به ممتلكاته الافريقية ، من تزويد للعالم الخارجي بصورة عن آلامهم

Digitized by UNOG Library

وتعاستهم • وقال انه لا وجود في الممتلكات البرتغالية لحرية تكوين الجمعيات والانتماء اليها ، كما ان جميع المنظمات العاملة من أجل التحرير هي منظمات سرية • أما حرية الصحافة فهي معدومة ، ويمكن للصحفيين القلائل ورجال الارساليات العائدين من انغولا الانباء عن حقيقة الحالة هنالك • وذكر أن انغولا تناضل من أجل استقلالها وان العالم الخارجي عرف بأمر هذا النضال رغم الرقابة الشديدة • وقال ان الحل الوحيد للحالة القائمة هو ازالة النظام الاستعماري فورا •

وتكلم ممثل غانا فقال ان الكثير من المراقبين والسلطات قد تنبأوا بنشوء الحالة القائمة منذ سنوات عديدة • وقد حثوا البرتغال على التسليم بالواقع وتكييف سياسته بشكل يمكن سكان المستعمرات البرتغالية من نيل الاستقلال والسيادة القومية • وأضاف ان حوادث أنغولا تشكل تهديدا للعلاقات الودية بين الدول الاعضاء ، وبالتالي للسلم والأمن الدوليين • وأشار الى ان الدول الافريقية متمسكة أشد التمسك بمبدأ تقرير المصير ، وبالقضاء على الاستعمار ، وبالمساواة العنصرية وبحقوق الانسان ؛ ومن ثم فكلما نشأت حالة كالحالة في أنغولا تتعرض فيها آمال الافريقيين وأمانيهم بكل هذا الوضوح لخطر الانهيار ، زال كل شك في وجود تهديد للسلم والانسجام الدوليين • وقد بحثت مسألة استقلال انغولا واثيرت بقوة في كثير من المؤتمرات الافريقية المعنية بالشئون الافريقية • وبلغ تطور الحوادث من السرعة ما جعل الصحافة الدولية تنشر انباءها رغم الرقابة الشديدة ، ويتركز اهتمام العالم اليوم على هذه الحوادث • وقال ان أقل ما يمكن للمجلس عمله في هذه الظروف هو المطالبة بالمبادرة فورا الى وقف أعمال القمع المسلح في أنغولا ، وبالافراج عن جميع المناضلين في سبيل الحرية ، وباعمال حقوق الانسان والحريات الاساسية دون قيد أو شرط ، وبايفاد لجنة تحقيق للتحقيق في الحالة في مجموعها لكي تصل الى قرار بشأن التدابير اللازمة الكفيلة بتحقيق أماني شعب انغولا في الاستقلال التام • ويمكن للمجلس كذلك أن ينظر في انشاء لجنة لشئون انغولا ، شبيهة بلجنة افريقيا الجنوبية الغربية ، وذلك لجمع المعلومات ومفاوضة الحكومة البرتغالية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة •

وتكلم ممثل ليبيريا فقال ان مسألة مستعمرات البرتغال استرعت اهتمام الجمعية العامة منذ قبول البرتغال في الامم المتحدة عام ١٩٥٥ ، وأن الجمعية العامة قررت في قرارها رقم ١٥٤٢ (الدورة ١٥) ان الاقاليم الموضوعة تحت الادارة البرتغالية هي في الواقع اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في الفصل الحادي عشر من الميثاق • وبذلك أبرزت الجمعية العامة الاهتمام الدولي الذي تبديه الامم المتحدة بالاقاليم البرتغالية ، كما قررت اختصاصها

Digitized by UNOG Library

بدراسة وبحث الاحوال القائمة في تلك الاقاليم ، ومنها انغولا . ولذلك فان حجج البرتغال واحتجاجه بالفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق في غير محلها ولا تستند الى أى أساس . وأضاف الممثل انه بصرف النظر عن الناحية القانونية ، فان الحالة القائمة في أنغولا قد أثارت شديد القلق والجزع لدى المجتمع الدولي . وهذا هو السبب الذى حمل ليبيريا على عرض المسألة على المجلس ليتخذ التدابير اللازمة لوقف اراقة المزيد من الدماء وازهاق المزيد من الارواح ، ولمنع الحالة من تجاوز حدود انغولا . وأشار الى الوحشية التي تعمل بها القوات المسلحة البرتغالية على كبت الحق في الحرية ، والى تفشي التمييز العنصرى ، وممارسة السخرة ، وتقسيم السكان الى « متمدنين » و « غير متمدنين » ، وقال ان كل هذا يجرى في وقت نجد فيه الدول الاستعمارية ، التي كانت تحكم من البشر والمساحات ما يزيد كثيرا على سكان الاقاليم البرتغالية ومساحاتها ، تتخلى عن سلطتها استجابة للمطالبة المتزايدة بالاستقلال .

ثم قدم ممثل ليبيريا مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٧٦٦) بالاشتراك مع الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا :

« ان مجلس الأمن ،

« اذ يحيط علما بالاضطرابات والمنازعات التي جرت أخيرا في أنغولا وأسفرت عن وقوع خسائر في ارواح السكان ، والتي قد يؤدى استمرارها الى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ،

« واذ ينظر مع القلق الى تململ الشعوب غير المستقلة ، في جميع أرجاء العالم ، تململا متناميا مبعثه نشدان تقرير المصير والاستقلال ،

« واذ يدرك ان عدم اتخاذ التدابير السريعة الفعالة في الوقت المناسب لتحسين الاحوال السيئة التي يعانيها افريقيو أنغولا ، قد يعرض السلم والامن الدوليين للخطر ،

« واذ يشير الى قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، والذى اعلنت فيه ، دون معارضة ، ان اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويناقض ميثاق الامم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين ، وطالبت باتخاذ التدابير الفورية لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الاقاليم دون قيد أو شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية ، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين ،

Digitized by UNOG Library

„ واذ يشير كذلك الى قراري الجمعية العامة رقم ١٥٤١ (الدورة ١٥) و ١٥٤٢ (الدورة ١٥) المتخذين في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

„ ١ — يدعو حكومة البرتغال الى أن تنظر على وجه السرعة في اتخاذ التدابير واد خال الاصلاحات اللازمة في أنغولا ، بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ مع المراعاة الحقة لحقوق الانسان والحريات الاساسية وفقا للميثاق ؛

„ ٢ — ويقرر تعيين لجنة فرعية مكونة من ٠٠٠ ويوعز الى هذه اللجنة الفرعية بحث البيانات التي القيت بشأن انغولا امام مجلس الامن ، وتلقي غيرها من البيانات والوثائق ، واجراء التحقيقات التي تراها لازمة ، وموافاة مجلس الأمن بتقرير عن ذلك في أسرع وقت ممكن ٠ „

وأضاف ممثل ليبيريا قائلا ان مشروع القرار المشترك لا يحتوي أية عناصر لم تنل من قبل قبول المجلس أو الجمعية العامة ٠ وهو يتيح للمجلس فرصة العمل قبل ان تتطور الحالة القائمة الى ازمة عصيبة ينجم عنها تهديد للسلم والأمن الدوليين ٠ وذكر ان شعب أنغولا تربطه بالبلدان المجاورة علاقات عنصرية وثيقة وأن من السذاجة أن ينتظر من شعوب تلك البلدان أن تدع شعب انغولا يعاني تعاسته الحالية مدة طويلة من الزمن ٠

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان المسألة لا تنحصر في مجرد شجب السيطرة البرتغالية في أنغولا ، بل يلزم ايجاد حل لهذه المشكلة الاستعمارية ، والأفضل أن يكون ذلك بالتعاون مع الدول الاعضاء ومع البرتغال ٠ وقال ان في مشروع القرار المشترك لجهد يبذل لايجاد حل لمسألة انغولا ومنع وقوع حوادث أخرى مماثلة للحوادث التي وقعت في لواندا ٠ ويطالب مشروع القرار في الفقرة الاولى من منطوقه تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتعلق بالاستعمار ، وهو قرار اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، ويطالب في الفقرة الثانية من منطوقه ، انشاء لجنة فرعية لبحث المسألة وموافاة مجلس الأمن بتقرير عن ذلك في أسرع وقت ممكن ٠ وقال الممثل ان هنالك سوابق عديدة لذلك آخرها القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن الحالة القائمة في اللاووس ٠

وفي الجلسة ٩٤٦ المعقودة في ١٥ آذار (مارس) ، تكلم ممثل سيلان ، فقال ان البيانات التي ألقيت حتى الآن في المجلس قد اتهمت البرتغال بارتكاب أعمال تنكيلية لا انسانية خطيرة ضد شعب أنغولا ٠ وأشار الى ادعاء ممثل البرتغال ان هنالك „ حملة مغرضة „

Digitized by UNOG Library

موجهة ضد بلده . فتساءل ان كان جميع أولئك الواعين لمسئوليتهم من رؤساء الدول والصحفيين الثقاة ورجال السياسة العالميين الذين استنكروا السياسة البرتغالية ، يشتركون حقا في أية « حملة مغرضة » ضد أى بلد من البلدان . وقال ان النضال في سبيل الاستقلال في انغولا ما زال قائما منذ قرابة عقد من السنين ، وان الشعب ، الا نخبة قليلة ، يعيش في أغلبيته عيشة فقر وحرمان من أبسط حقوق الانسان . وبينما الحركات التحررية في افريقيا تظهر وتنضج وتحكم نيها ، نجد البرتغاليين في أنغولا يكبتونها بيد من حديد . واستدرك أن هنالك في انغولا دلائل ازمة خطيرة تتنامى ، وأن هذا هو السبب الذى من أجله ينص مشروع القرار المقدم الى المجلس على دعوة البرتغال الى التزام القرارات التي قد اتخذتها الامم المتحدة وعلى تعيين لجنة فرعية لبحث حقيقة الحال في أنغولا .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان مشروع القرار المشترك يشير في ديباجته الى خطر مزعوم يهدد السلم والامن الدوليين. وذكر أن عدة ممثلين قد بينوا عند ادراج البند المنظور في جدول الاعمال ، ان مجرد الاستناد الى المادة ٣٤ لا يكفي وان المجلس لا يكون مختصا بالنظر في مسألة ما الا متى وجدت حالة من شأنها تعريض السلم والامن الدوليين في الواقع للخطر . وأوضح أن البيانات التي ادلى بها مقدمو مشروع القرار المشترك لم تثبت ان في انغولا في الواقع حالة من شأنها تعريض السلم والامن الدوليين للخطر . وأضاف ان العمل بمقترح مشروع القرار المشترك معناه دعوة المجلس الى تجاهل القيود المفروضة على ولايته في المادة ٢٤ من الميثاق والى الاهتمام بمسائل جرى عرضها على الجمعية العامة ، ويحتمل ان تثار فيها من جديد . وأضاف كذلك ان العمل المقترح يشكل تفسيرا جديدا للميثاق يؤول الى توسيع وظائف مجلس الأمن بصورة تضعف من فعاليته في القيام بمهمته الرئيسية ، الا وهي صيانة السلم والامن .

وتكلم ممثل الاكوادور ، فقال ان الشكوك التي ابداها وفده عند ادراج البند في جدول الاعمال انحصرت في مسألة اختصاص مجلس الأمن لا اختصاص الامم المتحدة في مجموعها . فضلا عن أن هذه الشكوك لم تعن قط أن وفد الاكوادور يقبل الادعاء القائل بأن الحالة في أنغولا تدخل اساسا في صميم ولاية البرتغال القومية ، وبأن الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق تنطبق على تلك الحالة . وذكر أنه يبدو من بيانات ممثلي البرتغال وليبيريا انه ليس بين هذين البلدين أى نزاع ، وأنه لا وجود لحالة قد تؤدى الى قيام نزاع بين هاتين الدولتين . وبين ان هناك مع ذلك اختلافا في تفسير الحوادث التي وقعت في انغولا ، وان حكومة الاكوادور رغم وقوفها من هذه الحوادث موقف التجرد والنزاهة ، فهي ترى انه ليس من شأن

Digitized by UNOG Library

الحالة في انغولا في المرحلة الحاضرة من تطورها ، تعريض السلم والامن الدوليين للخطر بالمعنى الوارد في الفصول الخاصة بذلك من الميثاق . وأوضح ان وفد الاكوادور ، مع عطفه الكلي على اماني شعب انغولا ، سيمتنع لذلك عن الاقتراع على أى مشروع قرار يقرر اختصاص مجلس الامن في المسألة المناورة .

وتكلم ممثل الشيلي ، فقال ان المناقشة الراهنة أكدت شكوك وفده بشأن اختصاص المجلس بالنظر في مسألة انغولا ، وان من الواضح ان المشكلة تتعلق في الحقيقة بحقوق الانسان ، ولذلك فان وفد الشيلي يفضل ان تنظرها هيئة مختصة أخرى من هيئات الامم المتحدة ، لانه لا يجوز لمجلس الامن بمقتضى أحكام الميثاق النظر في مسائل لا تقع في دائرة اختصاصه .

وتكلم ممثل الصين ، فقال انه وضح من البيانات المدلى بها امام المجلس أن البرتغال لا يهدد أحدا . واستدرك ان المناقشة مع ذلك لم تلق كثيرا من الضوء على نقطة ثانية ، وهي معرفة ما اذا كان من شأن الظروف السائدة في انغولا أن تجعل الحالة تشكل ، ان استمرت ، تهديدا للسلم والامن الدوليين . وقال ان الغموض لا يزال يكتنف حالة الامور في انغولا كما يكتنف مسألة معرفة المراد الحقيقي لشعب انغولا . وقال ان وفده يستحسن لهذه الاسباب عدم تدخل المجلس في المرحلة الحاضرة ؛ ولا يسعه بالتالي تأييد مشروع القرار .

وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان المسألة المحددة المناورة هي في الحقيقة مسألة انطباق المادة ٣٤ من الميثاق . وبين أن التفسير الصحيح لاحكام الميثاق المتعلقة باختصاص المجلس قد يكون مسألة حياة أو موت بالنسبة الى الامم الصغيرة ، وان تركيا المنتمية الى هذه الفئة بالذات ، ترى نفسها لذلك مضطرة الى أن تنبذ في تفسيرها لمواد الميثاق المتعلقة بمجلس الأمن ، كل اعتبار عاطفي أو ظرفي . ولذلك فانها مع معارضتها للاستعمار في جميع صوره ، تأسف لعدم تمكنها من تأييد مشروع القرار المشترك .

وتكلم ممثل سيلان ، استعمالا منه لحقه في الرد ، فأشار الى ما ارتأته بعض الوفود من عدم وجود أى تهديد للسلم الدولي في انغولا . وقال حقا أن شعب أنغولا لم ينتض السلاح ، غير أن المعلومات المتوفرة تفيد بجلاء ان الحالة تتطور بشكل يجعل النزاع المسلح امرا ممكنا بل محتملا . وتساءل ان كان لا يجوز للمجلس اعتبار حالة ما تهديدا للسلم والأمن الدوليين الا عندما يكون القتال قد نشب فعلا . وأشار الى أن كل صراع يخوضه أى شعب مستعمر لنيل استقلاله يشكل في عالم اليوم تهديدا للسلم الدولي لو سمح للحالة بالتفاقم وللدول الكبرى بالتدخل . وأضاف انه يجب كذلك أن لا يغيب عن البال الموقف الذى تتخذه الدول

Digitized by UNOG Library

الافريقية الاخرى • وبين أنه لا يريد أن يقول ان الدول الافريقية ستشهر السلاح في وجه البرتغال تحقيقا لاستقلال انغولا ، ولكن من الواضح ان التوتر بين الدول الافريقية وبين البرتغال هو في سبيل الازدياد • وذكر أن كل ما يقترحه القرار هو أن تقبل البرتغال بمبدأ حق الشعب الأنغولي في تقرير مصيره ، وأن تنشأ لجنة فرعية للتحقق من صحة الادعاءات الموجهة ضد البرتغال • وقال ان هذا الاقتراح يتسم بكثير من الاعتدال ، ويكفل رغم اعتداله وقف ازدياد تدهور الحالة •

وتكلم الرئيس بوصفه ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان وفده يعالج المسألة بروح السعي في المشكلة الحالية ، الى القضاء على اسباب الاحتكاك لا على أعراضه وحدها • والولايات المتحدة تأسف للعنف في أنغولا وللخسائر المفجعة في الارواح فيها • وبين أن من الحكمة النظر الى الاضطرابات التي وقعت في لواندا في سياق التغيرات العميقة التي طرأت على افريقيا مؤخرا • وقال انه من حق الانغوليين التمتع بكافة الحقوق المضمونة في الميثاق ، ويجب تخطيط تقدم مهم مرحلة فمرحلة والاسراع بهذا التقدم نحو هدف تقرير المصير على الوجه الكامل • وليس من شك في أن المصاعب هائلة • ولكن اذا لم يوفر للانغوليين سبب للأمل في تقرير المصير ، فان التوتر القائم حاليا سيزداد وقد يسفر عن اضطرابات من شأنها تهديد السلم والامن الدوليين • وأشار الى مشاكل الكونغو فذكر أن منشأ الكثير منها هو الضغط الذى باغتت الحركة القومية به التمهيدات اللازمة لتأمين الممارسة الفعالة للسيادة ، وقال ان على البرتغال ان تكفل عدم قيام حالة مماثلة لهذه في انغولا الغد ، وان تبدأ في تشجيع الانماءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الانغولي • وأشار الى أن قرار الجمعية العامة رقم ١٥٤٢ (الدورة ١٥) أدرج انغولا في عداد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وطلب الى البرتغال تقديم المعلومات عنها • وأكد أن خير سبيل يسلكها البرتغال هي التعاون مع الامم المتحدة على تحقيق الاهداف المشتركة بين الجميع والمعترف بها في الميثاق • وقال اخيرا ان الولايات المتحدة لتأمل في أن تعمد البرتغال بهذه الروح الى التصرف وفقا لمشروع القرار المشترك المعروض الآن على المجلس •

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فقال إنّ نظر المجلس في مسألة انغولا قد اثبت تماما مجيء بادرة ليبيريا في وقتها ، وان التأييد المقدم من عدد كبير من الدول الافريقية والاسيوية قد اثبت وجود شجب عام للاستعمار البرتغالي • وبيّن ان البرتغال باستعمالها القوة العسكرية قد أوجدت تهديدا خطيرا للسلم والامن في افريقيا بأسرها • وأشار الى ابداء ممثل البرتغال دهشته لأن ,,الفوائد,, التي عاد بها الاستعمار البرتغالي على انغولا لم تقدر

Digitized by UNOG Library

حق قدرها ، والى نعته المناضلين الاحرارا بـ„الأوغاد„ و „المجرمين„ ، والى ادعائه بأن المحرضين على النضال هم عملاء الشيوعية الدولية ، فقال انه مهما تكن الالفاظ التي يصف بها ممثل البرتغال الحالة القائمة في أنغولا ، فان الوقائع تظهر ان سكان انغولا لم يتمتعوا أبدا بحق الاقتراع أو يشتركوا في ادارة البلد • وذكر أنه يجرى قمع كل نشاط سياسي في انغولا دون شفقة أو رحمة ، وأنه لا يرخص بتكوين أية منظمة ديموقراطية • وأفاد أن ثمة مبادر لا يمكن ، مهما اتسع الخيال ، وصفها بالشيوعية ، قد أكدت الغزاوة الوحشية للادارة الاستعمارية البرتغالية • وقد بلغ من ازدياد السخرة أن ضحاياها أصبحوا يشكلون الجزء الاكبر من اليد العاملة في أنغولا ، كما أن تسعة وتسعين في المائة من السكان الاهليين أميون • ويستدل من بيانات منظمة اليونسكو ان التعليم الابتدائي في أنغولا يشمل ٤ر١ في المائة فقط من سكان البلاد • أما متوسط الدخل الفردى فانه لا يزيد على ١٠٠ دولار في العام • وقال ان من واجب مجلس الأمن ، والحالة هذه ، أن يتخذ التدابير المستعجلة الفعالة اللازمة لارغام البرتغال على احترام الالتزامات المترتبة عليه بموجب الميثاق • كذلك يجب ان يطلب الى البرتغال تنفيذ القرار الاجماعي الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن منح الاستقلال للشعوب والاقاليم المستعمرة • وأشار الى أن مشروع القرار المعروض على المجلس في هذا الصدد وان كان يشجب سياسة الحكومة البرتغالية واعمالها ، فانه لا يشير بأية تدابير ينبغي للمجلس أن يتخذها مباشرة لتأمين حرية أنغولا واستقلالها • بل يقتصر على اقتراح انشاء لجنة فرعية تجرى تحقيقا وتوافي المجلس بتقرير عنه • واستطرد ان الوفد السوفياتي يفسر الفقرة الثانية من المنطوق بانها لا تمنع المجلس من النظر مجددا في المسألة في أى وقت من الاوقات ليتسنى اتخاذ التدابير اللازمة ، وأن الوفد لذلك سيقترع بتأييد مشروع القرار المشترك لانه يثبت حق شعب انغولا في تقرير المصير والاستقلال •

وقبل ان ينتقل المجلس الى الاقتراع على مشروع القرار ، تكلم ممثل ليبيريا فأشار الى الشكوك التي أبداها بعض الممثلين فيما يتعلق بانطباق المادة ٣٤ من الميثاق ، وقال ان المادة ٣٤ تخول المجلس سلطات لا نزاع فيها ، كما تخوله النظر والتحقيق في „أية حالة قد تؤدى الى احتكاك دولي أو اثارة نزاع „ • وأوضح انه ليس من المحتم في كل حالة من شأنها تعريض السلم العالمي للخطر أن تكون نزاعا بين دولتين عضوين • وطالب اعضاء المجلس بأن يأخذوا بعين الاعتبار التضحيات التي بذلتها شعوب افريقيا للدفاع العام عن الحريات الانسانية في حربين عالميتين • وقال ان من السخرية ان تستثنى افريقيا من تطبيق المبادىء السامية لميثاق الامم المتحدة ، وان تنكر الحرية على فئة من سكانها •

Digitized by UNOG Library

القـرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثلاثي : رفض مشروع القرار المقدم من الجمهوريـة العربيـة المتحدة وسيلان وليبيريا (م ا/ ٤٧٦٩) اذ نال ٥ أصوات مقابل لاشيء وامتنـاع ستة اعضاء عن الاقتراع (الاكوادور ، وتركيا ، والشيلي ، والصين ، وفرنسا ، والمملكـة المتحـدة) ٠

وتكلم ممثل البرتغال ، ممارسة منه لحق الرد ، فقال انه سبق لوفده أن أوضح أمـام الجمعية العامة في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ان البرتغال لا يمارس أى استعمار لا في افريقيا ولا في سواها ٠ وبين ان البرتغال رغم تشتته في أربع قارات وتألفها من أقوام مختلفـة عديدة ، دولة واحدة سياسيا وقانونيا ومعنويا ٠ ونفى صحة القول بوجود السخرة في الاقاليم البرتغالية فيما وراء البحار ، وأكد أن التشريع البرتغالي حرّم السخرة ٠ وذكر اشارة البعض الى التقدم الذى أحرزته الاقاليم البرتغالية فيما وراء البحار ؛ فقال أنه لا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير ؛ وأن للحكومة البرتغالية مع ذلك ان تفخر بانجازاتها في ميادين المواصلات ومشاريـع الرى والانماء الثقافي الاجتماعي ، وان أكبر انجازاتها لا يزال ذلك الشعور بالوحدة المنبثـق عن وحدة حياة الاجيال المتعاقبة ٠

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

المسألة الفلسطينية

— ٥ —

الفرع الأول

الرسالة المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦١
والموجهة من ممثل الاردن الدائم الى رئيس مجلس الامن

أرسل ممثل الاردن الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ (م أ/٤٧٧٧) طلب فيها اليه دعوة المجلس الى الانعقاد في أقرب موعد ممكن للنظر في الشكوى التالية ضد اسرائيل : „ خرق اتفاقية الهدنة واعمال الاستفزاز العسكرى التي تهدد السلم والامن الدوليين „ . وذكر ممثل الاردن في مذكرته الايضاحية المرفقة ان السلطات الاسرائيلية تنوى اجراء استعراض عسكرى في القدس يوم ٢٠ نيسان (ابريل) . وأشار الى أن لجنة الهدنة المشتركة كانت قد شجبت قيام اسرائيل بادخال أعتدة عسكرية ثقيلة الى المدينة للتمرين الاستعدادى للاستعراض يوم ١٧ آذار (مارس) ، وذلك بقرار اتخذته في ٢٠ آذار (مارس) وعمم ، بناء على طلب الاردن ، على اعضاء المجلس في الوثيقة م أ/٤٧٧٦ . وقد دعت اللجنة السلطات الاسرائيلية في ذلك القرار الى منع تكرر مثل هذا الخرق لاتفاقية الهدنة العامة والامتناع في المستقبل عن أن تدخل الى القدس أية معدات تزيد عن المسموح به في الاتفاقية . وقال ان اجراء اسرائيل للاستعراض رغم قرار لجنة الهدنة يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وأرسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ٢ نيسان (ابريل) (م أ/٤٧٧٨) أبدى فيها بعض الملاحظات الاولية بشأن شكوى الاردن . ومما لاحظه أن الاستعراض المزمع اجراؤه احتفالا بالذكرى الثالثة عشرة لتأسيس اسرائيل لا يختلف عن الاستعراض الذى اجرى في القدس عام ١٩٥٨ ، وأن رئيس لجنة الهدنة المشتركة سمّى عمل اسرائيل آنئذ „ خرقا شكليا „ لاتفاقية الهدنة ، وأرسل عدد من المراقبين للمرابطة قرب الحدود تخفيفا للقلق . وأشار الى أن جميع الاسلحة المستخدمة في الاستعراض ستكون ، كما كانت عليه عام ١٩٥٨ ، خالية من الذخيرة . وذكر ان اسرائيل التي لم تتقدم بأية شكوى عند ما اجرت الاردن استعراضات احتفالية مماثلة ، ترى أن المسألة لا تقتضي دعوة المجلس الى الاهتمام بها ، وانها على استعداد للتعاون في كل التدابير المناسبة لتبديد المخاوف الاردنية .

Digitized by UNOG Library

المبحث الاول

نظر المجلس في المسألة

قام مجلس الامن في جلسته رقم ٩٤٧ المعقودة في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، بادراج الشكوى الاردنية في جدول اعماله ، ودعا ممثلي اسرائيل والاردن الى الاشتراك في المناقشة .

وتكلم ممثل الاردن ، فقال انه يتقدم بشكوى محددة طالبا اتخاذ قرار محدد بشأنها . وبعد ان استعرض الوقائع التي حملت لجنة الهدنة المشتركة على اتخاذ قرارها في ٢٠ آذار (مارس) شدد على النقاط التالية : أولا ، لا يجوز لاى غرض وفي أى ظرف ، ادخال أى سلاح ثقيل من أى نوع الى قطاع القدس وذلك وفقا لاحكام اتفاقية الهدنة العامة ؛ ثانيا : لقد رفضت وجهات نظر اسرائيل وحججها بشأن الاستعراض المنتوى ، التي قدمتها الى لجنة الهدنة المشتركة والى رئيس المراقبين ؛ وثالثا : ان لجنة الهدنة المشتركة ، وهي الهيئة التي خولها المجلس الاشراف على تنفيذ احكام اتفاقية الهدنة ، اعتبرت اقدام اسرائيل على ادخال الاسلحة الى مدينة القدس مخالفة لاحكام اتفاقية الهدنة العامة وادانت اسرائيل لارتكابها هذه المخالفة . وأشار الى ان القدس والطريق التي يراد استخدامها لنقل الدبابات والاسلحة الاسرائيلية من سهل فلسطين الساحلي الى القدس ليست ملكا لاسرائيل بموجب أى قانون أو قرار أو امتياز . ومن الواضح ان اسرائيل ترمي من اظهار القوة هذا الى التخويف أو بالاحرى الى الاستفزاز . وقال ان حكومته تطلب لذلك الى المجلس اتخاذ قرار يؤيد ويؤكد القرار الذى اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦١ .

وتكلم ممثل اسرائيل فذكر ان الشكوى الاردنية لا تستند الى أى اساس ، وان الحكومة الاردنية تدرك انه ليس هناك أى اساس للافتراض بأن اسرائيل تريد تغيير الحالة القائمة . وقال ان الاستعراض المنتوى ليس الاول من نوعه ، وان اسرائيل ليست هي وحدها التي قامت بادخال اعتدة لاغراض احتفالية الى منطقة القدس خلافا لاحكام اتفاقية الهدنة . وقد نظمت كل من اسرائيل والاردن ، بمناسبة احتفالات خاصة ومنذ سنوات عديدة ، استعراضات عسكرية على جانبي خط الهدنة في القدس . والواقع ان من المشكوك فيه كثيرا ان يشكل اجراء استعراض احتفالي لاعتدة عسكرية غير مذخرة وغير قابلة بالتالي للاستخدام في الاغراض العسكرية ، خرقا ولو شكليا لملحق اتفاقية الهدنة العامة . وقال ان وفد اسرائيل لا يستبعد امكانية تقديم تأكيدات اضافية الى الاردن بشأن الطابع السلمي لهذه المناسبة ، ان كان تقديمها ضروريا حقا . ورأى أن السابقة التي ينبغي للمجلس اتباعها وتأييدها هي سابقة عام ١٩٥٨ ، عندما اهتدى رئيس اللجنة المشتركة الى وسيلة لحل المشكلة دون تحويلها الى قضية كبرى .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فشدد على أن الشكوى الاردنية في غاية البساطة والوضوح : فثمة خرق صريح لاتفاقية الهدنة قد وقع ، ومن واجب مجلس الأمن أن يؤكد من جديد قرار لجنة الهدنة المشتركة . وقال ان الادعاء بأن مثل هذه الاستعراضات قد جرت على الجانب الاردني من خط الهدنة ، في غير محله ، اذ لم يجر أى تحقيق في الحالات المشار اليها ، ولم تتخذ لجنة الهدنة المشتركة أى قرار يتعلق بذلك . والواقع ان اللجنة قررت ان قيام اسرائيل بهذا العمل يشكل خرقا لاتفاقية الهدنة العامة . وأخيرا فان اللجنة شجبت العمل الذى قامت به اسرائيل وطلبت الى السلطات الاسرائيلية اتخاذ أشد التدابير لمنع تكرر مثل هذا الخرق لاتفاقية الهدنة العامة ، والامتناع في المستقبل عن ادخال أية اعتدة الى اسرائيل ، تزيد عن المسموح به بمقتضى أحكام اتفاقية الهدنة العامة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال انه لا يجوز للمجلس تجاهل أى خرق لاتفاقية الهدنة العامة ، وان ممثل اسرائيل لم ينكر الوقائع ، وان من الواضح أن استخدام الاعتدة الحربية الثقيلة في الاستعراض لا يمكن أن يعد الا محاولة لاستثارة رد فعل من جانب السكان ، خلافا لروح المادة ١ من اتفاقية الهدنة . وأشار الى ان عمل اسرائيل ينطوى على خرق شكلي لملحق الاتفاقية الثاني واخلال بمغزاها السياسي .

وفي الجلسة ٩٤٨ المعقودة في ١٠ نيسان (ابريل) تكلم ممثل فرنسا فقال انه مدرك لقلق الحكومة الاردنية من الاستعراض المنتوى ، ولرغبتها في أن تراعى اتفاقية الهدنة ، ولكن اسرائيل ابدت استعدادها لتقديم كافة التأكيدات بشأن الطابع الاحتفالي الصرف للاستعراض ، الذى توجد له سوابق عدة من الجانب الاردني ، بالاضافة الى ان احترام اتفاقية الهدنة لايمنع الطرفين من الاتفاق على استثناءات معقولة من احكامها . وأعرب عن امله في أن يتمكن الطرفان من ايجاد حل عن طريق لجنة الهدنة المشتركة ، مع المراعاة التامة للاتفاقية نصا وروحا .

وقدم ممثل الجمهورية العربية المتحدة مشروع قرار اشتركت فيه سيلان وبنس كما يلي (م أ/٤٧٨٤) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في الشكوى التي قدمتها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ (م أ/٤٧٧٧) ،

Digitized by UNOG Library

واذ يحيط علما بقرار لجنة الهدنة المشتركة الاردنية — الاسرائيلية المتخذ في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦١ (م أ/٤٧٧٦) ،

„ ١ — يؤيد قرار لجنة الهدنة المشتركة المتخذ في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦١ ؛

„ ٢ — ويحث اسرائيل على التزام هذا القرار . „

وقال تعليقا على المشروع المقدم ، ان القصد من مشروع القرار المشترك تأييد الموقف الذي اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في آذار (مارس) ١٩٦١ ، اذ لم ينكر أحد اساس قرار اللجنة أو يطعن في احكام اتفاقية الهدنة ولاسيما المادة ٧ من الملحق الثاني .

وتكلم ممثل الصين فقال ان القانون والوقائع موضوع البحث في الشكوى المعروضة على المجلس واضحة . فالاستعراض العسكري المقرر اجراؤه في ٢٠ نيسان (ابريل) يشكل خرقا لاتفاقية الهدنة العامة . وقال موضحا انه وان يكن من الممكن عمليا تبرير ادعاء اسرائيل بأن الاستعراض العسكري امر قليل الشأن ولا يهدد السلم ، فان هذا الاستعراض ليس أمرا تافها من الناحية السياسية والنفسية . ورأى وجوب احترام قرار لجنة الهدنة المشتركة ، كما حث حكومة اسرائيل على المساهمة في المحافظة على الهدوء المستمر في الشرق الاوسط وذلك بالتطبيق الدقيق لأحكام اتفاقية الهدنة .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فقال انه رغم قبوله تأكيدات الوفد الاسرائيلي بأن حكومته لا تنتوي تعكير صفو الهدوء السائد في القدس ، فانه يرى ان من واجب المجلس تأييد النتائج التي وصلت اليها لجنة الهدنة المشتركة منعا لتصدع اتفاقية الهدنة . كما انه ينبغي ان يطلب الى اعضاء اللجنة التعاون على مراعاة اتفاقية الهدنة نصا وروحا حرصا على صيانة السلم .

وتكلم ممثل تركيا فقال ان قرار لجنة الهدنة المشتركة المتخذ في ٢٠ آذار (مارس) يجب اعتباره ملزما للطرفين ، مالم يتم الوصول بالرضا المتبادل الى ترتيب آخر وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢ من اتفاقية الهدنة . وقال ان وفده يحث على التزام اتفاقية وقرارات لجنة الهدنة المشتركة ، وأعرب عن أمله في أن يقدّم الطرفان قضية السلم والامن على كافة الاعتبارات الاخرى المتصلة بهذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان أى قرار يتخذه المجلس يمثل كما يبدو رد فعل مفرط على استعراض احتفالى لم يعتبره احد من اعضاء المجلس بصورة جدية تهديدا للسلم الدولي ٠ وقال ان مشروع القرار يولد في الواقع انطباعا انفراديا متحيزا عن الحالة السائدة في ظل اتفاقية الهدنة ، وسيكون من المؤسف لو آثر المجلس في هذه المناسبة اتباع قرار لجنة الهدنة المشتركة على الأخذ بالسابقة التي أوجدتها اللجنة عام ١٩٥٨ ٠

وفي الجلسة ٩٤٩ المعقودة في ١١ نيسان (ابريل) تكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية فقال ان قيام اسرائيل في ١٧ آذار (مارس) بالتمرين الاستعدادى لاستعراض عسكرى تمهيدا لاستعراض عيد الاستقلال في ٢٠ نيسان (ابريل) ، ينافي اتفاقية الهدنة العامة ٠ واستطرد أنه وان كان الخرق الذى يلحق اتفاقية الهدنة وينطوى على مجرد اجراء استعراض في أحد الاعياد قد لا يشكل أى تهديد للسلم ، فان المسألة الاساسية تتعلق بأثر مثل هذا الخرق في قوة اتفاقيات الهدنة وفي موقف الاطراف منها ٠ وأشار الى أن استمرار الهدوء النسبي الحاضر في المنطقة يقتضي التزام الطرفين للاتفاقية روحا ونصا ٠ وقال ان وفده يرى وجوب تأييد سلطة جهاز مراقبة الهدنة ، ويبدى لذلك موافقته على الموقف المتخذ في مشروع القرار ، ويرى كذلك ان على المجلس أن يؤكد من جديد حرصه على أن تلتزم اتفاقيات الهدنة الالتزام التام المتسم بحسن النية ٠ وقال انه ، بناء على ذلك ، يتقدم بتعديل (م أ/٤٧٨٥) يقتضي اضافة الفقرة الجديدة التالية الى مشروع القرار المشترك :

„ ٣ — ويطلب الى اعضاء لجنة الهدنة المشتركة التعاون لتأمين التزام اتفاقية الهدنة العامة ٠„

وتكلم ممثل ليبيريا فقال ، انه سيؤيد مشروع القرار ولكنه يرى أن من الضرورى مناشدة الطرفين مساعدة لجنة الهدنة المشتركة في جهودها لتأمين التزام اتفاقية الهدنة ٠ وعلى ذلك فانه سيؤيد التعديل الامريكي ٠

وتكلم ممثل الاردن فقال انه ليس من الحكمة ادخال أى تعديل قد يخرج بمشروع القرار عن سياقه ٠ وذكر ان وفده يطلب الى المجلس تأييد النتائج التي وصلت اليها لجنة الهدنة المشتركة ؛ لان اتباع أى نهج آخر ينال من سلطة اللجنة ويجعل اتفاقية الهدنة العامة حبرا على ورق ، ويخول الطرفين في اتفاقية الهدنة حق الانتصاف الذاتي ، ويحول المدينة المقدسة الى محتشد عسكرى كبير ، ويولد في المنطقة آثارا سياسية متضاعفة ٠

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الشيلي فلاحظ ان وقائع القضية المعروضة على المجلس ليست محل شك وان لجنة الهدنة اصدرت قرارا صريحا في المسألة ، ولكن ينبغي النظر الى هذه الحادثة في السياق الأوسع للعلاقات بين البلدين المعنيين . ورأى أن مما يقوّى مشروع القرار تضمينه التعديل الذى قدمته الولايات المتحدة والذى يناشد الطرفين التزام اتفاقية الهدنة .

وتكلم ممثل الاكوادور فقال انه موافق على مشروع القرار ولكن لديه بعض الشك فيما اذا كان من المفيد حقا اقتصار قرار المجلس على اعتبار حالة معينة دون التعبير عن ضرورة الالتزام العام لاتفاقية الهدنة في المستقبل . وأبدى لذلك ترحيبه بالتعديل الذى قدمته الولايات المتحدة .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فقال انه لا يسعه تأييد التعديل الذى قدمته الولايات المتحدة والذى قد يفسر بأنه يضع طرفي النزاع على قدم المساواة .

وتكلم ممثل اسرائيل فأشار الى ان لجنة الهدنة المشتركة ادانت الأردن خلال السنوات الماضية فيما لا يقل عن ٣٠٠ مناسبة مقابل ١٠٠ ادانة ضد اسرائيل . وطالب بأن تعمل حكومة الاردن وفقا لقرار مجلس الامن المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ ، الذى تناول التدابير التي يجب اتخاذها لتسوية المشاكل القائمة بين الطرفين .

وتكلم ممثل تركيا فقال انه لا يميل الى تضمين القرار أى بيان مبدئي قد يترك الانطباع بوجود اتجاه لتوسيع شقة الخلاف الراهن ، ولذلك فانه سيمتنع عن الاقتراع على التعديل بصورة مستقلة ، ولكنه سيقترع بتأييد النص الكامل لمشروع القرار اذا اعتمد التعديل .

وتكلم ممثل الصين فرأى وجوب تفسير التعديل على انه مجرد دليل يهتدى به في المستقبل ، لا محاولة لوضع الطرفين على قدم المساواة .

القرار المتخذ بشأن التعديل المقدم من الولايات المتحدة : اعتمد التعديل المقدم من الولايات المتحدة (م أ/٤٧٨٥) بأغلبية ٧ أصوات مقابل لاشيء وامتناع اربعة اعضاء عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي وتركيا والجمهورية العربية المتحدة وسيلان) . واعتمد مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية المتحدة وسيلان (م أ/٤٧٨٤) بصيغته المعدلة بأغلبية ٨ أصوات مقابل لاشيء وامتناع ثلاثة اعضاء عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وسيلان).

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل المملكة المتحدة فقال في معرض تعليل اقتراعه ، ان الفقرة ٣ من المنطوق التي تم اعتمادها لا تنتقص من الفقرتين الاوليين أو من تأييده لهما ، وهي تتطلع الى المستقبل وتعرب عن ضرورة دعوة جميع اعضاء لجنة الهدنة المشتركة الى التعاون لتأمين التزام اتفاقية الهدنة العامة .

المبحث الثاني

تقرير الامين العام عن تطبيق القرار المتخذ في الجلسة ٩٤٩

عمم الامين العام بتاريخ ١٧ نيسان (ابريل) تقريرا (م أ/٤٧٩٢) عن تطبيق القرار المتخذ في الجلسة ٩٤٩ (م أ/٤٧٨٨) . وقد جاء في التقرير انه طلب بتاريخ ١٤ نيسان (ابريل) الى السلطات الاسرائيلية ارسال جواب مباشر عن التزامها احكام قرار المجلس ، وان هذه الخطوة قد اقتضاها جواب اسرائيل على الرسالة الاولى المرسلة من رئيس المراقبين والمؤرخة في ١١ نيسان (ابريل) ، ومفاده ان المحادثات بشأن القرار جارية مع الأمين العام في نيويورك . وكان ممثل اسرائيل قد فسر الفقرة ٣ من القرار بأنها تبرر نظر لجنة الهدنة المشتركة في مسألة الاستعراض . وقد تأكد هذا الموقف برسالة مؤرخة في ١٦ نيسان (ابريل) وموجهة من رئيس وزراء اسرائيل الى الامين العام . ولاحظ الامين العام ان دراسة مناقشات المجلس تظهر ان هذا التفسير للعلاقة القائمة بين الفقرة ٢ والفقرة ٣ من القرار غير صحيح . فقد أوضح في المجلس ان التعديل المعتمد بوصفه الفقرة ٣ يتطلع الى المستقبل وحده . وعلى هذا فلا يقصد بتاتا من الفقرة ٣ الانتقاص من معنى الفقرة ٢ التي تظل احكامها صحيحة تماما بغض النظر عن احكام الفقرة ٣ . فنظر لجنة الهدنة المشتركة في شكوى اسرائيل ضد الاردن في ١٣ نيسان (ابريل) ، حتى ولو ثبتت الشكوى ، لا يمكن ان يعفي اسرائيل من التزامها التقيد باحكام قرار المجلس . ولما كان موعد اجراء الاستعراض في ٢٠ نيسان (ابريل) فقد رأى الامين العام من الضروري اعلام المجلس بانه لم يرد حتى الآن من الحكومة الاسرائيلية أي جواب بشأن موقفها من الفقرة ٢ من القرار .

وفي ١٩ نيسان (ابريل) ، عمم تقرير (م أ/٤٧٩٢/الاضافة ١) لرئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، كاضافة لتقرير الامين العام الصادر في ١٧ نيسان (ابريل) . وقد تضمن تقرير رئيس المراقبين وصفا للجلسات التي عقدتها لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية — الاردنية للنظر في الشكويين الشفويتين اللتين قدمتهما كل من اسرائيل والاردن في ١٣ و ١٤ نيسان (ابريل) .

Digitized by UNOG Library

وقد افاد رئيس المراقبين ، فيما يتعلق بشكوى اسرائيل بشأن الحشد المزعوم للاعتدة العسكرية الثقيلة في القطاع الاردني من القدس من قبل السلطات الاردنية ، ان التحقيق الذى اجرته هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة لم يثبت وجود أية اعتدة غير مصرح بها بموجب اتفاقية الهدنة كما انه لم يوجد أى دليل يؤيد وضع اعتدة في مراكزها مؤخرا • وذكر رئيس المراقبين ان الوفد الاسرائيلي تقدم في الجلسة التي عقدتها لجنة الهدنة المشتركة في ١٧ نيسان (ابريل) باقتراح يقضي بأن تقرر اللجنة شطب جميع الشكاوى القائمة من جدول اعمالها • وفي ١٨ نيسان (ابريل) قررت اللجنة عدم اعتماد الاقتراح الاسرائيلي • وتقدمت اسرائيل في جلسة أخرى عقدت في ١٩ نيسان (ابريل) باقتراح جديد يتعلق بالتعاون بين الطرفين المعنيين • فاقترح الوفد الاردني ضد اعتماد الاقتراح الاسرائيلي ، وامتنع الرئيس عن الاقتراع لانه رأى انه ليس من شأن اللجنة اعادة تأكيد مبادىء القانون الدولي المتعلقة بمراعاة الالتزامات الدولية •

وفيما يتعلق بشكوى الأردن الشفوية المقدمة في ١٤ نيسان (ابريل) بشأن الحشد المزعوم للقوات والمعدات الثقيلة في الجانب الاسرائيلي من القدس ، ذكر رئيس المراقبين أن المندوب الاسرائيلي المناوب في لجنة الهدنة المشتركة صرح أنه ليس من الضرورى اجراء التحقيق ، وأكد للاردن ان اسرائيل لا تضمر أية نوايا عدائية وان هدف اسرائيل هو المحافظة على الهدوء على امتداد خط الهدنة • ولم يكن الوفد الاسرائيلي حاضرا عندما اعتمدت لجنة الهدنة المشتركة مشروع قرار أردني بشأن المسألة في ١٩ نيسان (ابريل) • ومما ينص عليه قرار لجنة الهدنة المشتركة أنها : (١) تشير الى قرارها المتخذ في ٢٠ آذار (مارس)؛ (٢) وتقرر ان اسرائيل قامت بين يومي ١٢ و ١٤ نيسان (ابريل) ١٩٦١ بحشد كميات ضخمة من الاعتدة العسكرية الثقيلة على الجانب الاسرائيلي من الخط الفاصل في منطقة المدينة المقدسة؛ (٣) وتدعو السلطات الاسرائيلية الى القيام فورا بسحب الاسلحة والاعتدة الثقيلة من الجانب الاسرائيلي من منطقة القدس •

الفرع الثاني

المذكرات الأخرى

أرسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٥٤٧) طلب فيها الى الامين العام ان يعمم على اعضاء مجلس الأمن نص قرار اتخذته لجنة الهدنة المشتركة المصرية — الاسرائيلية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ، قررت فيه أن مصفحتين

Digitized by UNOG Library

اسرائيليتين لنقل الجنود قامتا في ٢٠ أيلول (سبتمبر) باجتياز الحدود الدولية في العوجة ، ومماقررته فيه ان هذا عمل عدائي مخالف لاتفاقية الهدنة العامة .

وأرسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ (م أ/٤٥٦٠)، ذكر فيها ان الجمهورية العربية المتحدة صادرت اخيرا في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ شحنة الاسمنت البالغة ٤٠٠ طن والمفرغة من السفينة اليونانية استيباليا التي احتجزت بصورة غير قانونية وتحكمية في بورسعيد يوم ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ . وقد سمحت سلطات الجمهورية العربية المتحدة للسفينة في ١٠ نيسان (ابريل) بأن تقفل عائدة باتجاه الشمال ، بعد ان أرغمت لا على مجرد التوقف عن متابعة رحلتها ، بل وكذلك على تفريغ شحنتها والتخلي عنها .

وأرسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ١٣ آذار (مارس) ١٩٦١ (م أ/ ٤٧٧٠) ، طلب فيها تعميم نص القرار الذى اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في ٧ آذار (مارس) وادانت فيه اسرائيل لقيام طائرتين اسرائيليتين بخرق الاقليم الجوى للجمهورية العربية المتحدة .

وأرسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٦١ (م أ/٤٨٤٣) ، لفت فيها نظر المجلس الى سلسلة من الاعمال العدوانية التي ارتكبتها خلال الايام القليلة السابقة بعض القوات المسلحة السورية التابعة للجمهورية العربية المتحدة ضد المدنيين المنهمكين بالاشغال السلمية في اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

الرسالة المؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وباكستان وبورما والتشاد والتوغو وتونس وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية العربية المتحدة والداهومي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيلان والصومال والعراق والغابون وغانا وغينيا والفولتا الاعلى والفيليبين وقبرص وكمبوديا والكاميرون والكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولد فيل) واللاووس ولبنان وليبيا وليبيريا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال ونيجيريا والهند واليابان واليمن ويوغوسلافيا

— ٥ —

الفرع الأول

عرض البند على المجلس

أرسل ممثلو اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وبورما والتشاد وتونس وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية العربية المتحدة والداهومي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيلان والصومال والعراق والغابون وغانا وغينيا والفولتا الاعلى والفيليبين وقبرص وكمبوديا والكاميرون والكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولد فيل) واللاووس ولبنان وليبيا وليبيريا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال ونيجيريا والهند واليابان واليمن ويوغوسلافيا ، الى رئيس مجلس الأمن ، رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦١ (م أ/٤٨١٦) ، يطلبون فيها دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد على وجه الاستعجال للنظر في الحالة القائمة في أنغولا . وأعلنوا ان المذابح مستمرة في أنغولا وان حقوق الانسان تنتهك باستمرار ، وان هذه الاعمال ، مع ما يتعرض له الشعب الانغولي من القمع المسلح وانكار حق تقرير المصير خلافا لميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة بشأن انغولا ، تشكل تهديدا جسيما للسلم والامن الدوليين . وانضمت التوغو في ٢ حزيران (يونيه) والباكستان في ٩ منه الى مقدمي هذا الطلب (م أ / ٤٨١٦ / الاضافتان ١ و ٢) .

Digitized by UNOG Library

وأصدر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٧ أيار (مايو) بيانا احيل الى مجلس الامن (م أ/ ٤٨١٣) ، لفت فيه النظر الى الحالة القائمة في أنغولا ، وقال ان من واجب جميع الدول والشعوب ارغام البرتغال على وضع حد لحرب النهب الاستعمارية الدائرة في أنغولا . وأضاف البيان السوفياتي قائلا انه يجب القيام فورا باجراء تحقيق دولي موثوق في الحالة القائمة في أنغولا تشترك فيه الدول الافريقية .

وأرسل ممثل البرتغال رسالة مؤرخة في ٣ حزيران (يونيه) (م أ/ ٤٨٢١) احتج فيها على طلب الدول الاعضاء الأربع والاربعين تضمين جدول الاعمال مسألة تراها حكومته داخلة في ولايتها دون سواها . وطلبت حكومة البرتغال كذلك ان يسمح لممثلها بالكلام اثناء مناقشة ادراج البند المقترح في جدول الاعمال .

وفي الجلسة ٩٥٠ المعقودة في ٦ حزيران (يونيه) ادرج المجلس طلب الدول الاربع والاربعين في جدول الاعمال . وعملا بالقرار المتخذ في الجلسة ٩٥٠ والجلسات التالية ، دعي ممثلو اثيوبيا والبرتغال وغانا والكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولدفيل) ومالي والمغرب ونيجيريا ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة .

الفرع الثاني

نظر المجلس في المسألة

افتتح ممثل ليبيريا المناقشة في المجلس ، فقال ان اقدام هذا العدد الكبير من الدول الاعضاء على مطالبة المجلس بحث المسألة مجددا ، انما يدل على تعبير شبه اجماعي عن الحزن والقلق على انغولا . وأشار الى أن الحالة ازدادت تدهورا هنالك منذ ان نظر فيها مجلس الامن والجمعية العامة في شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) على التوالي . وذكر أن الجمعية العامة قد دعت البرتغال ، في قرارها رقم ١٦٠٣ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، الى النظر على وجه السرعة في اتخاذ التدابير وادخال الاصلاحات في انغولا كما أنشأت لجنة فرعية للتحقيق في الحالة القائمة في انغولا وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك . وأوضح أن البرتغال ، عوضا عن تنفيذ هذا القرار ، قد عززت عملية القمع العسكرى التي يقوم بها ضد الشعب الانغولي . وبيّن أنه رغم الرقابة الشديدة ، فقد وصلت الى العالم الخارجي انباء المجازر والاعتقالات التحكمية وقصف القرى بالقنابل ، وقد عرف من مصادر موثوقة ان عدد

Digitized by UNOG Library

السكان المقتولين والمفقودين قد بلغ الآن ثلاثين ألفا ، وان عدد اللاجئين الانغوليين الموجودين في الكونغو بلغ ثمانين ألفا . وبنى على ذلك أن طابع الحدة والاستعجال الذى تتسم به هذه الحالة يقتضي من مجلس الأمن عملا سريعا وفعالا لوقف هذه المذابح وتلك الحرب الاستعمارية . ثم قدم مشروع القرار التالي المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا (م أ/٤٨٢٨) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد نظر في الحالة القائمة في أنغولا ،

« واذ يأسف شديد الأسف للتقتيل الواسع النطاق وللتدابير القمعية القاسية في أنغولا ،

« واذ يحيط علما بما تثيره هذه الأحداث من قلق شديد وردود فعل قوية ، في جميع انحاء القارة الافريقية وفي انحاء العالم الأخرى ،

« واذ يعرب عن اقتناعه بأن استمرار الحالة القائمة في انغولا يشكل سببا حقيقيا كامنا للاحتكاك الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

« واذ يشير الى قرار الجمعية العامة رقم ١٥٤٢ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، والذى يعلن ان انغولا هي ، من بين اقاليم أخرى ، اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في الفصل الحادي عشر من الميثاق ، وكذلك الى قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ الذى أعلنت الجمعية العامة فيه دون اعتراض ان اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله ، يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين ، كما طلبت اتخاذ التدابير الفورية لنقل جميع السلطات الى شعوب هذه الاقاليم ، دون قيد أو شرط ، وفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية ، ودون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين ،

« ١ — يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة رقم ١٦٠٣ (الدورة ١٥) ويدعو البرتغال الى العمل باحكام هذا القرار ؛

Digitized by UNOG Library

« ٢ — ويطلب الى اللجنة الفرعية المعينة بموجب قرار الجمعية العامة المذكورة آنفا تنفيذ المهمة الموكولة اليها دون أى تأخير ؛

« ٣ — ويدعو السلطات البرتغالية الى الكف فورا عن تنفيذ التدابير القمعية والى تزويد اللجنة الفرعية بجميع التسهيلات اللازمة لتمكينها من اداء مهمتها بسرعة ؛

« ٤ — ويطلب الى اللجنة الفرعية اعلام مجلس الأمن والجمعية العامة عن ذلك في أسرع وقت ممكن ٠ »

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فقال ان استمرار الحالة الراهنة في أنغولا لاشك سيزيد من توتر العلاقات بين الدول ، ومن تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ٠ وأشار الى أن المادة ٣٤ من الميثاق تتناول صراحة الحالات التي من شأن استمرارها تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر ٠ والى أن مثل هذه الحالة تنعكس في الاحداث الحاصلة في أنغولا والتي تفيد انباء الصحف انها ازدادت تدهورا منذ ان نظر فيها المجلس في شهر آذار (مارس) ٠ وأضاف ان الجمعية العامة أثبتت اختصاصها بالنظر في الحالات المماثلة للحالة القائمة في انغولا ، بقرارها المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتعلق بمنح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة ٠ واتخذت الجمعية العامة كذلك قرارا (القرار ١٥٤٢ (الدورة ١٥)) ، ينص على أن الحكومة البرتغالية ملزمة ، بموجب الفصل الحادى عشر من الميثاق ، بارسال المعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والموضوعة تحت ادارتها ، بما في ذلك انغولا ٠ ولكن البرتغال لم يلتزم أيا من هذين القرارين ، بل أنه حتى لم يحط علما بقرار الجمعية العامة الاخير (القرار ١٦٠٣ (الدورة ١٥)) الذى يحثه على اتخاذ التدابير وادخال الاصلاحات في أنغولا ٠ وقال ان هذا هو السبب الذى من أجله اضطرت أربع واربعون دولة من الدول الاعضاء الى عرض هذه المسألة مجددا على المجلس أملا منها في أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة لايجاد حل للمشكلة قبل فوات الاوان ٠ وبيّن ان هذه الدول لتأمل كذلك في أن يتعاون البرتغال مع الامم المتحدة فيطبق احكام قرار الجمعية العامة واحكام القرار المقدم مشروعه الى مجلس الأمن من الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا ٠

وتكلم ممثل البرتغال بشأن اقرار جدول الاعمال ، فاحتج على تقرير المجلس تضمين جدول اعماله مسألة يراها البرتغال داخلة في ولايته دون سواه ومتعلقة بأمنه الداخلي وحده ٠ واستطرد أنه نظرا الى خلو القانون الدولي من أى اساس سليم يبرر لمجلس الأمن النظر في الحالة القائمة في أنغولا ، فمن الجائز منطقيا اعتبار قرار المجلس غير قانوني ، كما أنه

Digitized by UNOG Library

من الجائز ان تؤدى هذه اللاقانونية الصادرة عن المجلس الى تقويض دعائم سلطته . وقال ان الامم المتحدة ليست ولا يجوز لها ان تكون اداة للسياسة الخارجية تستخدم لممارسة ضغط قد يخل بالحياة الداخلية في دول اخرى . وأضاف الى ذلك ان المجلس قد سبق وبحث الحالة القائمة في انغولا ورفض عن حق التدخل في مسألة داخلة في ولاية حكومة البرتغال دون سواها ، بيد أن الجمعية العامة تجاهلت في مناقشة لاحقة قرار مجلس الامن فاتخذت قرارا ينص على انشاء لجنة فرعية لدراسة الحوادث الداخلية في انغولا . وقال ان من السخرية ان الذين لم يبدوا أى احترام لقرار مجلس الأمن بعدم التدخل يودون الآن تجاهل قرار الجمعية الذى أنشأت به لجنة فرعية وأوعزت اليها موافاتها بتقرير عن الحالة . وقال ان المجلس يطلب اليه مع ذلك تناول المسألة ذاتها قبل ان يتسنى للجنة الفرعية تقديم تقريرها ، وخلص من ذلك الى ان مجلس الأمن ، بادراجه هذا البند ، انما يتجاهل قرار الجمعية العامة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مجلس الامن اضطر للمرة الثانية خلال فترة قصيرة نسبيا الى توجيه اهتمامه الى الحالة في انغولا . وأشار الى ان الدول الاعضاء التي طلبت عقد المجلس لفتت الانظار الى خطورة الحالة التي نشأت نتيجة لاعمال المستعمرين البرتغاليين الذين شنوا على الشعب الانغولي حربا واسعة النطاق لا رحمة فيها . وأكد ان هذه الحالة تشكل ولا شك تهديدا كبيرا للسلم والامن الدوليين ، وأنه ليس في وسع احد الوقوف موقف اللامبالاة من الاعمال الوحشية التي يرتكبها البرتغال . وذكر أنه سبق للاتحاد السوفياتي أن اعرب عن آرائه وقلقه بشأن الحالة السائدة في انغولا ، وذلك في بيان أصدر في ٢٧ أيار (مايو) (م أ/٤٨١٣) وأحيل الى مجلس الامن . واستطرد أنه يتضح من المعلومات المتوفرة ، ان البرتغال يقوم بتعبئة عامة لحرب استعمارية واسعة النطاق في أنغولا ، وقد أدى ذلك الى قتل ما يزيد على ٣٠ ألف انغولي . وبيّن أن البرتغال قد تمكن من انتهاج سياسة قمعية كهذه في عصرنا الحديث هذا بفضل التأييد الذى يتلقاه من حلفائه في منظمة معاهدة شمال الاطلسي . وأكد أن شعوب كافة البلدان المحبة للسلم تقف مع ذلك الى جانب شعب أنغولا ، وأن مما يثبت ذلك اقدام مثل هذا العدد الكبير من الدول الاعضاء على طلب عقد هذا الاجتماع . وأوجب على مجلس الامن ان يطالب الى البرتغال وقف حربه الاستعمارية فورا ، وان يشجب بقوة هذه الحرب التي يشنها البرتغال على الشعب الأنغولي ، وان يبادر فورا الى اتخاذ التدابير المؤدية الى تنفيذ احكام اعلان الجمعية العامة الوارد في قرارها رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ . وأوضح أن على المجلس ، اذا استمر البرتغال في تجاهل قرارات المجلس ، ان ينذر بأنه سيضطر الى درس مسألة توقيع الجزاءات بمقتضى المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق . وذكر أن الحكومة

Digitized by UNOG Library

السوفياتية تستغرب التباطؤ في تنفيذ قرار الجمعية العامة المتخذ في ٢٠ نيسان (ابريل) بشأن انغولا . وقال ان اللجنة الفرعية لم تبذل على ما يبدو نشاطا كبيرا ، حتى بعد تعيينها ، وأنه يجدر بها اعلام المجلس بما فعلته حتى الآن تنفيذا للتعليمات الصادرة اليها من الجمعية العامة ، وأنه ينبغي لها على أية حال ، ان تسافر حالا الى انغولا للقيام محليا بانهاء العمليات الوحشية التي تقوم بها السلطات البرتغالية .

وفي الجلسة ٩٥٢ المعقودة في ٧ حزيران (يونيه) تكلم ممثل سيلان فقال ان المجلس ، بادراجه مسألة انغولا في جدول أعماله ، انما أكد من جديد اختصاصه بمعالجة المسألة . وأشار الى ان تفاقم الحالة في انغولا ، يدل بوضوح على انها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأنها مسألة مستعجلة جدا . وذكر أن هذه المسألة نشأت نتيجة للسياسة القمعية التي ينتهجها البرتغال ضد شعب أنغولا ، وأن الفشل مصير كل محاولة لاعاقة اوعكس تطور الشعوب غير المستقلة نحو الحرية . وقال ان ثمة وثيقتين لهما صلة خاصة بهذه المسألة هما : الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ ومما ينص عليه هذا الاخير ، بصورة خاصة ، في منطوقه ، ان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها وانه ينبغي وضع حد لجميع أنواع التدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة ، لتمكينها من ممارسة حقها في الاستقلال التام . وأشار الى أن اصحاب مشروع القرار انما يريدون ابراز الخطر الجسيم الذي ينطوي عليه انكار حق العيش بحرية على الشعب الانغولي .

وتكلم ممثل الهند فقال ان المجلس قام قبل ذلك بحوالي ثلاثة اشهر ببحث مسألة انغولا ، ولكنه لم يتخذ لسوء الحظ أي قرار بشأنها . ونتيجة لذلك احيلت المسألة فيما بعد الى الجمعية العامة التي اتخذت بأغلبية ساحقة قرارا هو من حيث جوهره نفس القرار الذي لم يتخذه المجلس . وأشار الى أن البرتغال اتخذ موقف عدم التعاون على الاطلاق مع الامم المتحدة ، ويدل بيانها امام المجلس وعدم اشتراكها في المناقشة دلالة واضحة على موقفها الكامل من مسئولياتها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة كدولة استعمارية . وقال انه من الجلي انه ليس في نية البرتغال التخلي عن موقفه ، وانه مصمم على قمع الحركة التحررية في أنغولا ؛ وقد كلفت هذه السياسة القمعية آلاف الانغوليين حياتهم . وأضاف أن ليس لهذه المجازر التي جرت على هذا النطاق الواسع أية سابقة في التاريخ الاستعماري الحديث ، وأن هذه الحالة تحتم على مجلس الامن أن يعمل دون تأخير ، لأن عدم قيامه بعمل ما سيؤدي الى عواقب وخيمة جدا . وقال ان مشروع القرار المعروض على المجلس يتصف بالاعتدال ، وأن الحكمة تقتضي المجلس ان يطلب الى اللجنة

Digitized by UNOG Library

الفرعية التي عينتها الجمعية بقرارها رقم ١٦٠٣ (الدورة ١٥) اجراء التحقيق واعلام كل من مجلس الأمن والجمعية العامة عن ذلك .

وتكلم ممثل الكونغو (برازافيل) ، فقال ان الحرب في أنغولا ليست حربا أهلية بين البرتغال ومقاطعاته المزعومة فيما وراء البحار ، بل هي حرب استعمارية يجاهد فيها شعب انغولا من أجل قلب حكم البرتغال الجائر . وأشار الى أن سياسة القمع هذه نفسها تمارس في كابندا ، وان المعلومات المأخوذة من اللاجئين القادمين من كابندا وانغولا تفيد ان البرتغال يقوم ، على ما يبدو ، بتصفية شعب كابندا ، لكي يجعل من هذا الجيب قاعدة قتال ضد انغولا . وأكد أن السياسة التي يسير عليها البرتغال مكتوب لها الفشل ، اذ ان انغولا أكبر من البرتغال بأربعة عشر أو خمسة عشر ضعفا ، وليست كل حدودها معينة . ويستحيل عمليا على البرتغال اقفال جميع الحدود ومنع العناصر القومية من مزاولة نشاطها في أنغولا . وذكر ان سياسة محو الاستعمار هي السياسة الوحيدة التي يمكن اتباعها ازاء الدول الافريقية غير المستقلة .

وتكلم ممثل البرتغال فقال ان من الواضح ان الحالة القائمة في انغولا مبعثها حركة اخطبوطية ترعاها الايدي الاجنبية وتمتد مجساتها الى جميع انحاء العالم . وذكر أن الارهابيين القادمين من الخارج قد اجتازوا الحدود الى أنغولا عند مناقشة مجلس الأمن الاخيرة للحالة القائمة في أنغولا ، وان المنطقة الشمالية من أنغولا أصبحت منذئذ أرضا ,, شهيدة ,, ، وأن توافد الارهابيين قد استمر باعداد كبيرة تشجعهم على ذلك مناقشات الجمعية العامة بشأن أنغولا ؛ وخرج من ذلك الى ان الحالة المفجعة قد نشأت نتيجة للخطط الاجرامية التي رسمتها قوى التآمر الدولي ، والى ان الحوادث التي وقعت في لواندا لا يمكن ، مهما اتسع الخيال ، أن تنسب الى السكان المحليين . وأكد ان سكان الاقليم القومي البرتغالي جميعا يشكلون متحدا خاليا من أي تفرق عنصري أو ثقافي أو ديني ، ويستمدون أكبر مصادر قوتهم من هذه المساواة والوحدة . وقال انه ليس هنالك في الحقيقة للارهاب القائم في أنغولا أي أساس يتعلق بالسياسة الداخلية ، وأنه يتضح من ذلك أن التدابير المشروعة التي اتخذتها البرتغال في قضائها على الارهاب الذي حرض عليه عملاء من الخارج ، لا تستهدف غير صيانة النظام العام . وأوضح ان العمل في هذه الاثناء على متابعة انماء الاقليم مستمر . واستشهد ببيان صادر عن رئيس وزراء حكومته ، فقال انه سيعمل على زيادة اشراك سكان انغولا في الحياة السياسية والادارية وعلى تعجيل تنفيذ برنامج الانماء الاجتماعي . وخلص من ذلك الى أن على المجلس ، عوضا عن التدخل في شئون هي من صميم الولاية القومية ، ان يشجب قيام احدى الدول الاعضاء بتشجيع التآمر والتحريض على الحرب الاهلية في دولة أخرى بوصفهما عدوانا غير مباشر .

Digitized by UNOG Library

وفي الجلسة ١٠٥٣ التي عقدها المجلس في ٨ حزيران (يونيه)، تكلم ممثل غانا ، فقال ان قرار الجمعية العامة رقم ١٦٠٣ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ ، لم يقتصر على الاحاطة علما بالاضطرابات والمنازعات في أنغولا ، بل رأى ان استمرارها قد يؤدي الى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر . وقد دعا القرار نفسه البرتغال الى ادخال الاصلاحات في انغولا على وجه السرعة . ولكن البرتغال لم تعمل شيئا لتلبية تلك الدعوة . وقال ان من الواضح انه اذا لم يتخذ مجلس الامن التدابير الحازمة خدمة لمصلحة السلم ، فان البرتغال سيستمر في سياسته القمعية . وقد يهم المجلس ان يعلم ان غانا قررت ، احتجاجا منها على سياسة القمع البرتغالية ، أن تتخذ بعض التدابير ابتداء من ١ حزيران (يونيه) ١٩٦١ ، منها اقفال جميع المرافىء البحرية والجوية في وجه السفن والطائرات البرتغالية ، وسحب الرخص الحالية العامة المفتوحة المعطاة لاستيراد السلع من البرتغال . وقال ان غانا تأمل في ان يطلب المجلس الى جميع الدول الاعضاء اتخاذ التدابير التي يجيزها الميثاق لحمل البرتغال على التخلي عن سياسته القمعية ضد شعب انغولا .

وتكلم ممثل ليبيريا فقال ان اتهام البرتغال لليبيريا بتدبير مناورات موجهة ضد البرتغال في مجلس الامن اتهام غير مفهوم . اذ ان كلّ ما يهم ليبيريا ، كما هو معلوم ، هو اقرار السلم في انغولا ، ومهما يكن من التهم الموجهة ضدها ، فانها لا تملك اخفاء عطفها على الآلام الانسانية ولا يسعها الا التنديد باسبابها . وأضاف ان اختصاص الامم المتحدة بمعالجة مسألة انغولا قد بات مقررا وان القلق الذي يبديه وفد ليبيريا والوفود الاخرى قلق مشروع ، وانه ليس هناك بسبب الاحداث الجارية في أنغولا أي متسع من الوقت للمماحكة في المسائل القانونية لاسيما وأن الامم المتحدة قد قررت اختصاصها ، ومن المتحتم القيام بعمل سريع لتسوية الحالة . وأشار الى أن الرقابة الشديدة التي فرضتها السلطات البرتغالية تجعل من الممكن الافتراض بأن الحالة ، على ما يرجح ، اسوأ مما تدل عليه المعلومات المتوفرة . وتلا بعد ذلك بعض البرقيات التي تلقاها وفده ، وقال ان من واجب المجلس الوصول الى تسوية سلمية للحالة القائمة في انغولا ، ووضع حد للحرب الرعناء هنالك ، ومساعدة الانغوليين على نيل حق تقرير المصير . واستطرد ان الجمعية العامة أقرت بالاجماع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وان على البرتغال ، بوصفه من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاعلان . وناشد البرتغال مدّ يد التعاون بشكل يساعد الامم المتحدة على القيام بعمل ايجابي بناء ويزيد من هيبة الامم المتحدة ومن فعالية مجلس الامن . وقال ان على البرتغال ، اذ يقدم مثل هذا التعاون ، أن يسمح بدخول اللجنة الفرعية المقترحة الى اقليم انغولا ويمدها بالمساعدة التامة بوصفها هيئة تمثل الأمم المتحدة ،

Digitized by UNOG Library

كما وينبغي لـــ، الكف عن جميع التدابير القمعية الموجهة ضد الانغوليين .

وتكلم ممثل الكونغو (ليوبولدفيل) فقال ان اشتداد هجوم البرتغال العسكري أضاف الى مشاكل بلده مشكلة خطيرة ، هي مشكلة اللاجئين الانغوليين : فقد سجل رسميا خلال الشهر الفائت أكثر من ٦٠ ألف لاجيء انغولي ، تواجه الحكومة الكونغوية صعوبة جسيمة في اسكانهم واطعامهم . وذكر أن حكومته لذلك تناشد البرتغال وقف المذابح في أنغولا ليتمكن اللاجئون الانغوليون من العودة الى ديارهم مطمئنين الى سيادة الهدوء والسلم في بلدهم . وأضاف أن الحكومة الكونغوية لتطلب الى اللجنة الفرعية التي عينتها الجمعية العامة بشأن الحالة في انغولا الاتصال بآلاف اللاجئين الانغوليين الذين يستطيعون اطلاعها على آخر المعلومات فيما يتعلق بالبيانات التي أدلي بها اثناء مناقشة مسألة انغولا في الجمعية العامة .

وفي الجلسة ٩٥٤ التي عقدها المجلس في ٨ حزيران (يونيه) ، تكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان بعض اعضاء المجلس ذهبوا عند آخر بحث للحالة القائمة في أنغولا الى أنها لا تشكل آنئذ تهديدا للسلم الدولي . واستطرد أن المشاكل المتعلقة بأفريقيا قد لا تكون ذات أهمية كافية بالنسبة الى هؤلاء الاعضاء . ولكن الانباء الاخيرة الواردة من أنغولا لا بد أن تقنع حتى أولئك الاعضاء بخطورة الحالة . وأشار الى عجز البرتغال عن مواصلة الحرب الاستعمارية في أنغولا دون تأييد وتشجيع بعض الدول الاخرى ، التي تناشدها نيجيريا الكف عن تقديم مثل هذه المساعدة الى البرتغال . وقال انه لا بد أن ينال الانغوليون حريتهم يوما ما ، ولكن الامم المتحدة ، في غضون ذلك ، ملزمة بمقتضى احكام القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) بوقف الاعمال الوحشية الجارية الآن في أنغولا . وذكر انه يجب زيادة اختصاصات اللجنة الفرعية التي عينتها الجمعية العامة ، كما ويجب أن تبدأ تحقيقها على الفور .

وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان انتفاضة انغولا لم يحرض عليها العملاء الاجانب كما تعود البرتغال ان يعتقد العالم ، بل انهم ثاروا أخيرا على السيطرة البرتغالية ، بعد ان طال صبرهم وحفز شجاعتهم الاستقلال الذي ناله اخوانهم الافريقيون . وذكر ان السلطات البرتغالية عمدت الى قمع المطالبة المشروعة بالاستقلال باتخاذ التدابير العسكرية التي تدل دلالة كافية ، بضخامتها واتساعها ، على أن شعب انغولا بأسره يرفض الحكم البرتغالي . وأكد أن مشروع القرار المعروض على المجلس يتضمن أدنى حد من التدابير اللازمة ، وينبغي أن ينال تأييدا اجماعيا .

وتكلم ممثل مالي ، فقال ان حركة الانغوليين التحررية تمثل جهدا عادلا محمودا ، لا مسألة حرب باردة ، وانه من واجب اصدقاء البرتغال اقناعه بالتخلي عن سياسة القمع ، لان عليهم

Digitized by UNOG Library

ازاء الرأى العام العالمي مسئولية كبرى • وذكر أن مشروع القرار المعروض على المجلس في غاية الاعتدال ، اذ لم يشدد بما فيه الكفاية على مسألة الحرب الاستعمارية في أنغولا ، أو يشجب الاعمال الوحشية التي يقوم بها البرتغال • وقال ان مالي ترى انه يجب تطبيق المادتين ٤٠ و ٤١ من الميثاق على الحالة موضوع البحث ، ولكنها تأمل في أن يوافق بالاجماع على التدابير الحدية المنصوص عليها في مشروع القرار هذا •

وتكلم ممثل المغرب فقال ان على المجلس أن يتخذ مقررات صريحة حازمة لمعالجة الحالة القائمة في أنغولا ، وينبغي ان تقوم هذه المقررات على ثلاثة مبادىء اساسية : تأييد حركات التحرر القومي ؛ وشجب جميع اعمال العنف التي ترتكبها الدولة المستعمرة ؛ وتوقيع الجزاءات ان اقدمت الدولة المستعمرة على تعقيد الحالة بتعزيز حكم الارهاب وابتلاء المسرح الدولي بخطير الآثار • واستطرد ان تجربة المجلس في الازمة الكونغوية تؤكد ضرورة اتخاذ القرارات الحازمة ، فقد أدى ضعف القرارات الاولى المتخذة بشأن المسألة الكونغوية الى شيء من التهاون في العمل مما سبب ازدياد عناد الدولة المستعمرة المعنية وتفاقم الحالة • وأوضح أن على المجلس لذلك الافادة من تجربته الاخيرة واتخاذ التدابير الملموسة للاعتراف بحق انغولا في الاستقلال وشجب سياسة البرتغال الاستعمارية •

وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده قد أعرب ، عند نظر المجلس سابقا في الحالة القائمة في أنغولا ، عن شكوكه في شرعية عرض هذه المسألة على المجلس كحالة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر • وذكر أن رأى الحكومة الفرنسية في هذا الصدد لم يتغير ولا يزال صحيحا • وأشار الى أن الجمعية العامة قررت في شهر نيسان (ابريل) ١٩٦١ انشاء لجنة فرعية ، وكان الاحرى بالمجلس ان ينتظر تقرير تلك اللجنة الفرعية قبل ان ينظر في الحالة القائمة في أنغولا • وذكر أن من المعروف رغم عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الاحداث الاخيرة ، ان ثمة مذابح قد وقعت في انغولا وأن القوات البرتغالية قد اتخذت بعض التدابير العنيفة • وبين أن تفاقم الحالة استثار مشاعر الانفعال الشديد لدى الدول الافريقية ، ولاسيما الدول المجاورة التي تشعر بالتضامن القائم على الاخوة العنصرية مع الانغوليين • وأضاف قائلا ان فرنسا تفهم قلق تلك الدول ومخاوفها وتشاركها الانفعال من الحوادث الاخيرة التي وقعت في انغولا • وبين أنه جرت خلال العشرين سنة الاخيرة تغيرات عميقة في العالم ، ومن الخطأ المفجع تجاهل هذه التغيرات والاسترشاد بمفاهيم ومبادىء انقضى عهدها • وقال ان الوفد الفرنسي يأمل في أن يستخلص البرتغال كل النتائج اللازمة من هذا المبدأ ، وهو سيرحب بأية تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية قد تجرى في انغولا قريبا نتيجة لتغيير في سياسة البرتغال •

Digitized by UNOG Library

وفي الجلسة ٩٥٥ التي عقدها المجلس في ٩ حزيران (يونيه) ، تكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان الاعتراضات القانونية التي أبداها وفده على نظر المجلس للحالة القائمة في انغولا لا تزال صحيحة ، كما ان شكوكه في كون هذه الحالة تمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين لا تزال قائمة . واستدرك ان الحالة كما اتضح تنطوي على بعض النواحي الدولية التي تدعو الى القلق . وذكر أنه يبدو من البيانات التي القيت أمام المجلس ان النشاطات الارهابية في انغولا تنظم من اقليم أجنبي ، وان المجلس يكون مقصرا في أداء واجبه ان لم يلفت الانظار الى هذه الحالة الخطيرة ، ولذلك فمن المستحسن الاشارة الى هذا الأمر في مشروع القرار وتذكير الدول الاعضاء بالتزامها بعدم التدخل في شؤون غيرها الداخلية . وقال ان اللجنة الفرعية التي عينتها الجمعية ملزمة على كل حال بالنظر في طبيعة ومدى أي تدخل اجنبي في الشئون الانغولية . وأوضح أنه بغض النظر عن هذه الاعتبارات العامة ، فان مشروع القرار (م أ/٤٨٢٨) المعروض على المجلس يعد غير مرض من ناحيتين . فهو يشير في الفقرة الخامسة من ديباجته الى قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، الذي لم يعتبره وفده مقبولا ؛ كما أنه يدعو في الفقرة ٣ من منطوقه السلطات البرتغالية الى الكف عن « التدابير القمعية » . ويتضح من البيانات التي ألقيت أمام المجلس ان استخدام العنف لم يقتصر على طرف واحد ، ولذلك فليس هنالك من مبرر للحكم بادانة طرف واحد . وأشار الى أن وفد المملكة المتحدة قد ساورته بعض الشكوك في اختصاص الجمعية فيما يتعلق بانشاء لجنة فرعية لشئون انغولا ، ولكنه نظرا الى انشائها ، يؤيد اعمال اللجنة الفرعية ويأمل في أن يتعاون البرتغال معها . وقال انه لن يكون هنالك في هذه الاثناء أي مبرر لاصدار توصية ما الى البرتغال ، وعلى الاقل ريثما يتسنى للجنة الفرعية تقديم تقرير عن النتائج التي وصلت اليها .

وتكلم ممثل الاكوادور ، فقال انه عندما نظر مجلس الأمن الحالة القائمة في أنغولا في شهر آذار (مارس) ، أبدى وفده ، لاسباب ظرفية ، شكوكه في اختصاص المجلس بالنظر في المسألة . وذكر ان الحالة قد تبدلت منذ ذلك الوقت ، وان ما بدا في شهر آذار (مارس) انه مجرد عمل شرطي اصبح الآن عملا مسلحا أوسع من ذلك بكثير ، وله آثاره الخطيرة في أذهان شعوب آسيوية وافريقية كثيرة . وتطرق لاشارة البرتغال الى مصلحة الشيوعية الدولية في استغلال الحالة في انغولا ، فقال ان الشيوعية الدولية ستبذل اقصى جهدها لاستغلال ما يخدم مصلحتها ، ولا يخدم هذه المصلحة شيء أكثر من الموقف السلبي الذي تقفه الدول المستعمرة . وطالب لذلك بوجوب تصفية الاستعمار نفسه تجنبا لانتشار الشيوعية في البلدان المستعمرة . وأكد ان المهم في أنغولا اليوم هو وقف انتشار العنف واراقة الدماء . وأعلن ان هذا هو

Digitized by UNOG Library

السبب الذى من أجله سيؤيد وفد الاكوادور أية تدابير تؤدى الى وضع حد لهذه الحالة ، وتسمح للجنة الفرعية التي أنشأتها الجمعية العامة بأداء مهمتها .

وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان تدهور الحالة في انغولا مؤخرا والخسارة المفجعة في الأرواح قد اثارا الحزن والقلق في بلده . وأشار الى أن الوفد التركي كان يأمل في أن يكون قرار الجمعية العامة رقم ١٦٠٣ (الدورة ١٥) ، الذى أيده ذلك الوفد ، فاتحة عهد جديد لشعب أنغولا وقد دعا هذا القرار حكومة البرتغال الى التذارع على وجه السرعة في اتخاذ التدابير وادخال الاصلاحات في أنغولا . ولكن البرتغال ، مع الأسف ، لم يقدم بيانا مفصلا عن الاصلاحات التي يمكن أن تعتبر أساسا مناسبا لحل يقوم على الانسجام . بيد أنه يستفاد من بعض المعلومات المتفرقة ان هذه الاصلاحات قد تنفذ في المستقبل القريب . وأشار الى انشاء الجمعية العامة بقرارها للجنة فرعية ، وقال ان الوفد التركي يرى أن تقريرا تقدمه تلك اللجنة ، في حدود اختصاصاتها ، سيساعد كثيرا على جلاء الحقائق المتعلقة بالحالة المؤسية القائمة في أنغولا .

وتكلم ممثل الشيلي فقال ان وفده حبذ في شهر آذار (مارس) ان تقوم هيئات أخرى غير مجلس الامن ببحث الحالة الانغولية ، لأنه لم يقدم آنئذ الدليل الكافي على وجود تهديد للسلم والامن الدوليين ، ولكن الحالة تبدلت من اساسها : فالرأى العام العالمي ، ولاسيما الافريقي ، يساوره القلق ازاء الحوادث الخطيرة في أنغولا ، كما أن المجلس يجد نفسه ازاء حالة تتسم بالتخريب الأهوج والهمجية والقسوة ، والاتهامات والاتهامات المضادة تتلو بعضها بعضا ؛ ولذلك فان الوفد الشيلي يأمل من المجلس ان يتخذ مقررات موضوعية مجردة بشأن هذه الاتهامات ، ولا يمكن للمجلس أن يفعل ذلك الا اذا تمكنت هيئة تابعة له من جمع المعلومات الصحيحة وموافاته بتقرير عن ذلك . وأشار الى انه لم يكن المقصود بانشاء اللجنة الفرعية توجيه أى اتهام الى البرتغال ، والى أن من المأمول ان يمنحها البرتغال كل التسهيلات اللازمة للقيام بمهمتها . وبين ان الميزة الرئيسية لمشروع القرار المعروض على المجلس هي انه اولى اللجنة الفرعية الاهمية اللازمة التي تتيح لها اداء مهمتها بحرية . وقال ان مشروع القرار الراهن ، لاستناده في الدرجة الاولى الى مختلف القرارات التي قد اتخذتها الجمعية العامة ، سيكون العامل الحاسم في توحيد عمل جهازى الجمعية والمجلس ، وان كان يمكن في رأى وفد الشيلي ، وتحقيقا لاجماع المجلس على القرار ، ادخال المزيد من التحسينات على بعض فقرات ديباجته وذلك بتحديد الوقائع تحديدا أدق ، فضلا عن الامتناع عن الحكم على الآثار الدولية للمسألة الانغولية ريثما تقوم اللجنة الفرعية بتقديم تقريرها . واستطرد أن وفده يرى كذلك امكان اضافة فقرة الى المنطوق ، يعرب المجلس فيها عن أمله في ايجاد حل سلمي

Digitized by UNOG Library

لمشكلة انغولا وفقا لمبادئ الميثاق . واقترح لهذه الاسباب ، ان يدخل على مشروع قرار الدول الثلاث (م أ/٨٢٨ ٤) التعديلات التالية (م أ/٤٨٣٣/التنقيح ١) :

(١) تستبدل في الفقرة الرابعة من الديباجة عبارة „ من شأنه تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر „ بعبارة „ تهديدا للسلم والامن الدوليين „ ؛

(٢) تدخل بين الفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق الفقرة الاضافية التالية : „ ويعرب عن أمله في ايجاد حل سلمي لمشكلة أنغولا وفقا لميثاق الامم المتحدة „ ؛

(٣) ترقم الفقرة الجديدة بالرقم ٤ ، ويعاد ترقيم الفقرات الباقية تبعا لذلك .

وفي الجلسة ٩٥٦ التي عقدها المجلس في ٩ حزيران (يونيه) ، تكلم الرئيس بوصفه ممثلا للصين ، فقال ان الحالة القائمة في انغولا بلغت مرحلة يستحيل فيها على المجلس البقاء مكتوف اليدين . وأشار الى أن عدم توفر الانباء الصحفية الموثوق بها أو دراسة من وضع هيئة نزيهة ودولية يجعل من الافضل الامتناع عن الحكم على الاتهامات المتعلقة بالفظائع الحاصلة وعلى مدى القتال وعدد القتلى . ولكن من الواضح أنه يسهل ، في الظروف السائدة الآن في أنغولا ، حمل الضعفاء وغير المنظمين على استعمال العنف ، بينما يرى الطرف الحاكم ان افضل خطة لمعالجة الحالة هي في توجيه الضربات الحاسمة لانجاز مهمة اقرار الهدوء والسكينة . وقد أدى هذا النهج السيكولوجي دائما الى التطرف . وقال ان على الاطراف المعنيين وعلى الامم المتحدة ايجاد طريقة للخروج من هذه الحلقة المفرغة واعادة الحالة الى مجراها الطبيعي . ونبه الى أن مستقبل انغولا هو المهم ، والى أن هنالك ثلاثة احتمالات للتطور في المستقبل : فاما ابقاء الحالة الراهنة ، وهذا مستحيل ، واما تغييرها بالعنف وهذا غير مستحسن ، واما تغييرها بالوسائل السلمية وهذا هو السبيل الوحيد الذي ينبغي للمجلس أن يشجع على سلوكه . وذكر الممثل ان الهدف الذي يرمي اليه التغيير السلمي للحالة الراهنة ، هو حق تقرير المصير ، وأن هذا التغيير السلمي يقتضي بحكم الضرورة فترة من الاستعداد . وأوجب ان تتاح للانغوليين الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لتمكينهم من ممارسة حق تقرير المصير في أقصر وقت ممكن .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال انه ، عند ما نظر المجلس سابقا في الحالة القائمة في انغولا رحب وفده باقتراح انشاء لجنة فرعية للتحقيق لان المعلومات المتعلقة بالاحوال الفعلية في أنغولا تتصف بالتشتت وبالتناقض في بعض الحالات . وأشار الى أن الولايات

Digitized by UNOG Library

المتحدة أبدت أسفها كذلك لما وقع في انغولا من خسائر في الارواح شملت جميع فئات المجتمع وزادت من صعوبة ايجاد حل ايجابي ، وأنها كانت تأمل في أن يسفر الاقتراح الذي كان معروضا على المجلس آنذاك عن وضع حد للعنف وتيسير التغيير السلمي . ولكن ذلك الاقتراح لم يعتمد . واستطرد ان هذه الاسباب نفسها دعت الولايات المتحدة الى تأييد قرار الجمعية العامة رقم ١٦٠٣ (الدورة ١٥) ، بيد أن الحالة استمرت في التدهور منذ اتخاذ ذلك القرار مما نجم عنه خسائر فادحة في الارواح ، فحمل ذلك المجلس على النظر الآن في المسألة ، وزاد من الطبيعة الاستعجالية لمهمة اللجنة الفرعية . أما فيما يتعلق بالحالة العامة القائمة في انغولا ، فان الولايات المتحدة تعد من العلامات المشجعة ، البيان الذي أصدره رئيس وزراء البرتغال في ٣١ أيار (مايو) ١٩٦١ ، وأعرب فيه عن عزمه على ادخال بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اقاليم البرتغال فيما وراء البحار . وقال الممثل ان اصدار هذا البيان ، يدعو الى منح البرتغال بعض الوقت لتنفيذ الاصلاحات الملموسة في الاتجاه الذي رسمه رئيس الوزراء . وبين أن بامكان المجلس ان يساعد على ذلك بايجاده لحالة يمكن فيها تنفيذ ذلك البرنامج الاصلاحي على أفضل وجه ممكن . وبين أن الولايات المتحدة وان كانت تفضل ادخال عدة تغييرات على مشروع القرار الثلاثي (م أ/٤٨٢٨) ، فانها حرصا منها على عدم قيام المجلس باتخاذ أية خطوة قد يكون فيها استباق للحكم فيما يتعلق بأعمال اللجنة الفرعية التي انشأتها الجمعية العامة ، ستؤيد مع الترحاب التعديلات التي اقترحتها الشيلي (م أ/٤٨٣٣/التنقيح ١) ، كما أنها ستؤيد مشروع القرار في صيغته المعدلة .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة عن التعديلات الشيلية فقال ان وفده يرى في أولها تحسينا أكيدا ، وذلك لانه ابدى ما شكه فيما اذا كان في الحالة القائمة في انغولا ما يشكل تهديدا فعليا للسلم والامن الدوليين . وقال عن التعديل الثاني الذي يعرب عن الامل في ايجاد حل سلمي ، انه كذلك تحوى الاساس وسيحظى بتأييد المملكة المتحدة .

وتكلم ممثل البرتغال ، فكرر وجهة نظر حكومته ازاء الحالة القائمة في أنغولا ، وقال ان هناك أدلة وافرة تثبت ان الحوادث الاخيرة في أنغولا قد جرت بتحريض اجنبي ، وأنها ولدت موجة من الارهاب في الجزء الشمالي من أنغولا أسفرت عن التقتيل الوحشي للسكان المسالمين من جميع الاجناس . وأشار الى ان المشكلة هي مشكلة صيانة الامن الداخلي ، وهي مشكلة لا يجوز لمجلس الأمن ، بموجب احكام الميثاق ، النظر فيها . وقال ان البرتغال قد اتخذ بعض التدابير العسكرية لاغراض دفاعية صرفة ولاقرار النظام العام ، وأنه سيواصل تنفيذ برنامجه الاصلاحي في انغولا عند اعادة الامن الى نصابه .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان التدابير العاجلة ضرورية لوقف اراقة الدماء في أنغولا ولتأمين التنفيذ الفورى للتدابير التي نصت عليها القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن انغولا . وذكر أن مشروع القرار المعروض على المجلس يمثل أقل ما يمكن عمله في هذا الشأن ، ولكنه يحتاج الى تقوية ملموسة يتقدم الوفد السوفياتي لتحقيقها بالتعديل التالي (م أ/ ٤٨٣٤) على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار : تضاف في مطلع الفقرة ٣ من المنطوق العبارة التالية : ,, يشجب الحرب الاستعمارية الموجهة ضد الشعب الأنغولي ,, ، مع عدم تغيير بقية الفقرة . واضاف الممثل ان التعديلات الشيلية محاولة لاضعاف مشروع قرار ضعيف أصلا ، وان التعديل الشيلي الأول لا مبرر له لان الحالة ، في نظار الممثل السوفياتي ، تشكل بالفعل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وقال انه ليس في وسع الوفد السوفياتي تأييد هذه التعديلات .

القرارات المتخذة بشأن التعديلات الشيلية والتعديل السوفياتي ومشروع القرار الثلاثي : اقترع مجلس الامن في جلسته رقم ١٩٥٦ المنعقدة في ٩ حزيران (يونيه) على مشروع القرار والتعديلات المعروضة عليه .

فاعتمدت التعديلات الشيلية (م أ/ ٤٨٣٣/ التنقيح ١) باغلبية ٩ أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي وفرنسا) .

ورفض التعديل السوفياتي (م أ/ ٤٨٣٤) اذ نال أربعة أصوات (الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وسيلان وليبيريا) مقابل ثلاثة أصوات (تركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وامتناع أربعة اعضاء عن الاقتراع .

واعتمد مشروع القرار في صيغته المعدلة باغلبية ٩ أصوات مقابل لاشيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (فرنسا والمملكة المتحدة) .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

الشكوى المقدمة من الكويت بشأن الحالة الناشئة عن تهديد العراق لاستقلال الكويت الاقليمي ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر

الشكوى المقدمة من حكومة الجمهورية العراقية بشأن الحالة الناشئة عن تهديد المملكة المتحدة المسلح لاستقلال العراق وأمنه ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر

- ٥ -

الفرع الأول

عرض البند على المجلس

أرسل وزير خارجية الكويت برقية مؤرخة في ١ تموز (يوليه) ١٩٦١ (م أ/٤٨٤٤) ، طلب فيها الى رئيس مجلس الأمن ، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٥ من الميثاق ، دعوة المجلس الى الانعقاد للنظر على وجه الاستعجال في المسألة التالية : " الشكوى المقدمة من الكويت بشأن الحالة الناشئة عن تهديد العراق لاستقلال الكويت الاقليمي ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والأمن الدوليين للخطر " . وأرسل وزير خارجية الكويت برقية أخرى مؤرخة في ٤ تموز (يوليه) (م أ/٤٨٥٠) أعلم فيها رئيس مجلس الأمن ان الكويت تقبل لاغراض هذا النزاع التزامات التسوية السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

وأرسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١ تموز (يوليه) (م أ/٤٨٤٥) أعلم فيها رئيس المجلس أن حكومته تؤيد طلب حاكم الكويت الوارد في الوثيقة م أ/٤٨٤٤ ، وتطلب لذلك دعوة المجلس الى الانعقاد .

وأرسل ممثل العراق رسالة مؤرخة في ٢ تموز (يوليه) (م أ/٤٨٤٧) طلب فيها عقد المجلس للنظر في المسألة التالية : " الشكوى المقدمة من حكومة الجمهورية العراقية بشأن الحالة الناشئة عن تهديد المملكة المتحدة المسلح لاستقلال العراق وأمنه ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر " .

وأرسل ممثل العراق الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢ تموز (يوليه) (م أ/٤٨٤٨) ذكر فيها ان الشكوى الواردة في الوثيقة م أ/٤٨٤٤ غير مقبولة لدى المجلس لأن الفقرة ٢ من

Digitized by UNOG Library

من المادة ٣٥ من الميثاق تتعلق بحق الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة في عرض المسائل على المجلس وليست الكويت ولم تكن قط دولة مستقلة .

الفرع الثاني

نظر المجلس في المسألة

في جلسة المجلس رقم ٩٥٧ المعقودة في ٢ تموز (يوليه) ١٩٦١ تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فأعرب عن شكوكه بشأن صيغة البند الذى اقترحه ممثل المملكة المتحدة ، لأنها لا تتفق مع المعلومات الواردة من منطقة الكويت . واستدرك أنه نظرا الى التوتر السائد في المنطقة والى طلب العراق تضمين جدول الاعمال شكواه المتعلقة بتهديد المملكة المتحدة المسلح ، فانه لا يعترض على النظر في مسألة الحالة القائمة في الكويت ليتمكن المجلس من تحديد أسباب التوتر .

وادرج البندان في جدول الاعمال دون مزيد من المناقشة ، ودعي ممثل العراق الى الاشتراك في المناقشة .

وتلا ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على المجلس بيانا أصدرته حكومته في ١ تموز (يوليه) بشأن الحالة القائمة في الكويت ، جاء فيه أنه جرى وفقا لالتزامات حكومة صاحبة الجلالة تجاه حاكم الكويت وبناء على طلبه الرسمي العاجل ، ارسال قوة بريطانية الى دولة الكويت وضعت تحت تصرف الحاكم لتزويده بالمساعدة التي قد يراها ضرورية للمحافظة على استقلال الكويت ازاء التطورات الاخيرة في العراق . كذلك ورد في البيان أن حكومة صاحبة الجلالة واثقة الامل في أن لا تدعو الضرورة الى استخدام هذه القوة ، وأن من المنتوى سحبها حالما يرى الحاكم ان تهديد استقلال الكويت قد زال .

وانتقل الممثل الى الكلام عن الاحداث التي أدت الى الحالة الراهنة المتعلقة بالكويت ، فقال ان دولة الكويت تولت منذ بعض الوقت كامل المسئولية عن تعهد علاقاتها الدولية ، وانعمت بتأييد تام من حكومة المملكة المتحدة الى عدد من المنظمات الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة فأصبح الاتفاق الانكليزى — الكويتي المعقود في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ بحكم الساقط ، واتفقت حكومته وحاكم الكويت لذلك على اتخاذ الخطوة الرسمية اللازمة لالغائه . وذكر أنه ، بناء على ذلك ، جرى بين حاكم الكويت والممثل السياسي البريطاني في الخليج الفارسي تبادل

Digitized by UNOG Library

مذكرتين تنطويان على اقرار واعتراف رسميين بوضع كان قائما منذ بعض الوقت • وأفاد ان هذه الخطوة تتفق مع رغبات الكويت ، وانه لذلك قد أخذته الدهشة وأصابه الذهول عندما علم ان رد فعل العراق لم يكن الموافقة بل التهديد • ولفت النظر الى البيان الذى أدلى به اللواء قاسم في ٢٥ حزيران (يونيه) وجاء فيه ان العراق قرر « حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بكل الاقليم التابع لقضاء الكويت في لواء البصرة » ، ولاحظ في هذا الصدد أن الجمهورية العربية المتحدة كانت بين البلدان التي ادركت وجود تهديد للكويت مصدره موقف جارها وما اتخذه من تدابير عسكرية • وقال ان من السهل لذلك ادراك السبب الذى حدا بحاكم الكويت الى توجيه طلبه الرسمي للمساعدة من حكومة المملكة المتحدة وندائه الى ملك المملكة العربية السعودية • وأشار الى القوات التي وضعتها المملكة المتحدة تحت تصرف الكويت ، وفقا لالتزامها بموجب الفقرة (د) من وثيقة تبادل المذكرات في ١٩ حزيران (يونيه) ، فأوضح أنها لا تشكل أى تهديد للعراق ، ولا تبيت أية مقاصد عدوانية ولا يجوز استخدامها لاغراض القتال الا اذا هوجمت الكويت عبر الحدود • وأكد أن المملكة المتحدة لا تزال تأمل في غلبة نصائح الاعتدال ، وهي ترحب بما يبذله عدد من الحكومات لهذا الغرض من الجهود المنطوية على الحكمة السياسية •

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة فقال ان حكومته تتبعت بشديد القلق تطور الاحداث الاخيرة في الازمة القائمة بين الكويت والعراق والذى انتهى بتقديم الكويت لمجلس الأمن شكوى ضد العراق • وذكر ان الجمهورية العربية المتحدة تأمل في امكان تسوية المشكلة وفقا للتقاليد والمبادىء العربية ، ولا يمكنها تصور قيام نزاع بين دولتين عربيتين على أرض عربية لأن كل اقليم عربي ملك للشعب العربي بحكم منطق التاريخ ، كما لا يسعها التصديق بأن العرب سيتحاربون في وقت تخوض فيه الامة العربية جمعاء صراعا ضد القوى الاستعمارية • وأضاف انه لا يحق لأى عربي الاخلال بأمن الامة العربية بتعريض نفسه لامكانية التدخل الاستعمارى مالم تقتض مثل هذا العمل مطالب الشعب العربي المشروعة • وأعرب عن أمل وفده في ان لا يتخذ العراق اية خطوة قد تتضمن اى اخلال بسلم المنطقة وأمنها وأى تهديد لهما •

وتكلم ممثل العراق فقال ان حكومته صرحت تكرارا انها لن تستخدم الا الوسائل السلمية لتسوية المشكلة ، ونفت انباء حشد القوات في جنوب العراق • وذكر انه لا مفر أمام تأكيدات حكومته المتكررة وعدم وجود اى حشد للقوات ، من الخلوص الى ان المملكة المتحدة انما قدمت شكواها لتبرير العمل العدواني الصارخ الذى ارتكبته بانزال قواتها في

Digitized by UNOG Library

الكويت • وقد اقحم شيخ الكويت في المسألة لكي يضفي على العملية مظهرا ، وان زائفا ، من الشرعية •

وتطرق الممثل الى شكل جدول الاعمال الذى أقره المجلس ، فأكد على أن الكويت من الناحيتين التاريخية والقانونية على السواء قد اعتبرت دوما جزءا لا يتجزأ من لواء البصرة في العراق ، ولا يمكن بالتالي ان تكون هنالك مسألة نزاع دولي بين العراق والكويت • وقرر أن النزاع هو بين العراق والمملكة المتحدة ؛ وان اشتراكه في مناقشات المجلس بشأن المسألة انما يقوم على هذا الاساس •

واستطرد الممثل ان ادخال قوات دولة كبرى ذات تاريخ استعمارى طويل مفجع الى المنطقة لا بد وأن يؤدى الى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر ؛ كما ان انزال القوات البريطانية رغم تأكيدات العراق المتكررة ليدل دلالة واضحة على ان المملكة المتحدة ليست مهتمة بحماية الكويت ، كما تزعم ، بل انها تبيت خططا ونوايا اكثر خطورة فيما يتعلق بأمن العراق واستقلاله •

وأضاف الممثل ان الكويت قد تطلعت دوما الى البصرة سياسيا وثقافيا واقتصاديا ؛ وان شيخ الكويت قد استمر قبل معاهدة الحماية المعقودة عام ١٨٩٩ وبعدها في اعلان ولائه للسلطان العثماني ، وظل خاضعا للسلطة الادارية لحاكم البصرة حتى الحرب العالمية الأولى • وبين انه عندما تم توحيد الولايات العثمانية الثلاث ، بغداد والموصل والبصرة ، في دولة العراق ، نتيجة للحرب العالمية الاولى وحل الامبراطورية العثمانية ، حاول البريطانيون فصل الكويت عن الدولة الجديدة متخذين من معاهدة ١٨٩٩ السرية ذريعة لهم ؛ ولكن العراقيين لم يقبلوا قط تقطيع أوصال بلدهم ، كما ان العالم لم يعد يسعه قطعا السكوت على قيام حالة يسعى فيها حلف غير مقدس بين مشيخة اقطاعية ودولة استعمارية ، الى أن يسلب أمة عربية ، سنة بعد سنة ، ثروتها المشروعة •

وفي الجلسة ٩٥٨ المعقودة في ٥ تموز (يوليه) ، لفت الرئيس نظر المجلس الى طلب الكويت (م أ/ ٤٨٠١) الاشتراك في المناقشة ، وأعلن ان ممثل العراق أبدى رغبته في الكلام بشأن هذا الطلب • وجرت مناقشة تكلم فيها ممثلو المملكة المتحدة وتركيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ثم طرح طلب ممثل العراق على الاقتراع •

القرار المتخذ بشأن الطلب العراقي: رفض طلب ممثل العراق ، اذ نال صوتا واحدا (الاتحاد السوفياتي) مقابل لاشيء وامتناع عشرة اعضاء عن الاقتراع •

وعاد ممثل الاتحاد السوفياتي الى الكلام ، فقال انه لا يمكنه تأييد طلب الكويت الاشتراك في المناقشة ، وان ممارسة قوات الاحتلال البريطانية للسلطة الفعلية في الكويت ، تجعل من

Digitized by UNOG Library

المتعذر على أى ممثل من الكويت أن يساهم في بحث المجلس للمسألة بحثا موضوعيا .

ولاحظ الرئيس انه لم يعترض على الطلب أى عضو آخر من أعضاء المجلس ، فدعا ممثل الكويت الى الاشتراك في مناقشات المجلس .

وتكلم ممثل العراق فأبدى اسفه الشديد لعدم منحه فرصة ابداء رأى بلده في مسألة وثيقة العلاقة بمصالحه .

وقال فيما يتعلق بانزال القوات البريطانية ، ان حكومة المملكة المتحدة كانت دائما على علم بحقوق العراق وامانيه المشروعة في الكويت ، وان مسألة الكويت كانت منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى ، محل مباحثات مستمرة بل ومفاوضات رسمية أحيانا فيما بين العراق والمملكة المتحدة . أما في مدينة الكويت نفسها فقد وجدت دوما حركة قوية جدا لتوحيد الكويت مع الوطن الأم . وذكر أنه لا يمكن لذلك ان تكون حكومة المملكة المتحدة قد فوجئت باعلان رئيس وزراء العراق في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٦١ ، انتواء العراق استرداد حقوقه المشروعة في الكويت . وقال ان حكومة العراق قد أكدت للعالم في الوقت ذاته أنها سوف تستخدم الوسائل السلمية لتحقيق هذه الاهداف . وبين أن حكومة المملكة المتحدة ، رغم هذه التأكيدات التي كررت بصورة خاصة وعامة على السواء ولاسيما للسفير البريطاني في بغداد ، مضت في اختلاق الشائعات عن الاحتشادات المزعومة للقوات العراقية . وقال ان حكومة العراق ، رغم الطابع الاستفزازى المتزايد لاحتشاد القوات البريطانية في الكويت ، لم تعزز حامية البصرة الصغيرة ، التي هددتها القوات البريطانية المتأهبة للهجوم على بعد ثلاثين ميلا أو نحوها منها .

واستطرد الممثل ان القصد من هذه التظاهرة التهديدية البريطانية ، هو ، كما يبدو ، تحقيق عدد من الاهداف اقربها ارغام العراق على التخلي عن حقوقه الشرعية في الكويت . وأضاف ان المملكة المتحدة تأمل في احداث الانشقاق بين الدول العربية وتوطيد النفوذ والسلطة البريطانيين في الخليج الفارسي . وأوضح ان المجلس تواجهه في الواقع حالة قامت فيها دولة كبرى ، استنادا الى حكم وارد في معاهدة استعمارية وغير شرعية ، بارسال قوة وافرة العدة والعدد الى المنطقة ، مهددة بذلك استقلال وأمن احدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وعاملة على ايجاد حالة من التوتر الخطير في سائر انحاء الشرق الاوسط . وأكد أن أول واجبات المجلس هو بالتالي ازالة مصدر التوتر وتأمين سحب القوة العدوانية فورا .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان الادعاء بان القوات البريطانية انما احتشدت في الكويت لصد عدوان عراقي هو ادعاء عديم الاساس . فلا وجود لاية قوات عراقية في الكويت .

Digitized by UNOG Library

والحكومة العراقية ، التي تعترف المملكة المتحدة منذ مدة طويلة ، موقفها بشأن حقـــوق العراق في الكويت ، قد اعلنت انه ليس في نيتها استخدام الوسائل العسكرية لتنفيذ مطالبها . وأضاف قائلا ان مثل هذه الحال مثل العدوان على الجمهورية العربية المتحدة ، والتدخـــل في لبنان والاردن عام ١٩٥٨ ، وأعمال بلجيكا العدوانية في الكونغو ، وعمل البرتغال فـــي أنغولا ، حيث تسعى دولة استعمارية الى ابقاء شعب آخر تحت سلطتها بكل الوسائـــل الممكنة . وقال ان حشد القوات البرية والبحرية البريطانية في المنطقة يشكل تهديدا للسلم في المنطقة وفي سائر انحاء العالم . وطالب المجلس بشجب عمل الدولة الاستعمارية واتخاذ التدابير الكفيلة بسحب القوات البريطانية فورا من الكويت . وأوضح أنه متى أزيل مصدر التوتر هذا ، أمكن النظر في اتخاذ تدابير أخرى لحل كافة المسائل المتنازع فيها والمتعلقة بالمنطقة، وذلك بالوسائل السلمية وفقا للميثاق .

وتكلم ممثل الكويت ، فقال ان ادعاء اللواء قاسم بأن الكويت كانت دوما قضاء يديره والـــي البصرة التركي في عهد الخلافة التركية العثمانية ، تشويه للتاريخ يكشف عما لدى رئيس الـــوزراء العراقي من مطامع غير شرعية في التوسع الاقليمي . فالكويت لم تخضع يوما للحكم التركي ، ولـــم تعين الحكومة العثمانية قط ممثلا لها في الكويت الذي قاوم السيطرة العثمانية بنجاح . وحـــتى قبل الاعلان الرسمي لاستقلال الكويت يوم ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦١ ، أقامت الكويت نظامـــا قابلا للبقاء لادارة حكومية فعالة ، واصبحت بفضـــل مواردها الاقتصادية دولة رعائية تتســـم بجودة التنظيم ، وتعتبر مفخرة الشرق الاوسط . وقال ان استقلال الكويت قد حظي بالاعتراف القانوني والاعتراف الفعلي على السواء من جانب معظم دول العالم ، ومنها العراق الـــذي درج تقليديا على التعامل مع الكويت بهذه الصفة في عهد الاسرة المالكة الهاشمية وفي عهـــد جمهورية قاسم العراقية . ومثل على ذلك بأن وزارة خارجية العراق طلبت عام ١٩٥٨ من حاكم الكويت الموافقة على تبادل التمثيل القنصلي بين البلدين وأيدت ترشيح الكويت لعضوية منظمات دولية عديدة ، فلما أتى استقلال الكويت ، هدد العراق بضمها اليه بدل الترحيـــب باستقلالها . وقال الممثل ان هذا التهديد هو الذي حدا بالكويت الى طلب مساعدة الدول الصديقة والالتجاء الى المجلس ، وأكد ان القوات التي وضعتها المملكة المتحدة تحت تصـــرف الكويت ستسحب حال تقديم الضمانات الكافية بعدم انتهاك استقلالها .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان بلده تعتبر الكويت دولة مستقلة ذات سيادة وتؤيد رغبة الكويت حكومة وشعبا في المحافظة على كامل استقلالها وحريتها . وأضـــاف ان الولايات المتحدة تعتقد أن المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة تصرفتا التصـــرف

الملائم بالاستجابة لطلب المساعدة على تعزيز الامكانيات الدفاعية الكويتية ، الذى قدمه حاكم الكويت اليهما بسبب بعض البيانات الرسمية الصادرة عن الزعماء العراقيين والانباء المتعلقة بتجمع القوات العراقية على مقربة من حدود الكويت . وأشار الى أن حكومة العراق أعلمت حكومته بأنه ليس في نيتها اللجوء الى القوة في الكويت ، وقال انه يرحب بالتأكيد الماثل الذى قدمه ممثل العراق الى المجلس ؛ كما أن الولايات المتحدة تأمل في أن يولي العراق الاحترام الكلي للالتزامات المترتبة عليه بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، وترجو ان يتلقى حاكم الكويت قريبا تأكيدات بهذا الشأن من حكومة العراق . وقال ان وفده واثق من أن الحكومة المعنية ستسترشد بالمصلحة المشتركة في المحافظة على السلم في الشرق الاوسط .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان وفده يسترشد بمبادىء القومية العربية في بحث المشكلة أمام المجلس ، ولا يسعه لذلك تأييد سياسة تقوم على الخوف ، رغم استعداده لتأييد الجهود لتحقيق وحدة تستند الى رغبة الشعب العربي المعبر عنها بحرية . وأضاف ان الجمهورية العربية المتحدة تؤيد استقلال الكويت استنادا الى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها . وأشار الى أن وفده بلده أحاط علما بتأكيدات ممثل العراق التي يفيد فيها أن حكومته لن تستخدم سوى الوسائل السلمية لتسوية المشكلة ، وأعرب عن اعتقاده بأن الخلاف الراهن بين بلدين عربيين يمكن ويجب حله في اطار الجامعة العربية وفقا للتقاليد والمبادىء العربية . واستطرد أن وفده يرى كذلك وجوب سحب القوات الموجودة في الكويت لان انزال قوات أجنبية تابعة لدولة كبيرة في جزء من العالم العربي لا بد وأن يؤدى الى زيادة التوتر وجعل المشكلة أعصى على الحل .

وفي الجلسة ٩٥٩ المعقودة في ٦ تموز (يوليه) ، تكلم ممثل ليبيريا فقال ان على المجلس لزاما أن يكون سريع الاستجابة لأى تهديد يوجه الى استقلال أمة نالته حديثا . وأضاف ان وفده يود مخلصا ان يعود السلم والهدوء بين الكويت والعراق ، وقد أحاط علما مع الارتياح بتأكيد الحكومة العراقية لنواياها السلمية . وأشار الى أن المملكة المتحدة صرحت كذلك بأنها ستسحب قواتها حالما يرى حاكم الكويت ان التهديد الموجه الى استقلال بلاده قد زال . وأوضح ان حكومته تعلق أهمية كبرى على هذا التعهد ؛ واذا تبين ان القوات الاجنبية الموجودة في الكويت قد تتخذ ذريعة لحرمان ذلك البلد من استقلاله ، أو قد تخل بأمن واستقلال دولة مجاورة ، فان وفد ليبيريا سيحث المجلس على اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لازالة الخطر ؛ وهو يقترح في هذه الاثناء ان ينظر في امكانية مناشدة الاطراف المعنيين التماس حل للنزاع بالتفاوض عن طريق هيئة نزيهة غير متحيزة ويفضل أن تكون الجامعة العربية .

Digitized by UNOG Library

وتكلم ممثل فرنسا فأحاط علما بتأكيدات ممثل العراق ، ولكنه لاحظ أن عددا من دول الشرقين الادنى والأوسط شاطرت حاكم الكويت مخاوفه ، ولاسيما المملكة العربية السعودية . وقال انه لا يجوز اعتبار العمل الذى قامت به المملكة المتحدة تلبية لطلب الحاكم عدوانا ، وينبغي أن تؤدى التأكيدات الصريحة التي قدمها ممثل المملكة المتحدة بشأن سحب القوات البريطانية الى ازالة أية مخاوف تساور العراق .

وتكلم ممثل تركيا ، فقال انه نظرا الى البيانات الصادرة عن الاطراف المعنيين ، فلاحاجة في المرحلة الحاضرة ، على ما يبدو ، لان يبت المجلس في أى قرار . وأشار الى ان تركيا ، بوصفها بلدا تقوم مصلحته الرئيسية على صيانة السلم والعلاقات الودية في المنطقة ، لترحب بتأكيدات حكومة العراق لنواياها السلمية وببيان المملكة المتحدة المتعلق بسحب القوات البريطانية .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه ان خلص المجلس — وهو واثق من أنه سيفعل — الى أن لشكوى الكويت ما يبررها بالنظر الى استقلال هذا البلد والى الموقف التهديدى الذى يقفه العراق منه ، فان واجبه يكون عندئذ واضح المعالم : فعليه أن يطالب جميع الدول باحترام استقلال الكويت ، وأن يتوقع من العراق اظهار ذلك الاحترام بالتخلي فورا عن سياسة الضم والاستعدادات العسكرية . وقال انه يرحب بتأكيدات العراق بعدم وجود أية نية عدائية ، وأعرب عن أمله في ابلاغ هذه التأكيدات الى حاكم الكويت وشعبه بصورة سريعة فعالة ، مؤكدا ان قوات المملكة المتحدة ستسحب فورما يرى حاكم الكويت أن التهديد قد زال ، وقال الممثل ان هذه الاعتبارات قد أدخلت في مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٨٥٥) الذى يقدمه وفده الى المجلس :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في مسألة الكويت ،

„ واذ يحيط علما ببيانات ممثلي الأطراف المعنيين ،

„ واذ يلاحظ أن بعض القوات العربية السعودية والبريطانية قد وضعت تحت تصرف حاكم الكويت استجابة لندائه .

„ واذ يحيط علما ببيان ممثل العراق الذى يفيد ان الحكومة العراقية تتعهد بأن لا تستخدم غير الوسائل السلمية في تنفيذ سياستها ،

Digitized by UNOG Library

« واذ يحيط علما ببيان ممثل المملكة المتحدة الذى يفيد أن القوات البريطانية ستسحب من الكويت حالما يرى الحاكم ان التهديد الموجه الى الكويت قد زال ،

« واذ يدرك اهمية اقرار الاوضاع السلمية في المنطقة ،

« واذ يرحب بأية خطوات ايجابية قد تتخذها الجامعة العربية بما يتفق وهذا القرار ،

« ١ — يدعو جميع الدول الى احترام استقلال الكويت وسلامتها الاقليمية ؛

« ٢ — ويحث جميع المعنيين على العمل من أجل السلم والهدوء في المنطقة ؛

« ٣ — ويقرر تتبع تطور الحالة . »

وتكلم ممثل الصين فقال ان بيانات ممثلي المملكة المتحدة والعراق قد سهلت الى حد كبير مهمة المجلس **المباشرة** . وقال انه سيؤيد كل التدابير التي يتخذها المجلس لتشجيع التسوية السلمية للمسألة ، ولتأمين تحقيق النوايا السلمية التي أعلنها الطرفان المعنيان ، ولصيانة أمن كافة البلدان في المنطقة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان المقصود من مشروع قرار المملكة المتحدة تبرير وجود القوات البريطانية في الكويت ، رغم ان المملكة المتحدة لم تقدم أى دليل على قيام العراق باية استعدادات للعدوان على الكويت . وأعرب عن أسفه كذلك لان مشروع القرار يطلب الى المجلس الحكم في مسألة مركز الكويت ، وهي مسألة خارجة عن نطاق جدول الاعمال الذى أقره المجلس . وأوضح أن العيب الاكبر في مشروع القرار هو عدم تضمنه أية اشارة الى المطالبة بسحب القوات المسلحة للمملكة المتحدة فورا من الكويت . وقال انه ، نظرا الى هذه العيوب الاساسية ، يحتفظ بحقه في اقتراح ادخال تعديلات واضافات الى مشروع قرار المملكة المتحدة لجعله متمشيا مع الهدف الرئيسي للمجلس ، ألا وهو صيانة السلم والأمن .

وتكلم ممثل الشيلي ، فقال ان حكومته لا يسعها قبول شكوى العراق لأن قوات المملكة المتحدة قد أرسلت الى الكويت بناء على طلب حاكم ذلك البلد ، الذى اعترفت باستقلاله اغلبية الدول العربية ، وقد قدمت تعهدات رسمية بصدد سحبها . ولاحظ ان الحكومات المعنية بصورة رئيسية أكدت للمجلس نواياها السلمية ، ثم أعرب عن امله في أن يتسنى

Digitized by UNOG Library

الوصول ، بمساعدة البلدان العربية وباشراف المجلس ، الى صيغة ايجابية بناءة تؤدى الى ازالة الصعوبات الحالية وسوء التفاهم القائم .

وتكلم ممثل العراق فذكر أن مشروع قرار المملكة المتحدة لم يتضمن أية اشارة الى تهديد استقلال العراق وأمنه ، وهو الموضوع والجوهر في شكوى حكومته . وقال ان المجلس غير مطالب **بالفصل** في مسألة سيادة الكويت وفي كونها دولة ، بل انه ينظر في الشكويين المقدمتين اليه بشأن التهديد الموجه الى السلم والأمن الدوليين . وأكد ان لا وجود لهذا التهديد من الجانب العراقي ، وأن المملكة المتحدة هي المسئولة عن ازالة التهديد الناشيء عن وجود قوات كبيرة تابعة لها ترابط على بعد أميال قليلة من البصرة . وأوضح أنه لا يمكن ان يكون هنالك أى أمل في ايجاد حل سلمي ما دامت القوات البريطانية باقية في الكويت .

وفي الجلسة ٩٦٠ المعقودة في ٧ تموز (يوليه) تكلم الرئيس بوصفه ممثل الاكوادور ، فقال ان وفده يؤيد اى تدبير يستهدف ايجاد حل سلمي للتوتر الراهن ، وذلك وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ودون استباق الحكم في النواحي القانونية للخلاف المتعلق بالسيادة . وذكر أنه مع ان أى ادعاء تبديه أية دولة بشأن اقليم ما بالاستناد الى أسس قانونية وتاريخية لايشكل تهديدا للسلم مالم يقترن بتدابير عسكرية أو بنوايا عدوانية صريحة ، فان من واجب المجلس منع الخلافات المتعلقة بمثل هذا الادعاء من ايجاد احوال قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان مشروع المملكة المتحدة ناقص لانه لم يتناول مسألة سحب القوات البريطانية التي تعلق عليها حكومته أهمية كبرى ، اذ ان وجود قوات اجنبية تابعة لدولة كبرى في العالم العربي لا بد وأن تكون له آثار خطيرة . وقال ان وفده ، مراعاة منه لهذا السبب ، وحرصا منه على مساعدة البلدين الشقيقين ، الكويت والعراق ، على تذليل مصاعبهما ، يقدم مشروع القرار التالي (م أ/٤٨٥٦) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد نظر في بند جدول الاعمال ،

„ واذ يحيط علما ببيانات ممثلي العراق والكويت ،

„ واذ يحيط علما ببيان ممثل العراق الذى **يفيد** ان الحكومة العراقية تستخدم الوسائل السلمية في حل المسألة ،

Digitized by UNOG Library

« واذ يرى وجوب سيادة الاحوال السلمية في المنطقة ،

« ١ — يحث على حل المسألة بالوسائل السلمية ؛

« ٢ — ويدعو المملكة المتحدة الى سحب قواتها فورا من الكويت . »

وتكلم ممثل الصين ، فقال انه يشاطر ممثل تركيا رأيه في انه لا حاجة في المرحلة الحاضرة لان يبت المجلس في أي قرار ، ولكن ليس لدى وفده اى اعتراض جدى على مشروع قرار المملكة المتحدة (م أ/٤٨٥٥) أو على مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة (م أ/٤٨٥٦) باستثناء فقرته الثانية التي لن يسعه تأييدها لأنه يرى ان سحب قوات المملكة المتحدة من الكويت فورا وبلا قيد أو شرط ، لن يساهم في تعزيز السلم والامن في تلك المنطقة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال انه لن يقدم أية تعديلات على مشروع قرار المملكة المتحدة ، لتوافق آرائه مع الفقرة ٢ من منطوق مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة الذى يتضمن معالجة مرضية للمسألة الاساسية ، فسحب القوات البريطانية أمر اساسي لايجاد تسوية سلمية ولاقرار السلم والأمن في المنطقة .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه لا يمكنه تأييد مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة لان اعتماده يوازى مطالبة الامم المتحدة لحكومته بالاخلال بالتزام دولي ارتبطت به مع دولة أخرى ، وبشكل انتهاكا صريحا لسيادة الكويت .

وتكلم ممثل العراق ، فقال ان وجود القوات البريطانية في الكويت يهدد سيادة العراق واستقلاله ، وأنه يجب سحبها فورا سواء كان وجودها بمقتضى اتفاق دولي أم لا ، لأنه لايجوز لأية دولة ، بموجب الميثاق تهديد سيادة أية دولة أخرى من الدول الاعضاء .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة : رفض مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة (م أ/٤٨٥٥) اذ نال ٧ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد السوفياتي) وامتناع ثلاثة أعضاء عن الاقتراع (الاكوادور والجمهورية العربية المتحدة وسيلان) ، وكان الرفض لصدور المعارضة عن احد اعضاء مجلس الأمن الدائمين .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية المتحدة : رفض مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية المتحدة (م أ/٤٨٥٦) اذ نال ٣ أصوات (الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وسيلان) مقابل لاشيء وامتناع ٨ أعضاء عن الاقتراع .

Digitized by UNOG Library

واثر ذلك ، أبدى ممثل المملكة المتحدة أسفه لعدم اتخاذ أى قرار ملاحظا أن ادعاءات الحكومة العراقية ضد الكويت لم يؤيدها من أعضاء المجلس الا ربما عضو واحد .

وأعرب ممثل سيلان عن أسفه لاقتران المرحلة الاخيرة من سير الكويت نحو الاستقلال بشيء من عدم التفهم من جانب بعض جيرانها . ورجا ان يزول عدم التفهم هذا وان يتمكن ذوو المصالح التاريخية في المنطقة من الانسحاب دون تسبيب أى قلق للمجتمع الدولي .

وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ، ان ارادة الحاكم لن تغاير ارادة حكومة المملكة المتحدة ، ما دامت القوات البريطانية موجودة في الكويت . وقال ان على الحكومة المذكورة أن تستخلص النتائج اللازمة من الاعتراض القاطع على وجود القوات البريطانية الذى أبدته البلدان الصغيرة ، وأخصها بلدان المنطقة .

وأعرب ممثل العراق عن تقدير حكومته لموقف الجمهورية العربية المتحدة ، وقال ان الشك لم يتطرق اليه ابدا في أن يهرع هذا البلد العربي الكبير الى نصرة العراق في الملمات . وذكر أنه وان لم يكن راضيا كل الرضا عن مشروع قرار الجمهورية العربية المتحدة ، ولاسيما الفقرة الثانية من ديباجته ، فواقع الحال أن الجمهورية العربية المتحدة والعراق متفقان في الرأى حول تلك المسألة الحيوية ، مسألة السحب الفورى للقوات البريطانية .

وقال ممثل الكويت ان تهديد استقلال الكويت وحريتها ما زال قائما ، وأعرب عن أسفه لعدم تمكن المجلس من اتخاذ أى تدبير لمواجهته .

وناشد الرئيس أطراف النزاع جميعا الامتناع عن أى عمل من شأنه ان يزيد الحالة تفاقما . وقال انه سيعمد ، بصفته رئيس المجلس الى دعوته الى الانعقاد اذا اقتضت الظروف ذلك .

Digitized by UNOG Library

الباب الثاني

المسائل الاخرى التي نظر فيها المجلس

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

محكمة العدل الدولية

- ٥ -

الفرع الأول

اجراء انتخاب لملء المنصب الشاغر في محكمة العدل الدولية

لاحظ مجلس الأمن في جلسته رقم ٨٦٤ المنعقدة في ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٠ ، كما جاء في تقرير العام الماضي (١)، شغور أحد المناصب في محكمة العدل الدولية نتيجة لوفاة السير هرش لوثر باخت (المملكة المتحدة) في ٨ أيار (مايو) ، وقرر ان يجرى اثناء انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة انتخابا لملء المنصب لما تبقى من مدة ولايته ، أى حتى ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٤ ٠

وفي ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) عمم الامين العام على المجلس والجمعية العامة قائمة منقحة (م أ/ ٤٤٨٣/التنقيح ١) بالمرشحين الذين قد متهم الجماعات القومية لانتخاب عضو في المحكمة لملء المنصب الشاغر بوفاة السير هرش لوثر باخت ٠

وأثناء الاقتراع الذى جرى في جلسة مجلس الأمن رقم ٩٠٩ المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، نال السير جيرالد فيتز موريس (المملكة المتحدة) ١١ صوتا ٠ وفي الجلسة العامة ٩١٥ التي عقدتها الجمعية العامة في اليوم ذاته ، نال السير جيرالد أغلبية الاصوات كذلك ، فاعلن رئيس الجمعية أن السير جيرالد فيتز موريس ، وقد نال الاغلبية المطلوبة في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ، قد انتخب لملء المنصب الشاغر في محكمة العدل الدولية ٠

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٢ ، (ج ع / ٤٤٩٤) ، النبذة ٢٧٩ ٠

Digitized by UNOG Library

الفـــرع الثانـــي

انتخاب خمسة من أعضاء محكمة العدل الدولية

في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ ، أحال الامين العام الى مجلس الأمن والجمعيـــة العامة قائمة منقحة (م أ/ ٤٤٧٤/التنقيح ١) بالمرشحين الذين قد متهم الجماعات القوميـــة للانتخاب الذى سيجرى اثناء انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجمعية ، لملء المناصب الخمسة التي ستشغر في ٥ شباط (فبراير) ١٩٦١ نظرا الى انتهاء مدة ولاية خمسة من اعضاء محكمة العـــدل الدوليـــة ٠

وقام المجلس في جلستيه رقم ٩٠٩ و ٩١٠ المعقودتين في ١٦ و ١٧ تشرين الثانـــي (نوفمبر) باجراء اقتراعين سريين للمرشحين المدرجة اسماؤهم في القائمة (م أ/ ٤٤٧٤/التنقيح ١ والاضافتان ١ ــ ٢) ٠ فكانت نتيجة الاقتراع الاول أن حاز على الاغلبية المطلقة المطلوبـــة المرشحون الخمسة الآتية اسماؤهم : السير فيليب جيسب (الولايات المتحدة الامريكيـــة) ١١ صوتا ؛ والسيد فلاديمير م ٠ كوريتسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ٩ أصوات؛ والسيد غايتانو موريلي (ايطاليا) ٧ أصوات ؛ والسيد راؤول سابينا باستور (الباراغواى) ٦ أصوات ؛ والسيد كوتارو تاناكا (اليابان) ٦ أصوات ٠ فقام رئيس المجلس بانهاء نتيجـــة الاقتراع الى رئيس الجمعية العامة ثم باعلام المجلس انه نظرا الى نيل كل من السيد جيســـب والسيد كوريتسكي والسيد موريلي والسيد تاناكا الاغلبية المطلقة في الجمعية العامة كذلك ، فقد أعلن انتخابهم ٠ وكـــانت نتيجة الاقتراع الثاني الذى اجراه المجلس لملء المنصـــب الخامس ، أن نال السيد خوسيه لويس بوستامانتي اى ريفيرو (البيرو) ١٠ أصـــوات ؛ وقـــد أعلن انتخابه بعد ان نال في الجمعية العامة كذلك الاغلبية المطلقة المطلوبة ٠

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادي عشر

قبول الاعضاء الجدد

— • —

الفرع الأول

طلب جمهورية الداهومي

أرسل رئيس وزراء جمهورية الداهومي رسالة مؤرخة في ٢ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٢٨) ذكر فيها أن الجمهورية نالت استقلالها التام الناجز في ١ آب (أغسطس)، وأنها تود الاضطلاع بجميع المسئوليات الجديدة التي تقع على عاتقها على الصعيد الدولي، وأنه يقدم بناء على ذلك باسم حكومته، طلب الجمهورية لقبولها في عضوية الامم المتحدة ويعلن قبولها للالتزامات الواردة في الميثاق •

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس) • وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٤٣٨) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد درس طلب جمهورية الداهومي ،

« يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية الداهومي في عضوية الأمم المتحدة • »

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/٤٤٣٨) •

Digitized by UNOG Library

الفـــرع الثانـــي

طلـــب جمهوريـــــــة النيجـــــــر

أرسل رئيس مجلس وزراء جمهورية النيجر رسالة مؤرخة في ٧ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٤٢٩)، ذكر فيها ان الجمهورية نالت استقلالها التام الناجز في ٣ آب (أغسطس). وأنـــه يقدم لذلك، باسم حكومته، طلب الجمهورية لقبولها في عضوية الامم المتحدة، ويعلن قبولهـــا الالتزامات الواردة في الميثاق.

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس). وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/ ٤٤٣٩):

„ ان مجلس الأمـــن،

„ وقد درس طلب جمهورية النيجـــر،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية النيجر في عضوية الامم المتحدة. „

وقام المجلس، اثر البيانات التي أدلى بها جميع أعضائه، بالاقتراع على مشروع القـــرار المشـــترك.

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك: أعتمد المجلس بالاجماع مشروع القـــرار المقدم من تونس وفرنســـا (م أ/ ٤٤٣٩).

الفـــرع الثالـــث

طلب جمهورية الفولتـــا الأعلى

أرسل رئيس جمهورية الفولتا الأعلى رسالة مؤرخة في ٧ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٤٣٠) ذكر فيها ان الجمهورية، وقد نالت في ٥ آب (أغسطس) الاستقلال التام الناجز، تود التعاون في نشاطات مجتمع الامم المتحدة، وأنه يقدم بناء على ذلك طلب حكومته لقبولها في عضويـــة الامم المتحدة، ويعلن قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق وتعهدها رسميا بالتقيد بتلـــك الالتزامات بكل اخلاص وحسن نية.

Digitized by UNOG Library

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس) • وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٤٤٠) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب جمهورية الفولتا الأعلى ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية الفولتا الأعلى في عضوية الأمم المتحدة • „

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك •

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/٤٤٤٠) •

الفرع الرابع

طلب جمهورية ساحل العاج

أرسل رئيس الدولة في جمهورية ساحل العاج رسالة مؤرخة في ٧ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٣١) ذكر فيها أن الجمهورية ، وقد نالت استقلالها التام الناجز ، تود الاضطلاع بجميع المسئوليات الجديدة المترتبة عليها على الصعيد الدولي ، وأنه يقدم بناء على ذلك طلب حكومة الجمهورية لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، وان حكومة الجمهورية تعلن قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق وقدرتها على الوفاء بها •

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس) • وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٤٤١) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب جمهورية ساحل العاج ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية ساحل العاج في عضوية الأمم المتحدة • „

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك •

Digitized by UNOG Library

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/ ٤٤٤١) .

الفرع الخامس

طلب جمهورية الكونغو (برازافيل)

أرسل رئيس جمهورية الكونغو (برازافيل) برقية مؤرخة في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٤٣٣) ذكر فيها ان الجمهورية نالت في ذلك التاريخ استقلالها التام الناجز ، وان الحكومة قررت لذلك التقدم دون تأخير بطلب قبول الجمهورية في عضوية الامم المتحدة . وأضاف ان الحكومة تعلن قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق ، وتعهدها رسميا بالتقيد بها بكل اخلاص وحسن نية .

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس) . وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/ ٤٤٤٣) :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد درس طلب جمهورية الكونغو (برازافيل) ،

" يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية الكونغو (برازافيل) في عضوية الأمم المتحدة ."

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/ ٤٤٤٣) .

الفرع السادس

طلب جمهورية التشاد

أرسل رئيس حكومة جمهورية التشاد رسالة مؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٤٣٤) ذكر فيها ان التشاد ، وقد نالت استقلالها التام الناجز بتاريخ ١١ آب (أغسطس) ، تعود

Digitized by UNOG Library

الاضطلاع بجميع المسئوليات الجديدة المترتبة عليها على الصعيد الدولي والتعاون في نشاطات مجتمع الامم المتحدة ، وأنه يقدم بناء على ذلك ، باسم حكومته ، طلب الجمهورية لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، ويعلن قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق .

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس) . وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/ ٤٤٤٢) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد درس طلب جمهورية التشاد ،

« يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية التشاد في عضوية الأمم المتحدة . »

وقام المجلس اثر البيانات التي ادلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/ ٤٤٤٢) .

الفرع السابع

طلب جمهورية الغابون

أرسل رئيس جمهورية الغابون برقية مؤرخة في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٤٣٦) ذكر فيها ان الجمهورية ، وقد نالت في ذلك التاريخ استقلالها التام الناجز ، تود التعاون في نشاطات مجتمع الامم المتحدة ، وانها قررت بناء على ذلك التقدم دون تأخير بطلب قبول الجمهورية في عضوية الامم المتحدة ، وهي تعلن قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق ، وتتعهد رسميا بالتقيد بها بكل اخلاص وحسن نية .

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب(أغسطس). وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/ ٤٤٤٤) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد درس طلب جمهورية الغابون ،

Digitized by UNOG Library

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية الغابون في عضوية الامم المتحدة ٠ „

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك ٠

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/٤٤٤٤) ٠

الفرع الثامن

طلب جمهورية افريقيا الوسطى

أرسل رئيس حكومة جمهورية افريقيا الوسطى برقية مؤرخة في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٥٥) ذكر فيها ان الجمهورية قد نالت استقلالها التام الناجز في ١٣ آب (أغسطس) وأنه يقدم لذلك ، باسم حكومته ، طلب الجمهورية لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، ويعلن قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق ، والتي تتعهد بالتقيد بها باخلاص وأمانة ٠

ونظر المجلس في الطلب في جلستيه رقم ٨٩٠ و ٨٩١ المنعقدتين في ٢٣ آب (أغسطس)٠ وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٤٥٦) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب جمهورية افريقيا الوسطى ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية افريقيا الوسطى في عضوية الامم المتحدة ٠„

وقام المجلس اثر البيانات التي ادلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك ٠

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/٤٤٥٦) ٠

Digitized by UNOG Library

الفـــرع التاســع

طلـــب جمهوريـــة قـــبرص

أرسل رئيس جمهورية قبرص بـرقية مؤرخة في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٣٥) ذكر فيها ان الجمهورية ، وقد اصبحت في ذلك التاريخ دولة مستقلة ذات سيادة ، واذ ترغب فـــي أن تشترك مع كافة الدول الاخرى المحبة للسلم في الاضطلاع بجميع المسئوليات الجديدة المترتبـــة عليها على الصعيد الدولي ، تتقدم طلب قبولها في عضوية الامم المتحدة ٠ وأعلن ، باســـــم الجمهورية ، ان حكومته تقبل كامل الالتزامات الواردة في الميثاق وتتعهـــد بالوفاء بها ٠

وأرسل ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية رسالة مؤرخة في ١٨ آب (أغسطس) (م أ/٤٤٣٧) ذكر فيها أن حكومته تعتبر جمهورية قبرص مستوفية لشروط العضويـــة وطلب الى رئيس مجلس الأمن دعوة المجلس الى الانعقاد قريبا للتوصيـــة بقبول الجمهورية ٠

وأرسل ممثلا تركيا واليونان رسالتين مؤرختين في ٢٣ آب (أغسطس) (م أ/٤٤٦٧ و م أ/٤٤٦٨) طلبـــا فيهمـــا دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة المجلس للمسألة ٠

ونظـــر المجلس في المسألة في جلسته رقم ٨٩٢ المنعقدة في ٢٤ آب (أغسطس)٠وقدمت سيلان والمملكة المتحدة مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٤٥٨) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب جمهورية قـبرص ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية قبرص في عضوية الامم المتحدة ٠ „

وقـــام المجلس اثر البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه وممثلا اليونان وتركيا ، اللذيـــن دعيا الى الاشتراك في مناقشة المسألة ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك ٠

القـــرار المتخـــذ بشـــأن مشروع القـرار المشترك : اعتمـــد المجلس بالاجمـــاع مشروع القرار المقـــدم مـــن سيلان والمملكـــة المتحـــدة لبريطانيـــا العظمـــى وايرلنـــــدا الشمالية (م أ/٤٤٥٨) ٠

Digitized by UNOG Library

الفـــرع العاشـــر

طلـــب جمهورية السنغـــال

أرسل رئيس مجلس جمهورية السنغال برقيات مؤرخة في ٢٠ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٧٠ والمرفقات الاول والثالث والخامس و م أ/٤٧٧٠/ الاضافة ١)، أنهى فيها الى الامين العام حل اتحاد مالي، الذى أوصى مجلس الامن بقبول عضوية فـــي ٢٨ حزيران (يونيه)، وأعلن ان جمهورية السنغال تطلب قبولها في عضوية الامم المتحـــدة. وأرسل وزير خارجية الجمهورية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥٣٠ التصويب ١) ذكر فيها انه على اثر اعلان استقلال السنغال، أقرت الجمهورية بالاجمـــاع في ٢٠ آب (أغسطس) دستورا جديدا واقامت جميع المؤسسات اللازمة لتمكينها من الممارســـة التامة لمسئولياتها القومية والدولية، كما أنها نصبت حكومتها بالاجماع في ٦ آب (أغسطس). ورغبة من جمهورية السنغال في التعاون في نشاطات مجتمع الامم المتحدة، فانها تقدم طلب قبولها في عضوية الامم المتحدة، وتعلن قبولهـــا الالتزامات الواردة في الميثاق وقدرتها على الوفاء بها. وهي تتعهد بالتقيد بتلك الالتزامات بكل اخلاص وحسن نية.

وتلقى رئيس مجلس الأمن رسالتين مؤرختين في ٢٣ أيلول (سبتمبر) من ممثلي تونـــــس (م أ/٤٥٣٢) وفرنسا (م أ/٤٥٣٣)، يطلبان فيهما دعوة المجلس الى الانعقـــاد للنظـــر في الطلـــب.

ونظـــر المجلس في المسألة في جلسته رقم ٩٠٧ المنعقدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) وقدمت تونس وفرنسا مشـــروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٥٣٨):

„ ان مجلس الامن،

„ وقد درس طلب جمهورية السنغال،

„ يوصـــي الجمعية العامـــة بقبول جمهوريـــة السنغـــال فـــي عضويـــة الأمـــم المتحـــدة. „

وقـــام المجلس، اثر البيـــانات التي أدلـــى بهـــا جميع اعضائه، بالاقتراع علـــى مشـــروع القرار المشـــترك.

Digitized by UNOG Library

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/٤٣٥٨) ٠ وقرر المجلس كذلك أن هذه التوصية التي فرغ من اعتمادها تجب توصيته المعتمدة في ٢٨ حزيران (يونيه) بشأن طلب اتحاد مالي ٠

الفرع الحادي عشر

طلب جمهورية مالي

أرسل رئيس حكومة اتحاد مالي وحكومة الجمهورية السودانية برقيتين مؤرختين في ٢٠ و ٢٦ آب (أغسطس) (م أ/٤٤٧٠/ والمرفق الثاني) ، أعلم فيهما الامين العام بالأحداث التي وقعت في دكار في ١٩/٢٠ آب (أغسطس) ، وطلب ان ينظر مجلس الأمن فيها ٠ وأرسل رئيس وفد مالي رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥٣٤) أعلم فيها رئيس مجلس الأمن ، فيما يتعلق بتوصية المجلس بقبول اتحاد مالي ، أن الجمعية التشريعية للجمهورية السودانية أقرت قانونا يقضي بتسمية الجمهورية السودانية السابقة بجمهورية مالي ، التي ستكون لها نفس الحدود الاقليمية التي كانت للجمهورية السابقة ٠ وأرسل رئيس حكومة جمهورية مالي برقية مؤرخة في ٢٢ أيلول (سبتمبر) (م أ/٤٥٣٥) ذكر فيها أن جمهورية مالي ، وقد أعلنت دولة مستقلة ذات سيادة ، تطلب قبولها في عضوية الامم المتحدة ٠ وأعلن ، باسم الجمهورية ، قبولها الالتزامات الواردة في المادة ٤ من الميثاق وتعهدها بالوفاء بها باخلاص وحسن نية ٠

وتلقى رئيس مجلس الأمن رسالتين مؤرختين في ٢٣ أيلول (سبتمبر) من ممثلي تونس (م أ/٤٥٣٦) وفرنسا (م أ/٤٥٣٧) ، يطلبان فيهما دعوة المجلس الى الانعقاد للنظر في هذا الطلب ٠

ونظر المجلس في الطلب في جلسته رقم ٩٠٧ المنعقدة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٠ وقدمت تونس وسيلان وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٥٣٩) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب جمهورية مالي ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية مالي في عضوية الامم المتحدة ٠ „

Digitized by UNOG Library

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وسيلان وفرنسا (م أ/٤٥٣٩) . وقرر المجلس كذلك ان هذه التوصية التي فرغ من اعتمادها تجّب توصيته المعتمدة في ٢٨ حزيران (يونيه) بشأن طلب اتحاد مالي .

الفرع الثاني عشر

طلب اتحاد نيجيريا

أرسل رئيس الوزراء ووزير الشئون الخارجية وعلاقات الكومنولث في اتحاد نيجيريا برقية مؤرخة في ١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦٠ (م أ/٤٥٤٥) ذكر فيها أن الاتحاد ، وقد نال استقلاله في ذلك التاريخ ، يقدم طلب قبوله في عضوية الامم المتحدة بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات . وأرسل برقية مستقلة أعلن فيها ، باسم حكومته ، ان الاتحاد يقبل الالتزامات الواردة في الميثاق ويتعهد رسميا بالوفاء بها .

ونظر المجلس في الطلب في جلسته رقم ٩٠٨ المنعقدة في ٧ تشرين الاول (أكتوبر) . وقدمت تونس وسيلان والمملكة المتحدة مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٥٤٨) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب اتحاد نيجيريا ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول اتحاد نيجيريا في عضوية الأمم المتحدة .„

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع أعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من تونس وسيلان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (م أ/٤٥٤٨) .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثالث عشر

طلب جمهورية موريتانيا الاسلامية

أرسل رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الاسلامية برقية مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ (م أ/٤٥٦٣ والتصويب ١) ذكر فيها أن الجمهورية ، وقد نالت السيادة الدولية والاستقلال في ذلك التاريخ ، تود الاضطلاع بكافة المسئوليات الجديدة المترتبة عليها على الصعيد الدولي والتعاون في نشاطات مجتمع الامم المتحدة . وانه يطلب الى الأمين العام ، بناء على ذلك ، باسم حكومته ، عرض ترشيح الجمهورية الاسلامية على مجلس الامن وفقا للمادة ٤ من الميثاق . وذكر كذلك ان حكومة الجمهورية تعلن قبولها للالتزامات الواردة في الميثاق وقدرتها على الوفاء بها .

وأرسل ممثل فرنسا رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ/٤٥٦٦) طلب فيها الى رئيس مجلس الامن دعوة المجلس الى الانعقاد في وقت قريب للنظر في الطلب .

وقام رئيس وفد المغرب الى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة بارسال رسالة مؤرخة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) (م أ/٤٥٦٨) طلب فيها السماح له بعرض وجهة نظر حكومته بشأن الطلب المعروض على مجلس الأمن .

وقدمت تونس وفرنسا مشروع القرار المشترك التالي (م أ/٤٥٦٧/التنقيح ١) :

„ ان مجلس الأمن ،

„ وقد درس طلب جمهورية موريتانيا الاسلامية ،

„ يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية موريتانيا في عضوية الامم المتحدة . „

وفي الجلسة ٩١١ التي عقدها المجلس في ٣ — ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، أدرج طلب جمهورية موريتانيا الاسلامية في جدول الاعمال المؤقت تحت عنوان „ قبول الاعضاء الجدد „ وتلته في الترتيب تحت العنوان ذاته رسالة مؤرخة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) وموجهة من نائب الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٥٦٦) يطلب فيها ادراج مسألة قبول جمهورية منغوليا الشعبية في عضوية الأمم المتحدة في جدول اعمال الجلسة .

Digitized by UNOG Library

وقدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع القرار التالي (م أ/ ٤٥٧٠) :

« ان مجلس الأمن ،

« وقد درس طلب جمهورية منغوليا الشعبية بشأن قبولها في الأمم المتحدة ،

« يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية منغوليا الشعبية في عضوية الامم المتحدة ٠ »

وأثناء الجلسة ، رفض المجلس بأغلبية ٧ أصوات مقابل ٤ اقتراحا تقدم به ممثل الاتحاد السوفياتي ويقضي باعتبار رسالة الاتحاد السوفياتي بشأن طلب جمهورية منغوليا الشعبية ، البند الفرعي الاول ٠ وقرر المجلس بعد ذلك بأغلبية ٩ أصوات مقابل صوتين ادراج طلب جمهورية موريتانيا الاسلامية في جدول أعماله ،كما رفض بأغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة وامتناع عضوين عن الاقتراع ادراج البند الفرعي المتعلق بطلب جمهورية منغوليا الشعبية في جدول أعماله ٠

وقام المجلس ، اثر البيانات التي أدلى بها جميع اعضائه وممثل المغرب ، الذى وافق المجلس على طلب اشتراكه في مناقشة المسألة ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك ٠

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : رفض مشروع القرار المقدم من تونس وفرنسا (م أ/ ٤٥٦٧/التنقيح ١) اذ نال ٨ أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفياتي وبولندا) وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (سيلان) ٠ وكان الرفض لصدور المعارضة عن أحد اعضاء مجلس الأمن الدائمين ٠ وقرر المجلس ، عملا بالمادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت ، تقديم تقرير خاص الى الجمعية العامة (ج ع/ ٤٦٥٦) بشأن نظره في المسألة ٠

وفي ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ أرسل رئيس الجمعية العامة الى رئيس مجلس الأمن رسالة (م أ/ ٤٧٩٦) تتعلق بقرار اتخذته الجمعية العامة بشأن قبول الاعضاء الجدد ، وأرفق بالرسالة نسخة من القرار ١٦٠٢ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٩ نيسان (ابريل) ، والذى تعلن فيه الجمعية ان جمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية موريتانيا الاسلامية كليهما ، في نظرها ، دولتان محبتان للسلم ويجب قبولهما في عضوية الامم المتحدة ، وتطلب الى المجلس ان يحيط علما بقرارها هذا فيما يتعلق بترشيح جمهورية موريتانيا الاسلامية ٠

وأرسل رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الاسلامية برقية مؤرخة في ٣ أيار (مايو) (م أ/ ٤٧٩٩) أنهى فيها الى الامين العام انه يسر حكومته ان ينظر المجلس في توصية الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

في المستقبل القريب ، وأعرب عن امله في أن تدرج المسألة في جدول اعمال أول جلسة يعقدها المجلس وينظر فيها في طلبات القبول .

وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) (م أ/٤٨٠١) ، لفت فيها النظر الى رسالة الاتحاد السوفياتي المؤرخة في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ (م أ/٤٥٦٩) والتي طلب فيها ادراج مسألة قبول جمهورية منغوليا الشعبية في جدول الاعمال ، وطلب ان تؤخذ رسالته بعين الاعتبار عند وضع جدول اعمال أول جلسة يعقدها مجلس الأمن للنظر في قبول الاعضاء الجدد .

وأرسل ممثل ليبيريا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران (يونيه) (م أ / ٤٨٣٨) احال بها نص رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار (مايو) وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس مؤتمر رؤساء الدول الافريقية والدولة الملغاشية ، الذى انعقد في مونروفيا من ٨ الى ١٢ أيار (مايو) . فقد قام رئيس المؤتمر ، بمقتضى القرارات المتخذة في ذلك المؤتمر ، بلفت نظر المجلس الى قرار الجمعية العامة بشأن قبول جمهورية موريتانيا الاسلامية ، وأعرب عن اقتناع المؤتمر بأن الجمهورية مستوفية لكل الشروط المطلوبة لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، ولذلك فان المؤتمر ينظر مع القلق الى أية محاولة ترمي الى منع الجمهورية من الانضمام الى الامم المتحدة عن طريق استخدام حق النقض (الفيتو) أو ربط قبولها بمسائل أخرى ، ويناشد المجلس الموافقة على طلب قبولها في عضوية الامم المتحدة .

الفرع الرابع عشر

طلب سيراليون

أرسل وزير خارجية سيراليون رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦١ (م أ/٤٧٩٧) ذكر فيها أن سيراليون ، وقد نالت الاستقلال في ذلك التاريخ ، تود تقديم طلب قبولها في عضوية الامم المتحدة ، وأنه بناء على ذلك ، يطلب الى الامين العام عرض هذا الطلب على مجلس الأمن في جلسته القادمة ، ويحيل بيانا بقبول سيراليون للالتزامات الواردة في الميثاق والتي تتعهد حكومته رسميا بالوفاء بها .

Digitized by UNOG Library

الفرع الخامس عشر

طلب جمهورية كوريا

أرسل وزير خارجية جمهورية كوريا رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ (م أ/٤٨٠٦) أشار فيها الى الطلب الذى قدمته حكومته في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ بشأن قبولها عضوا في الامم المتحدة ، وأعلن ان لجمهورية كوريا علاقة خاصة فريدة في نوعها مع الأمم المتحدة ، اذ أن الجمهورية انشئت نتيجة لانتخابات حرة أجريت برعاية الامم المتحدة ، وهي تقوم الآن بدور ايجابي في مجتمع الامم ، ولها علاقات دبلوماسية مع خمسة وأربعين بلدا . يضاف الى ذلك ان طلبها قد رفض بسبب الاقتراع السلبي لأحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن رغم أن الجمعية العامة أوصت **المجلس** مرارا عديدة وبأغلبيات ساحقة ، باعادة النظر في هذا الطلب . وتود جمهورية كوريا اضافة صوتها الى أصوات البلدان التي تم قبولها ، وتؤكد من جديد اعلانها قبول التزامات ميثاق الامم المتحدة بلا تحفظ . وطلب وزير الخارجية رسميا ، باسم حكومته ، اعادة عرض طلب جمهورية كوريا على مجلس الأمن وعلى الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة ، للنظر فيه والموافقة عليه .

الفرع السادس عشر

طلب الكويت

أرسل وزير خارجية الكويت الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦١ (م أ/٤٨٥٢) قدم فيها طلب الكويت بشأن قبولها في عضوية الامم المتحدة . وأرفقت الرسالة ببيان موقع من رئيس دولة الكويت يفيد ان الكويت تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق وتتعهد رسميا بالوفاء بها .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الباب الثالث

لجنة الاركان العسكرية

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشر

أعمال لجنة الاركان العسكرية

واصلت لجنة الاركان العسكرية عملها دون انقطاع خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت ، وعقدت ستا وعشرين جلسة دون ان تسجل أى تقدم جديد في المسائل الاساسية .

Digitized by UNOG Library

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر المجلس اليها ولم يناقشها

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشر

الرسالة المتعلقة بالمسألة الهندية — الباكستانية

أرسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ (م أ/٤٥٥٦)، أشار فيها الى رسائل الهند المؤرخة في ٢ آذار (مارس) (م أ/٤٢٧٣) وفي ٢٠ و ٢٧ أيار (مايو) (م أ/٤٣١٧ و م أ/٤٣٢٧)[١]، ثم أعلن ان حكومته لا تقبل مضمون هذه الرسائل ولكنها ترى أن الخوض في أي جدال هو في غير أوانه نظرا الى أن رئيس باكستان ورئيس وزراء الهند قد اتفقا، حسب بلاغ صادر في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، على متابعة التفكير في مسألة كشمير بغية ايجاد حل لها .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة عشرة، الملحق رقم ٢ (ج ع / ٤٤٩٤) الفقرات ٣٤٨ و ٣٥٣ و ٣٥٤ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشر

القرار الذى اتخذته لجنة نزع السلاح في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٦٠

أرسل رئيس لجنة نزع السلاح الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/ ٤٤٧٣) أحال فيها نص قرار (ن س/ ١٨٢/ التصويب ١) اتخذته لجنة نزع السلاح في جلستها رقم ٧٠ المنعقدة في ١٨ آب (أغسطس) . ومما ينص عليه هذا القرار ان اللجنة ، اذ تشير الى قرارها المتخذ في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، والذى رحبت فيه باستئناف مفاوضات نزع السلاح ، واذ تلاحظ مع الأسف أن هذه المفاوضات لم تسفر عن النتائج الايجابية المنتظرة ، واذ تؤكد من جديد المسئولية المستمرة والنهائية المترتبة على الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، توصي الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة باجراء دراسة جديدة لمسألة نزع السلاح ؛ **وتوصي** ، لضرورة ذلك في رأيها ولالحاح المشكلة ، بمواصلة بذل الجهود لمتابعة المفاوضات الدولية في أقرب وقت ممكن بغية الوصول الى حل بناء لمسألة نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ؛ وتوصي الجمعية بالابقاء على لجنة نزع السلاح ودعوتها الى الانعقاد عند الاقتضاء .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس عشـــر

الرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٠ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيـــا وايران وباكستان وبورما وتـايلند وتركيا وتونس والجمهورية العربيـــة المتحدة والسودان وسيلان والعراق وغانا وغينيا والفيليبين وكامبوديـا واللاووس ولبنان وليبيريا وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعوديـــة ونيبال والهند واليابان واليمن

عملا بالقرار الذى اتخذه مجلس الأمن في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ (م أ/٤٣٠٠)[1] ، قدم الامين العام في ١١ تشرين الاول (أكتوبر) تقريرا مؤقتا ثانيا (م أ/٤٥٥١) يبين فيـــه أنه نظرا الى تفويض مجلس الأمن له بشأن عملية الامم المتحدة في جمهورية الكونغو ، لـــم يستطع زيارة اتحاد افريقيا الجنوبية كما ذكر في تقريره المؤقت الاول ، ولكنه يأمل زيارتـــه في اوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ كما اقترح رئيس وزراء حكومة الاتحاد لكي يتحرى معـــه امكان وضع الترتيبات الكفيلة بتوفير الضمانات الملائمة لحقوق الانسان ، وذلـك بالاتصـــال بصورة ملائمة مع الامم المتحدة .

وأصدر الأمين العام في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ (م أ/٤٦٣٥) تقريرا آخر أنهى فيه الى مجلس الأمن انه قام بزيارة اتحاد افريقيا الجنوبية بين ٦ و ١٢ كانون الثاني (يناير) وأجرى مع رئيس وزراء الاتحاد مشاورات في ستة اجتماعات عقدت بين ٦ و ١١ كانون الثانـــي (يناير) . واتيحت له في مدن الكاب وأومتاتا (ترانسكاى) وجوهانسبرغ وبريتوريا فرص اجراء اتصالات غير رسمية مع افراد فئات مختلفة من مجتمع افريقيا الجنوبية . وذكر ، فيما يتعلـــق بالتفويض المعطى له بموجب الفقرة ٥ من قرار المجلس ، انه لم يتم اثناء المحادثات الـــتى اجراها حتى الآن الوصول الى أى ترتيب مقبول من الطرفين ، ولكن انعدام الاتفاق ليس ، في رأيه ، نهائيا ، وانه يود مواصلة دراسته للمسألة . وافاد ان تبادل الآراء كان على الاجمـال مفيدا جدا ، وأنه لا يرى ان المشاورات قد بلغت نهايتها ، اذ أنه يأمل في مواصلتهـا فـي وقت مناسب لمتابعة الجهود التي يبذلها لايجاد حل مرض للمشكلة . كذلك ذكر أن رئيـس وزراء اتحاد افريقيا الجنوبية أشار الى أن المسائل التي اثيرت اثناء المحادثات ستدرس بمزيـد من التفصيل وقال انه لما كانت حكومة الاتحاد قد رأت ان المحادثات التي جـرت مـــع الامين العـــام مفيدة وبناءة ، فقد قررت دعوته في موعد ملائم أو مواعيد ملائمة الى زيـــارة الاتحاد مرة أخرى وذلك لامكان الابقاء على الصلات القائمة .

---

(١) المرجع الاخير ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ١٢ أيار (مايو) (م أ/٤٨٠٤) لفت فيها أنظار اعضاء المجلس الى الاحداث الجارية آنئذ في اتحاد أفريقيا الجنوبية . فأشار الى انباء صحفية عديدة تفيد أن حكومة الاتحاد عمدت مؤخرا الى اتخاذ تدابير جديدة تهدف الى زيادة التمييز العنصري في البلد وشرعت بصورة واضحة في انتهاج سياسة قائمة على القمع الدموي والحملات الشرطية والمذابح المنظمة لارهاب السكان الاهليين الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان البلد . وقال كذلك ان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ولاسيما اعضاء مجلس الامن . لايسعها الا اظهار جزعها من التطور الخطر للحوادث في الاتحاد ، لاسيما وأن هذه الحوادث قد تفاقمت الى درجة أخذت تهدد معها السلم والامن في افريقيا وفي العالم بأسره .

Digitized by UNOG Library

الفصـــــــل السادس عشر

رسالـــة متعلقـــة بالمسألـــة الكوريـــة

أرسل ممثل الولايات المتحدة الامريكية مذكرة مؤرخة في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦١ (م أ/ ٤٧٧٣ والتصويب ١) انهى فيها الى مجلس الامن أن رئيس الولايات المتحدة عيّن الجنرال غاى س ٠ ملوى ، الابن ، ابتداء من ١ تموز (يوليه) ١٩٦١ ، ليحل محل الجنرال كارتر ب ٠ ماغرودر ، كقائد عام للقوات العسكرية التي وضعتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة تحت تصرف القيادة الموحدة الخاضعة لاشراف الولايات المتحدة عملا بقرار مجلس الأمن المتخذ في ٧ تموز (يوليه) ١٩٥٠ ٠

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع عشـــر

قـــرار الجمعيـــة العامـــة
بشأن الحالـة المتعلقـة بافريقيـا الجنوبيـة الغربيـة

أرسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في١٢نيسان(ابريل) ١٩٦١ (م أ/٤٧٨٧) لفت فيها النظر الى قرار الجمعية العامة رقم ١٥٩٦ (الدورة ١٥) المتخذ في ٧ نيسان (ابريل) والذى تلفت الجمعية في الفقرة ٧ منه نظر مجلس الامن الى الحالة المتعلقة بافريقيا الجنوبية الغربية ، وترى ان السماح باستمرارها يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . وقال أن الجمعية العامة قررت كذلك لفت نظر المجلس الى القرار في مجموعه ، الذى أرفق بتلك الرسالة ، لانها تعتبر التنفيذ التام للقرار ضروريا لسرعة انهاء الحالة .

وأرسل رئيس لجنة افريقيا الجنوبية الغربية الى الامين العام برقية مؤرخة في ٥ تموز (يوليه) ١٩٦١ (م أ/٤٨٥٤) لفت فيها النظر الى رفض حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية : التعاون مع اللجنة في تنفيذ القرار ١٥٩٦ (الدورة ١٥) ، أو منح اللجنة التأشيرات اللازمة لدخول الاقليم المشمول بالانتداب ، أو استقبالها في افريقيا الجنوبية لبحث الترتيبات العملية اللازمة لتنفيذ القرار ١٥٦٨ (الدورة ١٥) . وأفاد ان اللجنة ، نظرا الى خطورة الحالة ، ترى ضرورة لفت نظر الامين العام ، في اطار وظائفه المنصوص عليها في المادة ٩٩ من الميثاق ، الى الحالة الخطيرة التي تنذر بالانفجار والناشئة عن موقف حكومة افريقيا الجنوبية . وأضاف ان اللجنة ترى أن الضرورة الماسة تقضي بالمبادرة فورا الى اعلام الدول الاعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية بالتهديد الوشيك الذى يتعرض له السلم والامن الدوليين بسبب الحالة المتدهورة في افريقيا الجنوبية الغربية ، وذلك ليمكن اتخاذ التدابير الدولية في الوقت المناسب لانهاء تلك الحالة المنذرة بالانفجار . وجرى بعد ذلك تعميم مرفقات (م أ/٤٨٥٤/الاضافة ١) لهذه البرقية ، تضمنت رسائل وردت بين ١٤ نيسان (ابريل) و ٢٣ حزيران (يونيه) من رئيس اللجنة ومن الامين العام ومن وزير خارجية اتحاد افريقيا الجنوبية الغربية ومن ممثل افريقيا الجنوبية .

وأحال ممثل افريقيا الجنوبية الى الامين العام برسالة مؤرخة في ٧ تموز (يوليه)(م أ/٤٨٥٧)، رسالة واردة من وزير خارجية افريقيا الجنوبية بشأن عزم لجنة افريقيا الجنوبية الغربية على دخول الاقليم بدون اذن حكومة افريقيا الجنوبية . فأنهى وزير الخارجية ، باسم حكومته ، الى الامين العام انه اذا ما حاول اعضاء اللجنة عبور حدود افريقيا الجنوبية الغربية بصورة غير شرعية ، فستضطر حكومته على مضض الى منع هذه المحاولة . وقال ان اللجنة ستكون هي وحدها المسئولة عما قد ينجم عن ذلك من عواقب ، كما ان هذه المسئولية ستقع على عاتق الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

ذاتها . وبناء على ذلك فهو يشير على الامين العام بأن يتدخل لمنع خرق الحدود . وذكر كذلك انه يرى ان انتهاك حق افريقيا الجنوبية في مراقبة الدخول الى اقليمها وذلك بمحاولة تقوم بها لجنة تابعة للامم المتحدة للدخول عنوة بعد رفض منح تأشيرات الدخول لها ، يؤدي الى زج الامم المتحدة في عمل عدواني . وأشار الى الانذار الذي أصدره رئيس اللجنة ، فقال ان الامن والنظام مستتبان في الاقليم وان التقدم المخطط مكفول لجميع العناصر فيه . وكرر عرض حكومته بأن يطلب الى مراقب مستقل ذي مكانة دولية التحقيق في ادعائها بأن الحالة في افريقيا الجنوبية الغربية لا تشكل في أي حال من الاحوال تهديدا للسلم العالمي . وأكد أخيرا ان العمل الذي تزمع اللجنة القيام به سيخل اخلالا شديدا بالاجراءات المعلقة لدى محكمة العدل الدولية . وذكر ممثل افريقيا الجنوبية في مذكرة مؤرخة في ١٠ تموز (يوليه) (م أ/٧/٤٨٥٠/الاضافة ١) ان وزير الخارجية أحاط علما باقتراح الامين العام الرامي الى تعميم رسالته كوثيقة من وثائق مجلس الامن ، ولكنه يود ان يكون مفهوما بوضوح ان هذا التعميم ليس بناء على طلبه ، وينبغي ان لا يفسر على أنه بمثابة الاعتراف بأن المسألة موضوع الرسالة من اختصاص المجلس .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن عشر

التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجي المشمول بالوصاية

احال الامين العام في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦١، الى مجلس الامن، التقرير (م أ/٨٤٣٩) الوارد من ممثل الولايات المتحدة الامريكية بشأن ادارة اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجي المشمول بالوصاية وذلك عن الفترة الواقعة بين ١ تموز (يوليه) ١٩٥٩ و ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ .

Digitized by UNOG Library

تذييـــــلات*

التذييـــل الأول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالوكالة المعتمدون لدى مجلس الأمن

نورد فيما يلي أسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلين بالوكالة المعتمدين لدى مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد اركادي الكساندروفتش سوبولوف
السيد فاسيلي فاسيلفتش كوزنتسوف
السيد فاليريان الكساندروفتش زوريـن
السيد بلاتون ديمتريفتش موروزوف

الأرجنتين (١)

الدكتور ماريو أمادي
السيد راؤول أ. ج. كيخانو

الاكوادور

الدكتور خوسيه أ. كوريا
الدكتور ليوبولدو بنيتس
الدكتور بريكليس غاليغوس

---

* لم يترجم التذييل الرابع الوارد في الأصل الانكليزي والمتضمن اسماء الممثلين والرؤساء والامناء الرئيسيين في لجنة الاركان العسكرية .

(١) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ .

Digitized by UNOG Library

ايطاليـــــا (١)

السيد ايجيد يو اورتونـــــا
السـيد اوجنيـو بلايـــــا

بولنـــــد ا (١)

السيد بوهدان ليفاندوفسكي
السيد ياشك ماكوفسكـــــي

تركيـــــا (٢)

السيد تورغـوت منمنجـي أوغلـو
السيد سعـــد ى الـــــدم

تونـــــس (١)

السيد منجـي سلـــــيم
الســـيد زهـــير شلي

الجمهورية العربية المتحدة (٢)

السيد عمر لطفـــي
السيد رفيق العشـا
السيد فريد الشحلاوى

ســـــيلان

السيد كلـــــود كوريـا
السيد ت ٠ ب ٠ سوباسنغ
السيد هـ ٠ و ٠ ويجيغونا واردينا

---

(١) انتهت الولايـة في ٣١ كانـون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ٠
(٢) بدأت الولايـة في ١ كانون الثاني (ينايـر) ١٩٦١ ٠

Digitized by UNOG Library

الشيلـــــي (١)

السيد دانيـال شـــوايتزر
السيد هومبرتو دياز كازانويفـا

الصـــــين

الدكتور تنغفـو ف٠ تسيانغ
السيد يـو ـ تشـــي هسوبـه
الدكتـور تشـون ـ منغ تشانـغ

فرنســـــا

السيد ارمـان بـيرار
السـيد بيار ميليـــــه
السـيد لوبـس دوج

ليـــبيريا (١)

السيد ناثـان بارنـز
السيد جـورج بادمـور
السيد دوسومو جونسـون
السيد مارتينوس ل٠ جونسون

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السـير بيرسـون دكسـن
السـير باتريـك ديـن
السيد دافيد أورمسبي ـ غـور
السيد هارولـد بيلـــي
السيد كولـن ت٠ كـراو
السـيد أ٠ هـ٠ كامبـل

---

(١) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ ٠

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة الامريكية

السيد هنرى كابوت لودج
السيد جيمس ج ٠ واد سوورث
السيد أدلاى إ ى ستيفنسن
السيد جيمس و ٠ باركو
السيد فرانسيس أ ٠ ويلكوكس
السيد فرانسيس ت ٠ ب ٠ بلمبتون
السيد تشارلز و ٠ يوست

التذييل الثاني

رؤساء مجلس الأمن

نورد فيما يلي اسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة :

الاكوادور

الدكتور خوسيه أ ٠ كورّيا (من ١٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٠) ٠

فرنسا

السيد أرمان بيرار (من ١ الى ٣١ آب (أغسطس) ١٩٦٠)

أيطاليا

السيد ايجيديو اورتونا (من ١ الى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠)

بولندا

السيد بوهدان ليفاند وفسكي (من ١ الى ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠)

تونس

السيد منجي سليم (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠)

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد فاليريان أ ٠ زوريـن (من ١ الى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠)

الجمهورية العربيـة المتحـدة

السيد عمـر لطفي (من ١ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير باتريك دين (من ١ الى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦١)

الولايـات المتحدة الامريكيـة

السيد ادلاى ستيفنسن (من ١ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦١)

سـيلان

السيد ت ٠ ب ٠ سوباسنغ (من ١ الى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦١)

الشيلـي

السيد دانيال شـوايتزر (من ١ الى ٣١ أيار (مايو) ١٩٦١)

الصـين

السـيد تنغفـو ف ٠ تسيانغ (من ١ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦١)

الاكـوادور

السيد ليوبولد و بنيتس (من ١ الى ١٥ تمـوز (يوليه) ١٩٦١)

Digitized by UNOG Library

التذييل الثالث

جلسات مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٠ الى ٥ تموز (يوليه) ١٩٦١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٨٧٤	الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٧٨)	١٨ تموز (يوليه) ١٩٦٠
٨٧٥	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,,
٨٧٦	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	١٩ ,, ,,
٨٧٧	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٨١)	٢٠/٢١ ,, ,,
٨٧٨	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٢١ ,, ,,
٨٧٩	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٢١/٢٢ ,,
٨٨٠	البرقية المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام (م أ/٤٣٨٤ و م أ/٤٣٨٥)	٢٢ ,, ,,
٨٨١	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٢٥ ,, ,,
٨٨٢	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٢٦ ,, ,,
٨٨٣	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,,
٨٨٤	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن (م أ/٤٣٨١)	٨ آب (أغسطس) ١٩٦٠
٨٨٥	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,,
٨٨٦	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٨/٩ ,, ,,
٨٨٧	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٢١ ,, ,,
٨٨٨	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,,
٨٨٩	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	٢١/٢٢ ,, ,,
٨٩٠	قبول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة	٢٣ ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٨٩١	قبول الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة	٢٣ آب (أغسطس) ١٩٦٠
٨٩٢	" " " " " "	٢٤ " " "
٨٩٣	الرسالة المؤرخة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من النائب الاول لوزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٤٧٧)	٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠
٨٩٤	" " " " " "	٩ " " "
٨٩٥	" " " " " "	" " " "
٨٩٦	البرقية المؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من رئيس وزراء جمهورية الكونغو الى الأمين العام (م أ/٤٤٨٦) ٠ الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٨١): التقرير الرابع للأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم م أ/٤٣٨٧ المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠، ورقم م أ/٤٤٠٥ المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ورقم م أ/٤٤٢٦ المتخذ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٨٢ والاضافة ١)؛ الرسالة المؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من ممثل يوغوسلافيا الدائم الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٤٨٥)	٩/١٠ " "
٨٩٧	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٨١): التقرير الرابع للامين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الامن رقم م أ/٤٣٨٧ المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠، ورقم م أ/٤٤٠٥ المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠، ورقم م أ/٤٤٢٦ المتخذ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٨٢ والاضافة ١)؛ الرسالة المؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من ممثل يوغوسلافيا الدائم الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٤٨٥)	١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضـــــوع	التاريـــــخ
٨٩٨	اقـــرار جـدول الاعمـــال	١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠
٨٩٩ (سرية)	النظر في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة	١٤ „ „
(علنية)	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٨١)؛ التقرير الرابع للأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم م أ/٤٣٨٧ المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ورقم م أ/٤٤٠٥ المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠، ورقم م أ/٤٤٢٦ المتخذ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٨٢ والاضافات ١ — ٣)؛ الرسالة المؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من ممثل يوغوسلافيا الدائم الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٤٨٥)؛ الرسالة المؤرخة في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٥٠٦)		
٩٠٠	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٨١)؛ التقرير الرابع للامين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم م أ/٤٣٨٧ المتخذ في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ورقم م أ/٤٤٠٥ المتخذ في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ورقم م أ/٤٤٢٦ المتخذ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٠ (م أ/٤٤٨٢ والاضافات ١ — ٣)؛ الرسالة المؤرخة في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة من ممثل يوغوسلافيا الدائم الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٤٨٥)؛ الرسالة المؤرخة في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ والموجهة	١٤ „ „	

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٥٠٦)	
٩٠١	〃 〃 〃 〃 〃	١٤/١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠
٩٠٢	〃 〃 〃 〃 〃	١٥ 〃 〃 〃 〃
٩٠٣	〃 〃 〃 〃 〃	〃 〃 〃 〃
٩٠٤	〃 〃 〃 〃 〃	١٦ 〃 〃 〃
٩٠٥	〃 〃 〃 〃 〃	〃 〃 〃 〃
٩٠٦	〃 〃 〃 〃 〃	١٦/١٧ 〃 〃 〃 〃
٩٠٧	قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة	٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠
٩٠٨	〃 〃 〃 〃 〃	٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠
٩٠٩	انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية : (أ) انتخاب عضو في المحكمة لملء المنصب الشاغر بوفاة السير هرش لوثرباخت ؛ (ب) انتخاب خمسة أعضاء في المحكمة	١٦/١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠
٩١٠	انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية : انتخاب خمسة أعضاء في المحكمة	١٧ 〃 〃 〃
٩١١	قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة	٣/٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠
٩١٢	اقرار جدول الأعمال	٧ 〃 〃 〃
٩١٣	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٣٨١) ؛ التدابير المستعجلة والمتعلقة بحوادث الكونغو الأخيرة : مذكرة الأمين العام (م أ/ ٤٥٧١) ؛ البيان المؤرخ في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والصادر عن حكومة اتحاد	〃 〃 〃 〃

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحالة القائمة في الكونغو (م أ/ ٤٥٧٣)	
٩١٤	,, ,, ,, ,, ,,	٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠
٩١٥	,, ,, ,, ,, ,,	٨/ ٩ ,, ,, ,, ,,
٩١٦	,, ,, ,, ,, ,,	٩/ ١٠ ,, ,, ,, ,,
٩١٧	,, ,, ,, ,, ,,	١٠ ,, ,, ,, ,,
٩١٨	,, ,, ,, ,, ,,	١٢ ,, ,, ,, ,,
٩١٩	,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,, ,, ,,
٩٢٠	,, ,, ,, ,, ,,	١٣/ ١٤ ,, ,, ,, ,,
٩٢١	الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ والموجهة من وزير خارجية كوبا الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٦٠٥)	٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١
٩٢٢	,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,, ,, ,,
٩٢٣	,, ,, ,, ,, ,,	٥ ,, ,, ,, ,,
٩٢٤	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٣٨١) : مذكرة الامين العام (م أ/ ٤٦٠٦ والاضافة ١) ؛ الرسالتان المؤرختان في ٤ و ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهتان من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن (م أ/ ٤٦١٤ و م أ/ ٤٦١٦)	١٢ ,, ,, ,, ,,
٩٢٥	,, ,, ,, ,, ,,	١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١
٩٢٦	,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,, ,, ,,
٩٢٧	,, ,, ,, ,, ,,	١٤ ,, ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الصفحة	الموضوع	التاريخ
٩٢٨	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٣٨١) :	١ شباط (فبراير) ١٩٦١
	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الجمهورية العربية المتحدة وسيلان وغانا وغينيا وليبيا ومالي والمغرب ويوغوسلافيا (م أ/ ٤٦٤١) ؛	
	البرقية المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس جمهورية الكونغو (ليوبولد فيل) ومن رئيس هيئة المفوضين العامين ومن المفوض العام للشئون الخارجية (م أ/ ٤٦٣٩) ؛	
	الرسالة المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٦٤٤)	
٩٢٩	,, ,, ,, ,, ,, ,, ٢ ,, ,,	,, ,,
٩٣٠	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	,, ,,
٩٣١	,, ,, ,, ,, ,, ,, ٧ ,,	,, ,,
٩٣٢	,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,,	,, ,,
٩٣٣	بيان الامين العام ١٣ ,,	,, ,,
٩٣٤	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٣٨١) ؛ ١٥ ,,	,, ,,
	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين	

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ

الدائمين للجمهورية العربية المتحدة وسيلان وغانا وغينيا وليبيا ومالي والمغرب ويوغوسلافيا (م أ/٤٦٤١ و م أ/٤٦٥٠) ؛

البرقية المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة من رئيس هيئة المفوضين العامين ومن المفوض العام للشئون الخارجية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٦٣٩) ؛

الرسالة المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٦٤٤) ؛

التقرير المقدم الى الامين العام من ممثله الخاص في الكونغو بشأن السيد باتريس لومومبا (م أ/٤٦٨٨ والاضافة ١)

٩٣٥	" " " " " " " "	١٥	شباط (فبراير) ١٩٦١
٩٣٦	" " " " " " " "	١٦	" " " "
٩٣٧	" " " " " " " "	"	" " " "
٩٣٨	" " " " " " " "	١٧	" " " "
٩٣٩	" " " " " " " "	"	" " " "
٩٤٠	بيان الامين العام	٢٠	" " "
٩٤١	الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الأمن (م أ/٤٣٨١) :	"	" " "

الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الجمهورية العربية المتحدة

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضـــــــــــوع	التاريـــــــخ
	وسيلان وغانا وغينيا وليبيا ومالي والمغرب ويوغوسلافيا (م أ/ ٤٦٤١ و م أ/ ٤٦٥٠)؛	
	البرقية المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من رئيس جمهورية الكونغو (ليوبولد فيل) ومن رئيس هيئة المفوضين العامين ومن المفوض العام للشئون الخارجية (م أ/ ٤٦٣٩) ؛	
	الرسالة المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ والموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٦٤٤) ؛	
	التقرير المقدم الى الامين العام من ممثله الخاص في الكونغو بشأن السيد باتريس لومومبا (م أ/ ٤٦٨٨ والاضافة ١)	
٩٤٢	,, ,, ,, ,,	٢٠ / ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦١
٩٤٣	اقرار جدول الاعمال	١٠ آذار (مارس) ١٩٦١
٩٤٤	الرسالة المؤرخة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٦١ والموجهة من ممثل ليبيريا الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٧٣٨)	,, ,, ,, ,,
٩٤٥	,, ,, ,, ,, ,, ,,	١٤ ,, ,, ,,
٩٤٦	,, ,, ,, ,, ,, ,,	١٥ ,, ,, ,,
٩٤٧	المسألة الفلسطينية :	٦ نيسان (ابريل) ١٩٦١
	الرسالة المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ والموجهة من الممثل الدائم للمملكة الاردنية الهاشمية الى رئيس مجلس الأمن (م أ/ ٤٧٧٧)	
٩٤٨	,, ,, ,, ,, ,, ,,	١٥ ,, ,, ,,
٩٤٩	,, ,, ,, ,, ,, ,,	١١ ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
٩٥٠	الرسالة المؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وبورما والتشاد والتوغو وتونس والجمهورية العربية المتحدة وجمهورية افريقيا الوسطى والداهومي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيلان والصومال والعراق والغابون وغانا وغينيا والفولتا الاعلى والفيليبين وقبرص وكامبوديا والكاميرون والكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولد فيل) واللاووس ولبنان وليبيريا وليبيا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال ونيجيريا والهند واليابان واليمن ويوغوسلافيا (م أ/٤٨١٦ والاضافة ١)	٦ حزيران (يونيه) ١٩٦١
٩٥١	,, ,, ,, ,, ,,	٧ ,, ,, ,, ,,
٩٥٢	,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,, ,,
٩٥٣	,, ,, ,, ,, ,,	٨ ,, ,, ,, ,,
٩٥٤	,, ,, ,, ,, ,,	,, ,, ,, ,,
٩٥٥	,, ,, ,, ,, ,,	٩ ,, ,, ,, ,,
٩٥٦	الرسالة المؤرخة في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وبورما والتشاد والتوغو وتونس وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية العربية المتحدة والداهومي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيلان والصومال والعراق والغابون وغانا وغينيا والفولتا الاعلى والفيليبين وقبرص وكمبوديا والكاميرون والكونغو (برازافيل) والكونغو (ليوبولد فيل) واللاووس ولبنان وليبيا	,, ,, ,, ,,

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	وليبيريا ومالي ومدغشقر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال ونيجيريا والهند واليابان واليمن ويوغوسلافيا (م أ/٤٨١٦ والاضافتان ١ — ٢)	
٩٥٧	الشكوى المقدمة من الكويت بشأن الحالة الناشئة عن تهديد العراق لاستقلال الكويت الاقليمي ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر (م أ/٤٨٤٥ و م أ/٤٨٤٤)	٢ تموز (يوليه) ١٩٦١
	الشكوى المقدمة من حكومة الجمهورية العراقية بشأن الحالة الناشئة عن تهديد المملكة المتحدة المسلح لاستقلال العراق وأمنه ، والتي من شأنها تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر (م أ/٤٨٤٧)	
٩٥٨	” ” ” ” ” ” ” ” ” ” ٥	” ” ” ”
٩٥٩	” ” ” ” ” ” ” ” ” ” ٦	” ” ” ”
٩٦٠	” ” ” ” ” ” ” ” ” ” ٧	” ” ” ”

Digitized by UNOG Library

اين تباع منشورات الامم المتحدة

WHERE TO BUY UNITED NATIONS PUBLICATIONS

ADRESSES OÙ LES PUBLICATIONS DE L'ONU SONT EN VENTE

AFRICA/AFRIQUE

CAMEROUN: LIBRAIRIE DU PEUPLE AFRICAIN
La Gérante, B. P. 1197, Yaoundé.

ETHIOPIA/ÉTHIOPIE: INTERNATIONAL
PRESS AGENCY, P. O. Box 120, Addis Ababa.

GHANA: UNIVERSITY BOOKSHOP
University College of Ghana, Legon, Accra.

MOROCCO/MAROC: CENTRE DE DIFFUSION
DOCUMENTAIRE DU B.E.P.I.,
8, rue Michaux-Bellaire, Rabat.

SOUTH AFRICA/AFRIQUE DU SUD:
VAN SCHAIK'S BOOK STORE (PTY.), LTD.
Church Street, Box 724, Pretoria.

UNITED ARAB REPUBLIC/
RÉPUBLIQUE ARABE UNIE:
LIBRAIRIE "LA RENAISSANCE D'ÉGYPTE"
9 Sh. Adly Pasha, Cairo.

ASIA/ASIE

BURMA/BIRMANIE: CURATOR,
GOVT. BOOK DEPOT, Rangoon.

CAMBODIA/CAMBODGE:
ENTREPRISE KHMÈRE DE LIBRAIRIE
Imprimerie & Papeterie, S. à R. L., Phnom-Penh.

CEYLON/CEYLAN: LAKE HOUSE BOOKSHOP
Assoc. Newspapers of Ceylon, P. O. Box 244,
Colombo.

CHINA/CHINE:
THE WORLD BOOK COMPANY, LTD.
99 Chung King Road, 1st Section, Taipeh, Taiwan.
THE COMMERCIAL PRESS, LTD.
211 Honan Road, Shanghai.

HONG KONG/HONG-KONG:
THE SWINDON BOOK COMPANY
25 Nathan Road, Kowloon.

INDIA/INDE:
ORIENT LONGMANS
Bombay, Calcutta, Hyderabad, Madras
& New Delhi.
OXFORD BOOK & STATIONERY COMPANY
Calcutta & New Delhi.
P. VARADACHARY & COMPANY
Madras.

INDONESIA/INDONÉSIE: PEMBANGUNAN, LTD.
Gunung Sahari 84, Djakarta.

JAPAN/JAPON: MARUZEN COMPANY, LTD.
6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.

KOREA (REP. OF)/CORÉE (RÉP. DE):
EUL-YOO PUBLISHING CO., LTD.
5, 2-KA, Chongno, Seoul.

PAKISTAN:
THE PAKISTAN CO-OPERATIVE BOOK SOCIETY
Dacca, East Pakistan.
PUBLISHERS UNITED, LTD.
Lahore.
THOMAS & THOMAS
Karachi.

PHILIPPINES: ALEMAR'S BOOK STORE
769 Rizal Avenue, Manila.

SINGAPORE/SINGAPOUR:
THE CITY BOOK STORE, LTD., Collyer Quay.

THAILAND/THAÏLANDE: PRAMUAN MIT, LTD.
55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.

VIET-NAM (REP. OF/RÉP. DU):
LIBRAIRIE-PAPETERIE XUÂN THU
185, rue Tu-do, B. P. 283, Saïgon.

EUROPE

AUSTRIA/AUTRICHE:
GEROLD & COMPANY
Graben 31, Wien, 1.
B. WÜLLERSTORFF
Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.

BELGIUM/BELGIQUE: AGENCE
ET MESSAGERIES DE LA PRESSE, S. A.
14-22, rue du Persil, Bruxelles.

CZECHOSLOVAKIA/TCHÉCOSLOVAQUIE:
ČESKOSLOVENSKÝ SPISOVATEL
Národní Třída 9, Praha 1.

DENMARK/DANEMARK:
EJNAR MUNKSGAARD, LTD.
Nørregade 6, København, K.

FINLAND/FINLANDE:
AKATEEMINEN KIRJAKAUPPA
2 Keskuskatu, Helsinki.

FRANCE: ÉDITIONS A. PÉDONE
13, rue Soufflot, Paris (Ve).

GERMANY (FEDERAL REPUBLIC OF)/
ALLEMAGNE (RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'):
R. EISENSCHMIDT
Schwanthaler Str. 59, Frankfurt/Main.
ELWERT UND MEURER
Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
ALEXANDER HORN
Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
W. E. SAARBACH
Gertrudenstrasse 30, Köln (1).

GREECE/GRÈCE:
LIBRAIRIE KAUFFMANN
28, rue du Stade, Athènes.

ICELAND/ISLANDE:
BÓKAVERZLUN SIGFÚSAR
EYMUNDSSONAR H. F.
Austurstraeti 18, Reykjavik.

IRELAND/IRLANDE: STATIONERY OFFICE
Dublin.

ITALY/ITALIE:
LIBRERIA COMMISSIONARIA SANSONI
Via Gino Capponi 26, Firenze,
& Via D. A. Azuni 15/A, Roma.

LUXEMBOURG: LIBRAIRIE J. TRAUSCH-
SCHUMMER
Place du Théâtre, Luxembourg.

NETHERLANDS/PAYS-BAS:
N. V. MARTINUS NIJHOFF
Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.

NORWAY/NORVÈGE:
JOHAN GRUNDT TANUM
Karl Johansgate, 41, Oslo.

PORTUGAL: LIVRARIA RODRIGUES & CIA.
186 Rua Aurea, Lisboa.

SPAIN/ESPAGNE:
LIBRERIA BOSCH
11 Ronda Universidad, Barcelona.
LIBRERIA MUNDI-PRENSA
Castelló 37, Madrid.

SWEDEN/SUÈDE: C. E. FRITZE'S
KUNGL. HOVBOKHANDEL A-B
Fredsgatan 2, Stockholm.

SWITZERLAND/SUISSE:
LIBRAIRIE PAYOT, S. A.
Lausanne, Genève.
HANS RAUNHARDT
Kirchgasse 17, Zürich 1.

TURKEY/TURQUIE:
LIBRAIRIE HACHETTE
469 Istiklal Caddesi, Beyoglu, Istanbul.

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS/
UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES
SOVIÉTIQUES: MEZHDUNARODNAYA
KNYIGA, Smolenskaya Ploshchad, Moskva.

UNITED KINGDOM/ROYAUME-UNI:
H. M. STATIONERY OFFICE
P. O. Box 569, London, S.E.1
(and HMSO branches in Belfast, Birmingham,
Bristol, Cardiff, Edinburgh, Manchester).

YUGOSLAVIA/YOUGOSLAVIE:
CANKARJEVA ZALOŽBA
Ljubljana, Slovenia.
DRŽAVNO PREDUZEĆE
Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11,
Beograd.
PROSVJETA
5, Trg Bratstva i Jedinstva, Zagreb.
PROSVETA PUBLISHING HOUSE
Import-Export Division, P. O. Box 559,
Terazije 16/1, Beograd.

LATIN AMERICA/ AMÉRIQUE LATINE

ARGENTINA/ARGENTINE: EDITORIAL
SUDAMERICANA, S. A., Alsina 500, Buenos Aires.

BOLIVIA/BOLIVIE: LIBRERIA SELECCIONES
Casilla 972, La Paz.

BRAZIL/BRÉSIL: LIVRARIA AGIR
Rua México 98-B, Caixa Postal 3291,
Rio de Janeiro.

CHILE/CHILI:
EDITORIAL DEL PACIFICO
Ahumada 57, Santiago.
LIBRERIA IVENS
Casilla 205, Santiago.

COLOMBIA/COLOMBIE: LIBRERIA BUCHHOLZ
Av. Jiménez de Quesada 8-40, Bogotá.

COSTA RICA: IMPRENTA Y LIBRERIA TREJOS
Apartado 1313, San José.

CUBA: LA CASA BELGA
O'Reilly 455, La Habana.

DOMINICAN REPUBLIC/RÉPUBLIQUE
DOMINICAINE: LIBRERIA DOMINICANA
Mercedes 49, Santo Domingo.

ECUADOR/ÉQUATEUR:
LIBRERIA CIENTIFICA, Casilla 362, Guayaquil.

EL SALVADOR/SALVADOR: MANUEL NAVAS Y CIA.
1a. Avenida Sur 37, San Salvador.

GUATEMALA: SOCIEDAD ECONOMICA-
FINANCIERA
6a. Av. 14-33, Ciudad de Guatemala.

HAITI/HAÏTI:
LIBRAIRIE "A LA CARAVELLE", Port-au-Prince.

HONDURAS: LIBRERIA PANAMERICANA
Tegucigalpa.

MEXICO/MEXIQUE: EDITORIAL HERMES, S. A.
Ignacio Mariscal 41, México, D. F.

PANAMA: *JOSE MENENDEZ*
Agencia Internacional de Publicaciones,
Apartado 2052, Av. 8A, Sur 21-58, Panamé.

PARAGUAY: AGENCIA DE LIBRERIAS
DE SALVADOR NIZZA
Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.

PERU/PÉROU: LIBRERIA INTERNACIONAL
DEL PERU, S. A. Casilla 1417, *Lima.*

URUGUAY: REPRESENTACION DE EDITORIALES,
PROF. H. D'ELIA
Plaza Cagancha 1342, 1° piso, Montevideo.

VENEZUELA: LIBRERIA DEL ESTE
Av. Miranda, No. 52, Edf. Galipán, Caracas.

MIDDLE EAST/MOYEN-ORIENT

IRAQ/IRAK: MACKENZIE'S BOOKSHOP
Baghdad.

ISRAEL/ISRAËL: BLUMSTEIN'S BOOKSTORES
35 Allenby Rd. & 48 Nachlat Benjamin St.,
Tel Aviv.

JORDAN/JORDANIE: *JOSEPH I. BAHOUS & CO.*
Dar-ul-Kutub, Box 66, Amman.

LEBANON/LIBAN:
KHAYAT'S COLLEGE BOOK COOPERATIVE
92-94, rue Bliss, Beyrouth.

NORTH AMERICA/ AMÉRIQUE DU NORD

CANADA: THE QUEEN'S PRINTER
Ottawa, Ontario.

UNITED STATES OF AMERICA/
ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE:
SALES SECTION, UNITED NATIONS, New York.

OCEANIA/OCÉANIE

AUSTRALIA/AUSTRALIE:
MELBOURNE UNIVERSITY PRESS
369 Lonsdale Street, Melbourne, C.1.

NEW ZEALAND/NOUVELLE-ZÉLANDE:
UNITED NATIONS ASSOCIATION OF
NEW ZEALAND, C. P. O. 1011, Wellington.

[62B1]

Orders and inquiries from countries where sales agencies have not yet been established may be sent to: Sales Section, United Nations, New York, U.S.A., or to Sales Section, United Nations, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de bureaux de vente peuvent être adressées à la Section des ventes, ONU, New York (É.-U.), ou à la Section des ventes, ONU, Palais des Nations, Genève (Suisse).

طبع في الامم المتحدة — الثمن: ١٠٠ سنتا امريكيا أو ١٠ شلنات و٦ بنسات استرلينيـــة أو ٦٥٠ سنتيمـــا سويسريـــــا (أو مايعادلها من النقود الاخرى) — ٦٢ـ٧٣٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢

Litho in U.N. — Price: $U.S. 1.50; 10/6 stg.; Sw. fr. 6.50 (or equivalent in other currencies) — 00737-October 1962-975

Report of the Security Council to the General Assembly, 16 July 1960—15 July 1961
Official Records: Sixteenth Session, Suppl. 2 (A/4867)

Digitized by UNOG Library